الولايات المتحدة الأمريكية والخليج

قراءة للمتغيرات الدولية ورؤية المستقبل

منتدى التنمية

تحرير

د. شفيق الغبرا

منتدى التنمية 26
الولايات المتحدة الأمريكية والخليج

دار قرطاس للنشر

اللقاء ٦٤

الولايات المتحدة الأمريكية والخليج

قراءة المتغيرات الدولية ورؤية المستقبل

جميع الحقوق محفوظة
لمنتدى التنمية

الطبعة الأولى
الكويت ٢٠٠٥
دار قرطاس للنشر
هاتف: ٢٤٥٧٠١١ فاكس: ٢٤٥٧٠١٢
ص. ب: ١٢ السوق الداخلي، ١٥٢٥١ ـ الكويت
Qurtas-Publishing@netbox.com

تصميم الغلاف: راشد العجيل

منتدى التنمية

اللقاء السنوي السادس والعشرون

فبراير ٢٠٠٥

مملكة البحرين

الولايات المتحدة الأمريكية والخليج

قراءة المتغيرات الدولية ورؤية المستقبل

تحرير

د . شفيق الغبرا

المحتويات

تقديم ..... د. شفيق الغبرا ٧

المشاركون في اللقاء ١١

- الورقة الأولى:

نحن والولايات المتحدة الأمريكية ١٣

د. تركي الحمد

المناقشات ٤٩

- الورقة الثانية:

الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخليجية - الأمريكية ٦٣

د. ابتسام الكتبي

المناقشات ١٢١

- الورقة الثالثة:

الأبعاد النفطية والاقتصادية في العلاقات الخليجية - الأمريكية ١٤٩

د. وليد خدوري

المناقشات ١٧٩

- الورقة الرابعة:

الخليج والولايات المتحدة: بيئة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٣

د. شفيق الغبرا

المناقشات ٢٢٥

مناقشات عامة ٢٤٩

المقدمة

د . شفيق ناظم الغبرا *

استضاف منتدى التنمية الذي عقد في البحرين في الثالث من فبراير ٢٠٠٥ تحت عنوان الخليج والمتغيرات الدولية: الولايات المتحدة الأمريكية والخليج أربعة مفكرين هذا العام ليشكلوا سوياً الفريق الذي كتب الدراسات المعروضة في هذا الكتاب. وقمت وبالتنسيق مع أمانة المنتدى بصفتي مديراً للمشروع عام ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ باختيار ثلاثة باحثين متميزين. الباحث الأول هو د. تركي الحمد المفكر السعودي وأستاذ العلوم السياسية الذي قدم ورقة بعنوان «نحن والولايات المتحدة». وقدمت د. ابتسام الكتبي الأستاذ المساعد في العلوم السياسية في جامعة الإمارات ورقة بعنوان «الأبعاد الأمنية والسياسية: العلاقات الخليجية الأمريكية». أما د. وليد خدوري الاقتصادي والخبير النفطي المعروف فقدم ورقة بعنوان «الأبعاد النفطية والاقتصادية العلاقات الخليجية الأمريكية». أما الورقة التي قدمتها فقد ركزت على تصورات المستقبل في العلاقات الخليجية الأمريكية.

لقد كان التداخل بين الباحثين كبيراً هذا العام. فقد لامس كل منهم خصوصيات محددة للعلاقات الخليجية الأمريكية، وتداخل كل منهم في طرح وجهات نظر وتصورات وتوقعات في مسائل أخرى. لقد جاءت الدراسات والأوراق تعبيراً عن مرحلة جديدة تسيطر اليوم على علاقات الشرق بالغرب وعلاقات الخليج بالولايات المتحدة. فتحت ضربات الوضع في العراق وفي ظل آفاق بناء عراق جديد وفي ظل الإرهاب وأجواء الصراع حول إيران وحول العراق وسوريا وقضايا الديمقراطية والدين والدولة والمجتمع والحريات جاءت الأوراق لتطرح أسئلة وتثير قضايا وتشخص تناقضات مرحلة.

---

* اختاره المنتدى مديراً للمشروع (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥).

ـ رئيس الجامعة الأمريكية في الكويت وأستاذ العلوم السياسية.

وقد تحولت الأسئلة المهمة التي أثارتها الأوراق لنقاش مستفيض ساهم وشارك فيه جميع أعضاء المنتدى الحاضرين في هذه الجلسات. لهذا يصعب علينا قراءة هذه الدراسات التي قدمها الباحثون بلا نقاش الأسئلة والتعقيبات التي نجدها في نهاية كل ورقة. لقد عكست النقاشات عمق الموضوعات المطروحة واختلاف الآراء والتقيمات.

لقد أكدت حوارات اليومين وجود إجماع خليجي على تداخل الولايات المتحدة مع منطقة الخليج. ولكن في المقابل أوضحت النقاشات ذاتها وجود اختلافات بين مفكري الخليج ومثقفيه في تفسير هذا التداخل وشروط التعامل معه في ظل التمسك بالهوية الوطنية والعمق العربي والإسلامي. وتؤكد الأوراق أن الولايات المتحدة جزء من الحالة الخليجية والعربية وذلك بحكم تواجدها السياسي والعسكري وبحكم أحداث الحادي عشر من سبتمبر وردة الفعل الأمريكية على هذه الأبحاث. وفي الوقت نفسه ترى الأوراق وتعكس في سياقها أبعاد التوتر في الاستراتيجية الأمريكية الإقليمية، كما تعكس القلق من الظروف التي نتجت عن الحرب في أفغانستان والعراق والترترات المرتبطة بأطروحات الإصلاح وصيحات التعصب في الجانبين.

وقد أثار تركي الحمد في ورقته مسألة في غاية الأهمية من حيث إن الولايات المتحدة دولة موحدة لها سياسة واحدة بينما دول الخليج هي مجموعة من الدول لا تجمعها السياسات الداخلية والخارجية ذاتها تجاه العالم وتجاه الولايات المتحدة. وانطلق الحمد من أن مجلس التعاون مازال يمثل قيمة شكلية ولا يمثل كتلة موحدة ذات ثقل يمكن الاستناد إليه في طرح المواقف والسياسات.

وأوضح في ورقته حد الاختلاف في السياسات من خلال شرحه لحقيقة أن العلاقة السعودية - الأمريكية شائكة ومتوترة الآن، بينما نجدها تمر بمرحلة تقارب مع دول خليجية اخرى. وقد ربط الحمد في ورقته بين فرض الإصلاح فرضاً من قبل الولايات المتحدة وبين إمكانية تعميق الأصولية في منطقة الخليج كردة فعل

على فرض الإصلاح من قوى دولية وخارجية.

وقد ركزت ابتسام الكتبي على الأبعاد السياسية والأمنية، وتناولت تباين مواقف دول مجلس التعاون وسياساتها من الحرب لتغير النظام العراقي. ففي السعودية كان هناك سياسة هدفها الابتعاد عن الموقف الأمريكي، بينما في دول خليجية أخرى كان هناك دعم لتغير النظام العراقي، ووجدت الكتبي في دراستها الجادة أن خروج العراق من ميزان القوى في منطقة الخليج سيؤثر في منطقة الخليج في مجالات أمنية وسياسية وعسكرية. كما أنها استنتجت بأنه سيكون للوجود العسكري في العراق تداعيات على أمن منطقة الخليج وعلى الأخص العلاقات الإيرانية - الأمريكية، وقد توقعت الكتبي استمرار الوجود العسكري الأمريكي لفترة يصعب التكهن بها. ووفق الكتبي نجد أن معادلة الأمن في منطقة الخليج ستبقى أمريكية في ظل غياب توازنات أخرى وتفاهم أمني بين دول المنطقة، وفي ظل عدم وجود معارضة شعبية للوجود الأمريكي في الدول الخليجية الصغرى.

وقد أوضح وليد خدوري في ورقته عن الأبعاد النفطية تلك الحالة القائمة على الشك بين الولايات المتحدة ودول الخليج والناشئة عن الحادي عشر من سبتمبر. فقد عادت منطقة الخليج لتكون موضع اهتمام أمريكي في أوضاعها الأمنية، وفي المخاطر التي تهدد النفط. وقد عادت الحملة الأمريكية لتخفيف الاعتماد على نفط الخليج لتتصدر مراكز البحوث والعديد من التوجهات شبه الرسمية، ولكن البدائل عن النفط وفق خدوري في المدى القريب والمتوسط غير ممكنة خصوصاً مع ازدياد الطلب العالمي على النفط في ظل طفرة الهند والصين الاقتصادية. وفي المحصلة ينتهي خدوري في ورقته التحليلية إلى أن الأزمات النفطية في الإمدادات، وفي الأسعار ليست في مصلحة أحد لأن الدول المنتجة والمستهلكة تعتمد على النفط اعتماداً أساسياً، وهي مترابطة بأكثر مما تعي، ويرى خدوري آفاق أزمة إقليمية حول الملف النووي الإيراني، وأن مسؤولية الدول الكبرى والولايات المتحدة يجب أن تركز على تطوير النظام الأمني الإيراني، وأن مسؤولية الدول الكبرى والولايات المتحدة يجب أن تركز على تطوير النظام الأمني الإقليمي في منطقة الخليج، كما

يجد د. خدوري أنه يقع على عاتق دول الخليج عمل الكثير من أجل تطوير أنظمتها السياسية بصورة تدريجية وسلمية.

اما الورقة التي قدمها د. شفيق الغبرا حول الأبعاد المستقبلية في العلاقة الخليجية الأمريكية فقد قسمت لخمسة أجزاء تعامل كل جزء مع عدد من القضايا الراهنة والمستقبلية. فقد ناقشت البعد الاستراتيجي في العلاقة الخليجية – الأمريكية إضافة الى حتمية المواجهة طويلة الأمد مع الإرهاب في دول الخليج وعلى صعيد الحملة الأمريكية، كما حللت طبيعة تناقض المصالح والرؤى في العلاقات الأمريكية – الخليجية. لقد تركزت الورقة على ذلك التداخل الحساس بين الإصلاح والتغيير، وبين الدين والدولة وبين الحريات والديمقراطية وبين الإرهاب والتنمية في العلاقات الأمريكية – الخليجية، لهذا عكست ذلك التداخل الكبير بين الداخل والخارج، وبين ابعاد مختلفة للسياسة الأمريكية ودول الخليج، ففي ظل الحرب في العراق، وفي ظل التوتر مع إيران وفي ظل الاختلاف الأمريكي مع السعودية وفي ظل قضايا التنمية والإصلاح تبقى منطقة الخليج تعيش مع تغيرات كبرى قادمة تتركز حول طبيعة البيئة الجديدة الناشئة عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

إن هذه الأوراق تشكل إضافة قيمة، فهي تثري النقاش وتطرح الأسئلة وتفكر في العلاقات الأمريكية – الخليجية، كما تفكر في مستقبل الخليج، لهذا بالتحديد كان لقاء المنتدى الأخير لقاءً غنياً في فكره وفي نقاشاته.

وأخيراً، أتوجه بالشكر لجميع من ساهم في إنجاح المؤتمر، للمنسقة العامة د. موضي الحمود، لأعضاء اللجنة التنفيذية للمنتدى، ولجميع من قدموا الأوراق وأداروا الجلسات والنقاشات على مدى أيام اللقاء. وأتوجه بالشكر للسيد أحمد يوسف الذي دون كل النقاشات والحوارات، كما أتوجه بالشكر للأخ حمزة عليان مدير مركز المعلومات والدراسات في صحيفة «القبس» الكويتية لقيامه بمراجعة الأبحاث والنقاشات وإعدادها للنشر النهائي.

المشاركون في اللقاء

- ابتسام الكتبي
- إبراهيم البعيز
- أحمد الديين
- أحمد الربعي
- أحمد الصراف
- أحمد بشارة
- أحمد سيف بالحصا
- إسحاق الشيخ يعقوب
- أنور النوري
- باقر النجار
- بكر حسن
- بهية الجشي
- تركي الحمد
- جاسم مراد
- حامد محمد العجلان
- حسن الإبراهيم
- حسن محمد بو حجي
- حسين محمد المهدي
- حمد بن عبدالله الريامي
- خلدون النقيب
- خليفة بخيت
- خليل القناعي
- خليل علي حيدر
- رسول الجشي
- رفيعة غباش
- ريما الصبان
- سامي النصف
- سعد الزهراني
- سعد بن طفلة
- سليمان المطوع
- سهام الصويغ
- سهام القبندي
- شفيق الغبرا
- شملان العيسى
- عامر التميمي
- عائشة المانع
- عباس المجرن
- عبدالجليل الغربللي
- عبدالخالق عبدالله
- عبدالرحمن الحمود
- عبدالرحمن الجفيري
- عبدالرحمن النعيمي
- عبدالعزيز الجلال
- عبدالعزيز العشبان
- عبدالعزيز بن صقر
- عبدالعزيز سلطان
- عبدالعزيز الهلابي
- عبدالله الطويل

- عبدالله العليان
- عبدالله المدني
- عبدالله النيباري
- عبدالمالك التميمي
- عبدالمحسن المدعج
- عبدالمحسن تقي مظفر
- عبدالملك الحمر
- عبدالنبي العكري
- عبدالوهاب التمار
- عبدالوهاب الهارون
- عجلان الكواري
- عدنان السلطان
- علي صالح
- علي فخرو
- فاطمة الشامسي
- فؤاد شهاب
- فيصل الزامل
- فيصل الشايع
- ماجد المنيف
- محمد الدلال
- محمد الركن
- محمد آل شريف
- محمد عبدالله السيد الهاشم
- محمد عبيد غباش
- محمود كيكي
- مريم الكندري
- مريم بخيت
- مشاري النعيم
- منيرة فخرو
- موسى الصراف
- موضي الحمود
- نادية الشراح
- ناصر البريك
- ناصر الصانع
- ناصر المنيفي
- هيلة المكيمي
- يوسف عبدالحميد الجاسم

نحن والولايات المتحدة الأمريكية

د . تركي الحمد *

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة الملك سعود، كاتب مقال أسبوعي في صحيفة «الشرق الأوسط»، مؤلف عدد من الكتب منها : «الثقافة العربية أمام تحديات التغيير»، «عن الإنسان أتحدث»، «الثقافة العربية في عصر العولمة»، ورواية «أطياف»، وعدد من الروايات منها «الأزقة المهجورة» و«المدينة التي لم يفهمها أحد».

قدمت هذه الورقة في منتدى التنمية لدول الخليج العربية الذي عقد في المنامة البحرين في فبراير ٢٠٠٥ وترأس الجلسة الدكتور محمد الرميحي.

يعالج الدكتور تركي الحمد مسألة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية، والمنطقة العربية، ويشترط لذلك وضع ثلاثة اعتبارات عند تناولها، وهي نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي ثم هيمنة المحافظين الجدد على الإدارة الأمريكية، وأخيراً هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ثم يستعرض الحمد العوامل الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية ليصل إلى خلاصة مفادها أن منطقة الشرق الأوسط عصية على التغيير ولذلك تعمل الإدارة الحالية على «أمركة» المنطقة، وهي سياسة نتج عنها ردة فعل تمثلت بالأصولية الإسلامية مستتبعاً ورقته بدعوة أمريكا لتغيير نظرتها إلى هذه البقعة من العالم.

مقدمة: في النسق و آلياته

يقوم النظام أو النسق السياسي SYSTEM POLITICAL، دولياً كان أوإقليمياً أو داخلياً، على فكرة محورية معينة تنتظم أجزاءه، وتشكل ذلك الخيط غير المرئي الذي ينتظم حبات العقد، على اختلاف أشكال العقد. ففكرة النظام أو النسق هي أشبه ما تكون بالروح للجسد، ومن دون الروح لا يكون هناك جسد، مهما بدت الأجزاء المادية منتظمة. وهذه الفكرة تشكل في النهاية الشرعية الأساسية التي يقوم عليها النظام، والشرعية بالنسبة لأي نظام هي الروح ذاتها. وعلى أساس هذه الفكرة وفي إطارها، تتحرك الدول، في حالة النظام الدولي أو الإقليمي، أو الجماعات، في حالة الداخل، حيث إن هذه الفكرة هي من يحدد في النهاية «قواعد اللعبة» التي من خلالها يتم صعود القوى أو هبوطها ومدى تأثيرها داخل النظام. كل نظام، من أجل أن يكون نظاماً، لا بد أن تكون له فكرته المحورية الفاعلة، وإلا فإنه لا وجود للنظام وإن بدا الأمر غير ذلك. وأبرز مثال على وجود الفكرة غير الفاعلة هو النظام العربي، حيث إن فكرته المحورية، ووفقاً لميثاق جامعة الدول العربية، هي التكامل العربي في شتى المجالات، ولكن ما يجري على أرض الواقع خلاف ذلك، ونكون هنا في صدد نظام ولا نظام في الوقت ذاته، كي لا نقول جسد متكامل الأعضاء، ولكن بلا روح. وبالمثل يمكن الحديث عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي ينص نظامه الأساسي على التعاون بين هذه الدول وصولاً إلى وحدتها، فيما واقع الحال يقول بغير ذلك. وقد كانت الفكرة المحورية للنظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨، وحتى بداية الحرب العالمية الأولى، هي التعايش السلمي بين القوى العالمية وفق مبدأ توازن القوى، أي قيام سلم عالمي مرتبط بتوازن القوى الرئيسية في النظام، فإذا انهار هذا السلم نتيجة اختلال الميزان، تضافر الجميع لإعادته إلى ما كان عليه، أو مبدأ ما يمكن تسميته بالكل على الواحد.

ومنذ الحرب العالمية الثانية، قام نظام دولي جديد مؤسس على توازن الرعب بين قطبين رئيسيين في النظام، وهو ما أدخل العالم في حرب باردة حتى سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ . الفكرة المحورية في هذا النظام هي التوازن أيضاً، ولكنه توازن يقوم على نوع من سباق التسلح وتحديد مناطق النفوذ بدقة، من أجل استمرار السلم. ولكن الروسي إيفان لم يستطع أن يجاري الأمريكي سام في هذا السباق، فسقط أحد القطبين، وبدا أننا ندخل مرحلة دولية جديدة قائمة على قواعد لعبة دولية يحددها طرف واحد هو الولايات المتحدة، وكأن الإمبراطورية الرومانية قد بُعثت من جديد. وبسيطرة الممثل الإيديولوجي لهذه المرحلة في موقع القرار في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر بصفة خاصة، أي اليمين الأمريكي الجديد، يمكن القول إن الفكرة المحورية التي يروج لها النظام الدولي الجديد، أو ما هو في طور النشوء والارتقاء، هي فكرة إمكانية قيام سلم عالمي معين على أساس منظومة من القيم الأمريكية التي استطاعت أن «تصرع» منظومة القيم السوفييتية المنافسة بالضربة القاضية. وأصبحت أمريكا الآن تريد أن تصنع عالماً على شاكلتها، حيث إن هذا هو الضمانة الوحيدة لقيام سلم عالمي واستمراره، وفق قناعة ممثلي المرحلة الجديدة في واشنطن على الأقل، وإذا ما صح تحليل الكاتب هنا على الأقل.

ولكن نظام وستفاليا لم يأت ولم يستقر إلا بعد أنهار من الدماء في مجتمعات أوروبا، ولم يسقط نظام توازن القوى إلا نتيجة أنهار أخرى، وتغيرات فعلية على المسرح السياسي الدولي. ونظام توازن الرعب، أو الثنائية القطبية، لم يسقط إلا بعد أن انهارت اقتصادات عديدة، وتحللت مجتمعات وفيرة، وكانت الدماء أيضاً موجودة في تلك الحروب الساخنة بين أحجار الشطرنج المحركة من قبل اللاعبين الرئيسيين. والسؤال هنا هو : هل يستقر النظام الجديد، على افتراض الاستقرار، دون دماء وصراعات على خلاف الأنظمة السابقة؟ لا أظن ذلك، بل يبدو أن الأمر ليس كذلك، فكل ولادة لها ألمها، وكل مخاض لا بد أن يكون محاطاً بالدماء من

جوانبه، وهذا ما رأينا بعضاً منه في أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحملة على أفغانستان والعراق، وما نراه من تمـرد البعض على هذا النظام الجديد وقيمه، وما سنرى الكثير منه مستقبلاً. وفي هذا الصدد، يرى هنري كيسنجر أن هناك اليوم ثلاثـة أنماط رئيسية من الأنظمة الإقليمية، كل لها فكرتها المحورية الخاصة التي كانت تخفيهـا الحرب الباردة في ظل النظام الدولي القديم أو المنهار، وكلها تعكس جـزءاً من التـاريـخ الأوروبـي في هذا المجال : دول أوروبا والمحيط الأطلسي، أو النصف الغربي مـن الكرة الأرضيـة، دول آسيـا، والشرق الأوسط وإفريقيا.

بالنسبة إلى أوروبا ونصف الكرة الغربي، فلن تصادف الولايات المتحدة صعوبة كبيرة في بناء النظام الدولي الجديد، حيث إن الأرضية القيمية المشتركة (الثقافية والسياسية)، سوف تكون عاملاً رئيساً في عملية التكامل، أو تهدئة الصراع السياسي إن وجد، وستبقى المنافسة الاقتصادية هي المحدد لطبيعة العلاقة بين الطرفين. نعم ستكون المنافسة شديدة في مجالات متعددة، ولكن كل تلك المنافسات سوف تكون محددة ومؤطرة ومحتواة من نظام العولمة الجديد، أي قواعد اللعبة وفق المنظور الأمريكي. فأوروبا قد تجاوزت مرحلة الحروب الدينية بعد وستفاليا، في الداخل والخارج معاً، ومرحلة الحروب الإيديولوجية بعد الحرب الثانية، وفي الداخل والخارج أيضاً، وهي اليوم كيان لن يلجأ إلى الحرب لحل معضلاته وإشكالاته. وبالنسبة إلى آسيا، فهي أشبه ما تكون بأوروبا القرن التاسع عشر، حيث إمكانية الحرب قائمة بين دولها، ولكن قيام سلام إقليمي عن طريق توازن القوى أمر ممكن كما في الحالة الأوروبية آنذاك، ومن السهولة التعامل معها وفق هذا الأساس. أما الشرق الأوسط فهو، وفق رأي كيسينجر، ما زال أشبه ما يكون بأوروبا القرن السابع عشر : الدين والإيديولوجيا يتحكمان في السياسة تحكماً تاماً، أو لنقل شبه تام، وفي الداخل والخارج معاً. بل يمكن القول، وهذا مما لم يقله كيسنجر، بأن الشرق الأوسط المعاصر يجمع بين أوروبا القرن السابع عشر

دينياً، والقرن التاسع عشر إيديولوجياً، وما قبل قرون العصر الحديث ثقافياً، بالإضافة إلى غلاف رقيق من مستجدات العصور الحديثة. فالحروب بين دوله ممكنة جداً، والاضطرابات الداخلية القائمة على ذلك الأساس ممكنة كثيراً، فالدين والإيديولوجيا لا يشكلان أساساً مرناً للسياسة المعاصرة، حيث ؛يكون الأخذ والعطاء، أو التسوية COMPROMISE هو عنوان اللعبة. بمعنى آخر، ووفقاً لرأي كيسنجر، فإن الشرق الأوسط لا ينتمي إلى فلسفة وستفاليا في هذا المجال : «صراعات الشرق الأوسط يمكن أن تُقاس بصراعات أوروبا القرن السابع عشر. فجذورها ليست اقتصادية، كما في حالة منطقة الأطلنطي والنصف الغربي من الكرة الأرضية، أو استراتيجية، كما في آسيا، ولكنها إيديولوجية ودينية، حيث لا تنطبق هنا مبادئ دبلوماسية السلم الويستفالي»

Henry Kissinger. Does America Need A Foreign Policy?: Toward A Diplomacy .(For the 21st Century. New York: Simon& Schuster, 2001. P. 26

من هنا يتبين لنا، وإلى حد كبير، هذا التركيز الأمريكي على التغيير الشامل في منطقة الشرق الأوسط بالذات، سواء من ناحية التغيير المحتمل في خريطة الشرق الأوسط الجيوسياسية، أو من ناحية التغيير في الخريطة الثقافية والسياسية الداخلية. المسألة هنا أبعد من قضية النفط، على أهميتها، وأبعد من الحفاظ على أمن إسرائيل، رغم أهميتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وأبعد من قضية أسلحة الدمار الشامل في العراق، الحجة المعلنة لغزو العراق. القضية هنا قضية استراتيجية بعيدة المدى، تتعلق ببناء النظام الدولي الجديد وفق المنظور الأمريكي، في منطقة لا زالت، وفق تحليل كيسينجر وغير كيسنجر، تنتمي إلى أوروبا ما قبل وستفاليا في علاقاتها وأهدافها ومحركات سلوكها، سواء في الداخل أو الخارج على السواء. وفق هذه النظرة فقط، يمكن فهم الكثير من الأمور التي قد تستغلق على الذهن، أو لا تجد لها حلاً منطقياً، مثل الانحياز الأمريكي المطلق إلى إسرائيل،

أو عدم التعامل مع كوريا الشمالية بمثل تعاملها مع العراق أو إيران أو حتى السعودية. فالإدارة الأمريكية، وخصوصاً في مرحلة ما بعد سبتمبر، ووفق هذا المنظور الشامل، تتعامل مع منطقة الشرق الأوسط، أو الشرق الأوسط الكبير، أي تلك المنطقة الممتدة من المغرب غرباً وحتى باكستان شرقاً، ومن تركيا شمالاً وحتى اليمن جنوباً، على أنها المنطقة الأكثر اضطراباً في العالم، سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية. فهي، أي تلك المنطقة، لا زالت في حالة تحول دائم، بالإضافة إلى كونها الأكثر تهديداً لاستقرار النظام الدولي الجديد، من حيث تجذر ثقافات معادية للمعاصرة، ومن ثم الغرب وأمريكا، في مجتمعات تلك الدول بالتحديد. كما أنه في هذه المنطقة تقبع إسرائيل، التي هي ليست مجرد حليف استراتيجي للولايات المتحدة، بقدر ما هي امتداد وتجسد ثقافي وسياسي للولايات المتحدة في مشرق معاد لتلك الثقافة وإن كان يمارس الكثير من مظاهرها السطحية. وفي هذه المنطقة يقبع ما يقارب السبعين في المئة من احتياطيات نفط العالم، عصب الحركة في عالم اليوم حتى يتم اكتشاف بديل عملي غيره. ولذلك فإن السيطرة على هذه المنطقة هي من أولويات تكوين الإمبراطورية الرومانية الجديدة، لا سيطرة عسكرية وحسب، فهذه مسألة قد تكون الأقل أهمية، ولكن ربط هذه المنطقة بالعالم المحيط ثقافياً في المقام الأول، أو حتى إجبارها على المعاصرة، ومن هنا ندرك مغزى المشروع الأمريكي في «دمقرطة» هذه المنطقة من العالم وأهميته. كوريا الشمالية تنتمي إلى مجموعة من الدول قد يعادي بعضها الولايات المتحدة، أو يتمرد على النظام الجديد من منطلقات سياسية في المقام الأول، وهذه أمرها سهل، حيث لعبة توازن القوى هناك، ولعبة تبادل المصالح في كل مكان، كفيلة بترويض من يبدو ترويضه صعباً، ولا أدل على ذلك من الحالة الصينية أو الفيتنامية المعاصرة. ولكن المشكلة في الشرق الأوسط هي أنه دائماً ما تبقى النار تحت الرماد، ويبدو أن الهدف الأمريكي الحالي هو قطع دابر تلك النار.

شيء من التاريخ

منذ نشوء الولايات المتحدة وحتى هذه اللحظة من الزمن، كان هناك أربع محطات حاسمة في تاريخها : الرابع من يوليو عام ١٧٧٦، يوم الاستقلال، والثاني عشر من أبريل عام ١٨٦١، بداية الحرب الأهلية، والسابع من ديسمبر عام ١٩٤١، يوم الهجوم على بيرل هاربر، والحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، يوم الهجوم على نيويورك وواشنطن. وكان لكل يوم من تلك الأيام تبعاته ونتائجه على السياسة الأمريكية في الداخل والخارج معاً. فمنذ أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١، بل قبل ذلك ولكن أحداث سبتمبر عجلت بالمشروع، كان واضحاً أن هناك سياسة جديدة للولايات المتحدة بالنسبة إلى العالم كافة، وبالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط خاصة. فمع سقوط الاتحاد السوفييتي، وتفرد الولايات المتحدة بالسيادة العالمية، خطت الولايات المتحدة خطوات سريعة نحو بناء إمبراطوريتها العالمية. هذه الإمبراطورية التي بدأت الولايات المتحدة في دخول مرحلتها حقيقة بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتسارعت الوتيرة مع سخونة الحرب الباردة بين عملاقي ما بعد الحرب. وفي ذلك يقول المحلل الاستراتيجي الأمريكي دونالد ستيل في كتابه « السلام الأمريكي : Pax Americana» إن الحرب العالمية الثانية أنهت عقوداً من الانعزالية بالمزاوجة بين الحلم الأمريكي والقدرة العسكرية الضخمة. وجاءت الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي لتعظم الطموحات العالمية لأمريكا. فالخوف من جاذبية الشيوعية وانتشارها، جعل الولايات المتحدة تمارس نفوذاً عالمياً في مختلف أنحاء العالم بما لا يتفق مع أهدافها أحياناً، وبوسائل لا تتفق مع أسباب تدخلها في أحيان أخرى.

ومع سقوط الاتحاد السوفييتي، تسارعت الوتيرة أكثر، على اعتبار أن الأسلوب الأمريكي في الحياة هو الذي انتصر في النهاية. ومع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بدأت الولايات المتحدة بالعمل الفعلي لبناء تلك الإمبراطورية، سواء بالعسكرة المباشرة، كما هو الحال في العراق وأفغانستان ودول أخرى قد تكون

مرشحة مستقبلاً، أو بالضغوط الاقتصادية كما هو الحال مع معظم دول العالم حتى قبل سبتمبر، أو بالتبشير الثقافي والسياسي المجرد. المهم في الأمر هو أن الولايات المتحدة عازمة، وخصوصاً في أعقاب سبتمبر، أن تبني «عالماً على شاكلتها»، أو ما يسميه البعض أمركة العالم، إن لم يكن بالترغيب فلا شك أنه بالترهيب. فأحداث سبتمبر أدت، فيما أدت إليه، إلى السيطرة الكاملة لليمين المسيحي الجديد على مجريات الأمور في واشنطن، وانتصار وجهة نظر أصحاب نظرية «صدام الحضارات»، وهم من يمزج ما بين المصلحة القومية الأمريكية والقيم الأمريكية، في مقابل أولئك الذين ينادون بحوار الحضارات وتفاهمها، الذين يفصلون ما بين المصلحة والقيمة، أو حتى في مقابل المخططين الاستراتيجيين ما قبل انتهاء الحرب الباردة، الذين كان همهم المصلحة القومية فقط، دون اعتبار لأي شيء آخر.

والحقيقة أنه كان واضحاً منذ البداية إذاً أن الولايات المتحدة عازمة على بناء الإمبراطورية الأمريكية الجديدة، كنوع من بعث جديد للإمبراطورية الرومانية القديمة، ولكن بتقنية متقدمة هذه المرة، محولة التجربة الأمريكية في بناء الدولة ذاتها إلى تجربة عالمية، أي تأسيس ولايات متحدة عالمية، ولكن كان توقع ذلك من التنبؤات التي تقوم على تعدد السيناريوهات المحتملة، التي قد تتحقق وقد لا تتحقق. اليوم، وبعد أن تبنت الإدارة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير، وإن كان التخلي عنه هو السياسة المعلنة، يبدو وكأن الخطة الأمريكية لتغيير الخريطة السياسية، وربما الجغرافية، لمنطقة الشرق الأوسط قد أصبحت مسألة وقت ليس إلا، في ظل يمين ديني يرى أنه بذلك إنما يحقق إرادة الله على الأرض، كما تفعل القاعدة والأصولية الجهادية بالضبط، ولكن مع اختلاف في محتوى الإرادة بالنسبة إلى كل طرف، وبذلك ربما في محاولة لتحقيق ما قاله جون أو سوليفان عام ١٨٤٥، من أن المستقبل : «سيكون عصر العظمة الأمريكية بلا قيد ولا شرط. فالأمة المكونة من أمم قدر لها أن تشهد على سمو المبادئ الإلهية ستكون أرضها نصف الكرة الأرضية كاملاً».

فكما أن مفهوم الفسطاطين المتناحرين لدى الأصولية الجهادية قد أدى إلى توتر العالم في أعقاب سبتمبر، فإن الحل العسكري الذي يتبناه اليمين الأمريكي الديني الجديد، سيؤزم العالم بدل أن يؤدي إلى استقراره في ظل الباكس أمريكانا. مساعدة أمريكا دول العالم كي تساعد نفسها، سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً، هو المدخل المناسب لتحقيق الهدف، وليس الفرض وسياسة القوة العسكرية. فالأمركة عن طريق العسكرة ستؤدي في منطقة مثل منطقتنا مثلاً إلى نمو الأصولية، وهذه بدورها ستزيد من محاولة الأمركة عسكرياً في حال استمرار حكم اليمين الجديد، لتزداد الأصولية، وهكذا دواليك. وإذا كان مطلوباً من دول المنطقة التخلص من الأصولية المغالية من أجل أمن العالم، فإنه من المهم أن تدرك الولايات المتحدة أن الأمركة المفرطة والمرتبطة بالحل العسكري، قد تؤدي إلى عكس مرادها، ويكون العنف المجرد هو النتيجة، فالأصوليون والجهاديون، مسلمين ومسيحيين على الجانبين، خطر على رفاهية العالم واستقراره وأمنه.

بعبارة أخرى، فإنه إذا كانت الأصولية الإسلامية، والأصولية الجهادية تحديداً، هي المسؤولة عن انفجار الأوضاع وتأزمها بين المسلمين وأمريكا، فإن الأصولية المسيحية، والأصولية التي تعتقد في الحل العسكري تحديداً، هي المسؤولة عن تزايد المد الأصولي في المنطقة، وذلك حين تحاول أمركة العالم حتى لو كان ذلك بالقوة العسكرية، وفي النهاية فإن كلتا الأصوليتين وجهان لعملة واحدة. والحقيقة أنه لا تثريب على الولايات المتحدة في السعي نحو تحقيق غاياتها بالصورة التي تراها مناسبة، فهي دولة تسعى إلى تأمين مصالحها وأمنها، والتمتع بثمرات القوة والمجتمع المتقدم الذي حققته، ولكن اللوم يكون منصباً على هذه السياسة أو تلك لتناقضها مع حكمة أن أمن الولايات المتحدة ينبع أيضاً من أمن الآخرين، ورفاهيتها لا تكون إلا من خلال رفاهية الآخرين، واستقرارها لا يكون إلا باستقرار الآخرين، ومن هنا يمكن نقد السياسة الأمريكية، أما المبدأ فهو حق للجميع، سواء كانت أمريكا أو غيرها. فأن تكون الولايات المتحدة اليوم هي القوة الأوحد في عالم اليوم، يفرض

عليها مسؤولية أخلاقية قبل أن تكون سياسية في بناء عالم خال من المشكلات. أن تحاول الولايات المتحدة أمركة العالم، على أساس أن ذلك ضمانة لأمنها القومي ومصلحتها الوطنية، سياسة خاصة بها، ولها الحق في أن تفعل ما تشاء من أجل ذلك الهدف، كما هو حق الآخرين أيضاً. ولكن كيف تكون الأمركة، وكيف يمكن تحقيق الهدف، هذا هو السؤال هنا. ورغم أن الولايات المتحدة تريد أمركة كل العالم، إلا أنها تتعامل مع منطقة الشرق الأوسط، والشرق الأوسط الكبير كما يسميه المشروع (كل الدول العربية، بالإضافة إلى تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان وإسرائيل) كحالة خاصة، تختلف عن بقية العالم. فهذه المنطقة، وفق المنظور الأمريكي، ذات طبيعة مختلفة، فهي عصية على التغيير، مقارنة ببقية مناطق من العالم، كما أنه يُنظر إليها على أنها الحاضن الأول للإرهاب، فكراً وعملاً، الذي هو اليوم العدو الأول للكيان الأمريكي ذاته، مع استبعاد إسرائيل من هذا المنظور، على أساس أنها امتداد أمريكي مهدد في المنطقة، مثلها مثل أمريكا ذاتها، ويهدف المشروع إلى صيانة أمنها بالتالي كجزء من الأمن القومي الأمريكي. تغيير هذه المنطقة، وفقاً للمنظور الأمريكي، يعتبر أمراً ضرورياً من أجل الأمن القومي الأمريكي، وهذا التغيير يجب أن يكون على مختلف الأصعدة : سياسياً، ثقافياً، اقتصادياً، واجتماعياً.

في الحالة الأمريكية

في عام ١٨٣١، قام القاضي الفرنسي «ألكسيس دو توكفيل» بزيارة إلى أمريكا، أو أرض الميعاد لكثير من الأوروبيين في ذلك الوقت. كانت زيارة توكفيل بقصد الإطلاع على تلك الإصلاحات التي أدخلتها الأمة الجديدة على أنظمة السجون، والاستفادة منها في إصلاح نظام السجون الفرنسي القديم. قضى توكفيل في أمريكا عشرة أشهر، خرج منها بكتابه الشهير : «الديمقراطية في أمريكا». كانت الفردية وقيم المساواة والعمل التطوعي الحر، هي الفكرة المحورية التي أعجبت

توكفيل في أمريكا، فلا نبالة ولا دماء زرقاء ولا إكليروس ولا إقطاع أو مال محتكر، كما هو الحال في العالم القديم، يحد من نشاط الفرد وسعيه نحو تحقيق ذاته. الفرد، بغض النظر عن أصله أو فصله، هو مناط الحقوق، وهو مناط النشاط، وليس الطبقة الموروثة، أو النبالة المتوارثة. ليس من الضروري أن يبقى ابن الفلاح فلاحاً، ولا أن يستمر ابن البرجوازي برجوازياً. بإيجاز العبارة، كانت أمريكا، أو لنقل فكرة أمريكا، تقوم على أساس العصامية لا العظامية، وها أنذا لا كان أبي. صحيح أن أمريكا في ذلك الوقت كانت لا تزال تمارس الرق، كما بقية العالم، ولكن الفرق هو أن أمريكا قامت على فكرة المساواة، وحق الفرد في البحث عن السعادة التي يراها ملائمة له. من هذه الفكرة، كانت أمريكا مجالاً مفتوحاً لكل تطور ممكن، ومن هنا رأى توكفيل أنها تشكل وعداً لمستقبل أفضل. في الوقت ذاته، كانت أوروبا لا تزال تعيش مرحلة الصراع بين القديم والجديد، بين العصامية والعظامية، رغم أن «الثورة الديمقراطية»، كما أسماها توكفيل، كانت تجتاح أوروبا، وهي من المنتصرين في النهاية، فالله خلق البشر متساوين، ولكنهم يرسفون في الأغلال في كل مكان، كما قال جان جاك روسو. فالمساواة بين البشر قدر لا بد له أن يتم في النهاية، مهما كانت نكسات التاريخ وظلماته، ومهما كانت قسوة الأغلال في تاريخ الإنسان، فهل يُعاند القدر؟

بهذه الديمقراطية، بل لنقل بمبادئ المساواة والمبادرة الفردية الحرة سادت أمريكا عالم اليوم، حتى وهي لم تكن تسعى للسيادة، أو لنقل لم تكن تسعى للسيادة بوعي وتصميم. فمكر التاريخ الذي تحدث عنه هيغل، فعل فعله هنا، وحل الروح المطلق حيث حلت الحرية. نشأت دول كثيرة، وانهارت مجتمعات كثيرة، نشأت ونمت في ذات الفترة التي نشأت فيها أمريكا ونمت، ولكن أمريكا لم تسقط لسبب بسيط هو أنها كانت تتمتع بمرونة اجتماعية وسياسية وثقافية، سمحت لها باحتواء كل المشكلات التي عصفت بدول ومجتمعات أخرى. هذه المرونة منبثقة عن المبدأ الأساسي الذي تحدث عنه توكفيل، أي مبدأ المساواة الاجتماعية (ليس بالمعنى

الاشتراكي)، وسيادة القانون، وحرية الفرد : أي البنى الأساسية أو التحتية للديمقراطية. بطبيعة الحال لم تكن أمريكا مجتمعاً كاملاً، وليس لها أن تكون، فكل المشكلات التي تعاني منها الدول والمجتمعات موجودة فيها، وربما بشكل أكبر من غيرها في فترات معينة، ولكن المرونة التي قام عليها ذلك المجتمع تجعله أكثر قدرة على استيعاب تلك المشكلات وامتصاصها من غيره، وهنا يكمن الفرق. وحتى بعد أن أصبحت أمريكا دولة عظمى، بقيت الديمقراطية ومبادئ المساواة التي تحدث عنها توكفيل، هي أساس شرعية السلوك الأمريكي في الداخل والخارج على السواء، حتى حين يكون الفعل مناقضاً لتلك الشرعية.

قبل سبتمبر، كانت الولايات المتحدة حريصة على الحصول على غطاء من الشرعية الدولية حين يكون الأمر متعلقاً بالتدخل في شؤون هذه الدولة أو تلك دون رضاها، وذلك كما حدث في الحالة العراقية قبيل حرب الخليج الثانية. فالحصول على موافقة جماعية في مثل هذه الأمور، يتفق مع المبدأ الديمقراطي الذي يسود الحياة الأمريكية ذاته. أما في حالة ما بعد سبتمبر، فيبدو أن الولايات المتحدة قد بدأت في ممارسة القوة المجردة، دون الاكتراث بالحصول على غطاء من الشرعية لسلوكها، وتلك قضية خطيرة حقيقة ؛ خطيرة من حيث إعطاء المبرر لكل دولة أو تنظيم أو جماعة في أن تمارس القوة بالأسلوب الذي تراه، مادامت القضية أصبحت ممارسة للقوة دون أغطية، وفي ذلك منح الشرعية لما لم يكن شرعياً، أو لا يجب أن يكون شرعياً، وذلك مثل الغزو العراقي للكويت، الذي اعتمد على ممارسة القوة المجردة. وخطيرة من حيث إن ذلك تناقض جذري مع المبادئ التي تقوم عليها الدولة والمجتمع في أمريكا، حتى لو كان المبرر هو فرض الديمقراطية على من لا يكترثون بها. مبدأ الفرض مناقض للمبدأ الديمقراطي ذاته، حتى لو كانت الغاية نبيلة، وذلك كما أن مبدأ الفَتْوَنَة متهافت من جذوره، حتى لو كان الفتوة نبيلاً أو لصاً ظريفاً كأرسين لوبين أو روبن هود، فالمبدأ هو المهم في هذه الحالة.

رغم كل التغيرات والتطورات والتحولات التي مرت وتمر بالمجتمع والدولة في أمريكا، منذ لحظة استقلال المستعمرات الثلاث عشرة عام ١٧٧٦، وحتى اكتمال العقد بانضمام ألاسكا وهاواي عام ١٩٥٩، إلا أن هناك أمرين جوهريين يميزان الدولة والمجتمع الأمريكيين من غيرهما من معظم مجتمعات العالم المعاصر ودوله. الأمر الأول يتعلق بطبيعة الدولة الأمريكية في علاقتها مع بقية العالم، ألا وهو أن هذه الدولة ما زالت في حالة تكون مستمر، أي أنها لم تكتمل بعد. فقد تكونت الدولة الأمريكية من ثلاث عشرة مستعمرة اتحدت فيما بينها لتكون الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن حدود هذه الدولة بقيت خاضعة لمفهوم «التخوم» FRONTIERS من ناحية، حتى وإن كانت مرسومة رسمياً، ولقابلية التوسع والامتداد نتيجة انضمام وحدات أخرى إليها من ناحية أخرى. فالولايات المتحدة «مشروع» قبل أن تكون دولة، وذلك مثلها مثل الاتحاد السوفييتي السابق، الذي سقطت أميته الشيوعية في مقابل العولمة الرأسمالية الأمريكية : مشاريع ذات أبعاد عالمية، وما كنا إلا شهوداً على بعض نتائج الصراع بين أميتين متناقضتين.

التاريخ الأمريكي يبين أن هذه الدولة توسعت وفق ما تسمح به التخوم المفتوحة، حتى استطاعت أن تصل ما بين ضفاف الأطلسي وضفاف الباسيفيكي، وعلى حساب كيانات الجوار في مناسبات أخرى، حيث إن عدداً من أهم الولايات الأمريكية الحالية كانت أملاكاً مكسيكية قبل أن تضمها الولايات المتحدة بالقوة، ناهيك عن السكان الأصليين الذين كانوا مجرد محل فعل، مثلهم مثل ذات التخوم. ويلخص الرئيس الأمريكي الأسبق ثيودور روزفلت هذه الحقيقة حين يقول : «بالطبع، تاريخنا القومي على امتداده هو تاريخ التوسع». وحتى بعد توقف عمليات «الفتح» و« الضم » ونحوها، بقيت الولايات المتحدة دولة مفتوحة الحدود، نظرياً على أقل تقدير، من حيث إمكانية انضمام كيانات أخرى إليها عن طريق إبداء الرغبة بالانضمام إلى الاتحاد، حتى لو كان طالب الانضمام لا ينتمي

إلى القارة الأمريكية من قريب أو بعيد، وهذا ما لا نجده في معظم دول العالم التي أُغلقت حدودها تلقائياً بمجرد أن اكتمل تكون الأمة التي تمثلها الدولة المعنية. بمعنى آخر، فإن الدولة الأمريكية لا زالت، حتى بعد أن أصبحت القوة الأوحد في عالم اليوم، دولة غير مكتملة المعالم، ولا نهائية الحدود. مثل هذه الحقيقة، إن اتفقنا على كونها حقيقة، تقودنا إلى الحقيقة الأخرى، إن كانت هي الأخرى حقيقة، والمتعلقة بالمجتمع الأمريكي ذاته، من حيث إنه الأساس الذي تقوم عليه الحقيقة الأولى.

فمن المعلوم أن «الأمة الأمريكية» ليست أمة أصيلة، من حيث إنها غير نابعة من الأرض التي تعيش عليها هذه الأمة، بل هي مزيج من شعوب متعددة انصهرت في ما يسمى «البوتقة الأمريكية»، فاكتسبت تلك الصفات التي تميز الثقافة الأمريكية والسلوك الأمريكي، والتي جعلت منها في النهاية أمة من دون الناس جميعاً. ولكن، وربما كانت هذه نقطة جانبية، رغم أن مزيج الشعوب الذي يشكل الأمة الأمريكية أصبح يتصف بصفات مشتركة جعلته أمة تختلف عن تلك الأمم والشعوب الداخلة في تكوينها، إلا أن الصفات والثقافات المختلفة لتلك الأمم والشعوب بقيت قائمة في داخل تلك البوتقة الانصهارية الكبرى، بما يشكل ما يسمى بالثقافات الفرعية داخل تيار الثقافة العامة التي تشمل الجميع بردائها. فالصيني الأمريكي مثلاً يشترك مع بقية الأمريكيين في تلك الخطوط الثقافية العامة والمشتركة بين مختلف فئات المجتمع الأمريكي، ولكنه يبقى صينياً في كثير من جوانب ثقافته وسلوكه، ولا يجد تعارضاً بين ثقافته الفرعية وثقافته العامة والمشتركة، وكذلك بالنسبة إلى بقية الشعوب والثقافات والأمم المكونة للأمة الأمريكية، وهو الشيء الذي لم ينجح اتحاد السوفييت في تحقيقه في محاولته لإنشاء « أمة سوفييتية»، ومن مزيج من الشعوب أيضاً. الفرق بين الكيانين هو أن المزيج الأمريكي كان مزيجاً اختيارياً يتفاعل من الأسفل الاجتماعي، بينما كان مقابله السوفييتي يُراد له التفاعل من الأعلى السياسي، وهو الوضع ذاته في الحالة

العربية، وخصوصاً في تلك الدول ذات الإيديولوجيات الشمولية. والحقيقة أنه كان دائماً، في كل مجتمع قديم أو حديث، هناك ثقافة عامة وثقافات فرعية، ولكن تلك الثقافات الفرعية تقوم على أساس المنطقة أو الطائفة أو الطبقة أو الفئة أو غير ذلك، ولكن ما يميز الولايات المتحدة من غيرها هو أنه بالإضافة إلى هذه المصادر المشتركة للثقافات الفرعية في دول العالم، يأتي المصدر القومي كمصدر قد لا تجده إلا في أمريكا بشكل كبير. ومن ناحية أخرى، فإن الاختلاف الثقافي الفرعي كان معترفاً به في الحالة الأمريكية، وحر التفاعل مع بقية الثقافات، والثقافة الأمريكية الناشئة، على عكس الحال في الاتحاد السوفييتي ومجتمعات أخرى شبيهة. هذه «الحقيقة» تجعل من المجتمع الأمريكي مجتمعاً مفتوحاً، غير كامل التكوين بعد، وكذلك الأمة الأمريكية من حيث كونها أمة غير مكتملة التكوين، بل قابلة للتمدد والاتساع.

إذا أخذنا هذين العاملين في الاعتبار حين الحديث عن «الحالة الأمريكية»، نستطيع القول إن الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة أمة من ناحية، وإمبراطورية كوزموبوليتية في كثير من جوانبها في الوقت ذاته. فهي إمبراطورية كوزموبوليتية من حيث إنها دولة ومجتمع متعدد الأعراق ومنفتح الحدود، وفقاً لمفهوم التخوم، وهي دولة أمة، من حيث إنها، وعلى النقيض من الوضع الذي كان سائداً في الإمبراطوريات التقليدية، نجحت في خلق أمة مميزة من أمم وشعوب مختلفة. ولو استخدمنا المنطق الجدلي الهيغلي، أو حتى الماركسي في هذا المجال، فربما جاز لنا القول إن أمريكا هي «التوفيق» الجدلي بين الدولة الأمة والإمبراطورية. فإذا كانت الإمبراطورية هي الأطروحة، فإن الدولة الأمة في صورتها الصرفة هي النقيض، فيما تطرح الولايات المتحدة نفسها كنوع من التوفيق بين هذه النقائض. وإذا كان لا بد لكل نقيض من نقيض، فربما كان ذلك قيام كيان عالمي واحد في النهاية، يتفق في وحدته على الإنسانية المشتركة، ويختلف في تنوعه، دون أن يكون هذا نافياً لذاك، أو ذاك لهذا.

وبالعودة إلى الحالة الأمريكية، فإن الاتفاق على القول بمقولة التخوم المفتوحة، والأمة التي لم تكتمل بعد في أمريكا، يجعلنا في تقديري أكثر قدرة على فهم تلك الآليات التي تحرك الدولة الأمريكية، وخصوصاً في أيامنا المعيشة هذه. وسواء كنا نتحدث عن النية الأمريكية في إعادة رسم الخرائط السياسية أو إعادة تشكيل النظم السياسية في مختلف أنحاء عالم اليوم، فإن هاتين «الحقيقتين» تساعدان كثيراً على التحليل. فمما يبدو من تطورات العالم منذ سقوط حائط برلين في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وحتى أحداث سبتمبر في بدايات هذا القرن، بل خصوصاً بعد أحداث سبتمبر، يلوح في الأفق أن أمريكا تريد أن تبني عالماً على شاكلتها. أن تنجح في ذلك أو لا تنجح ليس هو محل السؤال هنا، فذاك خاضع لمتغيرات تاريخ المستقبل، بقدر ما أن المهم هو فهم السلوك الأمريكي الحالي وغاياته، الموعي بها وغير الموعي حتى من الأمريكيين أنفسهم. فالآليات التي كانت تحكم تطور الدولة والمجتمع في أمريكا خلال سنوات التكوين الأولى، هي ذاتها تقريباً التي تحكم سلوك الولايات المتحدة اليوم في تعاملها مع بقية العالم، بعد أن أصبح العالم كله إقليماً مفتوح التخوم، وفق التصور الأمريكي، كما كان الأمر مع أمريكا قبل أن تنتهي مرحلة التوسع غرباً، وخاضعاً ربما لسيناريوهات شبيهة بما حدث فعلاً في التاريخ الأمريكي في خطوطها العامة، مع اختلاف في تفصيلات لا تمس الجوهر في غالب الأحوال. فالولايات المتحدة اليوم في طريقها لأن تتحول إلى إمبراطورية عالمية، بأقاليم متعددة وتابعة للمركز الإمبراطوري، وليس من الضروري أن يكون الجميع منخرطين في كيان سياسي رسمي واحد، كما هو الحال في الإمبراطوريات التقليدية. فالعولمة المعاصرة وآلياتها، التي هي ظاهرة ذات منشأ أمريكي في شكلها الأخير، تساعد على تكون هذا النوع من الإمبراطوريات، حتى وإن لم يكن الشكل الإمبراطوري المعتاد هو السائد، «فمصدر المعيارية الإمبراطورية يخرج من رحم آلة جديدة، آلة اقتصادية صناعية تواصلية جديدة، آلة سياسية حيوية معولمة، باختصار»، وذلك كما يوضح مايكل هاردت و أنطونيو نيغري (الإمبراطورية : إمبراطورية العولمة الجديدة. الرياض : العبيكان، ٢٠٠٢،

ص ٧٩). وعلى ذلك يمكن القول إن الولايات المتحدة لم تبلغ أوج ازدهارها بعد، حين قراءتها كمشروع لم يكتمل بعد، وبتجرد قدر الإمكان. وفق هذا الإطار النظري، يمكن تحليل السياسة الخارجية الأمريكية الحالية، وخصوصاً بعد وقائع سبتمبر، بعين أكثر قدرة على استشراف المستقبل، دون الغرق في تفصيلات قد تكون مهمة في ذاتها وأهميتها، ولكنها لا تعني شيئاً دون أن تتخذ مواقعها ضمن الصورة العامة.

أمريكا بعد سبتمبر

السياسة في عالمنا المعاصر هي فن الممكن، أي فن الأخذ والعطاء، الكر والفر السلمي، بوضوح في الغاية المتوخاة، وجلاء في السبيل إلى تلك الغاية، أو يفترض أن يكون هو الوضع. ولو نظرنا إلى سياسة الرئيس جورج دبليو بوش الخارجية، لوجدنا أنه يمارس السياسة من خلال أوهام سياسية مغلفة بهواجس نافخة للذات «تحجب النفس عن نيل كمالها»، وفق القول المأثور للفارابي، ويعتقد أنها غايات سياسية، ولا يعلم أنها أوهام سياسية، وبوسائل تتخذ من فرض الغاية وسيلة، بينما يمكن تحقيق الهدف ذاته بوسائل مختلفة. لب السياسة والممارسة السياسية هو الانتقاء من بين البدائل والخيارات ما هو الأنسب لتحقيق الهدف بأقل التكاليف وأيسر السبل الممكنة، ولكن في حالة الرئيس بوش وإدارته تحولت الوسيلة إلى هدف، وانقلب الهدف في النهاية إلى الوسيلة ذاتها. ورحم الله معاوية بن أبي سفيان وهو القائل : «إني لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني، ولو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت. فقيل له وكيف كان ذلك؟ قال : إذا مدوها أرخيتها، وإذا أرخوها مددتها». درس بليغ في الحكمة السياسية لمن أراد أن يتعلمها، فبمثل هذه الحكمة في السياسة، أو لنقل بمثل هذا الفهم العميق لعالم السياسة ومتاهاتها، ساد ابن أبي سفيان، في صراعه مع من كان يُعتقد أنه غير كفء لمنافسته، فكان من دهاة السياسة المذكورين في التاريخ.

وعودة إلى الرئيس بوش وإدارته، نجد أنه أبعد ما يكون عن مثل هذا الوصف لمعاوية لعالم السياسة وفن التعامل السياسي، وبالتالي فإن إخفاقه في تقديري سيكون تحصيل حاصل في النهاية. فالرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وإدارته، ينطلقون من وهم «نهاية التاريخ وخاتم البشر» في العلاقات مع كل ما هو غير أمريكي. ذاك الوهم الذي نظّر له من أخذتهم النشوة الآنية بسقوط المعسكر الاشتراكي، فجعلوا من المؤقت دائماً، ومن المتغير ثابتاً، ومن الخيار حتماً، واكتشفوا بعد حين أنهم من الواهمين، ولكن أهل السياسة في واشنطن بقوا في أوهامهم يهيمون. فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بشكل خاص، أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية قائمة على نوع من السياسة فحواه « استفزاز» الجميع، بغطرسة مفرطة حتى بالنسبة إلى الحلفاء في أوروبا الغربية، ناهيك عن الخصوم السابقين في أوروبا الشرقية، والحلفاء الفعليين والمحتملين في الشرقين الأقصى والأدنى. فكما يبدو، فإن الجيل الجديد من محترفي السياسة في أمريكا، وجورج بوش الابن مثال لهم، ينطلقون من وهم كبير مفاده أن أمريكا هي العالم، وأن العالم هو أمريكا، وبالتالي فإن ما هو صالح لأمريكا، لا بد أن يكون صالحاً لبقية العالم، بمثل ما أن ما هو صالح لجنرال موتورز صالح لأمريكا.

صحيح أن أمريكا هي الأكثر تفوقاً في العالم اليوم تقنياً وعلمياً واقتصادياً، وهو تفوق يتعامل معه الجميع على أنه واقع فرض نفسه، وحقيقة من حقائق تاريخ العالم في هذه اللحظة من عمره، ولكن أن يترجم هذه التفوق غير السياسي إلى سيادة سياسية مفروضة ومباشرة، هنا يكمن الخطأ وقصور النظر في ممارسة اللعبة السياسية الدولية. لا شك أن أمريكا عملاق سياسي، نتيجة عملقتها في الأمور الأخرى، ولكن شتان بين ممارسة هذه العملقة بشكل غير محسوس، وبين ممارستها وفق آليات الضغط والإكراه المباشرين. فمثل هذا الأمر، أي الفرض المباشر للسيادة، يستثير كوامن النفس البشرية لدى بقية العالم، من حيث رفض القسر والإجبار، على اعتبار أن ذلك نوع من الوصاية التي تأباها النفس، وتمجها الذات.

فحتى لو كان ما تفعله أمريكا أو غيرها، هو الصلاح كل الصلاح للعالم، وحتى لو كان من هو مُمارس عليه هذا الأمر، يعلم أن فيه الصلاح كل الصلاح، فإن القسر والإكراه يجعله مرفوضاً. فن القيادة، في الداخل والخارج على السواء، هو أن تجعل المُقاد يعتقد أنه فعل هذا الأمر أو ذاك الشيء بملء إرادته، وليس بأمر أو قسر، رغم أنه يعلم في دخيلة نفسه أنه يفعل ما أريد له أن يفعل. قضية سيكولوجية؟ نعم، وفي السيكولوجيا تكمن إجابة ما لا إجابة له في كثير من الأحيان.

في أعقاب ما حدث في نيويورك وواشنطن، وهو نتيجة جزئية رهيبة لتراكمات سياسية وغير سياسية سابقة في العلاقة مع أمريكا، مغلفة بإيديولوجيا دينية تمجد ثقافة الموت، وصلت إلى لحظة اليأس عند من قام بها، فكان أن دمر نفسه والآخرين وفق خيار شمشون. كان على الإدارة الأمريكية بعد تلك الأحداث أن تعي أنها في النهاية جزء من العالم مهما كانت عظمتها، وليست بمعزل عن مشكلاته كما كانت تحاول أن توهم نفسها. ولكن المشكلة أن الإدارة الأمريكية لم تتعامل مع هذا الحدث الرهيب ونتائجه وفق وعي جديد قائم على إدراك الحقيقة السابقة، أو وفق حكمة سياسية تليق بمن يدير شؤون القوة الأولى في عالم اليوم، بقدر ما تعاملت معه على أنه امتهان للكرامة الأمريكية، وجرح للصورة النموذجية العالمية المتعالية التي وضعت الولايات المتحدة نفسها فيها، أو أوهمت نفسها بهذه الصورة. فأن تقوم الولايات المتحدة بالهجوم على طالبان ومواقع الإرهاب في أفغانستان، بعد ما جرى في نيويورك وواشنطن ونيروبي ودار السلام وعدن، فإن ذلك هدف مشروع، ولها الحق في أن تفعل ذلك، إذاً وكما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : «الشر بالشر، والبادئ أظلم». ولكن أن تتخذ من هذه الأحداث ذريعة للهجوم على من تشاء ووقت تشاء في هذا العالم، فأعتقد أن ذلك قصور في النظر، ولا يشكل ذلك ممارسة سياسية حكيمة، وفق المعنى السابق للسياسة، بقدر ما يشكل نوعاً من غطرسة لا مبرر لها، ونوعاً من فرض وصاية على عالم يُعامل

وكأنه جماعة من أطفال قُصّر، أو نساء لا قيمة لهن في بلد من بلاد الشرق الحديث أو الغرب القديم. فالحكيم هو من يعرف متى يستخدم العصا، ومتى تكفيه الإشارة، وأي إفراط أو تفريط في هذا أو ذاك، تكون نتائجه وخيمة على النفس والآخرين. وهذا هو بالضبط ما فعلته أمريكا في سابق سياستها الخارجية، وما يلوح في الأفق من أنها ستفعله رغم كارثة سبتمبر، ولذلك يتزايد كره أمريكا في هذا العالم.

فمحاربة الإرهاب واجبة في كل أرجاء العالم، ولكن «ما هكذا يا سعد تورد الإبل» ! الهدف مشروع، والوسائل عديدة، ولكن التركيز على وسيلة واحدة بعينها يعني أن تلك الوسيلة قد تحولت إلى غاية بحد ذاتها، وضاع الهدف الأصلي والمفترض لكل ما يجري. إنه ذات الوهم تقريباً الذي تشبعت به ألمانيا النازية، حين اعتقدت أو توهمت بأن «ألمانيا فوق الجميع»، فعاداها الجميع في النهاية. أو لنقل إنه الوهم ذاته الذي سيطر على إمبراطوريات التاريخ الكبرى، حين وصلت إلى القمة واعتقدت أن التاريخ قد توقف في النهاية عند عتباتها المقدسة، فاعتقد الإغريقي أو الروماني أن كل من عداه هو بالضرورة بربري متوحش، واعتقد العربي أن كل من عداه هو بالضرورة من الأعاجم (من العجمة)، واعتقد الأوروبي أن كل من عداه لا بد أن يكون متوحشاً وثنياً كافراً، حتى لو كان من الموحدين، قد يكون متوحشاً نبيلاً، ولكنه يبقى متوحشاً. الوهم الذي تشبعت به أمريكا وقيادتها من الجيل الجديد بعد سقوط إمبراطورية السوفييت، هو أن أمريكا أصبحت «فوق الجميع»، وأن العالم قد أصبح أمريكياً، فحيث تولوا وجوهكم فثم وجه أمريكا : هكذا حكم التاريخ وقضى، رفعت الأقلام وجفت الصحف.

اعتقاد الكمال هو الفخ الخفي الذي ينصبه التاريخ للدول والمجتمعات التي تعتقد أنها قد وصلت إلى القمة، ولم يعد بالإمكان بالتالي أفضل مما كان، ولكن دائماً يكون لكل شيء إذا ما تم نقصان، ولو دامت لغيرك ما اتصلت إليك، فحين كان هارون الرشيد يقول للسحابة في السماء «أمطري حيث شئت، فخراجك

سوف يأتيني ولو بعد حين» كان يعبر عن ذاك النقصان الذي يعتري الأشياء إذا ما تم لها التمام، واعتقدت بالكمال ونهاية التاريخ. هي جملة نعتز بها حين يأخذنا الحنين إلى ماض كنا فيه أسياداً، ولكنها حين التحليل تعبر في النهاية عن ذات الغرور الذي ينتاب أمريكا اليوم، وانتاب بريطانيا وروما وأثينا قبل ذلك، حين دخل الجميع في ذاك الوعي الاستعلائي، أو العمى التاريخي، وأدرك التاريخ أنهم قد دخلوا في فخه الخفي. وبكلمات أقل غموضاً وتجريداً، فإن المؤرخ الأمريكي «بول كينيدي»، يرى أن الوصول إلى القمة هو بداية انحدار القوى الكبرى في التاريخ. فللحفاظ على قوتها، تقوم هذه القوى بتشتيت وإنهاك قواها الاقتصادية والعسكرية، وتنهار شيئاً فشيئاً دون أن تشعر. وهم القوة، وغرور السلطة هو الذي يجعل هذه القوى تنجرف إلى فخ التاريخ دون أن تدري. والولايات المتحدة اليوم منجذبة إلى توسيع رقعة عملياتها العسكرية، وقد قسمت العالم إلى قسمين : من لم يكن معي ضد الإرهاب، فهو ضدي ومع الإرهاب، وهو المنطق ذاته الذي قسم فيه بن لادن وطالبان ومريديهم العالم إلى فسطاط إيمان، وفسطاط كفر ونفاق، وهو المنطق ذاته الذي قاد قوى وحركات أخرى في التاريخ إلى حتفها في النهاية.

ومن عناصر فخ التاريخ هذا، أو مكر التاريخ إذا كان لنا أن نستخدم مصطلحات هيغلية، هو أنه يهيئ لمن يريد له الانحدار، أفراداً مصابين بالعمى التاريخي، فلا يرون أبعد من اللحظة التي يعيشونها، دون تفكير في مآل الأحداث، وخاتمة المطاف. حصل ذلك في التاريخ البعيد والقريب كثيراً، ويبدو أنه يحدث اليوم في أمريكا. هل يعني ذلك أن أمريكا مآلها السقوط كقوة عظمى من قوى التاريخ؟ في النهاية فإن كل شيء فان، ولا يبقى إلا وجه ربك ذي الجلال والإكرام، ولكننا لا نتحدث عن هذا النمط من التاريخ. التاريخ الذي نتحدث عنه هنا يقول إنه لا شيء حتمي، وهو «لا يجري على قضبان نحو مستقبل تم تحديده سلفاً»، كما يقول ألفن توفلر، ولكن النتائج مرتبطة بمقدماتها وأسبابها في الختام. فإذا

استمرت أمريكا في استخدام سياسة العصا في كل حالة عسرة تواجهها، فيمكن القول إنها قد بدأت تغرق في بؤرة رمال متحركة سوف تبتلعها في النهاية. وإن استفادت من تجارب القوى العظمى قبلها، فإنها قد تصبح من نوادر الناجين من الغرق في مستنقع التاريخ وفخه. المستقبل ليس حتماً مغلقاً، ولا هاوية لا بد من السقوط فيها، بل هو خيارات وبدائل، ولكن على أمريكا نفسها أن تختار أولاً، فماذا يكون الخيار؟ هذا ما ستبديه لنا الأيام القادمة، وتكشفه لنا لحظات الخيار الحاسمة، وساعتها نستطيع الحكم بأن أمريكا نجت، أو أنها في النهاية انضمت إلى قوافل الغارقين.

نحن نعيش اليوم في مرحلة انتقالية من تاريخ العالم، سياسياً واقتصادياً وثقافياً. فسياسياً، هنالك نظام دولي جديد يتشكل، قد يستغرق تبلور معالمه عدة سنوات قادمة، ولكنه قادم لا محالة. نظام دولي جديد لن تكون فيه للدولة تلك السيادة المطلقة، أو شبه المطلقة التي كانت تتمتع بها في الماضي، بل ربما لا تكون للدولة فيه سيادة على الإطلاق، حين يتحول العالم إلى نوع من كيان واحد في نهاية المطاف لمثل هذه التحولات. نحن لا نتحدث هنا عن مجرد تغير في النظام الدولي على شاكلة التغير الذي حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حين حل النظام القطبي محل نظام توازن القوى السابق للحرب العالمية الأولى، ولكننا نتحدث عن تغير شبيه بالتغير الذي جاء في أعقاب حرب الثلاثين عاماً ومعاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨، فالنظام الذي خلقته معاهدة وستفاليا، أو كانت معاهدة وستفاليا هي شهادة ميلاده الرسمية، وأدى إلى ظهور الدولة القومية، هو في طريقه إلى الزوال، ولا ندري أي معاهدة دولية عامة سوف تكون شهادة الميلاد الرسمية لمثل هذا النظام، بعد أن يهدأ الغبار، وتنتهي هذه المرحلة الانتقالية. واقتصادياً أصبحنا بالفعل نعيش في عالم واحد. وثقافياً، هناك نظام قيمي عالمي آخذ في التشكل. حقيقة ليس المراد هنا الحديث عن تحولات هذا العالم بقدر ما أن المراد هو تقويم دور الولايات المتحدة في هذه التحولات، بصفتها «الدولة المركز» في كل ما يجري في عالم اليوم.

فالسياسة الخارجية الأمريكية سوف تكون، في هذه المرحلة، المحدد الرئيسي لشكل المرحلة من ناحية، وللنتائج التي ستتمخض عنها هذه المرحلة من ناحية ثانية. ومن المعلوم أن كل مرحلة انتقالية بين فترتين أو نظامين أو حالتين، لا بد أن تكون مترافقة مع نوع من الاضطرابات وعدم الاستقرار، يتحدد مداها حسب التحول محل التحليل. فإذا كان التحول محلياً، كانت الاضطرابات على المستوى المحلي، وإذا كان التحول دولياً، كان التحول على المستوى الدولي. وكلما كان التحول كبيراً، كان الاضطراب أكثر شدة وعنفاً، والعكس صحيح. وفي حالتنا الراهنة فإنه يمكن القول إن التحول يجري على مختلف المستويات والأصعدة، المحلي منها والدولي، وهو تحول جذري في تاريخ العالم، ولذلك من المتوقع أن نشهد مزيداً من الاضطرابات على كل المستويات، فوق ما هو حادث لحد الآن. فالعولمة وتشعباتها تحول عالمي ومحلي، سوف يقلب مجتمعات بأسرها، وسيغير من نظام القيم في الداخل والخارج على السواء. ولا أشك، من ناحيتي على الأقل، في أن العولمة بكافة تفرعاتها ونتائجها، سوف تنتشر في العالم أجمع في النهاية، مثلها مثل ثورة الزراعة وثورة الصناعة في الماضي، ولكن السؤال هو عن مدى المعاناة التي سيمر بها العالم حتى تستقر الأمور وينقشع الغبار ؛ هذه المعاناة، أو الفترة الانتقالية سوف تتأثر بتلك السياسات التي تتخذها الدول المحورية في عالم اليوم، من حيث إطالة أمد المعاناة، أو المرور بها بأقل قدر من الخسائر والألم إن صح التعبير.

وبالنظر إلى السياسة الخارجية الأمريكية اليوم، وفي أعقاب حوادث الحادي عشر من سبتمبر من العام الماضي، نجد أنها تعاني نوعاً من «الرهاب الأمني»، ويبدو أن هذه السياسة، إذا استمرت على ذات النهج الذي تسير عليه اليوم، فإنها سوف تطيل أمد المعاناة بدل أن تحاول الوصول إلى بر الأمان بأقل معاناة ممكنة. فالسياسة الخارجية الأمريكية اليوم تنطلق من المبدأ ذاته الذي ينطلق منه أسامة بن لادن في النظر إلى العالم، ألا وهو أدلجة هذا العالم وفق صراع ثنائي لا يقبل طرفاً

ثالثاً، أو وفق تقسيم العالم إلى أبيض وأسود لا يسمح بوجود اللون الرمادي بينهما، وإن اختلف تحديد ما هو أسود أو ما هو أبيض بينهما. فأسامة بن لادن ومن سار على دربه، يقسمون العالم إلى فسطاط كفر ونفاق، وفسطاط إيمان، والصراع بين هذين الفسطاطين قائم لا محالة، ولا ريب أن فسطاط الإيمان منتصر في النهاية حتى وإن عانى بعض الكبوات والسقطات. والسياسة الخارجية الأمريكية، وكما حددها بوش الابن بوضوح في الكثير من المناسبات، تنحو ذات النحو حين تقسم العالم في العين الأمريكية إلى دول شر ودول خير ولا وسط بينهما ؛ أمريكا ومن هو متحالف معها بشكل مطلق يمثلون معسكر الخير، والبقية لا بد أن تكون ضمن معسكر الشر. مثل هذه السياسة تخلط الأمور ولا ترى الأوضاع على حقيقتها، وهي سياسة خالية المضمون من السياسة، ونتائجها كارثية في نهاية التحليل.

وإذا كان بن لادن ومن نهج نهجه، معذورين في نظرتهم إلى العالم نظرة ثنائية صراعية لا ترى إلا نوراً أو ظلاماً، خيراً أو شراً، كفراً أو إيماناً، على أساس أنه ينتمي إلى إيديولوجيا دينية لا يمكن أن تنظر إلى العالم إلا من خلال هذه المفاهيم والمفردات، فإن الإدارة الأمريكية، وغير الأمريكية، غير معذورة في مثل هذا التسطيح الإيديولوجي المبسط، الذي لا يقود في النهاية إلا إلى تأجيج الصراع بدل احتوائه قدر الامكان، وهنا يكمن لب السياسة والممارسة السياسية. فالسياسة في النهاية، وحين فُرغت من مضامينها الإيديولوجية الدينية إلى حد كبير، هي التي استطاعت استيعاب الصراع المذهبي في القارة الأوروبية، بعد أن كاد يحرق الأخضر واليابس في طريقه. والسياسة، بصفتها فن الممكن والعملي، هي التي أدت في النهاية إلى استيعاب الصراع العالمي بين المعسكرين الشرقي والغربي، حين فُرغت هذه السياسة من مضامينها الإيديولوجية المطلقة، وأصبح الهدف هو تحقيق التعايش المشترك في ظل مفاهيم المصلحة وضرورات السلام من أجل ذلك. فالسياسة عموماً لا تعترف بالمطلقات، بل هي تسير وفق مقولة «لكل مقام مقال»،

وذاك المثل الشعبي القائل : «على قد لحافك مد رجليك». لك أن تحاول وتسعى لأن يكون لحافك أطول وأسمك، ولكن حتى ذلك الحين، لا تحاول أن تمد رجليك خارج اللحاف، وإلا كنت من النادمين.

قد تكون القضية كلها جزءاً من لعبة سياسية أمريكية داخلية، تسعى الإدارة الحالية من خلالها إلى خلق عدو وهمي يبرر تضخيم الميزانية العسكرية والإنفاق العسكري، ولكنها لعبة خطيرة إذا كان هذا هو الأمر. وعلى أية حال، فإن أمريكا تخطئ خطأ كبيراً حين تمارس السياسة من خلال مفاهيم إيديولوجية، ذات طبيعة دينية تنتمي إلى العصور الوسطى، فالسياسة لا تمارس إلا وفق قوانين السياسة التي تعرفها أمريكا أكثر من غيرها، ولكنها صدمة سبتمبر، ونشوة النصر السريع في أفغانستان ثم العراق هي من يدفع أمريكا في هذه اللحظة الحرجة من تاريخ العالم، إلى السير في طريق فيتنام، مع أن الفترة لا تسمح بشيء مثل فيتنام. سبتمبر ورهابه، ونشوة النصر السريع في أفغانستان والعراق، قد تدفع أمريكا إلى الغرق في مستنقعات شرق آسيا، ورمال الشرق الأوسط المتحركة، فهل ينتبه القابعون وراء مكاتبهم في البيت الأبيض إلى مثل هذا الأمر قبل فوات الأوان، أم أن عقد الماضي والحاضر، وجرح سبتمبر، مضافاً إليه غطرسة قوة تعمي العيون، سوف تؤدي بأمريكا والعالم إلى ما لا تحمد عقباه؟ هذا هو السؤال، وعلى إجابته يتحدد مصير عالم بأسره.

أمريكا والسعودية

الواضح أن الولايات المتحدة هي سيدة عالم اليوم، وهي تسعى لإعادة تشكيل هذا العالم، خصوصاً بعد انتصارها في حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفييتي، ونصرها في أفغانستان سواء حين كانت متعاونة مع « المجاهدين» من «مقاتلي الحرية»، أو حين شنت حرباً على «الإرهابيين»، وأخيراً نصرها في العراق، أو حرب الخليج الثالثة. كل هذه الأمور أعطت الولايات المتحدة، أو لنقل الصقور

من مُصممي السيناريوهات وواضعي الاستراتيجيات في واشنطن، ثقة مفرطة في النفس بالقدرة على إعادة تشكيل العالم، وشعوراً «بواجب» إعادة تشكيل العالم، بما يتلاءم وكون الولايات المتحدة هي محور النظام الدولي الجديد، سياسياً وأخلاقياً على السواء. وقد تعزز هذا الإحساس في أعقاب أحداث سبتمبر، التي تشكل في تقديري نقطة الحسم في التردد الأمريكي في هذا الشأن، وهو التردد الذي كان عنوان مرحلة ما بعد سقوط اتحاد السوفييت وحرب الخليج الثانية، وقبل هجمات سبتمبر. ففي أعقاب سبتمبر، يبدو أن الولايات المتحدة قد قررت أن تبني «الباكس أمريكانا» منفردة بشكل شبه مطلق، واعتماداً على جهودها الذاتية الخاصة، خصوصاً بعد أن بينت معركة أفغانستان والعراق أن دور حلفاء أمريكا المفترضين، ولاسيما من الأوروبيين، دور محدود، وأنهم من المتخلفين في تقنية السلاح وغيرها من تقنيات العصر، مقارنة بالقدرات الأمريكية في هذا المجال، بالإضافة إلى التمرد الأوروبي المتزايد على مخططات السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما شجع الولايات المتحدة على خوض الحرب في العراق دون الحاجة إلى مثل هؤلاء الحلفاء، وحتى دون الحاجة إلى غطاء من الشرعية الدولية، فهي اليوم تبني شرعيتها الخاصة التي ستكون ذات يوم شرعية دولية مقبولة، مادام أنه ليس هناك من منافس لها في مجال القوة، والقوة هي لب السياسة في الأول والآخر.

ومنذ أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١، هناك تركيز أمريكي واضح على منطقة الشرق لأوسط. بعد سبتمبر، وتحكم اليمين الأمريكي بمفاتيح القرار في واشنطن، بدا أن هناك تركيزاً أمريكياً واضحاً على تغيير شامل وجذري في المنطقة، فالقضية هنا قضية استراتيجية بعيدة المدى، تتعلق ببناء نظام دولي جديد (سياسي، أخلاقي، قانوني) وفق المنظور الأمريكي البحت، في منطقة لا زالت تنتمي إلى أوروبا ما قبل وستفاليا في علاقاتها وأهدافها ومحركات سلوكها، سواء في الداخل أو الخارج على السواء. المسألة هنا أبعد من قضية النفط، على أهميتها،

فالإدارة الأمريكية، وخصوصاً في مرحلة ما بعد سبتمبر، ووفق هذا المنظور الشامل، تتعامل مع منطقة الشرق الأوسط على أنها المنطقة الأكثر اضطراباً في العالم، سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية. فهي، أي تلك المنطقة، الأكثر تهديداً لاستقرار النظام الدولي الجديد، من حيث توطن ثقافات معادية للمعاصرة والعولمة والحداثة الثقافية، ومن ثم الغرب وأمريكا، في مجتمعاتها ودولها، بالإضافة إلى ثروات طبيعية تمكنت خلالها هذه الثقافات من الرسوخ والانتشار، بدل الذبول والاضمحلال، كما حدث في مناطق أخرى من العالم. تلك الثقافات هي التي أفرزت أحداث سبتمبر في النهاية، وتلك الثروات هي التي مولت ذات الأحداث في الخاتمة، في حلف غير مقدس بين المال والهلال، وفق الرؤية الأمريكية.

والمملكة العربية السعودية هي إحدى أهم القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، ومحور مهم من محاور الاستقرار في المنطقة، ونقطة ارتكاز أساسية في المنظور الأمني الأمريكي للمنطقة، بالإضافة إلى أنها حليف تاريخي رئيس للولايات المتحدة. كل هذه العوامل تدفع لأن تتعامل الولايات المتحدة بحساسية شديدة مع «الحالة السعودية»، وهي حساسية نابعة مما يمكن تسميته تناقض الموقف الأمريكي من هذه الحالة. فمن ناحية، فإن الاستقرار في السعودية ركيزة أساسية من ركائز الاستراتيجية الأمريكية العامة في المنطقة، والحفاظ عليه مسألة حيوية بأي سعر كان. ومن ناحية أخرى، فإن الأوضاع الداخلية السعودية، السياسي منها والاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما بعد حوادث سبتمبر، لم يعد يُنظر إليها بعين الرضا أمريكياً. ومن هنا تنبثق الأحجية : كيف يمكن الحفاظ على الاستقرار في ذات الوقت الذي يجب فيه تحفيز التغيير؟ فالتغيير المبتغى، وخصوصاً السياسي والاجتماعي، لا بد أن يحمل معه بعضاً من عدم الاستقرار، ولاسيما في دولة ومجتمع كان التقليد فيها، ولا يزال، هو الركيزة الأقوى في الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما أنه لا يمكن التكهن بما يمكن أن يؤول إليه تطور الأحداث فيما لو

حصل ذلك. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه لا ضمانة لدى واضعي السيناريوهات من أن التغيير المشار إليه، قد لا يفرز قيادات جديدة متعاونة مع الولايات المتحدة، وبالتالي فإن التغيير قد يكون مناقضاً للمصلحة الأمريكية في المنطقة عموماً، حتى لو كان الشعار المرفوع هو شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان. في مثل هذا الوضع «الأحجية»، وفي اعتقادي، فإن واضعي السيناريوهات في الإدارة الأمريكية غالباً ما سيبقون الوضع على ما هو عليه، وسيستمرون في وضع المراقب اليقظ، من أجل استخدام الورقة المناسبة في الوقت المناسب، فإذا دام الاستقرار دون مشكلات في العلاقة بين الطرفين، فهذا هو المطلوب، وإذا حصل ما يمكن أن يعكر من صفو هذا الاستقرار وتلك العلاقة، كان اللجوء إلى ورقة التغيير، بالإضافة إلى أن ورقة التغيير هذه سوف تكون دائماً من أوراق اللعب مع السعودية، من حيث طرحها في تلك الأوقات التي يبدو فيها أن السعودية تحاول الخروج عن المنظور الاستراتيجي العام للولايات المتحدة في المنطقة.

فبالنسبة إلى السعودية، فرغم أنها حليف تاريخي للولايات المتحدة، إلا أن أحداث سبتمبر جعلت الأمريكيين ينظرون بقلق إلى الثقافة السعودية السائدة، أو لنقل الوهابية تحديداً، التي يعتقدون أنها هي الحاضن الفكري لتيارات العنف الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الدور التمويلي السعودي وفق التصور الأمريكي الجديد. وعلى ذلك يبدو أن السيناريو السعودي هنا يركز على إحداث نوع من التغيير، السياسي والثقافي، في السعودية، بما يكفل نزع الجذور الثقافية التي أدت إلى أحداث سبتمبر. وعلى ذلك، فإن السعودية، ووفقاً لسيناريوهات متعددة طُرحت، أو لنقل سُربت من خلال وسائل الإعلام الأمريكية والعالمية، تُشكل هدفاً محتملاً من الأهداف الاستراتيجية لليمين الأمريكي القابض على مفاتيح القرار السياسي في واشنطن اليوم، من حيث إعادة صياغتها جغرافياً مثلاً، وهو سيناريو بعيد الاحتمال حالياً ولكنه ليس مستحيلاً، أو إعادة صياغتها ثقافياً

وسياسياً، وهو سيناريو ليس بعيداً بتلك الدرجة، أو في تحجيم دورها الإقليمي في أحسن الأحوال، بغض النظر عن تلك العلاقة التاريخية التي تربط السعودية بالولايات المتحدة. فمهما قيل عن تلك العلاقة التاريخية بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، فإن ذلك لن يمنع الولايات المتحدة من السير في تحقيق استراتيجيتها الجديدة احتراماً لعلاقة تاريخية «كانت» مفيدة في ظروف مختلفة، فالسياسة في النهاية لا تعرف صديقاً دائماً ولا عدواً دائماً، على رأي خالد الذكر ونستون تشرشل، الذي يشكل قدوة مهمة لدى جورج بوش الإبن.

ومن هذا الفهم لطبيعة السياسة الأمريكية في هذه المرحلة، يبدو أن السعودية ستواجه ضغوطاً أمريكية، معظمها متعلق بالوضع الداخلي السعودي. الجهود الدبلوماسية الفوقية لا شك في فائدتها وأثرها الوقتي، ولكن دون سحب الأوراق التي من الممكن أن تُلعب أمريكياً بالنسبة إلى الداخل السعودي نفسه، فإن تلك الجهود قد تتحول إلى نوع من المسكنات وتأجيل المشكلة، أو الجهود الضائعة واللعب في الوقت بدل الضائع. فالسياسة في البداية والنهاية، هي لعبة تقوم على حقائق أرضية، ومن دون تلك الحقائق لن تكون إلا لعبة عبثية، أو مجرد أحاديث تسلية في مجلس عام. والولايات المتحدة قد فرضت واقعاً جديداً ومختلفاً من خلال نصرها في حرب العراق وإسقاط نظام صدام حسين، وهي من خلال هذه الوقائع الجديدة في المنطقة تنطلق وتحدد ما تريد وما لا تريد، وفق سياسة العصا، وحتى دون جزرة هذه المرة. العراق ليس إلا خطوة أولى وضرورية لأحداث كبيرة سوف تشهدها المنطقة بعد ذلك، فالأيام حبلى، والمخاض قريب، والله أعلم بالوليد.

أما بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الأخرى، فلن يكون هنالك تغير كبير في العلاقة مع الولايات المتحدة، بل قد تزداد هذه العلاقة رسوخاً. فصغر حجم هذه الدول، ووقوعها بين دول إقليمية تسعى إلى السيادة الإقليمية، وحساسية العلاقة

بين الصغير والكبير من الجيران، تدفع هذه الدول لأن ترسخ علاقتها أكثر بقوة العالم العظمى الوحيدة. بل إن الولايات المتحدة قد تستغل مثل هذا الوضع لاستخدام هذه الدول كنوع من أوراق سياسية معينة للضغط على السعودية مثلاً، من أجل تحقيق التغيير المراد هناك.

خاتمة : نحن والولايات المتحدة والمستقبل

لم تكن الولايات المتحدة حقيقة تهتم كثيراً بالأوضاع الداخلية لأية دولة قبل سبتمبر، ولم تكن تهتم إطلاقاً بمثل هذا الأمر قبل انهيار الكتلة الشرقية، إلا في حالات نادرة يكون التدخل فيها ملحاً، كجزء من الحرب الباردة، بدعم لهذا النظام كي لا يسقط في أحضان الشيوعية، أو إسقاط لذاك النظام بعد أن تحالف مع الشيوعية، أو بدا أنه كذلك (مثلاً : إيران ١٩٥٣، غواتيمالا ١٩٥٤، ١٩٦٣، الدومنيكان ١٩٦٣، ١٩٦٥، البرازيل ١٩٦٥، شيلي ١٩٧٣، وبنما ١٩٨٩). ولكن بعد سبتمبر، لم يعد الفصل بين الأوضاع الداخلية لأية دولة وسياستها الخارجية أمراً وارداً في المنظور الأمريكي، الذي أصبح أسير المنظور المحافظ الجديد الذي لا يفرق بين المصلحة وسيادة القيم الأمريكية في الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، وهي القيم التي اختزلها هذا اليمين إلى قيم محددة مأخوذة من العهد الجديد للكتاب المقدس، ووفق تفسير معين لمثل تلك النصوص، وهو بالضبط ما يفعله الأصوليون على الجانب الآخر، أي في المنطقة الإسلامية، أو منطقة الشرق الأوسط الكبير تحديداً. وربما لو أردنا تلخيص الفرق بين أمريكا ما قبل سبتمبر وأمريكا ما بعد سبتمبر، لما وجدنا أفضل من تصريح الرئيس بوش بأن : «يسوع المسيح هو الفيلسوف السياسي المفضل لدي. إن المسيح هو الأساس الذي أعيش به حياتي، شاء من شاء وأبى من أبى»، ومقولة وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، حيث يقول : «إن المهمة هي التي تحدد الحلفاء، وليس الحلفاء هم من

يحددون المهمة»، بكل ما تحمله هذه العبارة من مضامين أصولية مسكوت عنها. بل ربما عدنا بجذور هذه المقولة - السياسة إلى أمريكا ما بعد سقوط الكتلة الشرقية. فلقد كانت أمريكا وحلفاؤها، بغض النظر عن أوضاعهم الداخلية، يحددون مهمة التحالف، أما اليوم فإن المهمة، تغيير العالم وفق نموذج معين، هي من يحدد الحليف، وإن لم يكن هناك حليف، فلا يهم، فأمريكا قادرة بذاتها وبشكل منفرد على فعل ما تريد، وهذا هو ما حدث في المسألة العراقية مثلاً، وانحسار دور الأمم المتحدة في العهد الأمريكي الجديد، أو لنقل الباكس أمريكانا.

كان واضحاً منذ سقوط الكتلة الشرقية أن أمريكا سوف تسعى لجعل العالم «عالماً جديداً»، أي عالماً أمريكياً، وتسارع ذلك المنحى بعد سبتمبر كما سبق أن قيل. ولكن المشكلة أن الكثير من دول منطقة الشرق الأوسط، والعربية منها على وجه التحديد، لم تدرك هذا المنحنى الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية، أو أنها تجاهلته، واستمرت في التعامل مع الولايات المتحدة وفق المنطق القديم، أي منطق الحرب الباردة المنهار مع انهيار الاتحاد السوفييتي وبرجي التجارة في نيويورك لاحقاً. ولكن السياسة لا تعرف الثبات، وهذا ما أغفله أو تجاهله كثير من الساسة في المنطقة، وعليهم أن يعيدوا حساباتهم في مثل هذه المسألة. فإذا كانت مسؤولية الولايات المتحدة، بصفتها القوة الوحيدة في عالم اليوم، أن لا تفرض سياساتها ورؤاها بقوة البندقية، لأن ذلك قد يؤدي إلى ردة فعل لا تخدم الهدف المنشود، فإن على بقية دول العالم، ودول منطقة الشرق الأوسط تحديداً، مسؤولية أن تعيد حساباتها من جديد بما يخدم شعوبها ومجتمعاتها وإنسانها واستقرار أنظمتها السياسية، وأن لا تصبح نشازاً في عالم يكاد يكون واحداً، إن لم يكن قد أصبح بعد. بذلك فقط يمكن تجنب النتائج الكارثية لسياسات الأصوليين على الجانبين، وبذلك فقط يمكن أن نسهم في بناء عالم تسوده كل القيم التي أرادها الله لخلقه جميعاً.

يمكن القول إن نتائج سقوط الإمبراطورية السوفييتية لم تظهر بشكل واضح إلا بعد هجمات سبتمبر، حين بدأت الهيمنة الثقافية والاقتصادية للولايات المتحدة ترتدي قفازات من حديد ونار هذه المرة، ومن لا ينفع معه الاقتصاد ولا الثقافة، فإن الجندي هو البديل. هناك هوس اليوم في الإدارة الأمريكية بأن أمريكا هي مبعوث الرب لإنقاذ الإنسانية، وما القيم الأمريكية إلا قيم الإنسان كافة، في تأكيد لمقولة جون سوليفان عام ١٨٤٥ من أن الله نفسه قدر لأمريكا أن تقود العالم. وقد أكد الرئيس جورج بوش هذه السياسة الجديدة - القديمة في خطابه في مكتبة الكونغرس، في الرابع من شهر فبراير، حيث يقول متذكراً تشرشل : «لقد أدرك تشرشل بأن الحرب الباردة لم تكن تنافس جيوش بقدر ما كانت صراع رؤى. فصل واضح بين أولئك الذين يؤمنون بالإيديولوجيات، وأولئك الذين يؤمنون بخيار الشعوب الحرة ». ثم يتحدث عن الحرب ضد الإرهاب، وأنها اليوم تمثل ذات الشيء، أي صراعاً بين رؤيتين مختلفتين، حيث يقول : «وهذه الحرب هي أيضاً صراع بين الرؤى، نحن نقبل مسؤولية التاريخ. إن الرسالة الموجهة للمنتظرين للحرية، والعاملين من أجل الإصلاح هي أنه بإمكانهم الثقة بأن لديهم حليفاً قوياً، حليفاً ثابتاً يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية. أمريكا لن تهتم باللصوص والمغتالين، فسنقوم بكل ما يستلزمه الواجب، ولن نغادر قبل إتمام العمل».

هذا التحول في السياسة الأمريكية، أي في محاولة بناء إمبراطورية أمريكية ولو بالقوة، يثير تساؤلات حول المستقبل، سواء بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط، أو بالنسبة إلى مستقبل أمريكا نفسها. فمن ناحية الشرق الأوسط، يمكن القول إن هذه المنطقة بالفعل تحتاج إلى تغيرات جذرية من أجل أن تتواءم مع عالم اليوم، وخصوصاً حين يكون الحديث عن المملكة العربية السعودية، وتنعم شعوبها بالأمن والاستقرار والرفاهية والحرية، ولكن كل ذلك مهدد بأن يتحول إلى نقيضه فيما لو كانت سياسة العصا الغليظة هي الخيار. فسياسة العصا الغليظة ستؤدي في

النهاية إلى سيطرة القوى المتطرفة على مقاليد الأمور في المنطقة، سواء بالحكم المباشر أو عن طريق زعزعة الاستقرار، مع ما في ذلك من تهديد لأمن العالم كله واستقراره. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة نفسها، فإن التحول إلى الخيار العسكري على امتداد العالم، يعني بداية النهاية للقوة الأمريكية، أو لنقل انهيار الإمبراطورية الأمريكية. فقد يكون الخيار العسكري محدوداً أول الأمر، ولكنه يستشري بعد ذلك بوتيرة متصاعدة، وذلك كما السرطان تماماً. فللحفاظ على المكتسبات التي حُققت بواسطة العسكر، يجب بقاء العسكر، وهذا العامل هو من أهم العوامل التي أدت إلى انهيار الإمبراطوريات العالمية عبر التاريخ، مثل الرومان والعثمانيين وبريطانيا وبقية دول الاستعمار القديم. التحول إلى إمبراطورية عالمية هو قمة القوة بالنسبة إلى دولة ما، ولكنه بداية السقوط من ناحية أخرى، إذ لا شيء بعد القمة إلا الانحدار. والرئيس بوش وإدارته من اليمين الجديد، إنما يغامرون بأمن العالم وازدهار المجتمع الأمريكي والقوة الأمريكية، حين يمارسون سياسة القوة حول العالم. باستطاعة أمريكا أن تحقق ما تريد من خلال جاذبية النموذج، ومن خلال العمل على صناعة عالم أفضل، ومن خلال ترك آليات العولمة المعاصرة تفعل فعلها، وليس من خلال سياسة القوة، التي وإن حققت بعض النتائج السريعة على المدى القصير، فإنها تنقلب إلى ضدها على المدى البعيد. فعالم اليوم المتداخل والمتشابك لا يحتاج إلى رجال مثل تشرشل وبقية دهاة الاستعمار القديم والحرب الباردة، بقدر ما يحتاج إلى عمل جماعي يساعد الشعوب على مساعدة نفسها لا تأديبها أو فرض ما يراد منها بالقوة، حتى وإن كان المراد منها شيئاً جميلاً. ففي النهاية، فإن النفس تمج ما هو مفروض حتى وإن كان الجنة ذاتها.

الجلسة الأولى

المنامة – البحرين

فبراير 2005

موضوع النقاش: نحن والولايات المتحدة الأمريكية

رئيس الجلسة: د. محمد الرميحي

معد ومقدم الورقة: د. تركي الحمد

المناقشات والتعليقات على ورقة تركي الحمد
«نحن والولايات المتحدة الأمريكية»

١- حسن الإبراهيم

أريد أن ألفت النظر إلى أن الولايات المتحدة هي نظام سياسي يتسم بالمرونة والقدرة على حل المشكلات الداخلية والخارجية، أنا لست أحس بالخطر لسيطرة المحافظين في الوقت الحاضر على الحزب الجمهوري، لأن التاريخ الأمريكي يبين لنا أن التغيرات بين اليمين واليسار، بين المحافظين والليبراليين، تشبه برقاص الساعة الذي يتغير من اليمين إلى اليسار، هناك مثال تاريخي شهير هو الرئيس هلبرت هوفر المحافظ الجمهوري، الذي قاد أمريكا إلى الكارثة الاقتصادية الكبرى في نهاية العشرينيات ومطلع الثلاثينيات، هذه الكارثة أدت إلى انتصار منافسه الليبرالي تيودور روزفلت الذي قاد أمريكا من الكساد إلى الانتعاش الاقتصادي في عام ١٩٣٢ وقاد الولايات المتحدة أيضاً إلى دخول الحرب العالمية الثانية، التأرجح بين المحافظة والديمقراطية، وبين العزلة والانفتاح، وبين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي هي سنة الحياة منذ تأسيسها في الولايات المتحدة، الجمهوريون يتبنون سياسة التسلح لتقوية القوات المسلحة واستخدامها إذا اقتضت الحاجة، أما الديمقراطيون فتتركز سياسة حزبهم على الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، هناك من يشبه دور الحزب بدور الأب الذي يريد أن يدرب أولاده على خشونة الحياة والرياضة العنيفة، أما الحزب الديمقراطي فيشبهونه بدور الأم الحنون التي تركز على صحة أطفالها وتعليمهم والاهتمام بمستقبلهم، كنت أرجو من الدكتور تركي أن يركز على كيفية التعامل مع الولايات المتحدة في منطقة الخليج، أعتقد أن هذا هو الموضوع المهم، أما شرح الخلفية الفلسفية للنظام الأمريكي، فإنه يمكن أن يقودنا إلى نظرة خاطئة عما يتم داخل الساحة الأمريكية.

٢- حمد الريامي

أعتقد أن الدرس الذي تلقنته الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، كان وسيظل مفيداً للإدارة الأمريكية مستقبلاً، إن كانت ممن يعتبرون، ومن أهم ما يجب أن تكون قد تعلمته، يمكن أن أوجزه فيما يلي:

أ- إن النصر في الحرب لا يعني تغيير الأنظمة الحاكمة فحسب، فلا إزاحة طالبان من الحكم، ولا خلع الرئيس صدام حسين قد حققا أهدافهما المعلنة في كسر شوكة الإرهاب، وفي بسط الأمن والاستقرار والديمقراطية في المنطقة، بل على العكس من ذلك تماماً، فقد شهدت المنطقة عنفاً لم يسبق له مثيل في تاريخها الحديث، وتوسعت رقعة الإرهاب، واكتسبت تعاطفاً لم تكن لتحصل عليه لولا الكراهية المتنامية للسياسة الأمريكية في المنطقة.

إذاً فالدرس الأول والأهم لأمريكا هو أن الإرهاب وتهديد السلام العالمي من قبل الأنظمة والجماعات المتطرفة لا يمكن القضاء عليه بالبندقية وبعنف وقمع مماثل.

ب- إن أمريكا بكل ما تملك من قوى عسكرية واقتصادية وتقنية، يمكن أن تقف عاجزة أمام مقاومة تستخدم في الغالب وسائل بدائية إذا ما قورنت بالآلة العسكرية الأمريكية، ولعل الغرور الأمريكي والشعور بالتفوق بعد الانتصار السهل في أفغانستان قد تراجع كثيراً بعد المغامرة في العراق، الأمر الذي سيحدث تأثيراً كبيراً في السياسة الأمريكية، وفي ردود أفعالها تجاه الأحداث، حتى وإن كانت مندوبة السياسة الأمريكية كونداليزا رايس المعروفة بالتشدد والتطرف.

ج- ربما أدركت أمريكا بعد فوات الأوان أن غطاء الشرعية الدولية ضروري لأي عمل تنوي القيام به خارج حدودها مهما كانت مكانتها الدولية، ومهما كانت قوتها وخبرتها.

د - كما أدركت كذلك أن التطرف الذي صنعته في أفغانستان، بمساعدة حلفائها

في المنطقة لإزاحة الاحتلال السوفييتي يومئذ، قد أدى إلى انقلاب السحر على الساحر.

هـ- إن العنف لا يولد إلا إلى العنف، وإن التطرف لا يؤدي إلا إلى التطرف، والأصولية هي الأصولية سواء كانت إسلامية، أو مسيحية أو يهودية أو بوذية، والإرهاب لا يحارب بإرهاب الدولة. إن الكراهية لأمريكا تزداد عمقاً واتساعاً في مختلف بقاع العالم لا نحتاج لمن يسأل لماذا يكرهوننا، وإذا لم تستفد أمريكا من هذه الدروس، فقل هي بداية النهاية للقطب الأوحد.

و- يهمنا كشعوب في علاقة دولنا مع أمريكا ألا يتمثل الرفض لأمريكا، وسياستها في رفض دعاوى الإصلاح السياسي والاقتصادي، فمن العجب أن تتجاوب الأنظمة القائمة مع المطالب الأمريكية في كل شيء إلا في المطالب الخاصة بالإصلاح السياسي، والاقتصادي، والشفافية، والرقابة، والمحاسبة والقضاء على الفساد المالي والإداري، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة.

ز- تدعي الأنظمة القائمة مقاومة الهيمنة الأمريكية وأمركة القيم والثقافة والتقاليد، كما تدعي التخطيط للإصلاح من الداخل بدلاً من الخارج، كما تقول، ولا هي فاعلة للإصلاح من الداخل ولا الإصلاح من الخارج.

٣- خليل علي حيدر

لديَّ عدد من النقاط سأحاول طرحها:

أ - يشير الباحث إلى ضرورة مساعدة أمريكا للعالم بدلاً من التدخل، أمريكا على مدى خمسين عاماً كانت تدفع مساعدات لدول العالم الثالث، المشكلة هي في العالم الثالث الذي يسيء استغلال هذه المساعدات، هناك فساد لا أول له ولا آخر له، فساد عسكري مدني وغيره، فمجرد المساعدة لا تحل هذا الإشكال، هذه النقطة يجب أن تعالج.

ب- هناك قول إن كلتا الأصوليتين الإسلامية والمسيحية وجهان لعملة واحدة، أعتقد أن هذه الفكرة غير صحيحة على الإطلاق، الأصولية الإسلامية عميقة في الثقافة، واسعة الانتشار، لديك (٥٠) دولة إسلامية لديها أحزاب دينية، هناك شخصيات إسلامية تحظى بإعجاب شبابي على نطاق واسع من المغرب إلى الفلبين، نوعية التصور المطروح ضمن هذه الأصولية تطور خطير للغاية، هناك نظام كامل من المفاهيم التي تتناول الشاب منذ صغره إلى أن يكبر وتغريه بمغريات مختلفة في الدنيا والآخرة، هذا النظام غير موجود في الهندوسية، ولا هو موجود في المسيحية وغير موجود في اليهودية، من هو البطل المسيحي الذي يعجب به الأوربيون والأمريكان وأمريكا اللاتينية، ليس هناك أحد، ينبغي ألا نقارن حتى نبرئ أنفسنا من هذه الأشياء.

ج- هل من الأفضل لأمريكا أن تنعزل، نتخيل أن الولايات المتحدة أخلتْ العالم وقد تركت المنطقة، كقوى كبرى أكيد ستخطئ نتيجة سياستها، لأن السياسات الأمريكية هي نتاج توازنات مختلفة في الداخل، كان بودي لو أن الورقة عالجت هذه النقطة.

د- نحن من عام ١٩٥٠ ونحن نركز على معاداة السياسات الأمريكية، في نفس الفترة كوريا الجنوبية واليابان كانتا مرافقتين لنا في هذه المرحلة التاريخية، لأننا ركزنا على جانب واحد، ركزنا مثلاً على سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، هناك قضايا كثيرة أخرى كان يمكن أن نستفيد منها، حتى لو افترضنا أنها ستبني إمبراطورية، ضمن هذه السياسة كيف وجدت الأمم الأخرى مكاناً لها وأخفقنا نحن في أن نجد هذا المكان؟

بشكل عام الورقة قيمة جداً، ولكن أعتقد أنه إذا كان هناك محاولة لتطويرها، فلدي ملاحظات، أن الورقة لا تدرس مختلفة آفاق العلاقات العربية الأمريكية، وكيفية الاستفادة من الإمكانات المتاحة، وتنتقد أمريكا أكثر من العرب والمسلمين وثقافاتهم، وتنحاز إلى المقولات السائدة في أوساط اليسار الأمريكي.

٤- عبد الرحمن النعيمي

فيما يتعلق بسياسة الدول، الولايات المتحدة دولة كبيرة، دولة عظمى وصاعدة، والذي يتوهم أن الولايات المتحدة سوف تهزم في هذه المنطقة وهو يبني موقفه على أن أمريكا سوف تسقط، هو استنتاج خاطئ واعتقادي أن هؤلاء لا يعرفون آلية النظام الرأسمالي جيداً، فربما يتركون الأرض ويصعدون إلى المريخ ليبنوا عليه إمبراطوريات.

أمريكا دولة ذات خصوصيات، ولكنها تضع سياستها الخارجية بناء على نظامها الديمقراطي الداخلي، وأيضاً على سياستها الخارجية، بالتالي هي تعوّل كثيراً على النظام سواء أكان جمهورياً أو ديمقراطياً، ولكن من حيث تنبع مصالحها وترتكز عليها، ولذلك نلاحظ أن التغيرات فيما يتعلق بسياستها الخارجية تختلف قليلاً إذا كان جمهورياً أو إذا كان ديمقراطياً، وهذا ملاحظ على الأقل في ما يتعلق بالمنطقة العربية بشكل عام. القضايا التي أثارها الباحث فيما يتعلق بوجهة نظر الولايات المتحدة في المنطقة العربية، أعتقد أن النقاط الأربع صحيحة، هذه الدول لا تنتمي إلى العصر، وفي عام ٢٠٠٤ أنا قلت إنهم تحت خط الفقر، واحتج بعض الإخوان، والدكتور أحمد الربعي طالب الأنظمة أن تتغير، والشيخ محمد بن راشد قال تغيروا قبل أن تُغَيبوا، الشيء الوحيد الذي يمكن الإشارة إليه هو التدخل الخارجي، فالولايات المتحدة قد تكون تعلمت أحد الدروس من تدخلها في العراق والسودان، وهو استخدام السياسة الديبلوماسية مع التهديد بالحرب، استطاعت أن تفرض حلولاً بالتعاون مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، عبر اتفاقيات قلصت هيمنة الحزب الحاكم، وحالياً تفرض مزيداً من الشروط من خلال الأمم المتحدة، على أساس مشكلة دارفور، وفي الموضوع العراقي تقول كوندليزا رايس: نستخدم الدبلوماسية قبل أي وسيلة أخرى.

٥- بكر حسن

هناك أسئلة كثيرة مهمة وتؤثر بشكل أساسي في حياتنا ومستقبلنا القريب، أود أن أطرح بعض التساؤلات بالنسبة إلى العوامل التي تؤثر في حياتنا اليومية:

أ- السياسة الأمريكية كما وصفت بشكل جيد تتصف بالغطرسة، وتتسم بأحادية الفكر، وكأنما يملكون القرار الأول وحدهم بصرف النظر عما إذا كان أخلاقياً، أو قانونياً أو غير قانوني.

ب- تنامي الإرهاب بشكل كبير جداً في أوطاننا.

ج- مسيرات الإصلاح المتوقعة في منطقة دول الخليج.

أجد أن هذه العوامل تتجاذب بشكل كبير جداً، فالسياسات الأمريكية بوعي أو بغيره تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر على تنمية الإرهاب، وفي عزل الفكر الإصلاحي عن منطقتنا، وتنمية الراديكالية الدينية ومفهوم ذبح الآخر ونفي الآخر بشكل واضح، وبشكل ممجوج وقوي جداً، وما أخشى منه أن تتنامى الكراهية الموجهة إلى الشعب الأمريكي، وهنا بودي لو تعرّضت الورقة إلى كيفية أن نتواصل مع القوى المختلفة في المجتمع الأمريكي، المجتمع الأمريكي نعرفه وعشنا فيه وهو مجتمع خير في غالبه، الآن هذا المجتمع جاءته بعض القوى الأصولية، وأرجو أن تزيحهم الانتخابات، وما أخشاه، أن يتنامى عداء غير منطقي تجاه الشعب الأمريكي. بالنسبة إلى المثل الأمريكية، فعلى الرغم من كل ما عملته من ازدواجية بالمعايير، أعتقد أن الشعب الأمريكي نتيجة نضالات كبيرة جداً استطاع أن يبني أفضل نظام اجتماعي يحترم حقوق الإنسان ويحترم حقوق الفرد، نحن نريد إلى حد كبير أن نفصل هذا المجهود الذي قام به الشعب الأمريكي عن الحماقات التي ترتكب من قبل السياسة الأمريكية، وأن نجد هذا التواصل بين الشعوب العربية، السياسة الحالية التي تقترف الآن تنفي هذا بالكامل، نلاحظ أن الزملاء ينفون ذلك، حتى مفهوم الإصلاح، مفهوم الديمقراطية مرفوض، لأن هذا يمثل أمريكا.

٦- فيصل الزامل

لدي نقطتان:

الأولى: هي عن تحليل ماذا يجري؟ وقد يحتاج إلى وقفة، الولايات المتحدة أخذت هذا الطريق، طريق الأصولية، أو الالتقاء بين السياسة والأصولية، وتبني التفسير التوراتي، بسبب حاجة المجتمع المادي على مدى ثلاثين سنة، وتحديداً من عهد ريغان، بدأ يشعر بالملل من تفتت المجتمع من الداخل، وغياب المنظومة الأخلاقية والقيمية والأسرة، وشعر بالوضع الذي آل إليه المجتمع الأمريكي، فبدأ يبحث عن قشة يتعلق بها، ومن يبحث عن قشة في هذا الموضوع، لابد أن يلتقي مع الطرح الديني، سواء كان بوذياً، أو يهودياً، الطرح التوراتي الذي آل إلى أن يكون صهيونياً، كان له حضور على الساحة الأمريكية، كان عنده طرح، كان عنده قضية وكان عنده رسالة، أرض ميعاد، وعنده العهد القديم، وأنتم امتداد للعهد الجديد، فملأ هذا الفراغ بسرعة، لم يكن هناك أحد، فالطرح اللاهوتي المسيحي محدود في تعبئة العقل الأمريكي السياسي، الأمر الذي أوجد هذا الالتقاء بين الأصولية كأصولية والقرار السياسي، وأوجد له رسالة قدرية، والسبب في هذا الالتقاء الحاجة التي يفرزها المجتمع المادي المتداعي، والسبب الثاني غياب الآخر، الأمر الذي يدعوني للقول إنه كما أن هناك أصولية جهادية متطرفة وراديكالية، كذلك الأمر هناك ليبرالية راديكالية في مرحلة سابقة، وكلاهما اختطف الاعتدال، سواء في الساحة الإسلامية أو في الساحة الراديكالية، هناك أيضاً ليبرالية حقيقية تؤمن بالآخر، هناك أيضاً أصولية إسلامية حقيقية تؤمن بالآخر، وقد أخفيت عنا، لا أقول هنا في منطقتنا، بل في الولايات المتحدة نجحت الأصولية الإسلامية التي تفاعلت مع الحالة الأمريكية فوصلت، وأنشأت منظمات، دخلت الكونغرس، تعاملت مع الأعباء السياسية، بالتعاون مع الجالية، وليس بالانفراد. علينا أن نذهب إلى الحديقة الخلفية لما يجري، وندرس لماذا؟ وماذا نفعل تجاه هذا الاختطاف الذي حدث للقرار؟

النقطة الثانية: فيما يتعلق بمجلس التعاون، أتمنى أن نتعامل معه ضمن الوضع العربي، فهو كان ضمن المنظومة العربية، بل كان يتصدر القضية الفلسطينية، في الوقت الذي كان تحت ضغط تحالف مع السياسة الأمريكية بداعي الحاجة الآن، ولم يقصه ذلك أن يكون في المقدمة في الطروحات سواء السياسية أو المالية أو حتى العسكرية في القضية الفلسطينية وإدارة الصراع، فهو على مستوى «الماكرو» ليس كياناً هشاً، على مستوى «الماكرو» نعم هناك تباينات في الاحتياجات، لأن اقتصاديات كل كيان تفرض دوره على كل دولة خليجية.

٧- منيرة فخرو

الورقة جيدة بل ممتازة بالنسبة إلى شرحها للظروف، ولكنها احتوت على ملخص وغامض أيضاً فيما يتعلق بالسعودية، فلماذا الحساسية، فالباحث يعرف أكثر منا عن السعودية، ولكنه لم يذكر القضايا والمشكلات الداخلية، لماذا تريد الولايات المتحدة أن تغير؟ وكأن التغيير الذي وضعه الكاتب من وجهة نظره، فقط للابتزاز، أي تلعب الولايات المتحدة بورقة التغيير إذا ربطناها بورقة النفط، ورقة الدكتور وليد خدوري، إنها تريد الحصول على امتيازات أكثر باللعب بورقة التغيير، وطرح أن هناك ثلاث قضايا إما أن يحدث هناك تقسيم أو تحجيم لدورها، أو إعادة صياغة الجغرافيا، أو تحجيم دورها بإبراز أدوار أخرى مثل إخراجها من السعودية وإيجادها في قطر.

كنا نود من الكاتب أن يبحث القضايا الداخلية أكثر وبعمق، لأنها شغلتنا، ولماذا دائماً نحاول أن نخفي هذا الحوار، فإذا وصلت الأمور إلى السعودية فهي بالهمس، إذا كان عن البحرين يذكر، أو عن الكويت يذكر... وهكذا، ولكن إذا وصل الأمر إلى السعودية فإنه يكون بالهمس.

٨- عبد الرحمن الحمود

إذا كنا نتكلم عن الشعوب في منطقة الخليج العربي فهي امتداد للوطن العربي، فهذه الشعوب لها خلفية اجتماعية وسياسية، إما أن تكون مرتبطة بالمفهوم الديني أو بالمفهوم القومي، وهناك قوى سياسية يسارية، هذه القوى كلها ضد الولايات المتحدة، القوى الدينية ضد الولايات المتحدة لأنها اتخذت من أحداث ١١ سبتمبر ذريعة لضرب كل ما هو متعلق بالدين الإسلامي، القوى القومية في الوطن العربي ضد الولايات المتحدة لأنها ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهي ضد كل توجه عربي، والمثل الصارخ هو دعمها اللامتناهي لإسرائيل، قوى اليسار العربي أيضاً امتداداً للشعور العام لديهم موقف ضد الولايات المتحدة، فإذا تكلمنا عن «نحن والولايات المتحدة» كشعوب فإني أعتقد أن غالبية المجتمع الخليجي والمجتمع العربي ضد الولايات المتحدة، طبعاً هناك الليبرالية الجديدة الموجودة التي تدعم الولايات المتحدة، فتغيير هذه العلاقة عن «نحن والولايات المتحدة»، فإذا كنا نتكلم عن «نحن» كشعوب، فأنا أعتقد أن كل ممارسات الولايات المتحدة، تغذي وتدعم هذا التوجه المناهض للولايات المتحدة الأمريكية، واستمرار هذا النهج الأمريكي في المنطقة، ومحاولة التشديد وتجذير هذه العلاقة، وأعتقد أن الجيل الجديد لديه شعور مناهض للولايات المتحدة، فإذا كنا نتكلم عن «نحن» كشعوب، فإن الظاهرة العامة هي مناهضة السياسة الأمريكية في المنطقة.

٩- علي فخرو

أعتقد أن العلاقة بين أمريكا والعرب تمر من خلال تحليل السياسة الخارجية الأمريكية في الأساس، وأشعر أن الدكتور تركي الحمد ركز على شيء واحد ونسي ثلاثة أشياء، ركز على الفكر اليميني وهو مطلوب لأنه شيء جديد كما تفضل الدكتور حسن الإبراهيم، وكان تركيزاً ممتازاً وجديداً حتى في الكتابات، ولكن السياسة الخارجية أيضاً لها ثلاثة جوانب أساسية فيما يخص العرب، ويجب

إبرازها في هذه الورقة وأي ورقة مستقبلية:

الجانب الأول: طبيعة النظام الرأسمالي الذي يؤدي إلى مصالح وشركات وتنافس وأسواق... إلخ، هذه لم تبرز في الورقة، وأعتقد أن هذه قضية أساسية تحرك السياسة الخارجية إضافة إلى ما قلنا عن اليمين المتطرف وفكره الإيديولوجي.

الجانب الثاني: الأهداف الصهيونية كأهداف صهيونية، لم تبرز، رغم أنها تؤثر تأثيراً بالغاً في السياسة الخارجية، وأعتقد أن التقليل من ذلك سيضعف أي ورقة في المستقبل، لذلك أرجو إعطاءها أهمية، ونحن نعرف أن الفكر الصهيوني والمطامع الصهيونية... إلخ، داخلة في كل مكان، داخلة في الكونجرس، داخلة في وزارة الخارجية، داخلة في وزارة الحربية... إلخ، وبالتالي لها تأثير بالغ كأهداف صهيونية إقليمية، وليست فقط كأهداف داخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، نحن ننظر إلى قضية الإرهاب على أنها قضية كرامة تمس الكرامة الأمريكية، وفيها تهديد أمني... إلخ، ولكن هناك جانباً ذرائعياً في قضية الإرهاب، الذي يجب أن يبرز، أي هل الولايات المتحدة الأمريكية كانت لن تفعل ما تفعله اليوم لو كانت القضية الإرهابية غير موجودة في العالم؟ هناك من يتحدث أن كل تلك المخططات كانت موجودة قبل ١١ سبتمبر، وبالتالي هل موضوع الإرهاب أصبح قضية ذرائعية أساسية؟ أم أنه فقط قضية ذرائعية هامشية؟

الجانب الثالث: قضية المواجهة، ما هي الخطوات؟ ما هي الأشياء التي يجب أن نفعلها؟ ماذا يتوجب علينا أن نقوم به من أجل مواجهة هذا الأمر، أعتقد أن هذا نقص شديد وهو أهم بكثير من أي تحليلات أخرى.

أريد التعليق على من يحاولون أن يعتقدوا أننا في تعاملنا مع أمريكا يجب أن نتعلم الدروس من المجتمع الأمريكي وما في المجتمع الأمريكي، أعتقد أن هناك مجتمعات أفضل بكثير لنتعلم دروساً منها من المجتمع الأمريكي، والنواقص الموجودة في المجتمع الأمريكي أكثر بكثير مما يتصور، بما فيها الديمقراطية نفسها التي

نتحدث عنها، إذا كان لابد أن نتعلم، فهناك مجتمعات أوروبية فيها من الجوانب الإشراقية والإنسانية أكثر بكثير مما هو موجود في المجتمع الأمريكي، وبالتالي آن الأوان أن نوازن بين تعليم الدروس من الولايات المتحدة وبين تعليم الدروس من بقية العالم.

الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخليجية - الأمريكية

د . ابتسام الكتبي *

* أستاذ مساعد في العلوم السياسية في جامعة الإمارات بمدينة «العين» بدولة الإمارات العربية المتحدة ومديرة برنامج المرأة في دول الخليج «مركز الخليج للأبحاث» ولها العديد من الأبحاث والمؤلفات، منها: كتاب «النخبة السياسية في الإمارات، في النخبة السياسية في العالم العربي، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧».

وكتاب «المؤسسة التشريعية في الإمارات ، في المؤسسة التشريعية في العالم العربي»، وكتاب «العلاقات الإماراتية الهندية»، وأبحاث في دوريات عربية مختلفة.

ـ قدمت الورقة إلى منتدى التنمية لدول الخليج العربية الذي عقد في المنامة ـ البحرين في فبراير ٢٠٠٥ وترأس الجلسة الدكتور أحمد سيف بالحصا.

تهدف الورقة إلى رصد الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون وتحليلها في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، وترى أن الاستراتيجية الأمريكية قامت على ثلاثة أسس: الحصول على النفط بسعر معقول، وضمان عدم سيطرة أي قوة معادلة على المنطقة، والتزام استخدام القوة عند الضرورة. وتناولت الورقة ست نقاط ارتكزت عليها في رصدها وتحليلها لتلك العلاقة وخلصت للقول إن معادلة الأمن في الخليج ستبقى خلال الأجلين القصير والمتوسط أمريكية، وأن يستمر الوجود العسكري الأمريكي لفترة يصعب التكهن بنهايتها، وطرحت جملة بدائل تحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

مقدمة

الهدف من هذه الدراسة هو رصد الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي وتحليلها، وبخاصة في مرحلة مابعد حرب الخليج الثانية وماتلاها من أحداث وتداعيات. ولفهم هذا الموضوع على نحو أوضح فإن الدراسة ستعود قليلاً إلى الوراء للتعرف على المحطات الرئيسية في تطور العلاقات بين الجانبين في الفترة السابقة على حرب الخليج الثانية.

من الملاحظ أن التطورات في السياسة الأمريكية إزاء منطقة الخليج قد ارتبطت بالتغيرات التي حدثت على الصعد التالية:

١- التغيرات في سوق النفط العالمية، كالنمو المطّرد لحصة الخليج من إنتاج البترول العالمي عبر الخمسينيات والستينيات والارتفاع المفاجئ لأسعار النفط في سبعينيات القرن العشرين.

٢- التغيرات التي حدثت في منطقة الخليج، مثل انسحاب بريطانيا من الخليج عام ١٩٧١، والثورة الإيرانية في ١٩٧٨- ١٩٧٩، واجتياح العراق للكويت في ١٩٩٠.

٣- التغيرات التي حدثت في وضع الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد الترابط بين الساحة العربية الإسرائيلية والخليج ذاته، مثل الحرب العربية الإسرائيلية في ١٩٧٣، وحظر النفط والمنعطفات التي مرت بها «عملية السلام» العربية - الإسرائيلية عبر الخمس والعشرين سنة المنصرمة.

٤- التغيرات التي طرأت على المشهد الاستراتيجي العالمي، ولاسيما تطور الحرب الباردة والتغيرات الاستراتيجية التي انبثقت عن انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، بما في ذلك الأخطار الإرهابية التي ظهرت ضد الولايات المتحدة في منتصف التسعينيات والتي أدت إلى هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وقد اتسمت المصالح، والاستراتيجيات، والسياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج بالثبات على مر العقود بدءاً من وضع أسس الاستراتيجية الأمريكية في الأربعينيات التي كان من أهمها حرية الوصول إلى النفط في منطقة الخليج العربي. وعلى الرغم من أن استخدام القوة لحماية تلك المصالح الاستراتيجية كان موقفاً غير معلن، إلا أنه بعد خطاب الرئيس جيمي كارتر في يناير ١٩٨٠ الذي جاء بعد احتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان، تم إعلان ذلك الالتزام، وترتيباً على ذلك قامت الولايات المتحدة بنشر قواتها في الخليج العربي في الثمانينيات لحماية آبار البترول، من خطر التهديدات الإيرانية بعد قيام الثورة الإيرانية بالدرجة الأولى وربما التهديدات السوفييتية بالدرجة الثانية ثم قامت بعد ذلك بخوض حرب الخليج عام ١٩٩١ بعد قيام صدام بالتهديد باجتياح شبه الجزيرة العربية.

ومنذ ذلك الحين تأسست الاستراتيجية والسياسة الأمريكية في منطقة الخليج على ثلاثة أسس أصبحت تشكل فيما بعد أساس البناء الأمني الأمريكي في هذه المنطقة وهي:

١- أهمية الحصول على النفط بسعر معقول.

٢- ضمان عدم سيطرة أي قوة معادية على المنطقة أو آبارها النفطية أو أن تقوم بإكراه الدول المصدرة للنفط على اتخاذ إجراءات مضرة بالدول المستهلكة للنفط.

٣- التزام استخدام القوة عند الضرورة لحماية هذه المصالح.

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة البناء الأمني تبنى على أساس علاقة معقدة بين بعض المتغيرات السياسية والعسكرية وعملية اتخاذ القرار التي تقوم بإدماج هذه المتغيرات في وحدة متكاملة، ولتحليل عناصر هذا البناء، قامت الولايات المتحدة عبر العقود بما يلي:

أ- تعريف مصالحها الحيوية في الخليج، التي لا تقتصر على النفط فقط، بل تتعداه

إلى استثمار الموقع الاستراتيجي المهم لمنطقة الخليج لخدمة الاستراتيجية الأمريكية المستقبلية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، لإيواء جزء كبير من القوات الأمريكية البرية والبحرية والجوية المنتشرة بشكل عام في أوروبا وبشكل خاص في ألمانيا عندما كانت متمركزة هناك لمواجهة الخطر السوفييتي على الجبهة الأوروبية .

ب- عمل إطار دفاعي أو استراتيجية شاملة لحماية هذه المصالح، ولهدف تأمين انتقال القوات الأمريكية شرقاً نحو منطقة الخليج.

ج- خلق سياسات مناسبة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

د- رصد الموارد المالية والسياسية اللازمة لتفعيل هذه السياسة في المنطقة، والبدء بتنفيذها حسب تطورات الموقف الدولي والظروف الإقليمية المجاورة لمنطقة الخليج.

وقد قامت الولايات المتحدة خلال فترة التسعينيات بتنفيذ هذه الاستراتيجية لخدمة مصالحها. ومن حيث المفهوم العسكري يقوم هذا البناء على بعض العناصر:

- نشر القوات الأمريكية أينما ومتى كان ذلك ممكناً.
- سهولة الوصول إلى التسهيلات العسكرية للدول المضيفة، والمعدات العسكرية الموضوعة مسبقاً، من خلال قواعد جوية وبحرية وقيادات هيكلية تكتيكية ومراكز ومستودعات تخزين لوجستية لإمداد تشكيلات القوات الأمريكية.
- تنشيط عمليات بيع المعدات العسكرية الدفاعية لحلفاء الولايات المتحدة في منطقة الخليج وتطويرها لتقوية إمكاناتهم الدفاعية دون أن تكون بديلاً حقيقياً عن القوات الأمريكية ودورها القادم المحتمل.
- التعاون العسكري الإقليمي من خلال التدريبات والمناورات المستمرة والمشتركة.

و كان المسؤولون الأمريكيون دائمي التأكيد لأربعة أهداف للوجود العسكري

في منطقة الخليج هي:

١- احتواء النظامين العراقي والإيراني.

٢- ضمان أمن المنطقة.

٣- تعزيز التعاون العسكري والدفاعي بين الولايات المتحدة والدول الصديقة.

٤- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

والملاحظ أن هذه الأهداف الأربعة هي أهداف لوجود عسكري أمريكي في منطقة الخليج طويل الأمد، لأنها لا ترتبط بجدول زمني معين.

وفى ضوء ما سبق، تتناول الدراسة النقاط التالية:

أولاً : الملامح الرئيسية لتطور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ماقبل حرب الخليج الثانية.

ثانياً : حرب الخليج الثانية وانعكاساتها على العلاقات العسكرية والأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجلس.

ثالثاً : هجمات الحادي عشر من سبتمبر وانعكاساتها على العلاقات العسكرية والأمنية بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً : الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق وتطورات العلاقات الأمنية والعسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجلس.

خامساً : الاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساته على الأمن في الخليج.

خاتمة : مستقبل العلاقات الأمنية والعسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجلس: قضايا وتساؤلات .

وتعرض الدراسة لكل من النقاط السابقة بقليل من التفصيل:

أولاً: الملامح الرئيسية لتطور العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما قبل حرب الخليج الثانية:

١- خلال الحرب العالمية الثانية .

كان الاهتمام الأمريكي محدوداً جداً بمنطقة الخليج خلال القرن التاسع عشر بل يكاد يكون تجارياً صرفاً، على الرغم من أن حجم هذه التجارة كان هزيلاً أصلاً. وجاءت الحرب العالمية الثانية فغيرت تصورات الحكومة الأمريكية في ما يتعلق بمنطقة الخليج ووجهات نظرها بصورة جذرية. وبرزت الأهمية الاستراتيجية الضخمة للنفط، وبخاصة حين دارت رحى أول حرب ميكانيكية بمعنى الكلمة. فالجيوش الحديثة والقوات والأساطيل البحرية والقوات الجوية، كانت جميعها تتطلب كميات هائلة من النفط. وتلاشت في واشنطن مشاعر القلق من حدوث تخمة نفطية ليحل محلها مخاوف من نقص إمدادات النفط. وتقدمت إدارة الرئيس روزفلت باقتراحات جادة لتأميم قطاع صناعة النفط الأمريكي والامتيازات النفطية الأمريكية في المملكة العربية السعودية. وأخفق كلا الاقتراحين بسبب معارضة الكونغرس وشركات النفط ذاتها. وأصبح ضمان وصول الأمريكيين إلى نفط الخليج، ولا سيما النفط السعودي وحجب هذه الموارد وحظرها عن الأعداء، سواء كانوا فعليين أو محتملين، هدفاً استراتيجياً رئيسياً للولايات المتحدة منذ ذلك الوقت وحتى الوقت الراهن (١).

ولقد تبدى هذا الاهتمام بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بأشكال عدة أثناء الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها مباشرة. فخلال الحرب، حصلت الولايات المتحدة على ترخيص من السعودية بإقامة قاعدة جوية أمريكية في الظهران في منطقة إنتاج النفط في المنطقة الشرقية من المملكة. وظلت القاعدة في أيدي الأمريكيين حتى عام ١٩٦١، واتخذ الأسطول الأمريكي في الخليج دولة البحرين

(١) Robert Stookey, America and the Arab States: An Uneasy Encounter (New York: John Wiley and Sons, 1975),p.9

مقراً لقيادته خلال الحرب. كما بقيت هناك بعد الحرب قوة بحرية أمريكية دائمة. وقامت واشنطن خلال الحرب بإمداد الرياض بدعم مالي مباشر تخوفاً منها على الاستقرار المالي والسياسي للمملكة العربية السعودية (٢).

لقد أرسيت دعائم علاقات استراتيجية سياسية واقتصادية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية، وبخاصة المملكة العربية السعودية خلال الحرب العالمية الثانية، وأقيمت أسسها آنذاك، فيما حلّت الحرب الباردة مكان الحرب العالمية باعتبارها بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية.

٢- بدايات الحرب الباردة: من عام ١٩٤٦ وحتى الستينيات .

عندما تحوّل اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية، بشكل مُكثف، نحو الاتحاد السوفييتي، ظلت منطقة الخليج بقعة ذات أهمية استراتيجية عظمى بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وفي وقت مبكر، ومنذ عام ١٩٤٤ عرّفت إدارة النفط الأمريكية، من أجل المجهود الحربي، منطقة الخليج باعتبارها مركز الثقل و«قطب الجاذبية» بالنسبة إلى عمليات التطوير النفطية في المستقبل. وقد ركزت الولايات المتحدة جُل اهتمامها على المملكة العربية السعودية، آخذة بعين الاعتبار دور الحماية الذي كانت بريطانيا تؤديه بشكل متواصل في الدول الخليجية الأصغر حجماً، والنفوذ البريطاني المهيمن في العراق.

ومن بين ما تمخض عنه الالتزام الأمريكي تُجاه السعودية القرار الذي اتخذته واشنطن بمواصلة إمداد قاعدة الظهران الجوية بالقوات العسكرية، وبتوسعة هذه القاعدة التي كانت أهميتها الاستراتيجية محدودة بانتهاء الحرب العالمية الثانية(٣).

---

(٢) Michael A.Palmer, Guardians of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf, 1833- 1992, (New York: The Free Press, 1992), p.23.

(٣) James H. Noyes, The Clouded Lens: Persian Gulf Security and U.S. Policy, (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1979), p. 45-6. =

وقد حظي مبدأ ايزنهاور لعام ١٩٥٧، الذي تعهدت الولايات المتحدة بموجبه بدعم أي دولة شرق أوسطية تهددها «الشيوعية الدولية»، بتأييد فوري من قبل الملك سعود الذي وافق على تمديد عقد تأجير قاعدة الظهران الجوية لخمس سنوات، وقد وُعد مقابل ذلك بالحصول على عتاد ومعدات عسكرية أمريكية وعلى دعم لتطوير سلاح البحرية السعودي.

وبعد تغير الموقف الأمريكي تُجاه عبد الناصر إثر اغتيال الرئيس كنيدي، وتولي ليندون جونسون مقاليد الرئاسة خلفاً له، تخلى جونسون - الذي لم ترق له النتائج التي أسفر عنها انفتاح كنيدي الدبلوماسي نحو عبد الناصر - عن فكرة التوسط في مشكلة اليمن، وتحرك بقوة للتشديد على متانة العلاقة الأمنية السعودية - الأمريكية. وعلاوة على المشاركة مع البريطانيين في برنامج دفاع جوي للمملكة تبلغ كلفته ٤٠٠ مليون دولار، شرعت الولايات المتحدة أيضاً في برنامج عام ١٩٦٥ لمساعدة السعوديين لإقامة شبكة ضخمة من المرافق العسكرية. وفي عام ١٩٦٦، رصدت واشنطن مبلغ مليون دولار أخرى لتعزيز قدرات القوات المسلحة السعودية على التحرك والانتشار(٤).

٣- الفورة النفطية: ١٩٦٨ - ١٩٧٨ .

أثارت التوقعات بشأن الانسحاب البريطاني من الخليج بالنسبة إلى الولايات المتحدة عدداً من المشكلات، فمنذ الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من بعض الخلافات بين واشنطن ولندن، كانت الولايات المتحدة تنظر إلى الدور البريطاني في الخليج على أنه عنصر أساسي في التضامن المشترك لحمل الأعباء في عهد

- James L. Gormly, "Keeping the Door Open in Saudi Arabia: The United States and the Dhahran Airfield,
1945-4 6," Diploma tic History, Vol. 4, No. 2 (1980), pp. 189-205.

(٤) Paker T.Hart, Saudi Arabia and the United States: Birth of a Security Partnership (Bloomington: Indiana Universty Press, 1998), Chapter 6.

الحرب الباردة. وسوف يخلف الانسحاب البريطاني فراغاً خطيراً في منطقة استراتيجية. غير أن القوات الأمريكية لم تكن على استعداد حينها للقبول بأي التزامات عسكرية جديدة يوكل القيام بها لجنود أمريكا فيما وراء البحار. وهكذا، لم يكن في مقدور الولايات المتحدة أن تحل محل بريطانيا في تلك الظروف وتضطلع بما كانت الإمبراطورية العجوز تأخذه على عاتقها من التزامات وتعهدات دفاعية تُجاه دول الخليج الأصغر حجماً. من أجل هذا، فإن إدارة نيكسون، التي تولت مهامها في يناير من عام ١٩٦٩، نظرت إلى مسألة تعزيز العلاقات مع القوى الإقليمية على أنها تصلح بديلاً من التعهدات العسكرية الغربية المباشرة في الخليج. فكلما ازدادت المداخيل النفطية التي بحوزة هؤلاء الحلفاء الخليجيين كانوا، حسبما كانت واشنطن تعتقد، أكثر استقراراً في أوضاعهم المحلية، وأكثر قدرة على بناء قواتهم المسلحة ليكونوا عناصر دعم لأمريكا في سياستها الاستراتيجية الخاصة بالاستقرار الإقليمي.

وفي عهد نيكسون، كان الجدل يدور حول ما إذا كان ينبغي الاعتماد كلياً وحصرياً على إيران في القيام بذلك الدور الإقليمي، أو ضم السعودية إلى التصور الاستراتيجي. وتبنت الإدارة في نهاية المطاف ما أطلق عليه بعد ذلك سياسة «العمودين المتساندين» في منطقة الخليج. وضمن هذا المنظور، سوف تؤدي «إيران الدور الرئيسي في ضمان استقرار المنطقة»، إلا أنه جرى كذلك الإقرار بأن للسعودية هي الأخرى دوراً هاماً تقوم به. ولم تأخذ الولايات المتحدة على عاتقها أي مهام أو تعهدات عسكرية رسمية جديدة في منطقة الخليج، على الرغم من أنها اختارت الحفاظ على حضور بحري عسكري صغير (ثلاث سفن) وهو الوجود الذي ظل مرابطاً في البحرين منذ الحرب العالمية الثانية.

ودُعّمت سياسة «العمودين المتساندين» بزيادات ضخمة في كميات الأسلحة التي باعتها الولايات المتحدة لكل من إيران والسعودية، اللتين استخدمتا مداخيلهما النفطية التي تضخمت لبناء قواهما العسكرية. وارتفعت المبيعات

الإجمالية من الأسلحة إلى إيران من ١٠٣,٦ مليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٤٧٥ مليوناً في عام ١٩٧١، وإلى ٥٥٢,٧ مليون في عام ١٩٧٢ . وأما الزيادات في المبيعات إلى السعودية فقد كانت أقل في حجمها المطلق، إلا أنها كانت أكبر من الناحية النسبية: فمن ١٥,٨ مليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٨١,٧ مليون في عام ١٩٧١، ثم إلى ٣١٢,٤ مليون في عام ١٩٧٢.

ولم يكن قد مضى على وضع سياسة «العمودين المتساندين» موضع التنفيذ سوى بضع سنين، حتى ثارت أزمة جديدة لتضع العلاقات الأمريكية مع السعودية على المحك من جديد. فخلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، أعلنت السعودية حَظر شحنات النفط إلى الولايات المتحدة، وقد انضم إلى السعوديين في هذا القرار منتجو نفط خليجيون آخرون (الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة)، عدا العراق، وترافقت خطتهم تلك مع الإعلان أن خفض إنتاج النفط بنسبة ٥٪ شهرياً إلى أن تتم استعادة الأراضي العربية المحتلة. وأدى قرار منتجي النفط الخليجيين العرب بحظر تصديره إلى ارتفاع هائل في أسعار النفط ليصل من أقل من ثلاثة دولارات للبرميل في صيف عام ١٩٧٣ إلى أكثر من ١١ دولاراً للبرميل بحلول يناير ١٩٧٤، كما أعلنت البحرين التي تستضيف القوة البحرية الأمريكية الصغيرة في الخليج إنهاءها للحقوق الأمريكية بإقامة قواعد هناك، وذلك في أكتوبر من عام ١٩٧٣.

غير أنه وبعد انتهاء الحرب تم في عام ١٩٧٤ إبرام اتفاقية لتوسعة نطاق التعاون العسكري السعودي الأمريكي، ولزيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية للسعودية، ولإقامة لجنة اقتصادية سعودية أمريكية مشتركة. وعلى الرغم من استمرار التوتر حول ارتفاع أسعار النفط، الذي انطوى على تهديد أعلنه وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر على الملأ، بأن الولايات المتحدة لا يمكنها استبعاد استخدام القوة العسكرية ضد منتجي النفط في حال جوبه العالم الصناعي بعملية «خنق» اقتصادي، إلا أن التعاون السعودي الأمريكي في القضايا العسكرية والدبلوماسية واصل الاستمرار.

وعلى الرغم مما شهدته سوق النفط العالمية من اضطراب نجم عن أحداث ١٩٧٣ - ١٩٧٤ فإن الاستراتيجية الأمريكية الأساسية في الخليج، التي جرى تبنيها إبّان الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١ ظلت على حالها وواصلت الولايات المتحدة الاعتماد على إيران بشكل أساسي وعلى السعودية لتقوما بدور الضامنين لاستقرار المنطقة الإقليمي، وللمساعدة على تحقيق المصالح الأمريكية(٥).

كما توطدت العلاقات الأمريكية مع الدول الخليجية الأخرى بعد التوترات التي نشأت عن الحظر النفطي، ولا سيما في المجالات الاقتصادية والمالية، مع أن مواصلة بريطانيا القيام بدورها بصفتها شريكاً أساسياً في الدفاع عن هذه الدول كان يعني أن ارتباطاتها العسكرية مع الولايات المتحدة كانت أضيق نطاقاً بكثير (في تلك الآونة) من الروابط السعودية الأمريكية. وتوصلت الولايات المتحدة إلى اتفاقية مع عُمان في عام ١٩٧٥ للاستخدام «الاقتضائي» للمنشآت والمرافق البريطانية في جزيرة مصيرة. وفي تلك السنة ذاتها، زادت الولايات المتحدة قيمة الأجرة التي تدفعها للبحرين نظير استخدام المنشآت البحرينية من قبل الأسطول الأمريكي في الخليج بنسبة ٦٠٠٪، وأعلنت البحرين في وقت لاحق من عام ١٩٧٧ إنهاء عقد تأجير الولايات المتحدة على مرافق الميناء، إلا أنها واصلت السماح بوصول السفن الأمريكية إلى تلك المنشآت. ويبدو أن ذلك كان تغييراً شكلياً وليس جوهرياً، إذ أعلنت البحرين عام ١٩٧٨ تجديد عقد التأجير للأمريكيين على هذه المنشآت. وأما الكويت فقد نأت بنفسها عن الإيغال في تمتين علاقاتها العسكرية مع أمريكا، بل أقدمت عام ١٩٧٧ على شراء أسلحة من الاتحاد السوفييتي كتعبير عن سياستها الخارجية غير المنحازة. وتبنت دول الخليج كلها خطاباً مشتركاً ينادي بأن تظل المنطقة خالية من الوجود العسكري للقوى العظمى(٦).

---

(٥) Gause, Gregory, GCC-US Relations:Background Paper 2001-2003, (Dubai: Gulf Resaerch Center, 2004).

(٦) Anthony H. Cordesman, Western Strategic Relations with Saudi Arabia, (London: Croom Helm 1986). P.54.

٤- الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية: ١٩٧٩ - ١٩٨٨ .

كانت الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ أخطر ضربة توجه إلى المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية. وتحولت إيران بسقوط الشاه من كونها حليفاً موثوقاً تعتمد الولايات المتحدة عليه ويهيمن على الخليج العربي ويؤدي دوراً مهماً في التنافس مع الاتحاد السوفييتي أيام الحرب الباردة، إلى عامل تهديد خطر للمصالح الأمريكية. وأججت أزمة الرهائن، التي امتدت من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨١ العداوة بين البلدين وتطاول أمدها حتى اليوم. ومن وجهة نظر الاستراتيجية الأمريكية في الخليج، فإن الثورة الإيرانية دمرت أسس سياسة «العمودين المتساندين»، وتمخض عن هذا نتيجتان بالنسبة إلى واشنطن، أولاهما، أرغمت الولايات المتحدة على الاضطلاع بدور عسكري مباشر أكبر في الخليج، وهو الدور الذي تعاظم خلال فترة الثمانينيات ليبلغ ذروته في حرب الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١ ثم في الحرب على العراق ٢٠٠٣ ويستمر حتى الوقت الراهن. وثانيتهما، ترك الولايات المتحدة وليس لديها سوى طرف وحيد تعتمد عليه في الخليج: المملكة العربية السعودية، وإمارات الخليج الصغرى.

وتمثل الرد الأمريكي المباشر على الثورة الإيرانية في تعزيز الولايات المتحدة لقدراتها كي تتحرك عسكرياً في المنطقة. وساهم الغزو السوفييتي لأفغانستان، الذي حدث في ديسمبر ١٩٧٩، أي بعد أشهر من وصول الثورة الإسلامية الإيرانية إلى السلطة، وعقب شهر واحد من تفجر أزمة الرهائن، في تعزيز إحساس واشنطن بأنه يجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لما استجد من تحديات عسكرية في المنطقة. وبحلول مارس ١٩٧٩ كانت أنظمة طائرات الإنذار المبكر المحمولة جواً (أواكس) قد نشرت في السعودية بناءً على طلب المملكة(٧). وفي بدايات عام

(٧) Nicholas Laham, Selling AWACS to Saudi Arabia : The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East,(USA: Praeger Publishers, 2002) p.176.

١٩٨٠، توجهت إلى منطقة المحيط الهندي ثلاث سفن أمريكية تقل على متنها قوات ضاربة من مشاة البحرية، وفرقة بحرية صغيرة برمائية تضم فيلقاً بحرياً لتعزز بذلك القوة البحرية الأمريكية الصغيرة في مياه الخليج.

وفي يناير ١٩٨٠، أعلن الرئيس كارتر أن أي محاولة من قبل قوة خارجية للهيمنة على منطقة الخليج سوف تُعدّ اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وسوف تجابه بكل الوسائل الضرورية، بما فيها القوة العسكرية. وبغرض مساندة «مبدأ كارتر»، أنشأ الجيش الأمريكي «القوة المشتركة للانتشار السريع» المؤلفة من عدد من الوحدات القائمة أصلاً والعاملة في القوات المسلحة، وأوكلت مهمة قيادة هذه الوحدات والتنسيق فيما بينها إلى تشكيل قيادي مشترك جديد. هذا فيما عملت الولايات المتحدة على تطوير قدراتها التقليدية في نقل الجنود وتأمين سرعة تحركهم جواً وبحراً لتكون هذه الوحدات جاهزة للانتشار في الخليج كلما دعت الحاجة إلى ذلك(٨).

وكان ضمان الوصول إلى قواعد عسكرية في المنطقة نفسها أمراً بالغ الأهمية بالنسبة إلى أي تخطيط عسكري فاعل وناجح لهذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة. وضمن المعطيات الأخيرة التي استجدت، من رسوخ قدم العراق ضمن المعسكر السوفييتي وتحول إيران في تلك الآونة إلى عدو للولايات المتحدة، تطلعت الولايات المتحدة نحو دول مجلس التعاون في الخليج لتؤمِّن لها القواعد والمنشآت المطلوبة. إلا أن هذه الدول لم تكن متلهفة للارتماء في أحضان أمريكا. وكان سقوط شاه إيران قد أثار الهواجس والشكوك بشأن المنافع التي يمكن تحقيقها نتيجة للعلاقات الوثيقة. وفوق ذلك، فإن معاهدة السلام التي أبرمت بين مصر وإسرائيل بوساطة أمريكية في البيت الأبيض في مارس من عام ١٩٧٩ كانت تُجَابه بسخط عارم في بقية العالم العربي. ومن ناحية أخرى، كان ما تمخضت عنه الثورة الإيرانية من زعزعة للاستقرار في المنطقة، إضافة الى الغزو السوفييتي

(٨) "The Iran-Iraq War," Current History , Vol. 83,No. 4898 (Jan. 1984), pp. 9-12, 40-41.

لأفغانستان، يشكل عامل تهديد لدول مجلس التعاون. وهكذا، لعبت دول مجلس التعاون لعبة توازن دقيق بالغ الحساسية، من خلال سعيها إلى ضمان وتعزيز أمنها دون أن تلزم نفسها كلياً بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة.

وقد تمثلت محاولة مجلس التعاون إحداث توازنات في قبول السعودية بنشر طائرات الأواكس الأمريكية للإنذار المبكر والطائرات المقاتلة مباشرة بعد قيام الثورة الإيرانية، مع إدانة معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في الوقت ذاته وقطع علاقاتها بمصر، وواصلت انتهاج سياسة عدم انحياز تمثلت في رفض أي وجود عسكري للقوى العظمى في المنطقة. وفي بداية عام ١٩٨٠، منحت الإمارات الولايات المتحدة حق الوصول إلى بعض القواعد البحرية في البلاد واستخدامها. وكانت عُمان الوحيدة بين دول مجلس التعاون الأكثر تقبلاً للاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة. وفي مرحلة مبكرة، ومنذ عام ١٩٧٥ وافقت عُمان على الطلبات الأمريكية باستخدام القاعدة الجوية البريطانية القديمة في جزيرة مَصيرة في بحر العرب. كما حافظت مسقط على علاقاتها الدبلوماسية مع مصر السادات حتى بعد إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل، وفي يونيو من عام ١٩٨٠ أصبحت الدولة الخليجية الوحيدة التي تبرم اتفاقية تسهيلات رسمية مع أمريكا لاستخدام مرافق ومنشآت عسكرية. وأما الدول الخليجية الأخرى فقد قاومت الضغوط الأمريكية عليها لتوقيع اتفاقيات تسهيلات مماثلة، حتى وهي تجابه حالات مثل سماح البحرين بتمديد صلاحيات الاتفاقيات العسكرية القائمة مع الولايات المتحدة لتواصل استخدام بعض المرافق(٩).

وأدى اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية في سبتمبر من عام ١٩٨٠ إلى رفع درجة الإحساس بالتهديد الأمني لدول الخليج وخطورته. وبحدوث هذا التصعيد في الصراع في المنطقة، أصبحت حاجة دول الخليج إلى تعزيز أمنها الخاص أشد

(٩) J.E. Peterson, Defending Arabia, (London: Croom Helm; New York: St. Martin'sPress, 1986) pp.90-92.

إلحاحاً من ذي قبل. وانعكست الاستجابات في إقامة مجلس التعاون الخليجي في فبراير من عام ١٩٨١، وفي اتخاذ موقف أكثر انفتاحاً تُجاه التعاون العسكري مع الولايات المتحدة. وعند نشوب الحرب العراقية الإيرانية، طلبت المملكة العربية السعودية مرة أخرى نشر طائرات الأواكس الأمريكية في المملكة، وحصلت عليها من إدارة ريغان التي جاءت إلى السلطة في يناير من عام ١٩٨١، وقد كرر الرئيس ريغان على الملأ التزام أمريكا أمن السعودية، قائلاً إن الولايات المتحدة لن تسمح بأن «يتغلب على السعودية أو يتولى دفة الحكم فيها أي شخص يقطع إنتاجها النفطي»، وذلك في محاولة منه لإشاعة الاستقرار في سوق النفط إثر التراجع في إنتاج النفط العراقي والإيراني الناجم عن هجمات كل منهما على منشآت الآخر النفطية.

إلا أن قبول دول مجلس التعاون (عدا عُمان)، بالارتباط بالاستراتيجية العسكرية الأمريكية في الخليج بصورة مكشوفة ظل محدوداً جداً في أوائل الثمانينيات. وكانت إدارة ريغان تأمل بالتغلب على تمنع العديد من دول الشرق الأوسط ونفورها من التعاون مع الخطط العسكرية الأمريكية، وذلك بتشديدها على منظومة تصورات استراتيجية شاملة مناوئة للسوفييت. وتم تجسيد فكرة «الإجماع الاستراتيجي» هذه ضد الاتحاد السوفييتي باعتبارها سبيلاً لمواجهة التغيرات الناجمة عن الصراع العربي - الإسرائيلي في المنطقة وضم جميع أصدقاء أمريكا في المنطقة تركيا وإسرائيل ومصر والأردن والسعودية والدول الخليجية الأصغر في كتلة واحدة. ولم يحظ هذا الاقتراح بقبول لدى دول الخليج، وتم التخلي عنه بعد ذاك بوقت قصير. وزار وزير خارجية الكويت موسكو بعد برهة قصيرة من تقديم الاقتراح الأمريكي، وأعاد تأكيد معارضة الكويت لإقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج(١٠).

لقد أدت التحولات التي أفرزتها نتائج القتال على الجبهات العراقية - الايرانية،

(١٠) Gause, Gregory, Op.cit.

والتي تمثلت في التراجع العراقي عن الأراضي الإيرانية في ربيع عام ١٩٨٢، وقرار إيران اللاحق في صيف عام ١٩٨٢ بمواصلة الحرب والتقدم نحو الأراضي العراقية إلى تعاظم المخاوف الأمنية لدى دول الخليج، غير أن التعقيدات على الساحة العربية – الإسرائيلية والغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ حالا دون أي تفكير بمزيد من التوجه العلني الصريح نحو الولايات المتحدة سعياً وراء التعاون الأمني في ذلك الوقت. كما تركزت الجهود الدبلوماسية الأمريكية والقدرات العسكرية في الشرق الأوسط آنذاك على لبنان، إلا أن تطوير البنية التحتية العسكرية الأمريكية للخليج ظل متواصلاً، وفي يناير من عام ١٩٨٣ حولت إدارة ريغان القوة المشتركة للانتشار السريع لتصبح القيادة المركزية (سنتكوم) (CENTCOM)، وهي أول قيادة إقليمية جديدة تنشئها الولايات المتحدة على مدى خمس وثلاثين سنة. وجعلت إقامة (سنتكوم) على صعيد البعثات والمهام العسكرية الأمريكية في الخليج على قدم المساواة، بالمعايير التنظيمية على الأقل، مع البعثات العسكرية في أوروبا وشرقي آسيا(١١).

ولم تبدأ الولايات المتحدة بالتفكير الجدي بالتدخل المباشر في الخليج بصورة أكبر إلا في عام ١٩٨٦ بعد حرب الناقلات. وفي مستهل عام ١٩٨٧، انهمكت إدارة ريغان، في ردة فعلها تُجاه التصعيد الخطير للهجمات الإيرانية على الملاحة الكويتية من جهة، وفي مسعى منها لإعادة طمأنة حلفائها من الدول الخليجية بعد افتضاح أمر «إيران كونترا» في نقاش جاد عما إذا كان ينبغي أن توافق على طلب الكويت رفع أعلام أمريكية على الناقلات الكويتية، وإعادة تسجيل هذه السفن بصورة مؤقتة على أنها ناقلات أمريكية، وأن تؤمِّن حماية بحرية أمريكية لهذه السفن. وعندما عبّر الكويتيون صراحة عن استعدادهم للطلب من الاتحاد السوفييتي ليوفر لهم تلك الحماية إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك وأن السوفييت

(١١) Joseph Kostiner, THE UNITED STATES AND THE GULF STATES: ALLIANCE IN NEED, Middle East Review of International Affairs, Volume 2, No. 4 - November 1998.

وافقوا من دون تردد، تحرّكت واشنطن، وفي مطلع مارس من عام ١٩٨٧، وافقت الولايات المتحدة على «رفع الأعلام الأمريكية» على إحدى عشرة ناقلة كويتية. وبنهاية عام ١٩٨٧، انتشرت ثلاث عشرة سفينة عسكرية أمريكية عاملة في الخليج العربي، كما رابطت في محطات ثابتة ما بين خمس وعشرين إلى ثلاثين سفينة في خليج عُمان وبحر العرب(١٢).

وأدى تزايد الوجود العسكري البحري الأمريكي في الخليج، وبحكم الظروف إلى تمتين العلاقات العسكرية بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة. ونظراً إلى أن دول مجلس التعاون دعمت ككتلة واحدة طلب الكويت «رفع أعلام أمريكية على الناقلات»، فإن جميع دول مجلس التعاون الخليجي هذه وافقت (على الرغم من أن كثيراً منها لم يعلن ذلك الاتفاق) على إفساح المجال بصورة أرحب أمام السفن الحربية الأمريكية للوصول إلى المرافق والمنشآت العسكرية في هذه الدول الخليجية وتقديم الدعم اللوجستي لهذه السفن التي تحمي الناقلات. وفيما تزايدت الهجمات الإيرانية على الملاحة الخليجية، ولاسيما السعودية في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٧، بدأت البحرية الأمريكية بتوفير الأمن لقوافل الناقلات من وإلى جميع الموانئ على الشطر العربي من الخليج.

ومن منظور دول مجلس التعاون الخليجي، فإن فترة الحرب العراقية – الإيرانية شهدت توسعاً كبيراً وتعزيزاً لعلاقاتها مع الولايات المتحدة. ففي بداية حقبة الثمانينيات، كانت عُمان هي الوحيدة التي ارتضت بصراحة منح القوات الأمريكية تسهيلات عسكرية (عدا تلك التي توفرها القوة البحرية الأمريكية الصغيرة المرابطة في البحرين). وأما دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى فقد أعلنت صراحة أنها تحبذ أن يكون أي وجود عسكري أمريكي «في أعالي البحار» وليس في الخليج نفسه، حتى ولو كانت هذه الدول تسعى إلى توطيد علاقاتها

(١٢) Frederick W. Axelgard, "The 'Tanker War' in the Gulf: Background and Reper-cussions," Middle East Insight, Vol.3, No. 6 (1988), pp. 26-33.

السياسية والاقتصادية مع واشنطن، وحتى مع كون كثير من هذه الدول قد ابتاع أسلحة وابتغى التدريب العسكري من الولايات المتحدة. وكانت الكويت بوجه خاص عالية الصوت في إصرارها على سياسة «عدم انحياز» في السياسة الخارجية. وبحلول عام ١٩٨٨، كانت الكويت قد وجهت الدعوة إلى القوات البحرية الأمريكية للدخول في مياهها الإقليمية وبسط حمايتها على أسطولها من السفن. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة كان نشر قواتها وأساطيلها في الخليج أكبر التزام عسكري أمريكي منذ حرب فيتنام، وقد زادت هذه الخطوة، وبدرجة كبيرة جداً من مدى التزام أمريكا لأمن دول مجلس التعاون الخليجي وبحضور عسكري أمريكي ضخم ورئيسي في المنطقة. لقد حدث هناك تحول كامل وانعكست الآية تماماً، وتبدد كل ذاك العزوف الأمريكي عن التورط المباشر والعسكري في الخليج وذاك النفور الذي أظهرته أمريكا في أوائل السبعينيات(١٣).

ثانياً: حرب الخليج الثانية وانعكاساتها على تطور العلاقات العسكرية والأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجلس .

أسفرت حرب الخليج الثانية عن طرح مفهوم خليجي للأمن القومي يقوم بالدرجة الأولى على المنظور العسكري، أي على القدرة الدفاعية، لهذا سارعت دول مجلس التعاون إلى عقد صفقات أسلحة أو عقد اتفاقيات حمائية وعسكرية، أو إصدار إعلانات أمنية مع الدول الأجنبية، أو الدخول في مفاوضات عسكرية فيما بينها لتحقيق نوع من الأمن الجماعي دون الإقليمي.

وقد دفعت هذه الحرب دول الخليج إلى اللجوء لطلب مساعدة الولايات المتحدة والغرب الأوروبي، والسماح بوجودها عسكريًا على أراضيها لمواجهة التهديدات التي يمثلها العراق بعد أن كانت تعدّ ذلك تهديداً لأمنها القومي.

---

(١٣) Joseph Kostiner, Op.cit.

شكل تاريخ الثاني من أغسطس ١٩٩٠ منعطفاً حاسماً في تاريخ السياسة الأمريكية في الخليج، وفي تاريخ علاقات دول الخليج بالولايات المتحدة. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة أضحت منغمسة بصورة متزايدة في سياسات وأمن المنطقة، إلا أنه لم يكن هناك مطلقاً أي ضمانات أمريكية صريحة منصوص عليها في صيغة معاهدة أو حتى تصريح رسمي عام بشأن أمن دول الخليج، وطرح الغزو العراقي للكويت هذه القضية بقوة: هل الولايات المتحدة ملتزمة أمن دول الخليج ووحدة ترابها الوطني؟ وعلى الفور تقريباً، اختارت إدارة بوش الأولى تجنيد قوة أمريكا وأن تهب بكل ثقلها الدولي للدفاع عن الكويت والسعودية، وبصورة غير مباشرة عن الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وعلى نحو مماثل، واجهت دول مجلس التعاون ذاتها خياراً صعباً. فحتى حين تداخلت علاقاتها العسكرية مع أمريكا وأصبحت على درجة أكبر من التماس المباشر خلال حقبة الثمانينيات، كانت تحبذ الحفاظ على مسافة تفصل قوات الولايات المتحدة عن أراضيها، على الرغم من أنها وجدت مسوغاً للتعاون المباشر والعلني خلال فترة الرفع المؤقت للأعلام الأمريكية على حاملات النفط الكويتية باعتباره استجابة آنية لوضع استثنائي. وأما في الوضع الحالي فإن دعوة الأمريكيين للدفاع عنها تنطوي على وجوب فتح أراضيها على مصراعيها أمام القوات العسكرية الأمريكية. وفي ضوء ما كان يمثله التحدي العراقي من خطورة اختارت دول مجلس التعاون جميعها المراهنة على أمريكا(١٤).

وفي الحقيقة، كانت واشنطن تسعى إلى تحقيق أهداف متناقضة في تلك الفترة التي قادت إلى الأزمة، فقد كانت وفي آن واحد تحاول الضغط على العراق ليتخلى عن سياسة التهور والاحتكام للقوة وشن الحرب، في الوقت ذاته طمأنته بأن الولايات المتحدة لم تكن تستهدفه، كما استقر عليه اعتقاد صدام حسين. ولم تكن الولايات المتحدة تريد أن تتعامل مباشرة مع مسألة تفادتها بنجاح لما يزيد على

(١٤) Gause, Gregory, Op.cit.

أربعين سنة، ألا وهي ماهية التعهد الدفاعي تُجاه دول الخليج. ففي مرحلة متأخرة، وبتاريخ الحادي والثلاثين من يوليو تحديداً تحدث مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، جون كيلي، إلى إحدى لجان الكونغرس فقال: «ليس لدينا علاقات تقوم على معاهدة دفاع مع أي دولة خليجية» وحين سئل عما ستفعله الولايات المتحدة إذا غزا العراق الكويت، أجاب كيلي: «إن هذا افتراض أو احتمال يكتنفه الشك ولا يمكنني أن أخوض في مثل هذه الافتراضات. لا يمكنني الدخول في مجال الإجابة عن أسئلة من نمط «ماذا لو؟»(١٥).

إلا أن تلك القضية «الافتراضية» سرعان ما تحولت إلى حقيقة واقعة في غضون أيام قليلة، وحزم الرئيس بوش أمره في الحال. ففي الثالث من أغسطس من عام ١٩٩٠ تحدث بوش إلى الصحافة وقال إنه يريد «أن يصحح هذا الوضع وأن ينتهي هذا الغزو وأن ينسحب العراقيون من الكويت». وكرر الرئيس في الخامس من أغسطس تلك الرسالة ووصف النظام العراقي بأنه «مارق وخارج على القانون الدولي». وخاطب العالم قائلاً: «إن هذا لن يمر، ولن يستمر العدوان على الكويت»(١٦). ومن الناحية العسكرية تمثلت الخطوة الأولى التي يجب على الولايات المتحدة اتخاذها في جعل المملكة العربية السعودية توافق على نشر قوات عسكرية ضخمة في المملكة بهدف الدفاع عن السعودية أولاً ضد أي هجوم عراقي وإعداد قاعدة يمكن منها القيام بعمليات عسكرية ضد العراق ثانياً. واتخذ قرار إرسال قوات عسكرية أمريكية إلى المنطقة في الخامس من أغسطس (على الرغم من أنه في هذه المرحلة المبكرة، لم يتم اتخاذ قرار بدحر الغزو العراقي وإخراجه من الكويت)، وتوجه فريق أمريكي برئاسة وزير الدفاع ريتشارد تشيني

(١٥) Anthony H. Cordesman,The changing military balance in the Gulf, Middle East Policy, Vol. 6 No. 1, June1998.

(١٦) Michael Eisenstadt, "U.S. Military Capabilities in the Post Cold-War Era: Implications for Middle East Allies," in Middle East Review of International Affairs, Vol. 2, No. 2 (December 1998).

إلى السعودية لإبرام اتفاق حول نشر القوات(١٧).

حزمت الولايات المتحدة أمرها إذاً وأوضحت موقفها من ذاك السؤال الذي طال تأجيله بشأن ما هي بالضبط طبيعة الالتزامات الأمريكية تُجاه دول الخليج؟ وتعّين على السعودية الآن، وهي الدولة المهيمنة على دول الخليج، القيام بالخطوة نفسها وإيضاح موقفها. إلا أن القيادة السعودية، وكما كان الشأن مع الأمريكيين، حسمت الأمر بسرعة وقبلت بمستوى جديد وغير مسبوق من التعاون العسكري مع الولايات المتحدة، مع حرصها على أن تضمن تعهداً أمريكياً بسحب القوات بعد انتهاء الأزمة.

تحول الموقف السابق المتسم بالنفور من الوجود العسكري الأمريكي العلني والمكشوف في المملكة، إلى انعدام أي معارضة ذات شأن في أوساط النخبة الحاكمة لهذه السياسة. وأما المؤسسة الدينية، التي كان يُتوقع منها كذلك معارضة نشر القوات الأمريكية، فقد صادقت على هذا المنحى السياسي في فتوى أصدرها الشيخ بن باز، الذي كان رئيساً عاماً للإفتاء والدعوة والإرشاد آنذاك ورئيساً لهيئة كبار العلماء. وصدرت الأوامر للفرقة الأولى من القوات الأمريكية بالتوجه إلى السعودية في السابع من أغسطس.

وقد حذت الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حذو المملكة وفتحت بلدانها للقوات الأمريكية ولغيرها من قوات التحالف. لقد كانت الكويت بالطبع حالة خاصة، فالكويتيون الذين ظلوا لفترة من الزمن أشد دول مجلس التعاون الخليجي نفوراً من الروابط العسكرية مع القوى الأجنبية، بدأت مواقفهم، منذ عملية الانضواء تحت العلم الأمريكي أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، تعكس ليونة نوعاً ما. أما وقد احتل العراق الكويت بالكامل، فإن القيادة الكويتية أخذت تناشد الولايات المتحدة والمجتمع الدولي للقيام بعمل عسكري

(١٧) Department of Defense, 21st Century Complete Guide to the Gulf War, Operation Desert Sield and Desert Storm, 20th August 2002

لاستعادة دولتها. أما دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فمع أنها كانت مهددة بدرجة أقل من الكويت أو السعودية بالغزو العراقي إلا أنها ساندت القرار السعودي باستدعاء الأمريكيين وقوات التحالف إلى المنطقة. لقد فتحت مطاراتها وموانئها وأراضيها لهذه القوات، وأسهمت بقوات من جيوشها للمشاركة في التحالف، وعلى الرغم من أن مجلس التعاون الخليجي لم يكن من الناحية الرسمية حلفاً بالصفة التي كان عليها حلف الناتو، إلا أنه تصرف وكأن له هذه الصفة خلال هذه الأزمة(١٨).

أما وقد التزمت السعودية ودول الخليج الأخرى التعاون العسكري العلني مع الولايات المتحدة فإنها أيدت بالتالي الخطوات الدبلوماسية والعسكرية التي اتخذتها الولايات المتحدة خلال هذه الأزمة. وعندما قررت إدارة بوش أواخر أكتوبر عام ١٩٩٠ أن تضاعف عدد القوات الأمريكية في المنطقة تمهيداً لعمليات هجومية ضد العراق، لم تتردد دول الخليج في الموافقة. وبشكل عام يمكن القول بأن دول مجلس التعاون الخليجي ومن بداية أغسطس ١٩٩٠، وحتى أواخر فبراير من عام ١٩٩١، تحركت في الحقيقة هي والولايات المتحدة وكأن الجميع كيان واحد في ما يتعلق بأزمة الخليج.

وفي ضوء ماسبق فقد شهدت علاقات التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي و الولايات المتحدة، طفرات كبيرة في فترة ما بعد حرب الخليج، واستحوذت هذه العلاقات على الأسبقية الأولى في السياسات الدفاعية لتلك الدول باعتبارها الضمان الأكثر فاعلية لأمنها الوطني، إلا أن الملاحظ مع ذلك أن تطوير علاقات التعاون العسكري بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي لم يرتبط بالضرورة بالمسألة العراقية، باستثناء الكويت، وإلى حد ما السعودية.

---

(١٨) Anthony H. Cordesman,The changing military balance in the Gulf, Middle East Policy, Vol. 6 No. 1, June1998.

ففي الحالة الكويتية، ارتبط تطوير العلاقات العسكرية الأمريكية _الكويتية بالسعي إلى الحيلولة دون تكرار تجربة الغزو العراقي للكويت. وبالمثل، فإن تطوير العلاقات العسكرية الأمريكية- السعودية ارتبط أيضاً بدرجة ما بتداعيات حرب الخليج، ولاسيما بسبب استمرار التهديدات العراقية للسعودية بسبب سماحها للولايات المتحدة وبريطانيا باستخدام قواعدها الجوية لفرض الحظر الجوي على مناطق جنوب العراق.

وفي المقابل، فإن توثيق العلاقات المماثلة في حالة كل من البحرين وعمان كان في جوهره امتداداً لعلاقات التعاون العسكري الوثيقة التي كانت تربط هاتين الدولتين بالولايات المتحدة كل على حدة منذ فترات طويلة قبل حرب الخليج، في حين أن كلاً من الإمارات وقطر لم تكونا تنظران أصلاً إلى العراق بوصفه مصدراً للتهديد، بقدر ما كانت الإمارات تشعر بقلق عارم من التهديد الإيراني، بينما كانت قطر غارقة تماماً في صراعها الحدودي مع البحرين، وأيضاً في صراع المكانة والدور مع السعودية.

وربما يتمثل التأثير الرئيسي للمسألة العراقية في هذا الصدد أنها تسببت في انهيار الترتيبات الأمنية الهشة التي كانت قد جرى تأطيرها من خلال مجلس التعاون الخليجي وتداعيها، وأعطت كل دولة من الدول الأعضاء لنفسها الحق الكامل في صيانة أمنها الوطني بالكيفية التي تراها. ونظراً إلى أن آليات الأمن الجماعي الخليجي كانت تعاني اختلالات هيكلية حتى من قبل حرب الخليج، ونظراً أيضاً إلى أن الغزو العراقي للكويت قضى تماماً على ما كان باقياً من الأمن القومي العربي، فإن دول مجلس التعاون الخليجي وجدت أن الآلية الوحيدة الفعالة لصيانة الأمن الوطني تقتصر على مظلة الحماية العسكرية الأمريكية(١٩).

لقد ارتكزت السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي الست في فترة ما بعد حرب الخليج على معادلة ثلاثية لحماية أمنها الوطني تجمع ما بين تحديث

(١٩) عثمان كامل، التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وترتيبات الأمن الإقليمي، مجلة شؤون خليجية، عدد ٢٠، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٠-١٢.

قدراتها العسكرية الوطنية أولاً، وتقوية ترتيبات الأمن الجماعي في إطار مجلس التعاون الخليجي من ناحية ثانية، والاعتماد على مظلة الحماية العسكرية الخارجية من الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، من ناحية ثالثة، وذلك من خلال اتفاقيات الدفاع المشترك التي أبرمها معظم دول المجلس مع القوى الكبرى.

ومن بين هذه الركائز الثلاث، استحوذ الاعتماد على مظلة الحماية العسكرية من قبل الولايات المتحدة على الأسبقية الأولى من جانب معظم دول مجلس التعاون الخليجي، ربما باستثناء المملكة العربية السعودية التي دفعتها الحساسيات الداخلية واعتبارات المكانة السعودية في العالم الإسلامي إلى تفادي الظهور في صورة محمية أمريكية. وقد ارتكزت الأسبقية المعطاة لمظلة الحماية العسكرية الأجنبية على تقويم مفاده أن القدرات العسكرية الوطنية وترتيبات الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي سوف تظل، على الرغم من التحديث والتطوير المستمر، غير قادرة وحدها على ضمان عدم تكرار تجربة مماثلة لتجربة الغزو العراقي للكويت.

لقد أذنت حرب الخليج بمجيء عهد جديد من التعاون الشامل، بعيد المدى وغير المسبوق بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي. وكان أوضح أوجه التغير في هذه العلاقة، بروز رغبة جديدة لدى دول مجلس التعاون الخليجي للتعاون بشكل سافر مع الولايات المتحدة في القضايا العسكرية، بل حتى لاستضافة القوات الأمريكية على ترابها خلال فترة السلم.

ففي حين كان الكثير من دول مجلس التعاون الخليجي يرفض بشدة في السابق فكرة وجود قوات أجنبية في المنطقة، وبالذات الكويت والإمارات وقطر، إلا أن الغزو العراقي للكويت قد سبب تحولاً هيكلياً في المدركات الاستراتيجية لدول المجلس، وباتت مضطرة إلى البحث عن كافة الضمانات والترتيبات الأمنية التي تكفل حماية أمنها الوطني، ولاسيما من خلال إبرام اتفاقيات الدفاع المشترك مع القوى الدولية.

ونتيجة لذلك، فقد شهدت علاقات التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة طفرة كبيرة في فترة ما بعد حرب الخليج، ولاسيما من حيث الزيادة الضخمة في حجم الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، وازدياد التسهيلات العسكرية التي تحصل عليها القوات الأمريكية في دول المنطقة، والاستفادة من القواعد الجوية والبحرية في هذه الدول وغير ذلك.

وكانت الكويت بطبيعة الحال الدولة الأكثر اهتماماً بمظلة الحماية العسكرية من الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، حيث وقعت الكويت اتفاقات للتعاون العسكري مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا الاتحادية. ومن بين هذه الاتفاقيات، كان اتفاق التعاون العسكري الكويتي - الأمريكي هو الأكثر فاعلية في صيانة الأمن الوطني الكويتي، حيث جرى التوقيع عليه في ١٩ سبتمبر ١٩٩١ لمدة ١٠ سنوات، وقد تم تجديده في سبتمبر ٢٠٠١ لمدة عشر سنوات أخرى. وينص الاتفاق على تمركز معدات عسكرية أمريكية مسبقاً في الكويت لاستخدامها في أوقات الطوارئ، علاوة على الاتفاق على إجراء تدريبات ومناورات مشتركة بين القوات الأمريكية والكويتية، كما يتناول مشتريات الأسلحة والمعدات الكويتية من الولايات المتحدة، في حين تلتزم الكويت بموجب الاتفاق دفع ٣٥ مليون دولار سنوياً للحكومة الأمريكية إسهاماً منها في تغطية تكاليف المساعدات العسكرية الأمريكية، كما تدفع حوالي ٢١٥ مليون دولار لتمويل عمليات التخزين المسبق للأسلحة والمعدات اللازمة لتسليح لواء ميكانيكي أمريكي.

وبموجب هذا الاتفاق، جرى تشكيل ما يعرف بـ «مجموعة المراجعة الدفاعية الأمريكية- الكويتية»، التي تولت تنسيق عمليات التعاون العسكري بين الجانبين، وقامت الولايات المتحدة في هذا الإطار بمساعدة الكويت في إعادة بناء قواتها المسلحة.

وجرى بصفة خاصة إعادة تصميم المنشآت العسكرية الكويتية حتى تكون جاهزة لأغراض الانتشار السريع للقوات البرية والجوية الأمريكية في ظروف الطوارئ، وأصبحت القوات الأمريكية تتمتع بحرية الحركة في جميع القواعد العسكرية الكويتية الرئيسية تقريباً. وفي الوقت نفسه، قدمت الولايات المتحدة النسبة الأكبر من الأسلحة والمعدات القتالية اللازمة لإعادة بناء القوات المسلحة الكويتية، علاوة على توسيع دور القوات الأمريكية في عمليات إعداد العسكريين الكويتيين وتدريبهم(٢٠).

أما المملكة العربية السعودية، فإن التعاون العسكري بينها وبين الولايات المتحدة اقتصر على اتفاقية التدريب العسكري الأمريكي - السعودية، وجرى التوقيع عليها في يونيو ١٩٩٢، وهي اتفاقية قديمة رأت الحكومة السعودية توسيعها، بدلاً من التوقيع على أية اتفاقيات جديدة، على نحو ما كانت الولايات المتحدة قد اقترحت عقب حرب الخليج.

وكان التحفظ السعودي على مبدأ التوقيع على اتفاقيات جديدة للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة عائداً إلى عاملين رئيسيين:

١- الحساسيات السياسية التي ترفض ظهور المملكة كمحمية أمريكية، في حالة السماح للولايات المتحدة بنشر أسلحتها ومعداتها العسكرية في إطار برامج التخزين المسبق للأسلحة الأمريكية لاستخدامها في حالات الطوارئ.

٢- التحفظات على مشروع مذكرة «وضع القوات» التي قدمتها الإدارة الأمريكية للحكومة السعودية، وكانت تحدد حقوق القوات الأمريكية في التحرك داخل السعودية، وهو ما تضمن من وجهة النظر السعودية تعدياً على السيادة والتقاليد في المملكة.

---

(٢٠) لمزيد من التفصيل انظر:

U.S. Arms -Sales: Agreements with and Deliveries to Major Clients, 1996-2003, CRS – Report for Congress, December, 2004.

- Defense News, April 13-19, 1998

ولذلك، اكتفت المملكة العربية السعودية بتوسيع نطاق اتفاقية التدريب العسكري السعودية – الأمريكية كأساس للتعاون العسكري المستقبلي بين الجانبين، بدلاً من التوقيع على اتفاقيات جديدة، ولم تمنع هذه الاتفاقية موافقة المملكة على توسيع نطاق التعاون العسكري الأمريكي– السعودي إلى آفاق أكبر بكثير مما كان قائماً قبل الحرب.

ويمثل ما سبق امتداداً لخاصية تقليدية في علاقات التعاون العسكري الأمريكي– السعودي. فعلى الرغم من كثافة التعاون العسكري المذكورة منذ عقد الأربعينيات، فإنه لا توجد في العادة أطر واتفاقيات رسمية لتنظيم هذه العلاقات، وربما يقتصر الأمر على مجرد عقود لتأجير القواعد البحرية والجوية السعودية للقوات الأمريكية.

وربما يُعدّ اتفاق التدريب العسكري بين الجانبين الأمريكي والسعودي بمثابة الإطار الرسمي الرئيسي لتنظيم العلاقات العسكرية بين الجانبين. وعقب حرب الخليج، جرى توسيع هذا الاتفاق على نحو يسمح بزيادة قدرة القوات الأمريكية على استخدام المطارات الحربية والقواعد البحرية السعودية، كما جرى نشر سرب من الطائرات (أف ١١٧) و (يو٢)، من أجل القيام بالدوريات الجوية الروتينية فوق منطقة الحظر الجوي فوق جنوب العراق. وسمحت الحكومة السعودية أيضاً بزيادة المخزون من قطع الغيار والإلكترونيات اللازمة لإصلاح الطائرات الأمريكية المرابطة في القواعد السعودية، كما زاد عدد التدريبات الجوية المشتركة. وقد سمحت هذه الترتيبات للقوات الأمريكية باستخدام القواعد السعودية في الجبيل والدمام والهفوف والخبر وتبوك وينبع وقاعدة الملك عبد العزيز بالظهران وقاعدة الملك فهد البحرية بجدة وقاعة الملك خالد الجوية بأبها، وقاعدة الرياض وقاعدة الطائف العسكرية.

وبعد أن تعرضت المنشآت العسكرية الأمريكية في السعودية لهجمات مسلحة في عامي ١٩٩٥-١٩٩٦، قامت الحكومة السعودية بإنشاء قاعدة الأمير سلطان

الجوية العسكرية التي تقع على بعد ٥٠ ميلاً جنوب شرق الرياض، ويوجد فيها مقر قيادة القوات الجوية الأمريكية في الخليج، وهي تعدّ بمثابة مركز متكامل وفائق التطور لقيادة العمليات الجوية، وذلك من خلال مركز العمليات الجوية الموجود في القاعدة، الذي يمكنه إدارة جميع أنواع العمليات الجوية وتشغيلها، بدءاً من التخطيط وانطلاق الهجمات الجوية، إلى تنسيق العمليات الجوية والسيطرة عليها في موقع المعركة، مثل عمليات التصوير والاستطلاع الجوي، وشل مواقع الدفاع الجوي العراقية وعمليات الحرب الإلكترونية، وإدامة تزويد الطائرات المقاتلة بالوقود جواً وإدارة عمليات الدفاع الصاروخي، وصولاً حتى إلى عمليات البحث والإنقاذ. ويمكن للقاعدة استقبال طائرات النقل والإمداد الكبيرة وعشرات الطائرات القتالية. وقد جرى استخدام هذه القاعدة بصفة أساسية لنشر حوالي ٨٠ طائرة أمريكية تتولى مهام تنفيذ دوريات فوق منطقة حظر الطيران في جنوب العراق(٢١).

أما البحرين، التي تحتفظ بسجل قديم من التعاون العسكري مع الولايات المتحدة، حيث تتمتع البحرين بموقع استراتيجي بالغ الأهمية بحكم وقوعها في المنطقة العليا من الخليج العربي على مقربة من كل من السعودية والكويت والعراق وإيران. ولذلك، حرصت الولايات المتحدة على تعزيز علاقات التعاون العسكري مع البحرين منذ استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٧١، حيث وقع الجانبان في ذلك العام اتفاقاً يسمح للبحرية الأمريكية بتأجير مساحة من الأرض في منطقة الجفير. وظلت علاقات التعاون العسكري تتطور بكثافة بين الجانبين منذ ذلك الوقت، إلا أن هذه العلاقات لم تكن مؤطرة من خلال اتفاقيات رسمية بينهما.

---

(٢١) لمزيد من التفصيل انظر:

Cordesman, Anthony. The Gulf and Transition: US Policy Ten Years After the Gulf – War (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2000).

- U.S. Arms Sales: Agreements with and Deliveries to Major Clients, 1996-2003, CRS Report for Congress, December, 2004.

وقد وصلت هذه العلاقات إلى ذروتها في فترة حرب الخليج وما بعدها، حيث قدمت البحرين تسهيلات بحرية وجوية مكثفة للغاية للقوات الأمريكية والبريطانية في حرب الخليج.

وعقب حرب الخليج، انتقلت علاقات التعاون العسكري الأمريكية _البحرينية إلى النطاق الرسمي، حيث وقع الجانبان اتفاقاً موسعاً للتعاون العسكري في ٢٢ أكتوبر ١٩٩١ لمدة ١٠ سنوات. ويسمح هذا الاتفاق بتوسيع الوجود العسكري الأمريكي في البحرين، ويزيد أيضاً من حجم عمليات التخزين المسبق للأسلحة الأمريكية، كما يسمح للقوات الأمريكية باستخدام الموانئ والقواعد الجوية في البحرين، وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة، كما يتناول المساعدات العسكرية الأمريكية للبحرين. وفي الوقت نفسه، جرى الاتفاق على توسيع علاقات التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والبحرين في يوليو ١٩٩٥، عندما وافقت البحرين على استضافة مقر قيادة للأسطول الخامس الأمريكي، الذي كان قد أنشئ حديثاً وقتذاك، ويربط هذا الأسطول بصفة أساسية في ميناء سلمان(٢٢).

وبالنسبة إلى سلطنة عمان، فقد جرى تطوير علاقات التعاون العسكري التقليدية مع الولايات المتحدة، حيث كان الجانبان يحتفظان بعلاقات وثيقة في هذا المجال منذ أوائل السبعينيات، واشتمل التعاون بين الجانبين بعد ذلك على حصول القطع البحرية الأمريكية على تسهيلات في الموانئ العمانية، وتخزين الأسلحة والذخائر، وتقديم المساعدات التسليحية الأمريكية لعمان، ومساعدة الولايات المتحدة لعمان في إنشاء أربع قواعد جوية في مصيرة والسيب وخشب وثمريت. وقد جرى تطوير علاقات التعاون العسكري الأمريكية – العمانية من خلال اتفاقية عام ١٩٨١، التي منحت الولايات المتحدة تسهيلات بحرية وجوية. وقد قامت الحكومة العمانية بتجديد هذه الاتفاقية بصورة دورية. وهناك من العتاد والمعدات

(٢٢) Anthony H. Cordesman, The Revolution in Military Affairs and Developments in the Persian Gulf, (Washington:Center for Strategic and International Studies,September 1999).

الحربية الأمريكية المخزونة في عُمان ما تزيد قيمته على ثلاثة مليارات دولار(٢٣).

أما قطر، فقد ظلت تتبنى في فترة ما قبل حرب الخليج موقفاً يقوم على رفض العلاقات العسكرية مع القوات الكبرى، ولكنها اتجهت بعد الحرب نحو التوسع في إبرام اتفاقيات الدفاع المشترك مع الدول الكبرى، حيث وقعت اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة في ٢٢ يونيو ١٩٩٢ تنص على إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بين الجانبين، ومشتريات السلاح القطرية من الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن قطر كانت تتحفظ على توقيع اتفاق للتعاون العسكري مع الولايات المتحدة لأن الأخيرة تعدّ حليفاً استراتيجياً دائماً للبحرين التي كانت تتنازع معها على السيادة على جزر حوار وفشت الديبل، إلا أنها تخلت سريعاً عن هذه التحفظات. وقد شهد التعاون العسكري بين قطر والولايات المتحدة تطوراً إضافياً في عام ١٩٩٥، حينما وافقت قطر رسمياً على التخزين المسبق لمعدات عسكرية أمريكية ثقيلة، خاصة بتسليح لواء ميكانيكي، بالإضافة إلى الاتفاق لاحقاً على فتح القواعد القطرية أمام الطائرات الأمريكية.

وقد أنفقت قطر أكثر من مليار دولار لتحديث قاعدة العديد العسكرية، حتى تكون قادرة على استضافة الطائرات الأمريكية الثقيلة والقاذفات الاستراتيجية بكامل حمولتها، كما جرى تطوير قاعدة السيلية، وسمحت للقوات الأمريكية باستخدامها، وأنشئ بها مركز متطور للقيادة الجوية مماثل لذلك الموجود في قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية(٢٤).

وبالمثل، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت ترفض بصورة تقليدية إقامة علاقات تعاون عسكري مع الدول الكبرى في السابق. ولم تبدأ الإمارات في التعاون فعلياً مع الولايات المتحدة في المجالات العسكرية إلا مع نشوب ما عرف

---

(٢٣) Stratfor, 11/1/2000,Oman Opening Door to Closer Military Ties With U.S.

(٢٤) Qatar: Background and U.S. Relations, CRS Report for Congress, March 2004, p.8-9.

بـ(حرب الناقلات) في عامي ١٩٨٦و١٩٨٧ أثناء الحرب العراقية- الإيرانية، ثم ازدادت كثافة هذا التعاون أثناء حرب الخليج وما بعدها.

وفي الفترة القصيرة التالية لحرب الخليج، أدركت الإمارات أهمية الحصول على مظلة للحماية العسكرية من جانب القوى الكبرى، وقد احتاج الجانبان الإماراتي والأمريكي إلى جولات طويلة من المفاوضات للوصول إلى اتفاق للتعاون الدفاعي، حيث بدأت المفاوضات في عام ١٩٩٢، ولم يتوصل الجانبان إلى اتفاق على مضمون هذا الاتفاق إلا في ٢٣ يوليو ١٩٩٤، ويسمح هذا الاتفاق للقوات الأمريكية بالحصول على تسهيلات في المنشآت البحرية والجوية الإماراتية، وهو ما أتاح للقوات الأمريكية الحصول على تسهيلات في قاعدة الظفرة الجوية ومطار الفجيرة الدولي، كما يسمح الاتفاق بالتخزين المسبق لكميات صغيرة من المعدات البحرية الأمريكية في جبل علي، كما تحصل البحرية الأمريكية على تسهيلات لوجستية هامة في ميناء الفجيرة الذي يطل على خليج عمان. وفي عام ١٩٩٥، عزز الجانبان الإماراتي والأمريكي تعاونهما العسكري بالاتفاق على التخزين المسبق للأسلحة والمعدات الخاصة بلواء أمريكي مزود بـ١٢٠ دبابة و٧٠ عربة للمشاة الميكانيكي، كما اشتملت علاقات التعاون العسكري بين الإمارات والولايات المتحدة على تدريبات مشتركة ومشتريات تسليحية... وما إلى ذلك(٢٥).

ولم ينحصر المستوى الجديد من تعاون دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة في القضايا العسكرية ضمن دائرة التعاون العسكري في الخليج ذاته، فقد زادت دول المجلس من مشترياتها من الأسلحة الأمريكية إثر حرب الخليج، فمع أن مبيعات الأسلحة من الولايات المتحدة إلى دول الخليج، ولا سيما إلى السعودية، ليست بالظاهرة الجديدة، فإن الاتجاه في دول مجلس التعاون الخليجي الذي تطور في حقبة الثمانينيات وحدا بتلك الدول إلى السعي إلى تنويع

(٢٥) J. E. PETERSON, THE UNITED ARAB EMIRATES : ECONOMIC VIBRANCY AND US INTERESTS, Asian Affairs, vol . XXXIV, no. II, July 2003. P.4.

مصادر أسلحتها بعيداً عن الولايات المتحدة (كان من أبرز الأمثلة على هذا صفقة اليمامة من الطائرات المقاتلة بين السعودية وبريطانيا) تغيّر في حقبة التسعينيات، واستأثرت الولايات المتحدة بحصة الأسد من صفقات الأسلحة الجديدة. وبين عامي ١٩٩١ و١٩٩٣ بلغت مشتريات السعودية من الأسلحة الأمريكية ما يزيد على عشرين مليار دولار، والكويت ٣,٩ مليار دولار، والإمارات العربية المتحدة ٨٠٠ مليون دولار.

غير أن كميات الأسلحة المبيعة من الولايات المتحدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي في أواسط التسعينيات انخفضت، حيث طبقت دول مجلس التعاون سياسة تقشف في تلك الفترة وقلصت ميزانياتها، إلا أنه تواصل تسليم أسلحة اتفاقيات البيع السابقة. وعلاوة على ذلك، فإن الإمارات العربية المتحدة، التي كانت أقل دول مجلس التعاون الخليجي تأثراً بانخفاض أسعار البترول في أواسط التسعينيات، أبرمت عام ١٩٩٩ عقداً بقيمة ثمانية مليارات دولار لشراء طائرات أمريكية مقاتلة. وتم تعزيز علاقة الإمداد المتواصل بالأسلحة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي في حقبة التسعينيات، وذلك من خلال زيادة عدد بعثات التدريب المشترك، والمناورات بين القوات الأمريكية وقوات دول مجلس التعاون الخليجي(٢٦).

وأمام المستويات الجديدة من التعاون التي برزت بين الطرفين الأمريكي والخليجي عشية حرب الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١ كان تزايد ضلوع الولايات المتحدة في شؤون منطقة الخليج خلال فترة التسعينيات بمثابة تأكيد مركزية المنطقة

---

(٢٦) لمزيد من التفصيل انظر:

U.S. Arms Sales: Agreements with and Deliveries to Major Clients, 1996-2003, CRS – Report for Congress, December, 2004.

- Michael P. Moskowitz, THE GCC MILITARIES SINCE DESERT STORM: AN ASSESSMENT, The Washington Institute for Near East Policy, POLICYWATCH, No.519, February 22, 2001

- Arms Control Today; Washington; Apr 2000.

وأهميتها البالغة بالنسبة إلى المصالح الأمريكية. فإذا أخذنا بالحسبان التغيرات الإقليمية والعالمية الجيوسياسية خلال فترة التسعينيات فلربما كان للمرء أن يتوقع انكماشاً في المصالح الأمريكية في الخليج. كانت الحرب الباردة قد انتهت، كما أن تهديد المد التوسعي السوفييتي الذي كان حافزاً لكثير من التعهدات الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية توقف ولم يعد له وجود. وعلى الأقل، فلقد بدا ولمعظم حقبة التسعينيات أن الصراع العربي - الإسرائيلي ربما يكون قد شق طريقه نحو حل دائم، وأن ذلك الصراع كان الدافع المحرك وراء جزء كبير من سياسة أمريكا الإقليمية على مدى عقود. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الجيوسياسية، واصلت الولايات المتحدة النظر إلى الخليج باعتباره مصلحة أمريكية عُليا، وأن علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي ركن أساسي في الحفاظ على هذه المصالح.

ومنذ العام ٢٠٠٠ برزت رؤيتان داخل دول مجلس التعاون الخليجي بشأن مستوى الارتباط الأمني والدفاعي بالولايات المتحدة، والرؤيتان لا تدعوان إلى تغيير في نوعية الارتباط، وإنما إلى تغيير في مستوى الارتباط، كما تنطويان على تفسيرات جديدة بشأن مدى الحاجة إلى هذا الارتباط.

الرؤية الأولى: تعبر عن الرغبة في الانخراط التام في منظومة الأمن الغربي والارتباط الكثيف باتفاقيات عسكرية دفاعية وأمنية مع الولايات المتحدة بصفة خاصة ؛ في وضع شبيه بوضع إسرائيل وتايوان، وقد تبنى هذه الرؤية كل من الكويت وقطر.

الرؤية الثانية: وتعبر عنها السعودية ومثل الرغبة في إقامة علاقات تعاون مع الولايات المتحدة في المجال الأمني والدفاعي مع الاحتفاظ بالحق في إقامة علاقات أمنية ودفاعية مع القوى الأخرى، أو بمعنى أخر تقليص درجة الاعتماد على الولايات المتحدة، خصوصاً مع ظهور بوادر اختلاف في توجهات الطرفين بعد انفتاح المملكة ودول الخليج على إيران والعراق.

وعلى الرغم من أن السعودية كانت تسمح بوجود قواعد للقوات الجوية

الأمريكية والطائرات التي تقوم بطلعات دورية فوق جنوب العراق على الأراضي السعودية، إلا أن الرياض رفضت السماح للطائرات الأمريكية باستخدام القواعد السعودية في الغارات على العراق في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨[٢٧].

ثالثاً: هجمات الحادي عشر من سبتمبر وانعكاساتها على العلاقات العسكرية والأمنية بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية:

شجبت جميع دول الخليج الهجمات على نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١ وتعهدت بتقديم دعمها للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب. ولكن على الرغم من رفض بعض دول مجلس التعاون الخليجي الاشتراك في الحملة الدولية ضد الإرهاب عسكريًا أو بتوفير قواعد عسكرية للقوات الأمريكية والدولية، إلا أن دول مجلس التعاون أبدت تعاونًا في الحملة ضد الإرهاب، مع تأكيد مواقفها الثابتة في هذا الصدد، وقد تمثل هذا التعاون فيما يلي:

أ- التجاوب مع الجهود الدولية في مجال تجفيف المنابع المالية للإرهاب من خلال تجميد أرصدة المنظمات التي تتهم بدعم الأعمال الإرهابية، وتنظيم عمل الجمعيات الخيرية ومراجعته لوضع حد للاتهامات الغربية وتفنيدها، وقد اتخذت هذه الإجراءات طريقين:

الأول: مراجعة نشاطات الجمعيات الخيرية بها وتنظيم هذه النشاطات، ففي الكويت تم إنشاء مجلس أعلى لتنظيم عمل جمعيات النفع العام واللجان الخيرية لمعرفة طرق استخدام التبرعات التي تحصل عليها، كما فرضت كل من البحرين وقطر وعُمان والإمارات لوائح وإجراءات جديدة لتنظيم عمل هذه المؤسسات.

---

(٢٧) Joseph Kostiner, Op.cit.

الثاني: اتخاذ إجراءات لمواجهة عمليات غسيل الأموال سواء من خلال توجيهات للبنوك بشكل مباشر ومطالبتها ببحث سجل تعاملاتها أو من خلال إصدار قوانين لمكافحة غسيل الأموال.

ب- التعاون الاستخباراتي: أبدت دول مجلس التعاون الخليجي تعاونًا نشيطًا مع الولايات المتحدة من خلال حالة الاستنفار الأمني والتطهير الشامل والمراجعة الواجبة لسياسات الأمن الداخلي وخططه، وقد تجسد هذا التعاون في الآتي:

١- استدعاء المئات ممن سبقت مشاركتهم في أعمال جهادية في أفغانستان أو البوسنة أو الشيشان والتحقيق معهم بحثاً عن صلة لهم بتنظيم القاعدة، بل وضع بعضهم على قوائم الممنوعين من السفر، وإسقاط الجنسية عن بعضهم ممن ثبت تورطهم مثل إسقاط الكويت للجنسية من سليمان أبو غيث الناطق الرسمي باسم القاعدة.

٢- شن حملة تطهير واسعة استهدفت ترحيل أعداد مختلفة من الجنسيات العربية والآسيوية، منهم عدد كبير من الأفغان والباكستانيين الذين انتهت مدة إقامتهم أو الذين دخلوا البلاد بطرق غير شرعية.

٣- تعزيز التعاون المعلوماتي والاستخباراتي مع الولايات المتحدة فيما يخص تنظيم القاعدة.

ج- قطع العلاقات الدبلوماسية مع حركة طالبان، وهو ما قامت به الإمارات في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١ ثم السعودية في ٢٥ سبتمبر بسبب رفض الحركة التجاوب مع مطالب مجلس الأمن الدولي بتسليم أسامة بن لادن.

د- تجميد الأموال المشتبه في علاقاتها بالإرهاب، وقد وافقت دول مجلس التعاون الخليجي الست على تجميد أرصدة ٣٩ فرداً ومنظمة يشتبه في أن لهم صلة بالإرهاب، تماشياً مع الجهود الأمريكية الرامية إلى قطع الإمدادات المالية عن المنظمات الإرهابية، وذلك بعد موافقتها من قبل على تجميد أرصدة ٢٧ فرداً

ومنظمة وضعتهم واشنطن يوم ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٢ على قائمة الإرهابيين(٢٨).

ورغم هذا الاتجاه العام الذي ميز موقف دول مجلس التعاون، فإن قدراً واضحًا من التباين قد ميز المواقف الفردية لدول المجلس، حيث تباينت المواقف فيما وراء الإدانة، فيما عدا السعودية التي دعت واشنطن إلى توخي الحذر في توجيه الاتهامات، ورفضت بشكل واضح منح واشنطن تسهيلات عسكرية في حملتها العسكرية على أفغانستان، أما باقي دول مجلس التعاون فقد عرضت بشكل واضح «تقديم المساعدات الممكنة للولايات المتحدة».

لقد كان واضحًا أن دول المجلس حريصة على إبداء أعلى درجة من التعاون مع الولايات المتحدة عن طريق المبادرة بمثل هذه الإجراءات لتفادي التورط في عمل عسكري مباشر أو تقديم دعم لوجيستي للقوات الأمريكية، غير أن المواقف الفردية لدول المجلس تفاوتت في درجة الاستجابة، ففي الوقت الذي رفضت فيه السعودية على لسان الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام أن تكون مصدراً لضرب أية دولة إسلامية، أبدت كل من البحرين وقطر استعدادهما للسماح للقوات الأمريكية باستخدام قواعدها العسكرية في الحملة ضد أفغانستان، ومن هنا جاء رد الفعل الأمريكي بوضع البحرين في فئة «الحلفاء المهمين» وتسبب في توتر العلاقات السعودية - الأمريكية، وهو ما يعكس غياب التنسيق والرؤية المشتركة بين دول مجلس التعاون (٢٩).

---

(٢٨) انظر:

- ريمون ماهر، مجلس التعاون الخليجي: تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، مجلة شؤون خليجية العدد ٢٨، شتاء ٢٠٠٢، ص ٤٧ - ٤٨.

- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الإجراءات العربية لمكافحة الإرهاب - رؤية تحليلية، دراسة غير منشورة، لندن، أبريل ٢٠٠٢، ص ٤ ٥.

(٢٩) عماد جاد، العلاقات الخليجية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، مجلة شؤون خليجية، العدد ٢٩، ربيع ٢٠٠٢، ص ١٤.

وبصفة عامة تكشف إدارة دول مجلس التعاون الخليجي لتداعيات اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر والموقف من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب عن بعض نقاط الضعف في تجربة مجلس التعاون، وفي مقدمتها غياب الرؤية المشتركة والتنسيق بين دول المجلس. كما كشفت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عن حقيقتين تتعلقان بالعلاقات الخليجية - الأمريكية، الأولى: هي تباين دول مجلس التعاون فيما يتعلق بحدود التعاون العسكري والأمني مع الولايات المتحدة، والثانية: هي وجود مسافة ما بين حدود إدراك كل من دول المجلس والولايات المتحدة للتهديدات وأنواع هذه التهديدات، وقد أثارت هاتان الحقيقتان عدة تساؤلات منها:

كيف ستنعكس الخلافات في مواقف الدول الست أعضاء المجلس من الاستجابة للمطالب الأمريكية على مستقبل الأمن في الخليج، وبالذات مفهوم هذه الدول للأمن الجماعي في الخليج؟

ما الدور الذي ستؤديه الولايات المتحدة مستقبلاً في تحقيق الأمن في الخليج والمحافظة عليه، وما مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج؟

كيف ستتعامل دول المجلس مع أي عدوان أمريكي محتمل على العراق أو منظمات المقاومة العربية، وكيف سيؤثر هذا التعامل في العلاقات العسكرية والأمنية مع الولايات المتحدة وفي مستقبل الأمن الإقليمي ودور مجلس التعاون الخليجي في هذا الأمن؟

ولعل الإجابة عن هذه الأسئلة توقفت على عدة عوامل منها: نوع الإدراك الأمريكي لدول الخليج في الاستراتيجية الأمريكية على ضوء خبرة الحرب في أفغانستان، والحروب الأمريكية القادمة ضد ما تسميه «بؤر دعم الإرهاب الدولي وإيوائه»، كما توقفت أيضاً على تطورات الخلافات بين دول المجلس والولايات المتحدة، وكيفية احتوائها أعن طريق سياسات أمريكية جديدة أم تعمقها في ظل وجود ضغوط من قوى داخلية أمريكية على صانع القرار الأمريكي؟ وكذلك على

إدراك دول المجلس للتهديدات التي تهدد الأمن في الخليج ومستقبل العلاقات مع إيران والعراق ونوع الأمن الإقليمي الذي تريده.

رابعاً: الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق وتطورات العلاقات الأمنية والعسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجلس

ارتكز التخطيط العسكري الأمريكي على أن تكون الحرب ضد العراق حرباً تقليدية شاملة، تبدأ بمرحلة من القصف الجوي الصاروخي الكثيف ضد الأهداف الاستراتيجية العراقية، تليها عملية اجتياح بري واسع من اتجاهات متعددة للأراضي العراقية. وفي هذا السياق، كانت هناك عدة أدوار أساسية لدول مجلس التعاون الخليجي في الحرب الأمريكية ضد العراق، بحكم اعتبارات القرب الجغرافي.

وقد تباينت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من مسألة ضرب العراق، فبينما دعت جميعها إلى إعطاء الأولوية للعمل الدبلوماسي في إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية بالطرق الدبلوماسية، فإنها اختلفت فيما بينها بشأن التعاون العسكري مع الولايات المتحدة في ضرب العراق، فقد تبنت المملكة العربية السعودية منذ فترة مبكرة موقفاً رافضاً تماماً لفكرة ضرب العراق، ورأت أن الحرب ضد العراق سوف تخلق مخاطر عنيفة، كما سوف تهدد استقرار منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وأكدت السعودية أنها لن تسمح للولايات المتحدة باستخدام قواعدها الجوية، أو حتى استخدام المجال الجوي السعودي في الهجوم على العراق.

ورأت المملكة بصورة خاصة أن إقدام الولايات المتحدة على العمل العسكري بصورة منفردة، ودون تفويض من مجلس الأمن سوف يبدو عدواناً على العراق، وهو ما ليس في مصلحة الولايات المتحدة ذاتها، في حين أن مثل هذه الحرب لن ينظر إليها باعتبارها عدواناً على العراق إذا أجازها مجلس الأمن. وكانت الحكومة السعودية قد لمحت إلى احتمال السماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها في

الهجوم على العراق إذا وافق مجلس الأمن على إصدار قرار بشن حرب ضد العراق(٣٠).

وعلى الرغم من ذلك فإن جميع دول مجلس التعاون الخليجي الخمس الأخرى قامت بدور فعّال في الحرب ضد العراق، على الرغم من أن أربعاً منها (باستثناء الكويت) عارضت الحرب علناً. وقد فتحت الدول الخليجية الخمس أراضيها أمام القوات الأمريكية بمجرد أن بدأت الاستعدادات للحرب الأمريكية ضد العراق تتزايد خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٢، وأصبحت الكويت تشكل القاعدة الرئيسية للقوات البرية الأمريكية التي بدأت تتجمع آنذاك من أجل اجتياح العراق، وبحلول شهر فبراير ٢٠٠٣ كان عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين قد تجمعوا داخل الأراضي الكويتية، وأعلنت الحكومة الكويتية إزاء ذلك النصف الشمالي من البلاد منطقة عسكرية مغلقة، مما حوّل البلاد تقريباً إلى قاعدة عسكرية أمريكية كبرى. وقامت الكويت بدور رئيسي في خطة الحرب الأمريكية. فعندما رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية بالهجوم على العراق انطلاقاً من الأراضي التركية كانت الكويت المكان الوحيد الذي تستطيع أن تشن منه القوات البرية الأمريكية والبريطانية هجومها على العراق. وكانت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي تحظى بصفة الحليف من خارج الناتو بالنسبة إلى الولايات المتحدة منذ أكتوبر ٢٠٠١، مما أعطاها أولوية في صفقات بيع الأسلحة وتبادل المعلومات الاستخبارية. ومن جانبها، استمرت البحرين في استضافة قيادة الأسطول الخامس، وكانت القاعدة الأساسية للعمليات البحرية الأمريكية ضدّ العراق. وبالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى الرغم من أنها كانت الأكثر معارضة لشن هجوم على العراق، فقد فتحت موانئها ومطاراتها من أجل تسهيل وصول الإمدادات إلى القوات الأمريكية خلال فترة الإعداد للحرب. كما أن سلطنة عُمان من جانبها كانت قاعدة انطلاق لطائرات الاستطلاع الأمريكية

(٣٠) Joseph McMillan, The United States and a Gulf Security Architecture: Policy Considerations, Strategic Insights, Volume III, Issue 3 (March 2004)

ومخزناً للعتاد الحربي والمعدات العسكرية الأمريكية. وقدمت قطر نفسها بديلاً للسعودية كقاعدة للقوات الجوية الأمريكية في الخليج، فبعد زيارة ديك تشيني للمنطقة في مارس ٢٠٠٢ تزايدت جهود إعداد قاعدة العديد الجوية في قطر، التي تتميز بوجود أطول مدرج طائرات في الخليج(٣١). وفي ديسمبر ٢٠٠٢ وتماشياً مع تلك التطورات، وقّعت كل من واشنطن والدوحة اتفاقاً نص على تطوير المنشآت العسكرية في قطر. كما أن قطر عملت على تشجيع الولايات المتحدة على بناء مركز تحكم وسيطرة في قاعدة العديد يضم منشآت تمكن من القيام بالمهام نفسها التي كان يقوم بها مركز التحكم الموجود في قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية في حال عدم سماح السعودية باستخدام أراضيها ومنشآتها العسكرية في حرب العراق(٣٢).

ولكن قلق القيادة السعودية على علاقاتها العسكرية والسياسية الوثيقة مع الولايات المتحدة انعكس بشكل كامل على كيفية تعامل الرياض مع الحرب الأمريكية على العراق في مارس أبريل ٢٠٠٣، فقد عارضت السعودية علناً السياسة الأمريكية خلال فترة التمهيد للحرب وحتى خلال الحرب، إذ إنها عرضت حلاً سلمياً لإنهاء الأزمة. ولم تُفتح الأراضي السعودية أمام القوات الأمريكية كما كان الأمر خلال حرب الخليج سنة ١٩٩٠ - ١٩٩١، ولم يُسمح للطائرات الأمريكية باستخدام القواعد السعودية للهجوم على العراق. ولكن السعوديين تعاونوا مع واشنطن خلال الحرب إلى درجة لم تكن متوقعة حتى قبل بدء المعارك بأشهر، واشتمل التعاون السعودي مع الولايات المتحدة على الصعيد العسكري على ثلاثة عناصر مهمة. أولاً، سمحت الرياض للولايات المتحدة باستخدام وحدة القيادة والتحكم في قاعدة الأمير سلطان الجوية لتنسيق الحرب الجوية على العراق، وكانت الولايات المتحدة متخوفة من عدم الحصول على الموافقة باستعمال تلك الوحدة إلى درجة دفعت بالقيادة العليا للقوات إلى إنشاء

(٣١) Newyork Times,October 24, 2002.

(٣٢) Qatar: Background and U.S. Relations, CRS Report for Congress, March 2004.

مركز بديل للقيادة والتحكم في قطر خلال فترة الإعداد للحرب. وعلى الرغم من أن المصادر العسكرية تقول إن مركز قطر كان بإمكانه تلبية المتطلبات الأمريكية فإن القيادة العليا فضلت الوحدة السعودية التي كانت قد استخدمتها خلال الحرب على أفغانستان. ثانياً، سمحت السعودية لكل الوحدات الأمريكية الخاصة الصغيرة لتنشط انطلاقاً من مطارين حربيين قريبين من الحدود العراقية في الشمال الغربي وهما عرعر وتبوك. ثالثاً، فتحت المملكة العربية السعودية مجالها الجوي أمام الطائرات والصواريخ الأمريكية لضرب الأهداف العراقية. ومن دون المجال الجوي السعودي كان سيشوب الحرب الجوية على العراق عقبات كبيرة(٣٣).

وقد حاول السعوديون خلال الحرب على العراق أن يظهروا ابتعادهم عن الولايات المتحدة، فيما حافظوا على علاقات التعاون العسكري معها في الوقت نفسه. من الممكن المحافظة على هذه الموازنة لفترة قصيرة من الزمن، ولكن على المدى البعيد يصعب ذلك. فالنظام السياسي الأمريكي منفتح بشكل كبير، مما لا يسمح بالمحافظة على الأسرار لفترة طويلة. في حين أصبح المجتمع السعودي مسيّساً أكثر مع ارتفاع مستوى التعليم في صفوف الشعب، وتعاظمت حرية الوصول والاطلاع على وسائل الإعلام العالمية عبر القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت. لذلك، لا يمكن إخفاء الأمور عن الشعب السعودي لمدة طويلة. وفي نهاية المطاف، فإن الانسحاب العسكري الأمريكي من المملكة كان انعكاساً لهذه الحقائق. لم يكن من الممكن المحافظة على الوجود العسكري ما لم يعبّر السعوديون عن قبوله علناً ويعطوا الأمريكيين حرية التصرّف في قواتهم، ولكن مثل هذا القبول كان سيخلق مشاكل داخلية بالنسبة إلى الحكومة السعودية. وبناءً على ذلك، فإن الانسحاب جاء خطوة منطقية جداً وخصوصاً أن مهمة القوات الأمريكية في

---

(٣٣) انظر:

- Saudi Arabia: Current Issues and U.S. Relations, , CRS Report for Congress, May 2002.

- Saudi Arabia: Current Issues and U.S. Relations, , CRS Report for Congress, March 2003.

احتواء نظام صدام حسين في العراق انتهت بحرب أمريكا على العراق في عام ٢٠٠٣، وقد سجّل انسحاب القوات الأمريكية من السعودية في عام ٢٠٠٣ نهاية العلاقة العسكرية القوية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، التي بدأت خلال حرب الخليج لعام ١٩٩٠ - ١٩٩١ وتمثلت في وجود قوات أمريكية في المملكة، وعادت العلاقات العسكرية بين البلدين إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٩٠: تعاون بخصوص صفقات السلاح والتدريب العسكري من دون وجود قوات أمريكية في المملكة العربية السعودية.

إن انتشار القوات الأمريكية في السعودية كانت دائماً مثاراً للجدل، فقد جعل أسامة بن لادن من هذه المسألة أساس اتهامه للحكومتين السعودية والأمريكية، وجاءت تفجيرات أبراج الخبر بمثابة دليل قاطع على رفض الرأي العام لانتشار القوات الأمريكية في المملكة. وخلال فترة التسعينيات، ظهرت على السطح بعض التوترات بين واشنطن والرياض، وخصوصاً بسبب التصرفات الأمريكية ضد العراق، وبسبب القيود المفروضة على الجنود الأمريكيين وبخاصة النساء في المملكة. وقد أصبحت هذه القضية مثار جدل في الولايات المتحدة. وقد ذهب مساعد وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتز إلى حدّ القول إن انسحاب القوات الأمريكية من السعودية هو إحدى أهم ثمار الحرب على العراق.

وعلى الرغم من ذلك إلا أنه لا تزال تربط الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية علاقات عسكرية مهمة، فالبعثات التدريبية للجيش السعودي ولسلاح الطيران والحرس الوطني ما زالت في المملكة. كما أنه من المحتمل أن تعود القوات الأمريكية إلى السعودية من حين إلى آخر لإجراء تدريبات عسكرية. ولا تزال القوات البرية السعودية تتسلح بمعدات أمريكية (مع أن سلاح الطيران يعتمد على بريطانيا في تسليحه هذه الأيام أكثر منه على الولايات المتحدة). ولكن العلاقات في طريقها إلى العودة إلى ما كانت عليه قبل الغزو العراقي للكويت: تعاون عسكري وثيق من دون تمركز قوات مقاتلة في أراضي المملكة.

وعلى الرغم من وجود معارضة شعبية كبيرة في الكويت والبحرين والإمارات وعُمان وقطر للسياسات الأمريكية تُجاه الصراع العربي - الإسرائيلي وللحرب الأمريكية في العراق بالقدر نفسه الذي كان سائداً في السعودية، إلا أن حكومات هذه الدول استطاعت امتصاص الغضب الشعبي واستمرت في إقامة روابط عسكرية قوية مع الولايات المتحدة. وكان السبب الأول الذي وقف وراء نجاح الدول الخليجية الخمس هو أن حكومات تلك الدول تعطي أهمية قصوى لعلاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة وتعدها صمام الأمان بالنسبة إلى أمنها. ونظراً إلى أن تلك الدول تقع في محيط يضم دولاً كبيرة ويمكن أن تتحول إلى عدوة لها في أي وقت من الأوقات، فقد كان من الطبيعي لحكوماتها أن تقبل بالوجود الأمريكي وأن تكون مستعدة لدفع ثمن ذلك، فهي ترى، أكثر من الحكومة السعودية، أن هناك حاجة ماسة إلى توفير الحماية الأمريكية. أما السبب الثاني فيعود إلى حقيقة أن تلك الدول معتادة أكثر من السعودية على الوجود الأجنبي في أراضيها، إذ لم يمر وقت طويل حتى الآن على خروج القوات البريطانية التي كانت تقوم بدور الحامي لتلك الدول، كما أن عدد الأجانب الذين يعيشون حالياً في الكويت والإمارات وقطر يفوق عدد مواطني تلك الدول. ويتمثل السبب الثالث في حجم تلك الدول فهي نسبياً، وباستثناء سلطنة عُمان، دول صغيرة مساحةً وسكاناً بالمقارنة مع السعودية، مما يمكن حكام تلك الدول بسهولة من السيطرة على مواطنيهم.

خامساً: الاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساته على الأمن في الخليج:

لقد سبب التفضيل الكاسح من جانب إدارة بوش للخيار العسكري منذ بداية الأزمة مزيداً من عدم الاستقرار الإقليمي في الخليج والشرق الأوسط، وهو ما زاد من حدة المأزق الأمني الذي تواجهه دول مجلس التعاون الخليجي. وبدا واضحاً أن القوة الكبرى التي يفترض منها أن تحمي الاستقرار الإقليمي هي التي تسببت في

إضعاف الاستقرار الهش القائم، وتسببت في تغيير البيئة الاستراتيجية الخليجية بصورة جذرية عبر غزوها للعراق، وأدخلت بذلك المنطقة إلى مرحلة جديدة من عدم الاستقرار، بصورة أكثر حدة من أي فترة مضت.

وفيما يتعلق بانعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن في منطقة الخليج يمكن القول: إن مستقبل العلاقة بين العراق ودول الخليج سوف يتوقف إلى حد كبير على الكيفية التي سوف تنتهي عليها عملية الاحتلال الأمريكي للعراق، وهل سوف يواجه مقاومة عراقية ممتدة، أم أن الولايات المتحدة سوف تنجح في فرض سيطرتها بصورة مستقرة على العراق، سواء بصورة مباشرة أو من خلال حكومات صديقة للولايات المتحدة. وليس هناك من شك في أن استمرار المقاومة العراقية، في فترة الاحتلال الأمريكي للعراق، سوف يبقي كثيراً من عناصر المسألة العراقية قائماً من دون تغييرات كبرى، بل إن الاحتلال الأمريكي للعراق يمثل بحد ذاته مصدراً متجدداً لعدم الاستقرار في المنطقة، بالإضافة إلى الخوف من احتمالات انتقال تأثير هذا الاحتلال إلى الأوضاع الداخلية لدول الخليج. أما في حالة نجاح الولايات المتحدة في فرض سيطرتها على العراق، وتمكين عناصر موالية لها من السيطرة على الحكم في العراق، فإن ذلك من شأنه أن يسبب تحولات جذرية في كافة عناصر السياسة العراقية، داخلياً وخارجياً، وسوف تتمثل تأثيرات مثل هذا التطور في منطقة الخليج والمسالة العراقية فيما يلي:

فيما يتعلق بالانعكاسات الاستراتيجية طويلة المدى للاحتلال الأمريكي على المسألة العراقية، إن وصول نظام جديد ونخبة سياسية جديدة إلى السلطة في العراق، سوف يعمل على تغيير كثير من عناصر المسألة العراقية، ولاسيما تلك العناصر الثابتة سوف تظل مستمرة، وربما تكون مصدراً لأزمات أو توترات لاحقة في المستقبل، ما لم يتم التعامل معها بحكمة، ولاسيما تلك المتعلقة بتأثير الاعتبارات الجيوبوليتيكية في السياسة العراقية، بالإضافة إلى استمرار تأثير بعض مكونات الثقافة السياسية العراقية، وبالذات تلك المتعلقة بمزاعم الحق التاريخي للعراق في الكويت، في توجهات نظم الحكم في فترة ما بعد صدام حسين.

ومن حيث الأبعاد السياسية للمسألة العراقية، فإن وصول نظام صديق للغرب إلى السلطة في العراق يمكن أن يساعد إلى حد كبير على احتواء مصادر التهديد وأسباب التوتر المزمن ومعالجتها بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي عموماً، وبين العراق والكويت خصوصاً، حيث تنخرط جميع هذه الأطراف في تلك الحالة تحت المظلة الأمريكية، سياسياً وأمنياً واقتصادياً، وإن كان من الممكن أن تثور في تلك الحالة منافسات من نوع جديد، ولاسيما المنافسة في توطيد العلاقات والروابط مع الولايات المتحدة، وخصوصاً أن إدارة جورج بوش أعربت صراحة في العديد من المناسبات عن رغبتها في نقل بعض قواعدها العسكرية من بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وتركيزها في عراق ما بعد صدام حسين، بحيث يكون نقطة الارتكاز الرئيسية للوجود العسكري الأمريكي في الخليج، وهو ما يمكن أن يكون مصدراً لتوترات ومنافسات بين العراق وبعض دول مجلس التعاون الخليجي.

من ناحية أخرى، فإن أي تغيير سياسي في العراق، مهما كان جذرياً، لن يفلح بسهولة في إزالة المفاهيم والتصورات المتعلقة بمزاعم «الحق التاريخي» للعراق في الكويت وإنهائها، حيث نجح الخطاب السياسي لنظام صدام حسين في ترسيخ هذه المقولات في صميم الثقافة السياسية العراقية.

ومع أنه من غير المتصور أن تتأثر سياسة نظم ما بعد صدام حسين، ولا سيما إذا كانت موالية للغرب، كثيراً بمقولات الحق التاريخي وأوهام الهيمنة الإقليمية العراقية، فإن إزالة مثل هذه الأفكار واستئصالها تماماً سوف يحتاج إلى فترة طويلة نسبياً من الزمن. ومن المؤكد هنا أن تبني الكويت لسياسات تعاونية تجاه نظم الحكم في عراق ما بعد صدام حسين سوف تكون راسخة لدى قطاعات واسعة من الشعب العراقي ليس فقط تجاه الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، وإنما تجاه الأمة العربية ككل، بسبب المعاناة الشديدة التي تعرضت لها في فترة العقوبات الدولية القاسية فيما بين ١٩٩٠-٢٠٠٣.

وعلى الجانب الآخر، فإن وصول نظام حكم موال للولايات المتحدة في العراق، لن يغير بطبيعة الحال من الحقائق الجيوبوليتيكية والتاريخية، وإنما يمكن أن يغير من آليات التعامل العراقي مع هذه الحقائق. فمن حيث الموقع الجغرافي، لن تغير الحرب من حقيقة غياب المنافذ البحرية للعراق أو ضيقها، ومحدودية إطلالته على الخليج، إلا أن تأثير هذه الأوضاع سوف يختلف كثيراً في تلك الظروف. فبينما أدت هذه الأوضاع إلى قيام نظم الحكم الثورية والبعثية بمغامرات عسكرية خارجية، في محاولة منها للحصول على موطئ قدم على الخليج، سواء من خلال الكويت أو من خلال جزيرتيها وربة وبوبيان، فإن المتصور أن أي نظام حكم جديد في عراق ما بعد صدام حسين سوف يتعامل مع هذه المسألة بصورة سلمية وتعاونية، وبالذات من حيث محاولة الاتفاق على ترتيبات سياسية واقتصادية تتيح للعراق استخدام موانئ الدول المجاورة.

وسوف يظل العراق في فترة ما بعد صدام في حاجة دائمة إلى الاحتفاظ بقدرات عسكرية معقولة من أجل تحقيق التوازن مع القوى الإقليمية الكبرى المحيطة به، أي إيران وتركيا، وهي مسألة سوف تكون بالقطع محل تفهم من جانب الولايات المتحدة، وإن كان ذلك لن يتم إلا عقب مرور سنوات ليست بالقليلة. والمتصور في جميع الأحوال أن الإدارات الأمريكية سوف تجد في العراق الصديق سوقاً مهماً لصادراتها التسليحية، بعد أن تكون قد ضمنت أن هذه الأسلحة لن تستخدم من أجل الإضرار بالمصالح الأمريكية في الخليج.

وبالتالي، فإن هذه المتغيرات سوف تدفع إجمالاً نحو استمرار عراق ما بعد صدام حسين في الاحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة نسبياً، وهو ما قد يكون مصدراً للقلق والشعور بالتهديد المحتمل بالنسبة إلى بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وبالذات الكويت، حتى وإن كانت جميع هذه الأطراف داخلة تحت المظلة الأمنية للولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تكون المخاوف الخليجية من احتفاظ العراق بقدرات عسكرية كبيرة، إلى جانب القدرات العسكرية العراقية سوف تكون

موجهة في تلك الحالة لتحقيق التوازن مع إيران وتركيا. وربما يزداد تأثير هذه الأوضاع في حركة التفاعلات العراقية- الخليجية إذا ترافق ذلك مع اشتعال التنافس فيما بين هذه الأطراف على توثيق العلاقات والروابط الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.

ومع أن وصول نظام جديد للحكم في العراق، يتبنى إيديولوجيا وطنية مختلفة عن إيديولوجيا البعث، ربما يساعد على تخليص العلاقة العراقية – الخليجية من التوترات المزمنة التي مرت بها طيلة فترات الحكم الثوري والبعثي، ويؤسس لمرحلة جديدة من العلاقات بين الجانبين، فإن من غير المتصور أن تتمكن دول التعاون الخليجي في التخلص من مخاوف الهيمنة العراقية، التي سوف تدفع لاستمرار التوجس الخليجي تجاه العراق في ضوء الفوارق القائمة بين الجانبين من حيث القدرات البشرية ومستويات التطور العلمي والثقافي، ولذلك، فإن التحول في إيديولوجيا نظام الحكم في عراق ما بعد صدام حسن لن يؤدي بالضرورة إلى حدوث تحول في النظرة الخليجية للعراق باعتباره مصدراً للتهديد، على أن طبيعة هذا التهديد سوف تتغير من «تهديد فعلي» إلى «تهديد محتمل». وفي الوقت نفسه، فإن نجاح العراق على المدى الطويل في إعادة بناء قدراته الاقتصادية، وتحقيق تنمية اقتصادية وبشرية حقيقية، ربما يمثل مصدر قلق للدول الأخرى في المنطقة، لما يترتب على ذلك من زيادة ملموسة في مقومات القوة الشاملة للعراق.

والمتصور في جميع الأحوال أن هذه التطورات كافة سوف تدفع نحو الإبقاء على الوظيفة العسكرية- الأمنية لمجلس التعاون الخليجي، من دون تحولات جذرية، حيث يظل هذا المجلس بمثابة تجمع لدول الخليج الصغرى التي تخشى من نزعات الهيمنة من القوى الإقليمية المجاورة في المنطقة، إلا أنه من المنطقي أن الوظيفة العسكرية للمجلس سوف تتعرض للمزيد من التآكل في حالة تراجع التهديد العراقي أو انتفائه أصلاً، ولاسيما أن هذه التطورات تترافق مع ازدياد المنافسة الاستراتيجية بين بعض دول المجلس، وبالذات المنافسة على القرب من الولايات المتحدة.

خاتمة: مستقبل العلاقات الأمنية والعسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجلس: قضايا وتساؤلات

إن القضاء على العراق كمصدر تهديد استراتيجي، يواجه واشنطن بعدد من القضايا السياسية الجديدة والمعقدة مثل:

١- دور السعودية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية للمنطقة.

٢- في حال قيام نظام موال لأمريكا في العراق فإلى أي درجة يمكن أن يصبح النظام الجديد بؤرة اهتمام الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية في المنطقة.

٣- نوعية الوجود العسكري الأمريكي الذي يجب أن يبقى في المنطقة وطبيعته وحجمه في حال استمرار حالة عدم الاستقرار والفوضى داخل العراق.

و لتقييم تبعات العوامل السياسية والاستراتيجية والأمنية والعسكرية على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وقدرتها على حماية مصالحها من جميع مصادر التهديد الإقليمية، ومتطلبات التخطيط العسكري الاستراتيجي للمرحلة القادمة، يمكن طرح التساؤلات التالية:

١- إلى أي حدٍّ تتطلب الأوضاع الأمنية الجديدة -أي تغيير طبيعية المصالح الأمريكية والمخاطر التي تهدد هذه المصالح- إجراء تغييرات في حجم وتركيبة القوات المنتشرة في الخليج وما الدور الذي ستقوم به في حالة السلم، وما العمليات العسكرية التي قد تكلف بها، وكيف يمكن حماية أمن هذه القوات وسلامتها إلى أكبر حدٍّ ممكن؟

٢- هل تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية فعلاً إلى إعادة تشكيل علاقاتها الأمنية والعسكرية مع أصدقائها وحلفائها في المنطقة، مع الأخذ بالحسبان ما طرأ من متغيرات على رؤاهم وسياساتهم الأمنية؟

٣- هل هناك من توجهات جديدة في الوضع الاستراتيجي العام يمكن أن تؤدي إلى مطالب واحتياجات جديدة للقوات المسلحة؟

٤- كيف تستطيع الولايات المتحدة التوفيق بين ضرورة تحقيق المزيد من المرونة فيما يتعلق بنشر القوات في بقاع مختلفة من العالم من ناحية، وحقيقة أن الدفاع عن منطقة الخليج سيبقى في المستقبل المنظور معتمداً على وجود قوات كبيرة ودعم متواصل من الولايات المتحدة؟

وعلى ضوء ما سبق يمكن الخلوص إلى أن:

أ- استمرار تدهور الأوضاع في العراق بسبب تخبط السياسة الأمريكية يشكل مصدراً رئيسياً لتهديد الأمن والاستقرار في دول المجلس والخليج بصفة عامة.

ب- خروج العراق من ميزان القوة في المنطقة سيؤثر في أمن الخليج.

ج- الوجود العسكري الأمريكي في العراق له تداعيات على الأمن في منطقة الخليج، وبخاصة في ظل تعقد العلاقات الأمريكية - الإيرانية.

د- هناك غياب رؤى أو ترتيبات أمنية واضحة لأمن الخليج في ضوء المستجدات (ليس لدول المجلس، ولا للأطراف الأخرى رؤى بهذا الخصوص).

هـ- ضعف الضمانة الأمنية التي تمثلها قوات درع الجزيرة، وغياب نظام أمني عربي قادر على توفير الأمن للدول الصغيرة، يجعلان دول المجلس تحبذ الضمانة الأمريكية للأمن، ومن ثم فمن المتوقع أن يستمر الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لفترة يصعب التكهن بنهايتها في الوقت الراهن.

و- معادلة الأمن في الخليج ستبقى خلال الأجلين القصير والمتوسط أمريكي خاصة، وبعض دول المجلس تؤكد ذلك صراحة (تصريحات وزير خارجية قطر: يجب ألا نخجل من الحماية الأمريكية).

ي- لم تطور دول المجلس سياسة جماعية لإدارة علاقاتها العسكرية مع واشنطن، ومن غير المتصور أن تفعل ذلك خلال المستقبل المنظور، بل إن التسابق على العلاقة مع واشنطن أوجد توترات في بعض الأحيان بين بعض هذه الدول.

ز- بغض النظر عن المسار الذي ستتخذه الأوضاع في العراق، فالوجود العسكري

الأمريكي سيستمر في بعض دول المنطقة، خصوصاً أن هناك قواعد وقوات ومخازن سلاح.

ر- إن الوجود العسكري الأمريكي في دول المجلس الصغيرة لايُجابه بتحديات شعبية أو برفض شعبي يُعتد به. ولذلك سيبقى لفترة من الوقت، خصوصاً أن دولاً عربية تنظر إليه على الصعيد الرسمي كضمانة لأمنها، حتى وإن كان هناك من يرى من بعض النخب المثقفة والقوى السياسة أن الاعتماد على واشنطن لايوفر الأمن في الخليج، وهنا يبدو التحدي الحقيقي في كيفية إيجاد بدائل أخرى تحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وثمة مرتكزات أساسية وتساؤلات جوهرية يمكن التفكير فيها:

- سبل إحداث نقلة كمية وكيفية في التعاون العسكري بين دول المجلس ومتطلباتها، وإزالة أية هواجس بهذا الخصوص، خصوصاً في العلاقات البينية لهذه الدول.
- أي نظام أمني في المنطقة لايمكن أن يكتب له الاستقرار دون أن يكون كل من العراق وإيران جزءاً منه. والسؤال هنا: ما شروط تحقيق ذلك وما متطلباته؟ وكيف يمكن إنضاجها؟ و ماذا عن مستقبل العراق؟ وكيف يمكن إدماجه في نظام أمني في المنطقة؟
- من الممكن أن يكون لواشنطن وبعض القوى الكبرى الأخرى دور في صياغة نظام أمني جماعي في الخليج، ولكن التحدي: هل ستقبل واشنطن بنظام لا تمثل مركز الثقل فيه؟

جدول (١)

بيانات دول مجلس التعاون

الدولة	الدولة	إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٠٣	ميزانية الدفاع لعام ٢٠٠٣	ميزانية الدفاع لعام ٢٠٠٣
الإمارات	٤ ملايين نسمة	٧٨ مليار دولار	١,٦ مليار دولار	١,٦ مليار دولار
البحرين	٧١٢٠٠٠ نسمة	٨,٢ مليار دولار	٤٦٠ مليون دولار	٤٧٣ مليون دولار
السعودية	٢٢,٥ مليون نسمة	٢١١ مليار دولار	١٨,٧ مليار دولار	١٩,٣ مليار دولار
عُمان	١,٦ مليون نسمة	٢١ مليار دولار	٢,٥ مليار دولار	٢,٦ مليار دولار
قطر	٦٢٤٠٠٠ نسمة	١٩,٢ مليار دولار	١,٩ مليار دولار	٢,١ مليار دولار
الكويت	٢,٤ مليون نسمة	٤٠,٣ مليار دولار	٣,٩ مليار دولار	٤,٠ مليار دولار
المجموع الكلي لدول المجلس	٣٢,٨ مليون نسمة	٣٧٧,٧ مليار دولار	٢٨,٩٦ مليار دولار	٣٠,٠٧٣ مليار دولار

المصدر : جمعت بواسطة مركز الخليج للأبحاث من كتاب التوازن العسكري Military Balance 2004-2005 الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية -IISS لندن .

جدول (٢)

الاتفاقيات الدفاعية الخليجية – الأمريكية

من عام ١٩٩٣ – ٢٠٠٣

الفترة الزمنية	الدولة	القيمة بملايين الدولارات	الترتيب ضمن أعلى خمس دول على مستوى الشرق الأدنى
			الأدنى
١٩٩٦-١٩٩٩	السعودية	٤٦٠٠	الثاني
	البحرين	٦١٠	الرابع
		٤٩٠	
	الكويت		الخامس
٢٠٠٠-٢٠٠٢	الإمارات	٧١٠٠	الأول
	السعودية	٢٧٠٠	الرابع
		١٧٠٠	
	الكويت		الخامس
٢٠٠٣	السعودية	٧٠٠	الثاني
	الكويت	٣١٠	الخامس

المصدر: Richard f. Grimmet, U.S. Arms Sales: Agreements with and Deliveries to Major Clients, 1996-2003. based on CRC Report RL 32547, Dec.8.2004.

جدول (٣)

استلام الخدمات والمواد الدفاعية الأمريكية للدول الخليجية

من عام ١٩٩٣-٢٠٠٣

الفترة الزمنية	الدولة	القيمة بملايين الدولارات	الترتيب ضمن أعلى خمس دول على مستوى الشرق الأدنى
			الأدنى
١٩٩٦-١٩٩٩	السعودية	١٦٦٠٠	الأول
	الكويت	٢٥٠٠	الرابع
٢٠٠٠-٢٠٠٢	السعودية	٦٣٠٠	الأول
	الكويت	١١٠٠	الرابع
		٥٩٠	
	البحرين		الخامس
٢٠٠٣	السعودية	١٢٠٠	الأول
	الكويت	١٦٠	الرابع
		١٢٠	
	الإمارات		الخامس

المصدر: Richard f. Grimmet, U.S. Arms Sales: Agreements with and Deliveries to Major Clients, 1996-2003. based on CRC Report RL 32547, Dec.8.2004.

جدول (٤)

الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون

بالدولارات الأمريكية الثابتة ١٩٩٤ - ٢٠٠٣

الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الثابتة للعام ٢٠٠٠ وأسعار الصرف ووفقاً للسنوات ونسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي من عام ١٩٩٤ - ٢٠٠٢

الدولة / العام	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الإمارات	٢٥٤	٢٤٧٧	٢٤٥٣	٢٤٨٠	٢٤٥٦	٢٤٢٦	٢٣٦٦	٢٣٤٩	٢٤٦٦	٢٥٤٩
	٪٥,٩	٪٥,٥	٪٥,١	٪٤,٨	٪٥,١	٪٥,٦	٪٣,٥	٪٣,٦	٪٣,٧	-
البحرين	٢٦٢	٢٧١	٢٨٩	٢٨٣	٢٨٩	٣٢٤	٣٢٢	٣٣٤	٣٣٠	٤٥٦
	٪٤,٦	٪٤,٧	٪٤,٧	٪٤,٦	٪٤,٨	٪٤,٩	٪٤,٠	٪٤,٢	٪٣,٩	-
السعودية	١٤٧٧٥	١٣٠٢٤	١٣٠٠٣	١٧١٤٥	٢٠٣٣٥	١٨٢٧٦	٢٠٠٢٧	٢١١٨٨	١٨٧٠٤	١٩١٠٢
	٪١٠٦	٪٩,٣	٪٨,٥	٪١٠,٧	٪١٤,٣	٪١١,٤	٪١٠,٦	٪١١,٥	٪٩,٨	-
عُمان	١٩٧٥	١٩٩٢	١٨٨٩	١٩٤٦	١٧٤٥	١٧٦٧	٢١٠٣	٢٤٥٣	٢٥٣٦	٢٧٢٣
	٪١٥,٧	٪١٤,٦	٪١٢,٥	٪١٢,٥	٪١٢,٥	٪٥,٠	٪١٠,٦	٪١٢,٢	٪١٢,٣	-
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	٣٥٨٥	٣٩٣٢	٣٣٤٤	٢٥٤٨	٢٣٧٥	٢٤٥٤	٢٨٥٣	٣٠٢٠	٣٥٤٧	٤٨٣٤
	٪١٣,٣	٪١٣,٩	٪١٠,٤	٪٨,٢	٪٩,١	٪٨,٩	٪٧,٧	٪٩,٠	٪١٠,٤	-

ملاحظات :

- لا تشمل الأرقام الإنفاق العسكري والمحلي لكل الإمارات السبع.
- تشمل الأرقام نفقات الدفاع والأمن.
- الأرقام للنفقات المتكررة على الدفاع والأمن الوطني.
- لم تتوفر أرقام قطر.

المصدر : الكتاب السنوي ٢٠٠٤ التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي "Sipri" ص ٥٢٦-٥٤٩ .

الجلسة الثانية

المنامة – البحرين

فبراير 2005

موضوع النقاش: الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخليجية – الأمريكية

رئيس الجلسة: د. أحمد سيف بالحصا

معد ومقدم الورقة: د. ابتسام الكتبي

المناقشات والتعليقات على ورقة ابتسام الكتبي
«الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخليجية - الأمريكية»

١ - فؤاد شهاب

عندما قرأت العنوان «نحن والولايات المتحدة» رأيت أنه كان من الأفضل أن يكون العنوان «الحكومات الخليجية والولايات المتحدة» لأنه في رأيي أن الولايا ت المتحدة دائماً وعبر تاريخها الطويل منذ وطئت أقدامها منطقة الخليج العربي، كانت تضع نصب أعينها أنها تتعامل مع الحكومات، وكانت الحكومات هي التي تلبي ما تتطلع إليه الولايات المتحدة، الولايات المتحدة جاءت من أجل النفط، الذي يبقى إلى الآن منذ بداية القرن الماضي عندما قال عنه جورج كليمنصو بعد نهاية الحرب العالمية الأولى «كل نقطة دم تساوي نقطة نفط»، وقال تشرشل «ما من دولة تستطيع أن تنتصر في الحرب دون أن تحصل على النفط»، هذا النفط يبقى إلى الآن. كانت هي دائماً بعيدة عن تطلعات الشعوب، وكانت الحكومات الخليجية تلبي ما تحتاجه الولايات المتحدة الأمريكية من تدفق مستمر وبأسعار - لأني أعتقد أن سعر النفط هو الوحيد، بالمقارنة بأي سلعة، الذي لم يتغير لأربعة عقود من ١٩٢٨ إلى ١٩٧٠ لم يتغير دولاراً واحداً - ارتبط الخليج بالولايات المتحدة الأمريكية بالنفط وبالدولار، هذا الدولار الذي إلى الآن - على الرغم من خسارته في السوق العالمية لأكثر من ٤٠٪ من قيمته - إلا أننا مازلنا كأنظمة خليجية نحتفظ بالدولار كاحتياطي نقدي أساسي لنا.

هذا يقودني إلى المتغير الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير استراتيجيتها، فكل من قرأ الأدبيات الأمريكية خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية وحتى سقوط الاتحاد السوفييتي، أدرك أنهم كانوا يخيفوننا كمنطقة الخليج العربي أن على بعد آلاف من الأميال يقع الاتحاد السوفييتي، الذي سيأتي لتغيير هذه الأنظمة والشعوب وتحويلها إلى دول لا دين لها، فكانت الحكومات تضع بيضها

كله في سلة الولايات المتحدة، لأنها أيضا تعتقد أنها كلما ازدادت قرباً من الولايات المتحدة ازدادت أمناً، وللأسف هذا الفهم مازال قائماً عند الأنظمة الخليجية الآن، وامتد ليصل أيضاً إلى الأنظمة العربية الأخرى.

السؤال، ما الذي طرأ على الاستراتيجية الأمريكية لتتحول؟ نحن كشعوب عربية خليجية لنا نضال طويل، من أجل إرساء الديمقراطية، لسنا بحاجة إليهم، عندنا في البحرين ١٩١٩، ١٩٣٨، ١٩٦٥، هذه البحرين فقط، فما بالك بالدول الخليجية والدول العربية، ما الذي طرأ عليهم لأنهم لم يعودوا الآن بحاجة إلى مثل هذه الأنظمة، فقد أصبحت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تشكل عبئاً عليهم، وبالتالي لابد من البحث عن بديل.

لا أحد يكره المساواة، لا أحد يكره الحرية.

لا أحد يكره الديمقراطية، كلنا نتمنى ذلك، ولكن في السابق عندما كنا نطالب بها كانوا يقولون إن هذا شأنكم الداخلي لا نتدخل فيه.

٢ - عبد الملك الحمر

شكراً سيدي الرئيس، أحب أن أذكر ببعض النقاط التي مرت علينا منذ بضع سنوات:

أ- في الآونة الأخيرة أصبنا بما يسمى في علم النفس، بالهوس، هوس سبتمبر ٢٠٠١، فكأننا حجّمنا الفكر العربي من المسائل الكبرى إلى مسألة صغيرة هو سبتمبر ٢٠٠١، كما حجّمنا القضية العربية الفلسطينية إلى حائط المبكى فقط، فهذا هوس مضاعف.

ب- الفترة الزمنية لم نحددها بعد، هل نتكلم عن الماضي القريب أو الماضي البعيد؟ أم نتكلم عن المستقبل، مثلاً ٢٠٢٥، كما تشير إليه بعض الدراسات المستقبلية، وبعض المخططين الاستراتيجيين تكلموا أبعد من ٢٠٢٥؟ فما الفترة

الزمنية التي تحدث عنها معدو هذه الورقات؟ يقولون الهيمنة، ويقولون السيطرة، هناك أيضاً تصريحات رسمية عن الفترة الزمنية غفلنا عنها، هل ما زلنا كذلك في الخليج في علاقتنا بأمريكا وغيرها نعاني ما أسموه منذ الخمسينيات الفراغ الأمني، الفراغ الثقافي، الفراغ الحضاري أم لا؟

وأخيراً لدي ثلاثة تساؤلات، هي:

أولاً: من هم متخذو القرارات في أمريكا مقابل من لا يستطيعون أن يتخذوا قرارات من جانبنا؟

ثانياً: ما أهمية الاستراتيجية الأمنية العسكرية الشاملة بين أمريكا وإسرائيل وانعكاساتها على العلاقات بيننا وبين أمريكا؟

ثالثاً: بالنسبة إلى المستقبل المنظور، ما تأثيرات الاتفاقيات الثنائية بين أمريكا وبين جميع دول مجلس التعاون الخليجي؟ ما أساسها المستقبلي الذي نرى من السياق أنه من التقسيمي إلى التفكيكي إلى التفتيتي إلى ماذا؟

٣ - نادية الشراح

سأسرد حدثاً وأدلي برأيي:

عندما وجهت دعوة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مجموعة من النساء العربيات في عام ٢٠٠٢، للمشاركة في برنامج يتيح لهن التعرف عن كثب على عملية الانتخابات في الولايات المتحدة والمختارية، وكنا أنا والدكتورة ابتسام مع (٤٧) من النساء العربيات الأخريات اللاتي قبلن الدعوة، ومن ضمن فعاليات البرنامج الذي قامت بتنظيمه وزارة الخارجية الأمريكية، لقاءات مع مسؤولين في الإدارة الأمريكية، منهم على سبيل المثال لا الحصر وزير الخارجية كولن باول، ومستشارة الأمن القومي في حينه كونداليزا رايس، والمهم من هذا الحدث هو أنه أتيحت لنا الفرصة في مهاجمة المسؤولين في الإدارة الأمريكية

لننتقد بقسوة دائماً وبأدب أحياناً السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتحديد الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، وحرب تحرير العراق من الديكتاتورية.

في حين أننا لا نستطيع أن نحظى بلقاءات مماثلة مع القيادات المحلية والوطنية في بلادنا لانتقاد حكوماتنا بأدب دون قسوة، ليس لانتقاد السياسة الخارجية لحكومات دولنا أو الاتفاقيات الأمنية والعسكرية، ولكن لتخاذل حكوماتنا في تمكين المرأة من الحصول على حقوقها السياسية حتى الآن.

من هذه المقدمة أردت أن أقول إننا نعيش انفصالاً متأصلاً فينا نتمادى ونستمتع بممارسته، وبرأيي إن لم نعترف بشجاعة أننا نعيش تلك الحالة، ثم نحاول جاهدين التباحث عن وسائل الفكاك منها بأسلوب منطقي وسلمي، فستبقى محاولاتنا في مطالبة حكوماتنا بإصلاح الداخل، وتوجيه الانتقادات لحكومات الخارج، محاولات لا تحظى بأي مصداقية ولا تتميز بأي حيادية.

نحن والولايات المتحدة تتحكم في محدداته هذه الحالة التي نعيشها.

٤ – يوسف الجاسم

الحقيقة ورقة الدكتورة ابتسام جاءت لتكمل ورقة الدكتور تركي الحمد، وأعطتنا إشارات للإجابة عن بعض التساؤلات الرئيسية، وأجابت بشكل أو بآخر عن سؤال رئيسي، هل نحن في الخليج بحاجة أمنية واستراتيجية إلى الولايات المتحدة الأمريكية؟ أعتقد أنه من البيانات والمعلومات الاستراتيجية التي وردت في هذه الورقة يظهر حجم الارتباط الاستراتيجي بين دول المنطقة والولايات المتحدة، وهذا يعطي مؤشراً لدول الخليج أنها بحاجة إلى تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة.

السؤال الآخر، هل من مصلحة دول الخليج أن تتوتر علاقاتها مع الولايات

المتحدة أم العكس؟ هذا سؤال يظل مطروحاً، نقبل من رجل الشارع العادي أن يقول ما يقول ويسب ويلعن الولايات المتحدة وبريطانيا وأي دولة، ولكن علينا أن نجيب، هل علينا من مصلحتنا في دول الخليج أن ندعم علاقتنا مع الولايات المتحدة أو نوترها؟ ونحاول أن نجيب بمنتهى الموضوعية، إذا ساءت العلاقات مع الولايات المتحدة لأي سبب من الأسباب وغادرت الخليج، فهل نحن نملك البدائل في الخليج لحماية كياناتنا المتناثرة والهشة من اعتداء مستقبلي؟ أنا لا أتكلم عن الكويت فقط، هل نحن قادرون أن نسد فراغ الولايات المتحدة إذا غادرتنا؟ أرجو أن يهتم المنتدى بهذا الموضوع.

أعتقد أننا يجب أن نتوقف عند السؤال الكبير الذي طرحه الدكتور حسن الإبراهيم، كيف لنا أن نتعامل مع الولايات المتحدة كحقيقة واقعية لا ككائن أسطوري، نقرأ عنه في الروايات ليلاً، نسبه ونلعنه ثم نخلد إلى الراحة.

٥ - فاطمة الشامسي

في البداية أهنئ الدكتورة ابتسام على التزام الورقة للأعراف العلمية والأكاديمية من حيث عرض الموضوع وإيراد البيانات وتوثيق المصادر العلمية، وأتفق أن التطورات في السياسة الأمريكية تخضع لمجموعة من المتغيرات التي أوردتها الورقة، ولكن فيما يتعلق بالمتغير الخاص بسوق النفط، أحب أن أضيف بعداً جديداً وآخر يخرج عن إطار كميات النفط التي تستوردها الولايات المتحدة من دول الخليج والتي تكاد تصل إلى مليوني برميل يومياً من أصل ٢٠ مليوناً، وأيضا يخرج عن إطار قدرة الولايات المتحدة على ضمان وصول إمدادات النفط الخليجي إليها وإلى حلفائها، فلا أعتقد أن هناك إشكالية في هذا الجانب، وحتى لو ظهرت فالولايات المتحدة قادرة على تجاوز هذه المشكلة، وأعتقد أن ما يجب أن يضاف هو قدرة الولايات المتحدة على استخدام النفط كأداة للضغط على قوى سياسية واقتصادية منافسة، أو ربما تكون منافسة في المستقبل للقوة الأمريكية، ولا

نستبعد أن يرجع شعار النفط كسلاح كما ظهر بعد حرب أكتوبر، ولكن هذه المرة سيظهر بلغة غير عربية.

٦ – عبد المحسن تقي

نحن في هذا المنتدى يجب أن نبتعد بقدر الإمكان عن الكتابات الصحفية التي نراها في صحفنا، ونسمعها في الإذاعات وقنوات التلفزيون العربية بأنواعها المختلفة، يجب أن نكون موضوعيين في محاولة فهم العلاقة السليمة التي في مصلحة هذه المنطقة في علاقتها بالولايات المتحدة.

أثني على التساؤلات التي أثارها الأخ يوسف الجاسم قبل قليل ، ويجب أن نكون واعين عند الحديث عن علاقتنا بالولايات المتحدة.

النقطة الأولى أن الولايات المتحدة دولة عظمى لها وجوه قبيحة، ولها وجوه نيرة، لا يكفي أن نعزف على وتر الوجوه القبيحة للولايات المتحدة، وهي معروفة، ولكن كيف نستطيع أن نستفيد من الأوجه النيرة للسياسات الأمريكية أو دور الولايات المتحدة الإيجابي في هذه المنطقة وفي العالم بصورة عامة، أعتقد أن لها الحق كدولة عظمى أن يكون لها مصالح وأن تحمي مصالحها، ونحن من واجبنا ولنا الحق أن ننسق علاقاتنا مع هذه الدولة الكبرى، بحيث تكون استفادتنا ضمن ما هو متاح لنا من مجالات التحرك، أن تكون أكبر في ظل السياسات الأمريكية والعالمية القائمة.

النقطة الثانية التي أريد أن أشير إليها، هي قضية التخوف من وجود قواعد أمريكية في هذه المنطقة، بالنسبة إلى العراق فأنا متحفظ على قضية الحرب على العراق، فمن الأسلم أن نتكلم عن الحرب من أجل العراق، لأن الولايات المتحدة ودولاً أخرى حليفة لها دخلت حرباً لإزالة نظام طغياني مستبد عانى منه العراقيون لمدة ثلاثين سنة، ولم يكن بالإمكان بالقوى الذاتية العربية أو قوى الإقليم اقتلاع

هذا النظام، أو أن يرضخ هذا النظام للنصائح، حتى النصائح الطيبة التي قدمت له لإجراء التغييرات الإيجابية لمصلحة العراقيين، فأتصور أن تعبير الحرب على العراق تعبير غير دقيق، فالأفضل أن نقول الحرب من أجل العراق.

الولايات المتحدة ما مصلحتها في البقاء في العراق أو في أي منطقة أخرى؟ الآن وجود القوات العسكرية استراتيجياً غير مطلوب، الفكرة الاستراتيجية للتواجد العسكري العالمي مختلفة عما كان الوضع عليه في الخمسينيات، الآن لا تحتاج أي دولة عظمى أن تكون قواتها موجودة مباشرة في أي منطقة لكي تستطيع أن تتحكم في مقاليد الأمور في تلك المنطقة، هناك وسائل كثيرة أخرى للتحكم من خلال العمل الدبلوماسي.

أعتقد أن تدخل الولايات المتحدة في العراق كان تدخلاً حميداً لمصلحة العراق بالدرجة الأولى، وها نحن نشاهد نتائج أو بوادر إيجابية في صورة تحقيق حلم كان يراود العراقيين لسنوات طويلة، وكذلك كان يراود أبناء المنطقة هذه، بتحقيق أول انتخابات وطنية واضحة يشترك فيها فئات المواطنين في العراق كافة – مهما كانت الانتقادات الموجهة إليها – وأنا متفائل جداً بهذه الانتخابات وما ينتج عنها من حكومة وطنية قوية.

لا نتخوف من وجود قواعد الولايات المتحدة لأن هناك دولاً كبرى أكبر منا بكثير يوجد فيها للولايات المتحد قواعد فيها، وليس عندها الحرج من وجود هذه القواعد مثل اليابان، والفلبين، وألمانيا، وأيضاً كوبا، فلماذا هذا الحرج، إذا كانت مصالحنا تقتضي وجود بعض القوات الأمريكية في هذه المنطقة لتحقيق مصالح أمريكية تتوافق مع مصالحنا الأمنية في هذه المنطقة، فلا يجب أن يكون لدينا حرج من وجود قوات أجنبية بهذا المنحى الذي نسير فيه.

٧ – مريم الكندري

لدي ملاحظة وهي أن المشاركين هم من رجال الأعمال، ومن النخبة الأكاديمية، والمثقفين المقدمين للفكر والطرح الجديد في منطقة الخليج والعالم العربي عموماً، مازلنا لا نتفق على ما حدث في العراق، هل كان احتلالاً أم تحريراً؟ إذا كنا سننقل المجتمع الخليجي العربي إلى شيء جديد، فيمكن أن نقدم رسائل صحيحة وواقعية وليست إيديولوجيات كانت موجودة وتطرح تاريخاً إيديولوجياً لا يتوافق مع حاجة هذا المجتمع ولا مع المجتمع العربي بشكل عام، أتمنى في المستقبل أن يضاف إلى الورقة منظور بفكر ورسالة تحمل قيماً واتجاهات ومعتقدات تساهم في بناء جيل يمتلك فكراً مختلفاً، يمتلك معتقدات مختلفة، حتى نتخلص من فكرة الإرهاب الفكري، والإرهاب العقلي ومن ثم نستطيع أن نساهم مع القيادة.

لدي نقطة أخرى، الأغلبية العظمى تتحدث عن رأي القيادة، ولا أرى مشاركة المجتمع المدني، رغم أن البعض منا ينتمي إلى مجتمعات مدنية، ولكن الورقتين لم تطرحا أي رؤى لدور هذه الفئة.

٨ – محمد الدلال

سأركز على جزئية تتعلق بالعلاقات الأمنية بين دول الخليج وأمريكا، وأشارك الدكتورة في أن أحداث ١١ سبتمبر لا شك غيرت وجه العالم فيما يتعلق بنظرة أمريكا إلى هذه المنطقة ، وتحديداً الهستيريا التي انتابت هذه الدولة في التعامل مع هذه المنطقة تحديداً، فمارست الغطرسة كما قال الدكتور تركي الحمد، واستخدام العصا الغليظة في التعامل مع الكثير من القضايا الأمنية الداخلية. المشكلة الكبيرة أن أمريكا فرضت رؤيتها في التعامل مع القضية الأمنية الداخلية في غياب رؤيا واضحة عند المؤسسات الحاكمة أو حتى الشعوب، قدمت مصلحتها على مصلحة هذه الشعوب وثقافتها وآلياتها الداخلية، وهذا الدور أدى إلى نوع من الخلخلة في هذه المجتمعات في غياب الرؤيا لديها سواء كانت الرسمية أو الشعبية، لعل من أكبر

الشواهد مؤخراً أنه بعد الأحداث الأخيرة في الكويت، أصبح هناك مناداة – قد لا يكون وراءها الأمريكان مباشرة – بأن يكون لدينا قانون للأمن الداخلي يماثل القانون الأمريكي الذي صدر بعد ١١ سبتمبر، والمنتقد بشكل كبير جداً في أمريكا فيما يتعلق بالإخلال بالحقوق والحريات المدنية، هنا المشكلة أن القضية الأمنية وفق الرؤية الأمريكية بالضغط الأمريكي، التدخل الداخلي فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني والعمل الخيري، وإن كانت أموراً مطلوباً تنظيمها وترتيبها لمصلحة المجتمع، إلا أننا وصلنا إلى مرحلة أن هناك إخلالاً بحقوقنا الأساسية، سواء كانت منصوصاً عليها بالدستور أو قيماً ومبادئ تعارفت عليها مؤسسات المجتمع وأفراده في دول الخليج الأخرى، فغياب الرؤية مشكلة كبيرة جداً، ويتطلب بالمقابل أن يكون لدينا رؤية رسمية في التعامل مع هذا الموضوع، ومطلوب منا نحن النخبة أن نتمسك بقضايا الحقوق والحريات المدنية بشكل جيد، ألا نتجاوزها لتحقيق مصالح لأطراف أخرى، وبالتالي نؤدي إلى خلخلة المجتمع بشكل كبير، ولا شك أن عدم تحركنا سيؤدي إلى تأخر حركة الإصلاح في المجتمع.

٩ – خليفة بخيت

بغض النظر عما نعتقده جميعاً أو معظمنا فيما يمثله المجتمع الأمريكي من قيم إنسانية، وما أفرزته التجربة الأمريكية على مدى التاريخ أو على مدى ٢٠٠ سنة من عمرها من قيم في الإنسانية والديمقراطية والعمل المؤسسي والمجتمع المدني، إلا أنه ما يعنينا هو السياسة الأمريكية الخارجية، هذه السياسة التي للأسف الشديد إن كنا نحن كعرب أكثر المتأثرين بها سلباً، فإن معظم دول العالم قاطبة تأثرت بها سلباً واتخذت مواقف عدائية، وغير قابلة، وهناك أمثلة كثيرة، ونحن نعرف فضل الأمريكان في كوريا الجنوبية على سبيل المثال، وعلى الرغم مما قدموه في هذا الأمر فإن هناك موقفاً مجتمعياً رافضاً ومعادياً للوجود الأمريكي وللسياسات الأمريكية، وكذلك الحال في أوروبا وألمانيا بشكل خاص، وهناك دراسات تؤكد تنامي الرفض

للسياسة الأمريكية.

الولايات المتحدة والسياسة الأمريكية تريد أن تختزل القصة في أحداث سبتمبر، وأعتقد أن هذا ظلم كبير علينا جميعاً، لاشك أن سبتمبر كان ضربة موجعة لأمريكا، ولكن نحن ضحايا ظلم السياسات الأمريكية على مدى طويل، منها ما يتعلق بفلسطين، ومنها ما يتعلق في العقود الأربعة الأخيرة في دعمها للأفغان، دعمها لصدام حسين، دعمها للأنظمة السياسية العربية الديكتاتورية والفردية، كل ذلك مثل ظلماً صريحاً يجب ألا يغيب عنا في هذه الجلسات.

أعتقد أن الأنظمة العربية وخصوصاً في دول الخليج، وصلت إلى مرحلة أن وضعت مصالحها بالدرجة الأولى، وليس مصالح مجتمعاتها وشعوبها بالدرجة الأولى، وهذا أدى بها إلى مزيد من التنازل، مزيد من التفريط بالسيادة، بالاستقلال، بمكتسباتها التي حققتها على مدى ثلاثين أو أربعين أو خمسين سنة، كل ذلك أدى إلى تفريط غير معقول وغير منطقي وغير مقبول في العلاقات الدولية أو في مفهوم السيادة في الدولة الحديثة.

أعتقد أيضاً أن هذا التسابق سيؤدي في النهاية إلى خسارة كبيرة للطرفين، سيخسر النظام السياسي العربي وخصوصاً في الخليج هذا الأمر، وسنخسر نحن كمجتمع الكثير، إن لم يدرك كلا الطرفين، المجتمع والشعب من جهة والدولة من جهة أخرى، أن المصالح تتطلب الآن توحيد وجهات النظر والرؤى، وطبيعة العلاقة مع أمريكا وطريقة الحوار والتعامل معها، وإدراك أن هناك مصالح نقرها لأمريكا، ولكن في المقابل نحن أيضاً لنا مصالح واعتبارات يجب أن توضع نصب عين الطرف الأمريكي في هذا الأمر.

وهذا الذي أكدته الآن اتفاقيات التجارة الحرة التي وصلت في الحقيقة إلى درجة من التفريط في كثير من القضايا التي لا نقبلها، والتي لا يمكن أن تمر بسهولة أو يقبل بها النظام السياسي.

السياسات الأمريكية ستؤدي إلى مزيد من العنف، ومزيد من التطرف، مادام هناك قضايا مركزية معلقة من دون حل، ومن دون معالجة، منها قضية فلسطين الرئيسية، ومنها قضية الديمقراطية التي يجب أن نتعامل معها بطريقة منطقية وموضوعية.

١٠ - رفيعة غباش

بداية أود الشكر للقائمين على المنتدى لإتاحة الفرصة لمثل هذه اللقاءات الفكرية وكذلك الإنسانية، نفتقد في الحقيقة قنوات نلتقي فيها ونتواصل، فأحيي هذه المبادرة المستمرة على مدى ٢٥ عاماً، كما أحيي الدكتورة ابتسام لقبولها التحدي وتناول ورقة فيها الكثير من المعضلات.

هناك بعض النقاط أتوقف عندها، والتساؤلات التي قد تبدو مفرطة التلقائية، عندما نتحدث عن تطوير سياسة جماعية باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، أراجع معرفتي القليلة والمتواضعة بالتاريخ السياسي في المنطقة، فلا أرى على مدى الأربعين سنة الماضية أن هناك دولة عربية اختلفت مع الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها في المنطقة، حتى نظام صدام كان يأتمر وكان ينفذ، وكنا نرى يومياً صور رامسفيلد وهو يقابل صدام، المشكلة الحقيقية ليست في الولايات المتحدة وتحقيق مصالحها، فحكوماتنا قد لبت كل ما طلبته أمريكا وساندتها، واستمرت في الضغط على شعوبها بدعم من الولايات المتحدة.

الإشكالية في اللحظة الراهنة، هي في الحقيقة تحالف المصالح الأمريكية مع العقيدة الصهيونية أو تقاطعها، فلو كان الأمر هو أسعار نفط، ولو كان الأمر هو قواعد عسكرية، فهناك مجموعة من المفكرين الخليجيين يقبلون بهذا ويقرون به، بل يعتقدون أنها مسألة لا يجب الخجل منها، المسألة هي عقيدة الكيان الصهيوني ومطالبه وطموحاته، وأنا الحقيقة أرتعب من الكيان الصهيوني، أنا كفرد عندما أجد أن هذا الكيان لا يفوته صغيرة ولا كبيرة في الوطن العربي إلا أوقفه عند حده، من رواية صغيرة، كاتبة سعودية، مركز زايد للمتابعة، إلى شخص في فرنسا قال...،

هناك شيء ما في الفضاء يراقبني طوال الوقت، هؤلاء يراقبوننا في كل صغيرة وكبيرة، ماذا نفكر؟ والموضوع هو موضوع الكيان الصهيوني واستمراره في المنطقة، وقف قناة المنار و...، الجوانب الإيجابية في الولايات المتحدة جميعنا نعرفها، قضية المعرفة وقضية التكنولوجيا التي نقلت حياة الإنسان، عدد الوفيات الذي قل، وعدد الوفيات للولادات للأطفال، المسألة الآن هي استمرارنا كأمة عربية، أعتقد أن هذا هو الموضوع الأساسي الذي يحتاج إلى إعادة التفكير، وآمل من القائمين على هذا المنتدى أن يكون هناك دائماً خطاب نخرج به من هذا اللقاء، وقد يكون خطابان أحدهما موجه إلى الأنظمة، والأنظمة اليوم تمد يدها للمفكرين وللمثقفين ليقولوا لها شيئاً لعله يساعدها في إصلاح ما لم تستطع هي إصلاحه، وخطاب آخر للمفكرين الغربيين الذين يحترمون كلمتهم ويحترمون التزامهم.

١١ - عبد النبي العكري

هناك نقاط لم تثر و أريد أن أطرحها، بالنسبة إلى عنصر العلاقات الخليجية العربية مع إسرائيل، كعنصر في العلاقات الخليجية الأمريكية، كلنا يعرف أن هناك عنصراً مرجحاً في العلاقات الخليجية الأمريكية، مدى إقامة هذه البلدان علاقات مع إسرائيل، وكلنا يعرف أن هناك حالياً علاقات علنية وعلاقات مستترة.

بالنسبة إلى حلف الناتو، والدكتورة ابتسام شاركت في ندوة في الدوحة ثم روما، ثم عقدت ندوة في لندن، وأيضاً في بروكسل، حول دور حلف الناتو في أمن الخليج، وهذا الذي تدفع الولايات المتحدة نفسها فيه، فما هو الدور وما هي حدود هذا الدور... إلخ.

نوقش من قبل لماذا نرفض القواعد الأمريكية، لماذا نعادي حيث إنها موجودة في ألمانيا... ؟ أعتقد أن هناك نقطتين:

النقطة الأولى: الدور الأمني في مفهوم أمريكا يتجاوز العسكر والأمن التقليدي، بمعنى إعادة تفكيك المجتمعات وتركيبها، كنا نتكلم عن الأنظمة ومواقفها والحكومات، فما هو البديل لفهم العلاقات بين الحكومات وأمريكا، بمعنى أننا حالياً لا أحد يشاورنا، لا أحد يسأل عنا، ولكن يجب أن نضغط،، رؤية شعب هذه المنطقة، رؤية المجتمع المدني، كلما زادت الفجوة بين الشعوب وحكامها، لجؤوا إلى الولايات المتحدة، هذا هو تاريخنا، فهل يمكن إعادة الصياغة في العلاقات الداخلية لتحسين هذا الوضع؟

النقطة الثانية: أليس هناك بديل إقليمي، ألا يمكن أن نسعى إلى علاقات وترتيبات أمنية مع إيران ومع الهند ومع غيرها من المحيطين بنا، مجلس التعاون مع محيطه، أنا لا أتكلم عن توافق عربي، هذا نريده وهو حلم بعيد، ولكن يجب أن تكون هناك ترتيبات بحيث لا يجعلنا فقط رهينة للمظلة الأمريكية.

١٢ - عامر التميمي

هناك بعض الملاحظات حول مسألتين تتعلق بالعلاقات الأمنية والعسكرية بين منطقة الخليج والولايات المتحدة الأمريكية:

الأولى: تتعلق بالمخاطر الإيرانية وكيفية مواجهتها من قبل دول مجلس التعاون، المخاطر الإيرانية الآن تتطور إلى إمكانية حصول إيران على أسلحة دمار شامل، وإمكانية حصولها على أسلحة نووية، وبطبيعة الحال هذه الأسلحة لا يمكن أن تستخدمها ضد الدول المجاورة لها مثل روسيا والباكستان والهند، وأيضا لا تستطيع استخدامها في مواجهة إسرائيل، فإذاً هذه الأسلحة ستستخدم ضد منطقة الخليج بشكل أساسي، ستستخدم عن طريق الابتزاز الأمني لمنطقة الخليج وتهديدها وإخضاعها للمصالح والنفوذ الإيراني، فكيف يمكن أن نواجه هذا الخطر، لا يمكن مواجهة هذا الخطر من خلال منظومة أمنية خليجية، لأننا لانملك مواجهة إيران، إذاً لابد من التعاون مع الدول الرئيسية في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة

الأمريكية، التي هي أكثر استعداداً لمواجهة هذا الخطر، وهذا الخطر يمكن مواجهته من خلال الضغوط الدبلوماسية، من خلال المقاطعة الاقتصادية، من خلال وسائل أخرى تستخدمها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، إذاً لابد من الاعتماد على قوة كبرى لحمايتنا من هذا الخطر.

الثانية: هناك المخاطر المحلية الأمنية وهذه تتمثل في الإرهاب الأصولي المنتشر الآن في منطقة الخليج، وهذا خطر ليس فقط على الأنظمة الحاكمة، أيضاً خطر على الأنظمة الديمقراطية التي نطمح إليها كنخبة مثقفة في هذه المنطقة، هذه الجماعات لا تريد ديمقراطية، تريد أنظمة شمولية على غرار نظام طالبان في أفغانستان، وبطبيعة الحال هذا الخطر تعانيه أيضاً الولايات المتحدة لأن هذا الخطر مصدر إلى الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة كما حدث في أحداث سبتمبر، إذاً هناك إمكانية للتعاون الأمني في محاربة هذه المخاطر الأمنية المحلية، لذلك أعتقد أنه يجب المواجهة من خلال مصالحنا كخليجيين، كيف يمكن مواجهة هذه المخاطر؟ الخطر الإيراني، والخطر الإرهابي المحلي؟

١٣ - أحمد بشارة

أشعر أنه في أكثر من اجتماع في هذا المنتدى أن هناك حساسية مفرطة وخجلاً من العلاقة مع الولايات المتحدة، أنا شخصياً لم يتملك مني هذا الخجل أي شيء، لا أجد فيه خجلاً أو حساسية، أن تكون هذه الدول الصغيرة الثرية ذات الكثافة السكانية المحدودة غير القادرة على حماية مصالحها الخارجية أو الداخلية، وتحيط بها دول كبرى تهدد مصالحها، واحد منهم أزيح وإن شاء الله الباقون في الطريق،

الآن إيران خطرها واضح وكبير، وسورية، فكيف تحمي مصالحها هذه الدول؟ إلا من خلال علاقات مع ترتيبات أمنية وحتى عسكرية مع دول لها مصالح مشتركة معنا، فالولايات المتحدة لها مصالح مشتركة معنا، نحن يجب أن نكون

فخورين ونحمد الله أن يكون لنا مصالح مع دولة عظمى مثل الولايات المتحدة، هناك اختلافات معها على سياسات جزئية هنا وهناك، لا بأس، فهي ليس عندها ضرر إطلاقاً أن تنتقدها أو تعارضها في سياستها، ولكن مسألة التأجيج ومسألة المعارضة للوجود العسكري الأمريكي أعتقد أنها في غير مكانها، لأن هذا الوجود أصلاً لم يتدخل في شؤونك الداخلية، ونحن جربناه في الكويت، الولايات المتحدة جاءت وحررت الكويت، وخرجت قواتها وبعضها وجد، الكويت بالعكس استفادت من وجودها، ودول المنطقة اليوم استفادت من الوجود العسكري ومن النفوذ الأمريكي ومن الاهتمام الأمريكي في المنطقة، كل واحد في دولته يشعر أن هناك تقدماً حدث من ١١ سبتمبر إلى اليوم في مجتمعاته، لماذا ننكر هذا الكلام؟ بالعكس مطلوب أن نأخذ أكثر منهم، وإذا كان لنا صوت يعتقد أننا نحتاج إلى مساحة أكثر من الحرية، من السياسات الداخلية، يمكن أن نتكلم، هذه أدوات في الواقع متاحة لدول الخليج وغير متاحة لغيرها، وكثير منها تتمنى هذه العلاقة المتميزة مع الولايات المتحدة، الولايات المتحدة لها أكثر من (١٢٠) قاعدة حول العالم ثلاثين منها في ألمانيا، يمكن (١٠) أو (١٥) في كوريا وهكذا...، لم يمنع هذا الوجود العسكري الأمريكي داخل هذه الدول من تقدمها السياسي أو الاقتصادي أو الحريات، بالعكس ربما أضاف إليها، فهذه الحساسية يجب أن نكسرها، الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة سيستمر، هم لهم مصالح ونحن لدينا مصالح، أنا أرى أن الكثير من الشعارات والكلام الذي نكرره في كل مناسبة سواء هنا وغيره، هو كلام مستورد، من له مصلحة في غياب الوجود العسكري الأمريكي في دول الخليج؟ حسب قناعتي فإن دول الخليج لها مصلحة، ولكن الذين لهم مصلحة في غياب الوجود العسكري: إيران، سورية، العراق، فهل نقبل أنه عندما ينسحب الأمريكان يأخذوننا هم؟ وفعلاً أخذوا الكويت، وإذا خرج الأميركان لتمكن منا الإيرانيون.

دعونا نكن واقعيين، لا ننتقد ونسكت ونستورد شعارات، الفلسطينيون اليوم لو قُيِّض لهم وجود عسكري أمريكي داخل الضفة الغربية لقبلوا به، نحن ننقل أنفسنا

في منزلقات نحن في غنى عنها.

١٤ - منيرة فخرو

هناك بعض التساؤلات، ويمكن التفكير فيها:

النقطة الأولى: عن إحداث نقلة نوعية وكمية في التعاون بين دول المجلس، أعرف أن هذا التعاون لن يحدث، درع الجزيرة أفشل درع في تاريخ المنطقة وفشل على جميع المستويات، وفشل حتى في حرب تحرير الكويت، الملاحظة هي عن الاتفاقيات الثنائية التي تحدث بين الولايات المتحدة وبين دول الخليج، والتي بدأتها البحرين والتي تسببت في مشكلات لا تزال موجودة، خسارتنا حوالي ٧٠٠ مليون دولار، لا أعرف كيف تعوضنا الولايات المتحدة عن ذلك، والدول الأخرى في الطريق منها الكويت وباقي الدول، فاتفاقيات منفردة، فأنا أتصور أن هذا التساؤل ليس له أساس بالنسبة إلى الأحداث الجارية.

النقطة الثانية: تأثير العراق في الخليج كبير جداً وأنا أراه في الكويت، ولكن في البحرين أكثر، البحرين علاقاتها مع العراق علاقات تاريخية دينية مذهبية، روابط دم على جميع المستويات، حتى على مستوى البرلمان الذي نقاطعه، صار فيه حوارات، صار فيه خلاف، ضربوا بعض، دخلوا المحكمة بسبب العراق، على جميع المستويات نحن نتأثر.

النقطة الثالثة: أننا عندما نلتقي بمسؤولين في الولايات المتحدة نتناقش معهم ونتحاور، أول شيء يقولونه يجب أن تعرفون أننا نؤيد إسرائيل، نحن سوف نقف مع إسرائيل ضد أي شيء آخر، نحن نحمي إسرائيل، لا تكونوا في مقارنة مع إسرائيل، وإذا أردتم أن تبحثوا، ابحثوا أي شيء آخر، فهم واضحون، خصوصاً هذا السنة، سمعتها من أكثر من شخص، وفي أكثر من ندوة أو مؤتمر خاص أو عام، إذا كنا نريد أن نتعاون مع الولايات المتحدة، يجب أن يكون هذا الموضوع واضحاً.

النقطة الرابعة: الفكرة التي تلمستها هي أن الرأي العام ضد التواجد الأمريكي في العراق، وضد هذا الإهدار بالنسبة إليهم، الحكومة تطلب من الكونغرس (٨٠) بليون دولار، والكونغرس لا يؤيد هذا الأمر، وفي نفس الوقت خوف الجمهوريين من الهزيمة في الانتخابات القادمة، هناك تحول كبير في الولايات المتحدة على أن تترك العراق في ال (١٨) شهراً الأخيرة إذا لم يستتب لها الأمر، على الرغم من وجود قواعد، فهي تبني قواعد لتكون ثابتة، فوجود الولايات المتحدة في العراق سوف يكون مثل وجودها في البحرين مثل قطر مثل الكويت، سوف تبقى داخل قواعدها ولن تتدخل، يمكن أن تتدخل من بعيد في القضايا اليومية للعراق.

١٥ - ناصر المنيفي

موضوعنا بالنسبة إلي الخليج والولايات المتحدة، أعتقد أنه يختصر في السعودية والولايات المتحدة، وعندما يذكر الأمريكيون اسم الخليج فهم يعنون السعودية لاعتبارين أساسيين:

الاعتبار الأول: أن لديها أكبر احتياطي نفطي.

الاعتبار الثاني: أنه بعد أحداث سبتمبر اعتقد الأمريكان وكذلك أغلبية الشعوب أن الجو الفكري في السعودية حاضن للإرهاب.

أرى أن العلاقة بين السعودية وأمريكا مرت بمرحلتين، مرحلة ما قبل ١١ سبتمبر، ومرحلة ما بعد ١١ سبتمبر، فقد كان ما يسمى بزواج المصلحة، وعندما أقول السعودية أقصد جميع دول الخليج، أعطونا نفطاً نعطكم أمناً، وليس لنا التدخل في نظامكم، وليس لنا التدخل في تطوركم الاجتماعي والفكري.

بعد ١١ سبتمبر فوجئ المنظّر الأمريكي أن هذه السياسة سياسة خاطئة، وأن

زواج المصلحة يمكن أن يكون فيه إشكالية، لم يعد اليوم بالنسبة إلى المخطط الاستراتيجي الأمريكي حسبما أرى، أعتقد أن شعارهم الآن «أمن مقابل أمن»، لا نفط مقابل أمن، الآن أصبح أمني أنا، أمريكا، تعطيني أنت إياه، النفط لم يعد مهماً جداً بالطريقة الأولى لأن هذه الدول تطورت بطريقة أنها مفروض عليها أن تبيع النفط، ووصلت إلى مرحلة الآن لا ينفع فيها قول الملك فيصل «أن نسكر النفط ونشرب لبناً ونأكل تمراً» أصبح وضعاً غير واقعي.

اليوم يبدو لي أن علاقتنا كدول خليج مع أمريكا هي فعلاً أمن مقابل أمن، أمن بالنسبة إلينا نحن الدول الضعيفة المفككة وفي وضع خطير.

بالنسبة إلى أمريكا، ما هو الأمن الذي يمكن لنا أن نقدمه لها، وهذا السؤال الأخطر، أمن أن تغير طريقتك في التفكير، أمن أن تقضي على بؤر الإرهاب، أو الحاضنات لأي فكر إرهابي، بمعنى التطرف بكل أنواعه الذي يمكن أن يضر الأمن الأمريكي، أصبحت أمريكا إمبراطورية، والمطلوب منا الآن شيء خطير جداً، إمبراطورية كبيرة عظيمة تاريخية تطلب منا أمناً، والاعتقاد أن ننتظر إلى أن تصل الإمبراطورية الأمريكية إلى قمتها ثم يحدث لها هبوط، لأن هذا ليس علاجاً لمواقفنا، الإمبراطورية الرومانية ظلت مئات السنين، الإمبراطورية التركية الضعيفة ظلت ٤٠٠ سنة، فأرجو ألا ننتظر حتى يضعفوا ثم نقرر موقفنا، لأنه حتى إذا جاءت إمبراطورية أخرى غير الأمريكية لن نعرف التعامل معها إذا ما عرفنا ماذا تريد؟ الإمبراطورية الأمريكية تريد أمناً من المنطقة، ويجب أن نضع هذا في فكرنا، ونرى كيف يمكننا أن نوفر هذا الأمن، حتى هي تعطينا في المقابل أمناً مثله.

١٦ - محمد الهاشم

إن ما قدَّمته الدكتورة ابتسام الكتبي، يستحق أن يكون مقرراً من مقررات كليات القيادة والأركان وكليات الحرب، وقد خامرني شك في أن تكون

صاحبة البخت هي في الواقع (لواء ركن) ولكني أستأذنها في إضافة بعض الجوانب.

السؤال هو، ما الخيارات المتاحة للتسلح خارج نطاق الولايات المتحدة الأمريكية؟

أنا عسكري تهمني المسألة العسكرية خصوصاً عقود التسليح والسلاح، لأن المراقب للعلاقات الخليجية الأمريكية العسكرية، وخصوصاً في مجال التسليح، وإبرام عقود، يلحظ ثلاثة مفاصل مهمة:

الأول: تدني الفائدة المرجوة من نوعية السلاح المستورد منها، وخصوصاً مع تنامي الشكوك الأمريكية والحذر تجاهنا، سأعطي تجربة شخصية في فشل استيراد نوعية نواظير ليلية من الجيل الثالث، أثناء حرب تحرير الكويت حيث إن هناك قراراً من الإدارة الأمريكية بأن النواظير الليلية من الجيل الثالث لا تباع لا للكويت ولا للسعودية ولا لإيران، ولا لليبيا، ولا كوريا الشمالية، فهل يمكن أن دول الخليج أن تستورد أفضل ما لدى ترسانة السلاح الأميركي؟

الثاني: عدم ملاءمة منظومة السلاح تبعاً للتفاوت في العقيدة القتالية، أي في أساليب القتال ومبادئ الحرب، اليوم الأمريكان عقيدتهم القتالية تعتمد على كثافة النيران، سياسة الأرض المحروقة، بينما نحن ندرس في كلية القيادة والأركان وغيرها، أن المقصود هو طرد العدو من الأرض، والحفاظ على كل المكتسبات، والزرع والبيوت، القضية أن السلاح لم يعد السلاح الذي يمكن أن تستفيد منه الفائدة المرجوة.

الثالث: تنامي أسعار السلاح الأمريكي وتسارع ارتفاعها، وزيادة التعقيد التقني، وتعاظم المتطلبات اللوجستية، ونلحظ بشكل خاص استغلال عقود التسليح من قبل المنتج الأمريكي لتطوير السلاح الأمريكي على حساب عقود بيع السلاح، يبيعون لنا أبرامز مثلاً، وبالثمن يطورون به دبابة شيرادون، وأنا أشتغل على النوعية التي ألغيت.

ليس أمامنا من خيارات كثيرة، ولذلك لابد من مواجهة الحاجة المتنامية إلى اعتماد سياسة الاعتماد على الإنتاج الوطني والمشاركة في هذه الصناعة، بل على القطاع الخاص والشركات المساهمة في دول الخليج العربية أن تتنبه وألا تغفل الدخول في معترك صناعة السلاح، صحيح أن النفق طويل ومظلم، ولكني أرى بصيص أمل في النهاية.

١٧ - جاسم مراد

أنا أقول لكم إنه في الخليج لا أحد يقول لأمريكا كلمة «لا»، كل الحكام يوافقون على ما تريده أمريكا، ومن يقول إن حاكماً عارض أو ناقش أو صرح؟ كله للاستهلاك الداخلي، من أسباب حل المجلس عام ١٩٧٣ مناقشتنا للقواعد الأمريكية في البحرين، ورفضنا لها، وهذا خطأ كبير فعلناه، كنا صغاراً في العمر ومتحمسين في أيام أحمد سعيد في مصر، أنا حالياً أخاف أن تنضم أمريكا إلى العراق، إذ يمكن أن تقتضي مصلحتهم الاستراتيجية أن الكويت تطل على البحر، والعراق ليس لديها بحر، فتقسم الكويت أو تعطي الكويت كلها للعراق، هذه يجب الانتباه لها، دائماً أفكر في المستقبل، فحاولوا أن تدرسوا القضية، الذي يقول: نوقف ضخ البترول - مثل أيام الملك فيصل، هذا كلام يخالف العقل، لأن الذي يستخرج النفط والذي يكتشف النفط، والذي يسوق النفط والذي يستهلك النفط، هي أمريكا، فعندما يوضع النفط في الباخرة، من يراقب الباخرة؟

في الخليج لا توجد ديمقراطية والدساتير شربوا عليها مرقاً، الحاكم الذي يريده يفعله، وأعتقد أننا يجب أن ننتبه إذا كنا نريد شيئاً، والحل في الاقتصاد، الاقتصاد هو الذي يأكل، وهو الذي يشرب، وهو الذي يعلم، تأخذون ثروتي، تطورون أنفسكم به، ولكن أسلوب المناقشات وغيره، كلها تضييع للوقت.

١٨ - فيصل الزامل

لدي بعض التعليقات:

أولاً: المناطق الملتهبة في بلادنا عندما تكون منسية نتجاهلها، أفغانستان سنة ١٩٩٧ و١٩٩٨ و١٩٩٩ كانت ممزقة في الحرب الأهلية، وكنا نكتب وكانت تذهب وفود من الأمم المتحدة تنادي بانتشال أفغانستان، وعندما تدخلت أمريكا صارت بالنسبة إلى العالم الإسلامي قضية، الشيء نفسه بالنسبة إلى الصومال ١٩٩٤، ١٩٩٥، كانت منسية، عندما دخلت أمريكا ظهر فيها يورانيوم وتحليلات، عندما تركتها لا أحد يدري عن الصومال، ما تزال الصومال ممزقة حتى الآن، دارفور ٤٠ سنة، دخلتها أمريكا فالتفت العالم الإسلامي، بمجرد أن تتركها أمريكا سننساها أيضاً ٤٠ سنة، الآن في كشمير يتمنون أن تأتي أمريكا حتى يهب العالم الإسلامي لتحرير كشمير، هذا لا يعني أن الأمريكان لم يرتكبوا أخطاء، يعني إقصاء السعودية كان خطأ استراتيجياً لخمسة أسباب بالنسبة إلى الأمريكان:

أ ـ عنصر رئيسي في تسكين أسعار النفط، وقد انفلتت بعد هذا الإقصاء رغم محدودية قدرة السوق.

ب ـ السعودية عامل أو لاعب رئيسي في موضوع الشرق الأوسط، مبادرة الأمير عبد الله في بيروت.

ج ـ لا توجد لدى الولايات المتحدة قدرة على التحاور مع إيران، السعودية قناة قوية أقصتها.

د ـ لاعب رئيسي تجاه العالم الإسلامي كقيادة روحية.

هـ ـ ستون عاماً من النجاح في الشراكة كان يمكن أن تنقل كنماذج لدول أخرى، أقصيت في لحظة غضب، وسيطر الإعلام المحلي في الولايات المتحدة، هذه غلطة استراتيجية.

نخلص إلى أنه لا يمكن أن يعوض أحد مكان السعودية، لذلك الحوار ليس هنا، الحوار هناك في واشنطن، وربما تأخرت السعودية أن يكون لها ناطق رسمي لأن

هذا القرار أخذ تحت الضغط الأمريكي.

في عام ١٩٩١ عندما ذهب ميتران وعدد من القادة الغربيين ووقعوا اتفاقية لمنع بيع الترسانة النووية التي تركها الاتحاد السوفييتي، نحن شعرنا بالأمان، لأنها لو ظلت لوجهت إلينا، نحن كدول ضعيفة وصغيرة معنيون بذلك.

في عام ١٩٩٣ رفضنا اتفاقية جائرة مع شركة أمريكية «إينرون» وحاولت أمريكا فرض الاتفاقية ووصلت المسألة إلى كلينتون، وأخذوا برأينا واحترموه، في ١٩٩٤ حاول وارن كريستوفر أن يحضر وزير الخارجية الأردني في اجتماع دمشق، ورفضت الكويت لحساسية الوضع، ولم ينجح الضغط الأمريكي، بمعنى أن العلاقة الاستراتيجية شيء والشأن الداخلي شيء آخر، نحن الآن نتكلم من تجاربنا، لا يمكن القول إننا صرنا ألعوبة، بل نحن الكاسبون، قدرنا أن هناك مصالح مشتركة، في قبرص ماذا يقولون «لو كان عندنا بدل زيت الزيتون الأخضر زيت زيتون أسود لحللنا مشكلتنا مع تركيا، ولكن حظهم أن مصالحهم المشتركة ليست مثل مصالحنا المشتركة».

١٩ - حمد الريامي

مداخلتي في أربع نقاط:

أولاً: إن المرء عندما يطلع على الموارد المالية الهائلة التي تنفق على الدفاع في دول المجلس والتي وصلت في بعض الحالات لأكثر من ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ليأسف أشد الأسف على أولويات الإنفاق في منطقتنا، ويزداد الأسف عندما ندرك أن هذه المليارات التي كان يمكن أن تنفق على تنمية بشرية حقيقية لا توفر الأمن والأمان المطلوب...، بل نستنجد بالولايات المتحدة الأمريكية عند أول بادرة خطر على أمننا ! إذاً لماذا التسلح؟ ولماذا الإنفاق؟

ألا يكفي ما أنفقناه في الاتفاقيات الأمنية مع أمريكا؟ أم أن شراء الأسلحة من أمريكا دون استخدامها للدفاع عن النفس هو من شروط هذه الاتفاقيات.

ثانياً: إن السؤال الذي يطرح نفسه في العلاقات المستقبلية بين دول المجلس وأمريكا، ليس هو في الخيارات المتاحة لدول المجلس في تلك العلاقة في ظل الضغوط الداخلية والرفض الشعبي لأمريكا في المنطقة فحسب، وإنما الأهم هو الخيارات المتاحة لأمريكا، في تحديد شكل هذه العلاقة، في مرحلة ما بعد غزو العراق؟

فأمريكا نفسها تعاني مأزق العلاقة مع هذه الأنظمة في وقت تدعو فيه للإصلاح السياسي في المنطقة دون جدوى، وفي وقت تُتَّهم فيه داخلياً وخارجياً، بدعم الأنظمة الشمولية والعقائدية في تناقض صريح مع المبادئ التي تدعو إليها علناً وتعمل على تقويضها سراً عندما تتعارض مع مصالحها ومطامعها في المنطقة.

ثالثاً: لعل التناقض الواضح في الخطاب الإعلامي الخليجي بين مجاراة الرأي العام الرافض للهيمنة الأمريكية وتدخلها السافر بالمنطقة وللتسهيلات الممنوحة لها فيها بواسطة الأنظمة وبين العلاقة الحقيقية لتلك الأنظمة المنحازة للوجود الأمريكي بالمنطقة باعتباره الضامن لحماية بلدانها وحماية أنظمتها في ظل الشفافية وثورة المعلومات والاتصالات أصبح مثار تساؤلات واستفسار من قبل مثقفي المنطقة، ففي عالم اليوم المفتوح، لا مجال للسرية، فخير للأنظمة أن تقنع شعوبها بما تراه أو ترضخ لإرادتها بدلاً من أن تقول شيئاً، وتفعل شيئاً آخر!

رابعاً: إن السيناريوهات التي أراها لمستقبل عراق ما بعد صدام لا تبشر بخير - من وجهة نظري على الأقل - فهي في تقديري ستقع في أي من الاحتمالات التالية:

أ - إجراء انتخابات شكلية - كما حصل الآن وكما سيحصل في المستقبل - تشارك فيها أقلية أو أغلبية طائفية تهرب على أثرها أمريكا من مستنقع العراق مدَّعية أنها قد حققت أهدافها في إقامة عراق ديمقراطي، وتترك هذا البلد في أيد حكومية لا تمثل إلا نفسها لتغرق العراق بعد ذلك في حرب أهلية وفوضى تامة، مما يفتح الباب ربما لبعث جديد أو فكر جديد أشد تطرفاً وقمعاً وفتكاً....

ب- انتصار تيار متشدد في الانتخابات يفرض سيطرته في البلاد بعد مغادرة الأمريكان بقوة الحديد والنار، ويشكل تهديداً مباشراً للسلام والأمن بالمنطقة وخاصة لجيرانه كالكويت والسعودية.

جـ- استقرار المقاليد في نهاية الأمر، لقيادات المقاومة المحلية سواء كانت إسلامية أو بعثية، وظهور تحالفات ومحاور جديدة في المنطقة تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار.

د - قيام نظام موال لإيران أو نظام موال تماماً لأمريكا، وتعميق أزمة الثقة بين العراق وجيرانه.

هـ- وأخيراً، وللتوضيح فقط، ومن أجل دقة المعلومات وليس لأي سبب آخر، أود أن أشير إلى أن أرقام الإنفاق العسكري لسلطنة عمان التي هي مرتفعة بالفعل، سواء من حيث قيمتها المطلقة أو نسبتها لإجمالي الناتج المحلي هذه الأرقام في الواقع تشمل الإنفاق على الأمن والنظام العام، بما في ذلك جهاز الشرطة وما يتبعه من أنظمة الأمن والنظام العام، وجميع الوثائق المنشورة لا تفصل هذا الإنفاق، لذلك أرى أن تؤخذ هذه الأرقام بتحفظ لغرض المقارنة بين دول المنطقة.

تعليق ابتسام الكتبي على التعليقات والاستفسارات

أشكر كل من تداخل بالتعقيب على الورقة، وأحب أن أؤكد أن الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية.

أول شيء ما حدث في العراق، تحرير أم احتلال، فوجهة نظري الشخصية، أنه احتلال، وتأكد ذلك من خلال الحديث مع الإخوة العراقيين وما يجري في العراق، والأمريكان أنفسهم أعلنوا أنه احتلال.

بالنسبة إلى الوجود الأمريكي العسكري الموجود، فأنا أختلف مع الدكتور

يعقوب بشارة، فأنا أخجل منه صراحة، للأسف فإن الانكشاف الأمني الذي حدث أن حكومات هذه المنطقة لا تسمح لشعوبها المشاركة في صناعة القرار، أيضاً اتخاذها بسبب التهديدات الأمنية الموجودة، وأنا لا ألقي بالخطأ كله على الولايات المتحدة، وأتصور أن كل شخص أو كل دولة من حقها تعظيم مصالحها، للأسف نحن كدول الخليج، وأتكلم عن حكومات الخليج لأن الشعوب مغيبة صراحة، هي التي فسحت المجال بعدم وجود مبادرات جماعية، بعدم وجود إدارة جماعية للعلاقة مع الولايات المتحدة، للثغرات في النظام الأمني، على سبيل المثال، وأنا دائماً عندما ألتقي الأمريكان أسألهم، أنتم موجودون عندنا كقوات، ونحن مرتبطون معكم باتفاقيات، فلماذا نحن نشتري السلاح، سواء أف ١٦ أو أواكس أو غيرها؟ كان الغزو العراقي للكويت هو المحك، هل نحن قدرنا، لا، استعنا بالقوات الحليفة، فإما أن تبقوا عندنا ونوفر أموالنا لتنمية مجتمعاتنا، وإما أن يحدث حل لهذه المشكلة الشائكة.

أتصور أن الحرب على أفغانستان والعراق جرت تحت عنوان الحرب على الإرهاب، هل المنطقة اليوم أقل عنفاً؟ أكثر أمناً؟ أكثر استقراراً؟ أعتقد لا، بالعكس تنامى العنف بشكل غير مسبوق في المنطقة، لو قارنا قبل دخول العراق وبعدها، اليوم إدارة أمريكا للمسألة العراقية إدارة غير رشيدة.

لم أتطرق في ورقتي لقضية الموقف الأمريكي من قضايا الإصلاح السياسي التي تدخل في نطاقها قضية المرأة، الذي حدث أن الولايات المتحدة تريد التغيير، ولكن تريد التغيير في النطاق القائم، والنطاق القائم لن يسمح بالتغيير، مسألة تداول السلطة النخب الحاكمة لن تسمح بها، ستسمح بتغييرات وإصلاح شكلي، وهذا يتفق مع الأمريكان، ولو عندنا ثقة أن الأمريكان يسعون إلى الإصلاح، هم لا يسعون إلى الإصلاح، هم يسعون لمصالحهم مع تغييرات شكلية، وفيما يتعلق بقضية إعطاء حقوق المرأة لا يشكل هزة لأركان النظام، ليس مشكلة أن أعطي حق الانتخاب للمرأة ووو.....، هذه لا تدخل في صلب القضية الرئيسية بالنسبة إلى

الإصلاح، ولكن عندما أتكلم عن تداول السلطة، عندما أتكلم عن حق إقامة معارضة منظمة كأحزاب، هذه طبعاً من المسائل الحساسة التي لا يمكن لهذه النخب أن تسمح بالانفتاح تجاهها، حتى أكثر الدول تقدماً بالنسبة إلى التجربة الديمقراطية، الكويت تليها البحرين.

بالنسبة إلى إيران، ما جاء في بعض الآراء معناه أن نظل إلى أبد الآبدين تحت رحمة الوجود العسكري الأمريكي إما بزعم تهديدات عراقية، وإما بزعم تهديدات إيرانية، يجب أن نجلس على طاولة حوار، تكون هناك آليات لحل هذه القضايا العالقة بيننا وبين الإيرانيين، إجراءات بناء الثقة، وإما الانكشاف الأمني، إيران دولة كبيرة، والعراق أيضاً دولة كبيرة، وهناك أيضاً تزايد القدرات العسكرية للعراق، بالتأكيد لكي يوازن إيران وتركيا ستسمح الولايات المتحدة بقدرات عسكرية للعراق، وهذا ستنظر إليه دول الخليج على أنه تهديد، أي سيتحول العراق إلى مهدد فعلي للأمن إلى مهدد محتمل، نظل ندور في قضية هذه الحلقة المفرغة، لن يكون الحل بأن نرتهن للوجود الأمريكي إلى أبد الآبدين، الحل أن نبدأ بإصلاح أنفسنا من الداخل، التعامل سواء على المستوى الاقتصادي أو العسكري أو السياسي بشكل منفرد مع الولايات المتحدة أو مع أي أطراف أخرى لن يخدم أحداً.

الأبعاد النفطية والاقتصادية في العلاقات الخليجية - الأمريكية

د . وليد خدوري *

* من الخبراء العرب المعروفين في شؤون النفط.
- عمل محرراً لمجلة «الشرق الأوسطية» وهو منذ عام ٢٠٠٥ المحرر الاقتصادي لصحيفة «الحياة».
- لم يتمكن من الحضور وقدمها بالنيابة عنه الدكتور عباس المجرن أستاذ اقتصاديات النفط في جامعة الكويت ومدير وحدة الطاقة والبيئة بكلية العلوم الادارية، والورقة قدمت في منتدى التنمية لدول الخليج العربية الذي عقد في المنامة ـ البحرين ـ فبراير ٢٠٠٥ وترأس الجلسة الدكتور عبدالملك الحمر.

ركزت ورقة الدكتور وليد خدوري في مقدمتها على أن السياسة الأمريكية تقوم على عاملين، الأول: عدم التردد في استخدام القوة العسكرية، والثاني: عدم السماح لأي دولة أخرى أن تؤدي هذا الدور نيابة عنها.

ثم يشير الباحث إلى التباينات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الخليج على صعيد السياسات النفطية، وكيف أفرزت أحداث ١١ سبتمبر تبدلات بالتوجه نحو دولة قطر. وحدد خدوري مصادر الخلاف مع الدول الخليجية بثلاثة: الضغط بتخفيض الأسعار أثناء الانتخابات الرئاسية، الخلاف بسبب التصرفات الأمريكية غير المسؤولة، تباين بخفض الإنتاج ورفعه. ويدعو الكاتب إلى تطوير الأنظمة في الدول الخليجية بصورة تدريجية وسلمية واتباع سياسات الرقابة الشعبية والمحاسبة والإعلام الحر. ويرى خدوري في ورقته أن هناك احتمالاً لنشوب أزمة سياسية إقليمية أو دولية في حالة لجوء أمريكا إلى التعامل باستخدام القوة العسكرية مع الملف النووي الإيراني.

طرح السؤال التالي على وزير خارجية أمريكي سابق في إحدى الندوات المغلقة حول الشرق الأوسط في أواخر التسعينيات :

س: ما هي سياسة الولايات المتحدة الطاقية، وكيف تحددون أولوياتكم في هذا المجال ؟

ج : البحرية الأمريكية.

يختصر هذا الجواب عاملين أساسيين يحددان السياسة النفطية الأمريكية الخليجية.

الأول: هو الاعتماد على العنصر العسكري الأمريكي في تأمين إمدادات النفط من دول الخليج، وعدم السماح لأي دولة أخرى، إقليمية أو دولية، في تشكيل خطر على تدفق النفط من المنطقة. ولهذا يمكن اعتبار احتلال العراق للكويت والنفوذ الإقليمي الذي كان من الممكن ان يجنيه العراق من هذا الغزو والضغوط التي كان من الممكن أن يستعملها لرفع أسعار النفط هو أحد أسباب الحرب على العراق في عام ١٩٩١.

والثاني: هو عدم السماح لأي دولة أخرى، حتى لو كانت حليفة أوصديقة، في التفكير في إحلال نفسها محل الولايات المتحدة في القيام بهذا الدور الاستراتيجي. وهذا يمكن أن يفسر الفتور الواضح لإدارة الرئيس ريتشارد نيكسون في السبعينيات حول دعوات شاه إيران المتكررة في السماح لبلاده، بدلاً من واشنطن، في تأدية دور الشرطي في الخليج وحراسة تدفق إمدادات النفط إلى الأسواق العا لمية.

هذه سياسة قديمة مستمرة منذ عقود، تبلورت بعد الانسحاب السياسي البريطاني من الخليج في أوائل السبعينيات، وفحواها الآتي : هناك في الخليج أكبر احتياطيات نفطية في العالم، ولا تحتمل السياسة الدولية أو الاقتصاد العالمي أي خضات أو انقطاعات للإمدادات النفطية من المنطقة. إلا أن هذه الخضات محتملة،

من خلال الضغوط لتخفيض الإنتاج أو زيادة الأسعار، والانقطاعات واردة من خلال الاضطرابات السياسية أو الحروب، ومن ثم يتوجب توفير الغطاء العسكري الملائم لردع أي احتمالات من هذا النوع، إما من خلال الدفاع عن أمن حقول النفط والمنشآت النفطية وطرق المواصلات، أو اتباع سياسة ردع استباقية لضعضعة الحكومات التي تنوي تهديد النظام الإقليمي والهيمنة على ميزان القوى المحلي والإقليمي أو حتى إسقاطها. وقد اعتبرت الولايات المتحدة طوال الفترة الماضية أن الأخطار على الدول النفطية الخليجية هي دولية (الاتحاد السوفياتي سابقاً) أو إقليمية (إيران والعراق).

لقد غضت واشنطن النظر عن احتمال قيام خطر محلي داخلي في أقطار الخليج نفسها يؤثر في إمدادات النفط، ولم تعر انتباهاً كافياً للنفوذ المتزايد للقوى المحافظة والإسلامية في المنطقة، وبالذات في صفوف الشباب، وللعداء المتنامي لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لانحيازها غير المحدود لإسرائيل، والتأثير السلبي لكل هذا في صورة الولايات المتحدة وسمعتها في أذهان شرائح اجتماعية واسعة في المجتمع الخليجي.

ورغم تناغم وتوافق السياسات النفطية الأمريكية الخليجية قبل ١١/ ٩ ، وبالذات خلال الحرب العراقية – الإيرانية وأثناء احتلال العراق للكويت، إلا أنه كان هناك تباين واضح ما بين الطرفين منذ الحرب العربية – الإسرائيلية لعام ١٩٧٣.

فقد طغى شعور عام عند الأوساط السياسية والطاقيّة الغربية منذ قرارات المقاطعة العربية في أكتوبر ١٩٧٣، مفاده أنه لا يمكن ضمان الإمدادات النفطية من دول الخليج. هذا الشعور، الذي هيمن على سياسة الدول الصناعية خلال العقود الثلاثة الماضية، أدى فيما أدى إليه، إلى تأسيس وكالة الطاقة الدولية، وبناء مخزون استراتيجي يفي للاستهلاك المحلي في كل دولة عضو لمدة ثلاثة شهور تقريباً والولوج بشكل واسع في مجال بدائل الطاقة والاستكشاف عن النفط من خارج الخليج، وفرض الضرائب العالية على المنتجات البترولية المحلية في أوروبا واليابان،

وتقنين استعمال الطاقة في المحلات العامة والمصانع والبيوت.

لقد أدى هذا الخلاف الاستراتيجي إلى تباعد وجهات النظر واختلاف الرؤيا ما بين الطرفين مع مرور الزمن، وسمح لأطراف مختلفة بالاستفادة من هذا الخلاف واستغلاله لحسابها الخاص.

فقد أطلقت الولايات المتحدة في أواخر السبعينيات «مشروع الاستقلال» لإيقاف الاعتماد على نفط الخليج بينما شرعت بقية الدول الصناعية الواحدة بعد الأخرى الضرائب الباهظة لتقليص استعمال المنتجات البترولية من جهة وردف الميزانيات بإيرادات ضخمة من خلال الضرائب غير المباشرة. ولا يزال موضوع استقلال الولايات المتحدة الطاقي شعاراً مرفوعاً في الساحة السياسية الأمريكية رغم عقمه، كما تبين ذلك خلال الحملة الانتخابية الأمريكية الرئاسية في صيف ٢٠٠٤ وتبنيه من قبل السناتور جون كيري.

كما قاد الإعلام الغربي حملة شعواء دون هوادة على الدول النفطية، متهماً إياها مرة تلوالأخرى بمحاولة خنق الغرب من خلال إيقاف الإمدادات ورفع الأسعار. وقد ذهبت سدى السياسات النفطية الإيجابية لدول الخليج في كل من الحرب العراقية - الإيرانية وأثناء غزوالكويت من تعويض النقص وعدم السماح لأي انقطاعات في الأسواق، وكذلك أثناء عام ٢٠٠٤ حيث الارتفاع المذهل في الطلب على النفط نتيجة للتحسن الكبير في الاقتصاد العالمي، وقيام جميع الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك بالإنتاج بأقصى الطاقات المتوفرة لهم لتأمين الإمدادات ولتلافي أي نقص للمستهلكين. إلا أنه رغم انكماش حدة الانتقادات في الآونة الأخيرة، واعتراف كبار المسؤولين في الدول الصناعية أن السبب الرئيس وراء ارتفاع الأسعار في عام ٢٠٠٤ هو زيادة الطلب وانخفاض الطاقة الإنتاجية الفائضة إلى مستويات دنيا، رغم كل ذلك تبقى الانتقادات مستمرة وتبقى الدراسات والخطط والمشاريع قائمة من أجل تقليص الاعتماد على نفوط الخليج ومحاولة إيجاد مصادر طاقية بديلة.

ولكن رغم هذه الخلافات المستمرة، استمر التعاون النفطي ما بين دول الخليج والولايات المتحدة وبقية الدول الصناعية الغربية، وبقيت الخلافات على نار هادئة، بعيداً عن الصراعات العلنية. والأكثر من ذلك، لقد كانت هناك دائماً اتصالات مستمرة ودورية ما بين مسؤولي الطاقة في الولايات المتحدة ودول الخليج، وبالذات في المملكة العربية السعودية، وعندما تحتدم الأمور تصبح الاتصالات على مستويات أعلى، ومن قبل كبار رجال الدولة في الطرفين.

أخيراً، ومع تنامي أهمية مشكلات البيئة عند الرأي العام الغربي، وجدت دول الخليج نفسها مرة أخرى في خلاف مع معظم الدول الصناعية (باستثناء الولايات المتحدة) حول هذه المسألة الحيوية التي لها أبعاد مهمة على الريع النفطي في العقود القادمة. وبرزت هذه الخلافات بشكل واضح في المفاوضات حول اتفاقية كيوتو. وقد تم غض النظر عن الموضوع في الآونة الأخيرة نظراً إلى الموقف السلبي لإدارة الرئيس جورج بوش والكونغرس الأمريكي من اتفاقية كيوتو، ولكن من الممكن إثارته مرة أخرى في حال وصول السناتور جون كيري إلى دفة الرئاسة.

«١١ سبتمبر» والدعوات لفك الاعتماد على نفط الخليج

أفرزت أحداث ١١ سبتمبر تداعيات عديدة على الساحة الدولية، أبرزها قرار الولايات المتحدة شن حرب عالمية مفتوحة ضد الإرهاب، وضد جميع الدول والمنظمات والمؤسسات التي تحددها وتعرفها هي وحدها بأنها تشكل خطراً محتملاً على الولايات المتحدة، وبالذات في جنوب آسيا والشرق الأوسط. ومن نافل القول أن هناك انعكاسات مهمة لهذه السياسة على العلاقات النفطية الأمريكية الخليجية، إلا أنه من الواضح أيضاً أن هناك تقاطعات وتناقضات في هذه السياسة.

تبنت إدارة الرئيس جورج بوش في سنتها الأولى سياسة طاقية تتمحور حول الاستمرار في الاعتماد على النفط الخام، مع تشجيع البدائل الطاقية الأخرى كلما

كـان ذلك ممكناً. وقـام نائب الرئيس ديك تشـيني بدور أسـاسي في بلورة هذه السياسة التي انتقدها الديمقراطيون وأنصار البيئة متهمين الجمهوريين بالانحياز المفضوح لمصلحة الشركات النفطية الكبرى. كما اتهم الديمقراطيون وأطراف عديدة أخرى في وقت لاحق إدارة الرئيس بوش بالصداقة الزائدة عن اللزوم مع المملكة العربية السعودية والعائلة المالكة بالذات، وذلك رغم الدور الكبير لمواطنين سعوديين في أحداث ١١ سبتمبر.

لذا، يمكن القول إن أحد تداعيات «١١ سبتمبر» هو أنه بعد سنوات من تحمل دول الخليج مسؤولياتها في توفير النفوط دون انقطاع رغم الحروب والويلات في المنطقة، ومن ثم النسيان النسبي لمسألة ضمان الإمدادات من الشرق الأوسط وفقدان هذا النوع من الخطاب السياسي المصداقية، برزت على الساحةالنفطية الأمريكية مرة أخرى نغمة الانفكاك عن نفوط الشرق الأوسط عموماً، والنفط السعودي بالذات. وتجلت هذه الدعوة بصراحة في خطاب المرشح الديمقراطي جون كيري أثناء إلقائه خطاب قبوله ترشيح حزبه له للرئاسة في مؤتمر بوسطن في أواخر شهر يوليو، إذ دعا إلى استقلالية الطاقة الأمريكية عن المملكةالعربية السعودية والعائلة الحاكمة السعودية بالذات.

وكما هو معتاد في هذه الأحوال، فقد رافق هذه االهدف السياسي برنامج متكامل من مؤتمرات وكتب ومقالات وخطب وبرامج تلفزيونية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، ألا وهو ترسيخ فكرة فك الاعتماد على نفط الخليج لدى الرأي العام الأمريكي رغم ضحالة هذه الفكرة وصعوبة تنفيذها لوجستياً واستراتيجياً.

إن خطورة هذا الأمر على المدى البعيد هو التقاء أفكار الليبراليين واليمين الجديد في الولايات المتحدة، ناهيك عن الحركة الصهيونية، حول هذا الشعار والهدف. وكمثال على ما نذكره هنا هو سلسلة المقالات التي أصدرها معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى حول القيود الاستراتيجية والتحديات التي تواجهها

الولايات المتحدة نتيجة اعتمادها على النفط السعودي والتي كتبها كل من سيمون هندرسن (١٢/ ٥/ ٢٠٠٤) وجيمس وولسي (٧/ ٧/ ٢٠٠٤)، وكذلك البيان المشترك الذي أصدرته عدة مؤسسات بحثية يمينية أمريكية من معهد الدفاع عن الديمقراطيات ومعهد تحليل الأمن العالمي ومعهد الأمن الوطني ومركز السياسات الأمنية ومعهد هدسون والسيد وولسي (وهو، كما هو معروف، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وواحد من كبار أنصار أحمد الجلبي في الولايات المتحدة). ويمكن تلخيص البيان المشترك من العنوان الذي أعطي له : «مسودة للأمن الطاقي. أطلقوا حرية أمريكا»، والذي يحاول أن يحدد وسائل عملية وبرغماتية لإحلا ل بدائل طاقية لأمريكا مع نهاية هذا العقد. والهدف من الحملة الجديدة/ القديمة هو تقليص واردات أمريكا من النفط الخام واستعمال السيارات الهجينة، وذلك لكي تستورد أمريكا ١٢ مليون برميل يومياً فقط بحلول عام ٢٠٢٥، أي المحافظة على نفس الواردات النفطية الحالية رغم تضاعف الطلب على النفط بعد عشرين سنة.

ودعمت هذه المجموعات حججها في السنوات الماضية بالتلويح بالاعتماد على النفط الروسي ونفوط غرب إفريقيا بدلاً من نفوط الخليج، إلا أن حقيقة الأمر هي أن الولايات المتحدة، رغم كل القيل والقال، تحافظ على نسب مستقرة في وارداتها النفطية من الدول المنتجة. وتشكل كل من السعودية والمكسيك وكندا وفنزويلا حوالي ١٥٪ من الاستيراد السنوي (أي حوالي ٦٠٪ من مجموع الاستيراد)، مع بعض التفاوت بين سنة وأخرى.

كما أن فكرة استغناء الولايات المتحدة عن النفط العربي لا تعني الكثير على صعيد الصناعة النفطيةالعالمية، في حال تنفيذها، وهذا أمر مستبعد. فالولايات المتحدة تستورد حوالي ٢, ٥٠ مليون برميل يومياً من نفوط الشرق الأوسط، منها حوالي ١, ٥٠ مليون برميل يومياً من السعودية والبقية من العراق والكويت والجزائر. إن أي أستغناء عن نفوط الشرق الأوسط سيعني تغييراً في التجارة النفطية

العالمية، إذ ستتجه نفوط دول أخرى إلى الولايات المتحدة لتحل محل النفط العربي، بينما ستتجه النفوط العربية إلى تلك المناطق لتعوض النفوط التي اتجهت إلى الولايات المتحدة.

والحقيقة تقال إن السعودية تتحمل خسارة تقدر ما بين الدولار الواحد والدولارين على كل برميل نفط في حال تصديره إلى الولايات المتحدة بدلاً من شرق آسيا، وإن السبب الرئيس في تصدير هذه الكمية الضخمة للولايات المتحدة هو استراتيجي، أكثر مما هو تجاري بحت. فالهدف الاقتصادي الأساسي هوالتواجد في أهم سوق نفطي وأكبره في العالم، ولا يمكن لدولة نفطية كبرى مثل السعودية أن تكون غائبة عن هذا السوق الأهم. أما استراتيجياً، فإن عضوية العلاقة الأمنية والسياسية ما بين السعودية والولايات المتحدة تحتم تصدير النفط إلى هناك رغم التباين في الربح ما بين السوق الأمريكي والسوق الآسيوي.

وتبنى دعاة اليمين الجديد في العامين الأخيرين مقولة أن تغيير النظام العراقي سيساعد على انعتاق النفط العراقي وغزوه للأسواق العالمية ومن ثم انهيار الأسعار، وبأن الاحتياطي العراقي هو البديل عن النفط السعودي. وتبين لاحقاً أن ادعاءات اليمين الجديد عن النفط العراقي لم تختلف كثيراً عن مقولاتهم عن أسلحة الدمار الشامل أو علاقة النظام السابق بتنظيم القاعدة. ومن غير المعروف إن كان هذا التضليل الذي تم الكلام عنه من قبل كبار المسؤولين الأمريكيين، مثل نائب وزير الدفاع بول وولفويتز، مبنياً عن جهل أو كان مقصوداً. ونحن نستغرب أن يكون هذا النوع من الكلام ومن قبل مسؤول رفيع المستوى مثل هذا الشخص نابعاً عن جهل. والأصح أنه مغالطة مقصودة من أجل كسب موافقة الكونغرس والرأي العام على شن الحرب ضد العراق. وكما هو معروف، فإن العراق يصارع اليوم من أجل الارتقاء إلى نفس مستوى الطاقة الإنتاجية الذي كان عليه في أيام النظام السابق ألا وهو ٢,٨٠ مليون برميل يومياً.

وهناك أيضاً، ومنذ سنوات، الكلام عن إحلال البدائل محل النفط. إلا أن

النتيجة، حتى الآن على الأقل، لا تزال غير مشجعة. فالنفط هو المصدر الطاقي الأساسي للمواصلات، وهناك ما لايقل عن نصف مليار سيارة وعربة وشاحنة في طرق العالم اليوم، وهذا الرقم في ازدياد مستمر وبالذات مع الطفرة الاقتصادية المهمة في الصين والهند وغيرها من الدول النامية الصناعية. وقد بنى السياسيون الغربية منذ فترة طويلة آمالهم على السيارة الهجينة التي تعتمد على خلايا الوقود واستعمال الهيدروجين والاستغلال المزدوج لمصادر الطاقة (بنزين وكهرباء وطاقة شمسية وهيدروجين). ولكن لا يتوقع أن يحصل أي اختراق تجاري كبير لهذا البديل في المستقبل المنظور، أي قبل عقدين من الزمن.

وتم مؤخراً شن حملة جديدة على احتياطيات النفط السعودي مفادها أن المملكة لا تستطيع ملافاة الطلب العالمي على النفط مستقبلاً لأن إنتاجية حقولها في انخفاض. وقد ردت شركة أرامكو السعودية على هذه الادعاءات من قبل السيد ماثيو سيمنز، إلا أن أصداء هذا الادعاء لا تزال تتردد في الندوات والمقالات بين الحين والآخر.

ورغم تأكيد أرامكو أنها قد اكتشفت ٨٥ حقلاً نفطياً وأنها قد طورت ٢٣ حقلاً منها فقط حتى الآن، إلا أن سيمنز يرد على ذلك بالقول إن حقل غوار العملاق ينتج تقريباً ٦٠٪ من مجمل الإنتاج السعودي (حوالي ٥ ملايين برميل يومياً) بينما تنتج حقول خمسة أخرى بقية النفوط، وهي أبقيق والسفانية والزلف وبري وشيبة، وإن عمر الحقول الستة هو حوالي ٣٠ سنة، فقد تم اكتشاف أبقيق في عام ١٩٤٠ وغوار في ١٩٤٨ والسفانية في ١٩٥١ والثلاثة الآخرين في منتصف الستينيات. وفحوى كلام سيمنز أن شركة أرامكو قد اتبعت أحدث الأساليب لاستخراج وشفط النفط من هذه الحقول وبالوسائل الأولية والثانوية. ومن ثم فعند انتهاء عملية الشفط هذه لن تكون هناك إمكانية لاستخراج نفوط أكثر من هذه الحقول لاستنفاد مكامنها النفطية.

ويشير سيمنز في نفس الوقت إلى أن الأسلوب المتبع من قبل الشركات الأخرى

هو إنتاج النفط بالوسائل الأولية وعند الانتهاء من ذلك يتم عندئذ استعمال الوسائل الثانوية من خلال حقن الماء أو الغاز الطبيعي. وقد أجابت أرامكو عن هذه الادعاءات في ندوات علنية ومغلقة خلال عام ٢٠٠٤ مفندة هذه الحجج ومشيرة إلى أن الأساليب التي تتبعها محافظة ومهنية، كما أن لدى المملكة الطاقة الإنتاجية لتوفير ١٥ مليون برميل يومياً ولمدة ٥٠ عاماً في حال توفر الطلب لذلك.

الأوبك: خط الدفاع الأول

من اللافت للنظر أن هذه الحملة النفطية التي تشن على السعودية بالذات، وبعد ١١ سبتمبر تحديداً، تحدث في وقت بروز تغيرات جذرية على الساحة النفطية الدولية.

فمن ناحية، عادت منظمة الأوبك بقوة إلى الساحة الاقتصادية الدولية، وبالذات منذ مارس ١٩٩٩. والسبب في هذه العودة المفاجئة هوالتنسيق المتواصل والقرارات الجماعية ذات المصداقية في تحديد مستويات الإنتاج من أجل تحقيق مستويات سعرية نفطية مقبولة من قبل المنتجين والمستهلكين سواسية. والسبب في هذا التغيير المفاجئ في سياسة الأوبك هو الانهيار الكبير في الأسعار في عام ١٩٩٨ والربع الأول من عام ١٩٩٩ والخطورة التي شكلها هذا الانهيار على اقتصاديات هذه الدول وأنظمة الحكم فيها.

إلا أن السياسة الناجحة للأوبك رافقها أيضاً تبني أقطار المنظمة استراتيجية علنية وواضحة المعالم، ألا وهي تحمل مسؤولية ردف الأسواق بالكميات اللازمة من الإمدادات النفطية في حال نقص الصادرات من هذه الدولة أو تلك لأسباب سياسية أو صناعية.

لقد تجلت هذه السياسة بوضوح في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ عند حصول الإضرابات العمالية في فنزويلا وانخفاض الإنتاج إلى مستويات متدنية جداً، وتبع

هذا مباشرة الاضطرابات القبلية والإثنية في نيجريا وحجب مئات الآلاف من البراميل لأسابيع متتالية، وأخيراً الحرب على العراق وتوقف إنتاج النفط العراقي لأشهر عديدة.

إن التحول الاستراتيجي الطاقي المهم الذي حدث في هذه الفترة السياسية الدقيقة والحرجة هو أنه بدلاً من اتخاذ الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية قراراً يخول الدول الصناعية استعمال الاحتياطي الاستراتيجي المتوفر لديهم، الذي يكفي لفترة لا تقل عن ٩٠ يوماً، اعتمدوا بدلاً من ذلك على دول الأوبك، وبالذات الدول الخليجية وتحديداً السعودية، في توفير البديل. ومن ثم أدت أقطار الأوبك، دون استثناء، دور خط الدفاع الأول في تأمين الإمدادات بدلاً من الدول الصناعية نفسها.

وتكررت هذه التجربة الحادثة مرة أخرى في ربيع عام ٢٠٠٤. فقد اكتشف العالم فجأة أن هناك طلباً عالياً جداً على النفط الخام على عكس ما توقعته الإحصائيات والتنبؤات الاقتصادية الصادرة عن أهم المؤسسات البحثية المتخصصة، مثل وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة في وزارة الطاقة الأمريكية وسكرتارية منظمة الأوبك. ومرة أخرى، قامت دول الأوبك بزيادة الإنتاج وملافاة الطلب. وبالفعل لم يحصل أي نقص في السوق إلا أن الأسعار بقيت عالية بسبب المضاربات واضمحلال الطاقة الإنتاجية الفائضة والخوف من عمليات إرهابية وعسكرية ضد المنشآت النفطية في دول الخليج، ناهيك عن الأوضاع السياسية المضطربة في فنزويلا ونيجريا، والصراع الحاد ما بين الحكومة الروسية وشركة يوكوس، والأعاصير المدمرة في البحر الكاريبي وخليج المكسيك.

إن هذا القرار المهم، المتمثل بالاعتماد على دول الأوبك في تحمل مسؤولية خط الدفاع الأول بدلاً من السحب من المخزون الاستراتيجي المتوفر لدى الدول الصناعية، يعكس تنسيقاً دقيقاً واستراتيجياً تم التوصل إليه ما بين الدول المستهلكة والمنتجة الكبرى دون إعلام يذكر.

ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك تنسيق مماثل ما بين الإدارة الأمريكية ووكالة الطاقة الأمريكية ووزارة النفط السعودية قبيل حرب عاصفة الصحراء، نتج على أثره الإعلان من قبل هذه الأطراف الثلاثة ليلة بدء عملية عاصفة الصحراء في ١٦ يناير ١٩٩١، مفاده أنه سيتم ضخ كميات محددة من النفط للتعويض عن أي نقص يمكن أن يحصل نتيجة للعمليات العسكرية. وكما هو معروف كان لهذا الإعلان أثره في الأسواق النفطية وانخفضت الأسعار حوالي ١٥ دولاراً للبرميل الواحد خلال أيام معدودة.

إن هدف الاحتياطي الاستراتيجي البترولي الأمريكي هو استعمال النفط المخزون عند الأزمات الإمدادية فقط، أي عند انقطاع النفط من الدول المنتجة الكبرى فقط وفي حال عدم توفر بديل للنفط الضائع، من خلال توفير ٧٠٠ مليون برميل تكفي لمدة ٢٨٦ يوماً. هذا وقد بلغ مجموع ما تم توفيره للاحتياطي حتى الآن حوالي ٦٧٠ مليون برميل. أما بالنسبة إلى وكالة الطاقة الدولية، فإن إحدى مهمامها الرئيسة وإحدى أسباب تأسيسها في عام ١٩٧٤ بعيد حرب أكتوبر والمقاطعةالعربية هو التأكد من توفر احتياطي استراتيجي لدى الدول الصناعية الغربية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. والخطة المعتمدة هي توفير نفط كاف لمدة ثلاثة شهور.

إن هذا التنسيق المستمر وغير المعلن ما بين المسؤولين عن الطاقة في واشنطن والرياض في الفترات الحرجة خلال العقدين الماضيين قد خلق أرضية صلبة للتعاون ما بين الطرفين وقاعدة متينة لاستقرار الأسواق النفطية تمنع أي نقص في الإمدادات.

إلا أنه من المؤسف أن هذه الأمثلة، وكثير غيرها في مجال التنسيق وتحمل المسؤولية، لم يتم التصريح بها بشكل كاف وواف من قبل الدول الخليجية كما لم يتم التعامل معها سياسياً وإعلامياً بشكل مفيد. والأنكى من ذلك أن تجاهل دول الخليج لهذه الخطوات الإيجابية قد ترك الباب مفتوحاً على أوسع مصراعيه لليمين

الأمريكي الجديد والمنظمات الصهيونية والليبراليين في انتقاد دول الخليج ومحاولة تشويش دورها وتهميشه على الساحة النفطية العالمية.

المتغيرات بعد ١١ سبتمبر

تتداخل عوامل متعددة في السياسات النفطية والعلاقات الخليجية الأمريكية ذات الصلة بعد ١١ سبتمبر، قسم منها له صلة مباشرة بتلك الأحداث، وآخر هو امتداد للسياسات النفطية التقليدية.

إن إحدى أهم نتائج ١١ سبتمبر هي ازدياد التواجد والنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ومحاولة فرض شروط معينة تعتبرها واشنطن جزءاً أساسياً من حملتها العالمية ضد الإرهاب، ووسيلة ضرورية لتغيير المنطقة من حالة التحجر السياسي والفكري التي هي فيه والذي دفع إلى بروز ظاهرة الإرهاب ونموها ، التي نشاهدها خلال هذه الفترة والتي تدفع ثمنها أكثر من أي طرف آخر المجتمعات العربية من خلال عشرات الضحايا يومياً والعزلة السياسية على الساحة الدولية والآثار الاقتصادية السلبية.

ويأخذ الوجود الأمريكي مناحي واتجاهات مختلفة، ليس بالضرورة منسقة ومتراتبة الواحدة مع الأخرى، ولكن على صلة عضوية بالسياسة الأمريكية في الخليج. ونقول على صلة ما لسبب بسيط. فالمعلومات الدقيقة والموثوقة عن هذه الأمور وأسبابها وأهدافها وتداعياتها غير شفافة وغير متوفرة بصورة عامة ومتواصلة.

فعلى سبيل المثال، هناك تحويل القاعدة العسكرية الأمريكية من السعودية إلى قطر الذي تزامن مع توسع الاستثمارات الأمريكية النفطية والغازية في قطر، بالإضافة إلى تأسيس العديد من المناهج التربوية الجامعية والعلمية الأمريكية في الدوحة. ومهما اختلفت التفسيرات الرسمية، فإن الرسالة واضحة، ألا وهي أن الوجود الأمريكي العسكري غير مرغوب فيه في المملكة، وأن قطر أخذت توفر

مناخاً أكثر ملاءمة لهذا الوجود الأمريكي، العسكري منه أو النفطي والغازي أو التربوي.

وهناك مسألة تعثر المفاوضات الأمريكية - السعودية حول مشاريع الغاز التي بدأت في خريف عام ١٩٩٨، ولجوء السلطات البترولية السعودية إلى نظام المناقصات بدلاً من المفاوضات الثنائية ومن ثم إرساء عقود استكشاف الغاز الطبيعي في الربع الخالي على شركات روسية وصينية وأوروبية، بدلاً من الأمريكية. من المعروف أن فكرة مشاريع الغاز الكبرى كان هدفها الأولي والأساسي فتح المجال أمام الشركات الدولية للاستثمار في السعودية وبالذات تشجيع الشركات الأمريكية للاستثمار في قطاع النفط السعودي وذلك بعد الانتكاسة الاقتصادية في السعودية وبقية الدول المنتجة بسبب انهيار الأسعار في عام ١٩٩٨.

إلا أنه بعد قيام المسؤولين البتروليين السعوديين بتبيان عدم جدوى فتح المجال للشركات الأجنبية للاستثمار في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط وحصره بشركة أرامكو السعودية التي تقوم به بنجاح وحسب المقاييس والمعايير الدولية، تحول المشروع تدريجياً إلى قطاع الغاز.

إلا أنه هنا أيضاً، أصرت الشركات الأمريكية، وبالذات الكبرى منها، تحقيق أرباح عالية جداً بالذات في مشاريع الكهرباء والمياه، وهذا أمر مستغرب إذ إن الأرباح في مجال المرافق العامة محدود نسبياً لا يزيد على ٦٪ أو ٧٪ سنوياً، بينما أصرت هذه الشركات على أرباح مضمونة من قبل الدولة تتراوح ما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪ سنوياً. ومن ثم أخفقت المفاوضات وتم التعاقد مع شركتين أوروبيتين هما شل وتوتال، وبالتعاون مع شركة أرامكو السعودية، للتنقيب عن الغاز الطبيعي في الربع الخالي ومن ثم تم اعتماد نظام المناقصات المذكور أعلاه.

كما تم في أبو ظبي تأجيل إرساء العقود على شركتي بريتش بتروليوم وتوتال للتطوير الجديد وتشغيل حقل النفط البحري زاكوم الأعلى لمدة تزيد على سنتين،

وذلك نتيجة خلافات حول إرساء العقد على شركة أو كونسورتيوم أمريكي أو أوروبي. وقد تم إدراج شركتي أكسون موبيل وشل واستبعاد شركة توتال وحصر المنافسة ما بين الشركات الثلاث (أكسون موبيل وشل وبريتش بتروليوم)، إلا أنه لم يتم اتخاذ قرار نهائي حول هذا الموضوع حتى كتابة هذه السطور رغم حيويته وأهميته في زيادة الطاقة الإنتاجية في دولة الإمارات. ولم يكن من باب المصادفة أن تضغط الحكومة الأمريكية بشدة على الحكومة الكويتية بعيد التحرير في إرساء العقود الكبيرة في مجالات الطاقة على الشركات الأمريكية دون غيرها. ولم يكن من المستغرب أيضاً في الكثير من هذه الحالات أن تؤدي شركة كارلايل ، التي يمتلكها ويديرها كبار المسؤولين السابقين في إدارة الرئيس جورج بوش الأب ، دوراً مهماً على أكثر من صعيد وفي أكثر من مجال في عملية تحصيل العقود الكبرى للشركات الأمريكية.

إن نموالتواجد السياسي والعسكري الأمريكي في الخليج أخذ يصاحبه ازدياد تدخل السفارات الأمريكية لمصلحة شركاتها. ورغم أن الأمثلة المعروفة علناً هنا قليلة ومحدودة، إلا أن هناك مثالاً صارخاً في قضية شركة أنرون التي حاولت أن تصدر الغاز الطبيعي القطري إلى إسرائيل في أوائل التسعينيات، وبعد فشل هذا المشروع حاولت تصدير الغاز القطري إلى الهند. وقد استغلت أنرون علاقاتها مع الحكومة الأمريكية في محاولة التاثير في القرار القطري، ولكن دون جدوى، وذلك لسببين:

فالسبب الأول هو أن قطر كانت قد اتخذت قراراً بالاعتماد على مشروعين أساسيين لتسييل الغاز، هما مشروع قطرغاز ومشروع راس غاز، واشترطت قطر على الشركات الجديدة التي تريد تطوير الغاز القطري وتسويقه أن تنضم إلى إحدى هاتين الشركتين من خلال حصة محددة في معامل الغاز الجديد. إلا أن شركة أنرون رفضت هذا العرض وحاولت كثيراً تغيير السياسة القطرية في هذا المجال، واستعملت نفوذ السفارة الأمريكية لهذا الغرض ولكن دون فائدة.

والسبب الثاني هو أن قطر كانت قد اقترحت أن تنضم أنرون إلى المشروع المشترك ما بين شركة قطر بتروليوم وأكسون موبيل عندما اقترحت تصدير الغاز إلى الهند. إلا أن أنرون رفضت هذا العرض أيضاً. وهنا حاولت شركة أنرون أن تستعمل نفوذ السفارة الأمريكية لمصلحتها مرة أخرى، ولكن دون جدوى مرة أخرى، والسبب أن الشركة المنافسة هي أمريكية أيضاً، عدا كونها شركة عملاقة وذات نفوذ واسع.

النفط وإسرائيل

وقد دخل عامل جديد في السياسة الأمريكية في المنطقة في الآونة الأخيرة، ألا وهو محاولة مشاركة إسرائيل في المشاريع النفطية. فبعد احتلال العراق، بدأت تنتشر الأخبار، الواحدة تلو الأخرى، حول إعادة فتح خط أنبوب كركوك / حيفا وكأن الأمر ملح للعراق أو حتى لإسرائيل، وتم الكلام عنه في بعض الأحيان وكأن المشروع سيتم تنفيذه حالاً وسيتم تصدير النفطي العراقي عبر ميناء حيفا في فترة قصيرة جداً.

من اللافت للنظر أنه لم تكن هذه الأخبار مجرد تكهنات صحفية، فقد صدرت تصريحات رسمية إسرائيلية بهذا الخصوص، وبالذات قبيل سفر وزير البنى التحتية الإسرائيلي إلى واشنطن في خريف عام ٢٠٠٣، كما صدرت أخبار مؤيدة لهذه الفكرة من قبل مصادر غير معلن عنها في وزارة الدفاع الأمريكية. إلا أن مصادر وزارة الخارجية الأمريكية نفت هذه الأخبار جملة وتفصيلاً. وقد تبين من خلال مقالات متعددة أنه كان هناك نوع من التفاهم ما بين الدكتور أحمد الجلبي وبعض المؤسسات السياسية في الولايات المتحدة حول هذا الأمر.

ومن الواضح أنه من غير الممكن في ظل الجو السياسي الحالي في العراق، وفي غياب تسوية عادلة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وقرار الجامعة العربية ضد تطبيع العلاقات مع إسرائيل تشييد مشروع من هذا النوع، وذلك للمعارضة

الشديدة التي ستواجه مشروعاً مثيراً للجدل من هذا النوع من قبل فئات واسعة في العراق، وبالذات لأنه يمر في المنطقة الغربية من البلاد، قريباً من الفلوجة والرمادي، هذا ناهيك عن عدم حاجة العراق أساساً إلى بناء خط أنابيب جديد إلى البحر الأبيض المتوسط لأسباب تجارية ولوجستية.

إن محاولة إثارة المشروع، وبصورة متكررة، يوحي أن الفكرة قائمة، والمحاولات مستمرة، بانتظار الوقت المناسب لإحيائها. طبعاً إن إسرائيل لا تعاني نقصاً في الإمدادات النفطية، ولكن فكرة استيراد نفط عراقي، قبل إحلال سلام عادل وشامل مع الفلسطينيين، هدفه توجيه رسالة سياسية واضحة إلى الدول العربية عموماً وإلى صناعة النفط الإقليمية بخاصة، رغم عدم جدواه اقتصادياً للعراق، وهذه الرسالة هي أنه قد آن الأوان، وقبل توقيع اتفاقية سلام عربية - إسرائيلية، إدماج إسرائيل في المنظومة النفطية والغازية الشرق أوسطية.

وهناك محاولة أخرى هي اتفاق إسرائيل مع الشركات الغربية التي تشتري النفط الروسي أو نفوط بحر قزوين استعمال أراضيها كممر ترانزيت لهذه النفوط. وفحوى هذا الاتفاق هو استغلال خط أنابيب أشكلون / إيلات، بحيث تستعمل الخزانات في أشكلون لتخرين النفط على ساحل البحر الأبيض المتوسط وشحن هذه النفوط إلى آسيا، وللوهلة الأولى يتبين أن هذه محاولة لكسر الاعتماد على قناة السويس، إلا أن الهدف الآخر وغير المعلن هو السماح للناقلات التي ترسو في الموانئ الإسرائيلية العمل في الموانئ الخليجية ومن ثم كسر واختراق المقاطعة العربية في هذا المجال الحيوي. إلا أن هذه العملية لم تنجح، ومنعت هذه الناقلات من استعمال موانئ دول الخليج، ومن ثم انخفض الشحن النفطي من إيلات إلى جنوب شرق آسيا بشكل ملحوظ في الأشهر الماضية.

من نافل القول أن التوجه في عملية التطبيع التي تقودها الولايات المتحدة منذ فترة، ولكن بصورة أوسع منذ ١١/ ٩، هو إشراك إسرائيل من الباب الخلفي في مشاريع الشرق الأوسط ، وخير نجاح يمكن أن تحققه هذه السياسة هو في إمكانية

إشراك إسرائيل في أكبر عدد ممكن من المشاريع الطاقية الإقليمية. ورغم الإخفاق الكامل لهذه السياسة حتى الآن إلا أنها لم تتوقف ويتوقع أن تأخذ أنماطاً جديدة ومختلفة في المستقبل المنظور، وبالذات من خلال مشاريع الغاز والكهرباء الإقليمية التي أخذت تبرز إلى حيز الوجود في الدول العربية المحاذية لإسرائيل.

النفط : المصالح المتقاربة والمتباعدة

من نافل القول أن المصالح النفطية الأمريكية الخليجية يجب أن تكون متقاربة في مجالات عديدة، ومختلفة في هوامش ضيقة وذلك لأهمية النفط في ريع الدول المنتجة، ولاعتماد الولايات المتحدة والدول الصناعية واقطار العالم الثالث على النفوط الشرق - أوسطية. إلا أن حقيقة الأمر هي غير ذلك.

فمن المفروض، مثلاً، أن تلتقي مصالح الطرفين في عملية تزويد أكبر كمية من النفوط الخليجية، وبالذات السعودية منها، إلى سوق الولايات المتحدة، ولكن واقع الحال يشير إلى تباين وجهات النظر والمصالح في هذا الأمر.

لقد حاولت السعودية منذ أواخر الستينيات في الحصول على اتفاق خاص مع الولايات المتحدة يسمح بتصدير كميات محدودة ولكن كبيرة من النفط إلى السوق الأمريكي. ولم توافق الولايات المتحدة على هذه الفكرة في حينه. فالولايات المتحدة، كما نبهنا سابقاً، لا تريد أن تعطي الأفضلية لبلد معين، وهدفها هو توزيع نسب الاستيراد بحيث يحصل هناك توازن ما بين الدول المصدرة الرئيسة، وهي تفعل ذلك لأسباب استراتيجية ذات علاقة بأمنها القومي.

وفي نفس الوقت نلاحظ أن السعودية، مثلاً، تحاول كل جهدها في الحفاظ على نسبة حصتها من السوق الأمريكي وزيادته تدريجياً كلما سنحت الفرصة رغم أنه أكثر ربحاً لها أن تصدر النفط إلى آسيا حيث تربح دولاراً أو دولارين على البرميل الواحد أكثر مما لو باعت نفس النفط إلى السوق الأمريكي. والسبب في

ذلك هو الاستمرار في المحافظة على نسبة مهمة من السوق الأمريكي وللحظوة السياسية التي يؤهلها لها ذلك عند أصحاب القرار في واشنطن. ومن غير المعروف كيف تبقى نسب كل من السعودية والمكسيك وفنزويلا وكندا بحدود ١٥٪ من مجموع الاستيراد الأمريكي للنفط، سنة بعد سنة، رغم ازدياد الكميات المستوردة للنفط الخام وفي ظل نظام اقتصادي حر لا دخل للحكومة فيه.

ويجرنا هذا الأمر إلى موضوع اعتماد الولايات المتحدة على نفوط الخليج، والسعودية بالذات. إذ لا يمل السياسيون الأمريكيون من تكرار الكلام حول اعتماد بلادهم على نفط السعودية وكأن نظام الطاقة الأمريكي معتمد على الرياض ولا يعمل من دونه. والحقيقة، وكما نبهنا إليه أعلاه، فإن نسبة الاستيراد لا تزيد على معدل ١٥٪ من مجموع الكمية المستوردة من النفط، هذا بينما تعتمد الولايات المتحدة على الغاز الطبيعي والفحم والطاقة النووية في توليد معظم حاجتها من الطاقة.

وفي عام ٢٠٠٣، مثلاً، بلغت كمية النفوط الخام المستوردة إلى الولايات المتحدة حوالي ١٠ ملايين برميل يومياً، وقد ازدادات هذه الكمية إلى حوالي ١١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٤. وهناك أيضاً حوالي ١,٥٠ مليون برميل من المنتجات البترولية التي يتم استيرادها أيضاً، معظمها من أوروبا أو من دول أمريكا اللاتينية. وإذا أخذنا بالحسبان أن مجموع الاستهلاك الأمريكي من النفط الخام هو اليوم حوالي ٢١ مليون برميل يومياً، وأن مجمل النفط السعودي المصدر هو حوالي ١,٥٠ مليون برميل يومياً يضاف إليه حوالي مليون برميل يومياً من النفط الكويتي والجزائري والعراقي نجد عندئذ أن مجمل النفط العربي إلى الولايات المتحدة هو حوالي ١٢٪ من مجموع الاستهلاك النفطي. ومن ثم يتبين عقم هذه الادعاءات حول الاعتماد على النفط السعودي، وبالذات عندما نعلم أن بيع النفط هو كانسياب الماء في الأواني المستطرقة. إذ في نهاية المطاف يتوازن مستوى الماء في الأواني، وهكذا النفط في السوق العالمي.

استهلاك الولايات المتحدة وارداتها
من النفط الخام عام ٢٠٠٣
(مليون برميل / يومياً)

	٢٠٠٣
معدل الاستهلاك	٢٠,٠
معدل الواردات	٩,٦
من السعودية	١,٧
من كندا	١,٥
من المكسيك	١,٦
من فنزويلا	١,٢
من الكويت	٠,٢٠٥
من الجزائر	٠,١١٣

المصدر: وزارة الطاقة الأمريكية، إدارة معلومات الطاقة.

ملاحظة : يصدر العراق إلى الولايات المتحدة ما معدله ٥٠٠,٠٠٠ إلى ٧٠٠,٠٠٠ برميل يومياً، ولكن بسبب الحرب انخفضت الإمدادات إلى معدلات دنيا خلال عام ٢٠٠٣. كذلك، فإن صادرات فنزويلا إلى الولايات المتحدة من النفط الخام هي بحدود ١,٥مليون برميل يومياً. ولكن بسبب الإضراب العام في الربع الأول من العام انخفضت الإمدادات خلال تلك الفترة ومن ثم المعدل الواطئ لعام ٢٠٠٣.

إذاً، وكما يوضح الجدول السابق ، فإن المسألة ليست موضوع اعتماد الولايات المتحدة على النفوط العربية. كما أن المسألة ليست إخفاق الدول العربية، وبالذات السعودية، في تحمل المسؤولية واستعمال الطاقة الإنتاجية الفائضة والباهظة التكاليف واستعمالها عند الطوارئ السياسية أو الصناعية.

لقد دلت تجارب السنتين الماضيتين على أن موضوع تأمين الإمدادات النفطية هو في صلب السياسة النفطية السعودية ويكون جزءاً أساسياً من سياستها النفطية التطويرية والتخزينية والتسويقية. والأمر لا يتعلق فقط بمصلحة الولايات المتحدة، بل ينصب في صلب سياسة السعودية ومصالحها النفطية. إذ إن للملكة احتياطيات نفطية هائلة ويهمها، كأي منتج كبير، أن يبقى النفط مصدراً أساسياً للطاقة لأطول فترة ممكنة دون انقطاع للإمدادات أو خضات في الأسعار، وذلك لكي يرتاح المستهلك للنفط ولا يكف عن استعماله بسرعة مع ولوج البدائل الطاقية الأخرى. وما يقال عن السعودية ينطبق على الدول النفطية الأخرى ذات الاحتياطيات النفطية الكبيرة مثل العراق وإيران والكويت والإمارات وفنزويلا.

من ثم، يمكن القول إن الخلاف النفطي الخليجي الأمريكي هو حول الأفق الأمريكي والأهداف السياسية التي تريد الولايات المتحدة تحقيقها في منطقة الخليج، وهنا يمكن تقديم تصورات مختلفة، تتقارب وتتباعد مع الفترة الزمنية قيد البحث.

التصور الأول هو أن ضغوط الولايات المتحدة على دول الخليج، وإثارة المسائل المتعلقة بالنفط، هي ذات صلة بمستوى أسعار النفط. فالولايات المتحدة هي من أكبر الدول إنتاجاً للنفط كما أنها الدولة الأكثر استهلاكاً له في نفس الوقت. ومن ثم قلما نجد هناك سياسة واضحة للولايات المتحدة بالنسبة إلى الأسعار سوى أن هذا الأمر يجب أن يترك للأسواق لتحديد مستواه في فترة ما. ولكن، نلاحظ في نفس الوقت تصريحات وتدخلات وضغوطاً من قبل واشنطن من أجل رفع معدلات الإنتاج لأجل تخفيض الأسعار. وتبرز المشكلات في هذا الصدد عندما تطلب واشنطن من دول مجلس التعاون الخليجي أن تأخذ المبادرة في رفع مستوى الإنتاج إما بصورة علنية فظة كما حدث في شتاء عام ٢٠٠٠ في عهد الرئيس بيل كلينتون أو من جانب واحد دون الأخذ بالحسبان وجهات نظر بقية الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك مما يؤثر في مصداقية المنظمة وفعاليتها، وهذا ما لا ترغب فيه دول مجلس التعاون نظراً إلى أهمية العمل الجماعي في المنظمة من أجل استقرار الأسعار.

أما التصور الثاني فهو ذو أبعاد أمريكية داخلية صرفة، ودور اللوبي الصهيوني هناك. فمن نافل القول أن إسرائيل قد نجحت في تأمين إمداداتها النفطية من الأسواق العالمية دون الاعتماد على نفوط الشرق الأوسط، ما عدا الكمية المحددة لها من مصر ضمن اتفاقيات كامب ديفيد التي هي بحدود ٤٠,٠٠٠ برميل يومياً، تزداد في بعض الأحيان حسب المتطلبات السوقية. كما أن إسرائيل، ومعها الولايات المتحدة، قد تحاشت حتى الآن زج موضوع النفط في عملية التطبيع الإقليمي، وكانت المحاولة الوحيدة هي التجربة الفاشلة لشركة أنرون في شراء الغاز القطري وتسويقه في إسرائيل. وقد حاولت إسرائيل منذ عشر سنوات تقريباً شراء الغاز المصري ولكن دون جدوى حتى الآن، كما أنها حاولت أن تستورد الغاز والكهرباء من الأردن من خلال المشاريع العربية المشتركة وقد فشلت في ذلك إلى حد الآن. ومن غير الواضح إذا كانت هذه المحاولات جدية، إذ إن هناك معارضة قوية في إسرائيل ضد الاعتماد على النفط والغاز العربي بصورة مطلقة. إلا أن حقيقة الأمر هي أنه رغم تزاحم عمليات التطبيع والمحاولات الدؤوبة لمشاركة إسرائيل في اللقاءات والبرامج الإقليمية إلا أنها لم تحاول بجدية حتى الآن زج العلاقات النفطية في هذا الأمر، ولم تبادر الولايات المتحدة في إلقاء ثقلها بشكل وافٍ حتى الآن في هذا الموضوع.

والتصور الثالث هو ذو أبعاد استراتيجية يتعلق بالضغوط التي تريد أن تمارسها الولايات المتحدة على دول الخليج، وبالذات السعودية، بعد ١١ سبتمبر. وهنا نلاحظ وجود اختلافات وانقسامات داخل الفئات الرسمية والتجارية في الولايات المتحدة حول كيفية التعامل مع هذا الموضوع. فالشعار الأساسي الذي لا تفتأ أوساط الحزب الديمقراطي وجماعات البيئة والحركة الصهيونية واليمين الجديد تطرحه هو فك الاعتماد عن نفوط الخليج وتحرير السياسة الأمريكية من هذا العبء. وقد برز هذا الشعار بشكل واضح أثناء الحرب على العراق في ربيع عام ٢٠٠٣. إلا أنه في الوقت نفسه نجد أن أوساط الحزب الجمهوري ومجمل شركات

النفط والغاز والهندسة والخدمات تعمل بجدية من أجل ولوج الصناعة النفطية والغازية الخليجية كلما سنحت لها الفرصة لذلك، بل تضغط من أجل الحصول على العقود في منافسات قوية. من ثم يمكن الاستنتاج أنه رغم التصريحات المستمرة بفك الاعتماد على نفوط المنطقة إلا أن المصلحة الأمريكية العليا هي في استمرار التعاون ، وأنه لا يتصور تغيير هذه السياسة في المستقبل المنظور حتى لو وصل الحزب الديمقراطي إلى البيت الأبيض في ٢٠٠٥ ، نظراً إلى الاعتماد المتبادل في هذا المجال الحيوي ولفقدان البدائل التي يمكن أن تعوض نفوط الخليج.

أما من الجانب الخليجي، فالأهداف تختلف ، فمن الممكن وجود خلاف نتيجة لإصرار واشنطن على سياسة إنتاجية معينة لخدمة أهداف قصيرة المدى وذات صلة بالأوضاع الداخلية الأمريكية، مثل الضغط على الأسعار في الانتخابات الرئاسية، في حين أن دول الخليج تحاول أن تنسق مع بقية دول الأوبك للحصول على قرارات جماعية ذات مصداقية على المدى المتوسط أو البعيد.

ومن الممكن حصول خلافات نتيجة لتصرفات غير دبلوماسية من قبل مسؤولين أمريكيين يحاولون ان يتصرفوا وكأن دول الخليج مجموعة من جمهوريات الموز، وهذا ما حدث بالضبط أثناء الزيارات المتكررة لوزير الطاقة بيل ريتشاردسون في عهد كلينتون.

وهناك احتمال بأن تستعمل دول الخليج، وبالذات السعودية، السياسة النفطية لا لقطع الإمدادات أو غير ذلك، بل من خلال عدم التجاوب مع بعض الدعوات الأمريكية العلنية تعبيراً عن عدم الرضا عن بعض السياسات التي تتبناها واشنطن تجاه المملكة أو المنطقة في فترة معينة.

وأخيراً، وهذا ما نعتقد أنه حصل في أوائل عام ٢٠٠٤، فقد تبنى الطرف البترولي السعودي الأرقام والتنبؤات الصادرة عن مؤسسات غربية مرموقة واعتمد سياسة تدعو إلى تخفيض الإنتاج في الأوبك بدلاً من الدعوات العلنية لواشنطن في رفع الإنتاج. ولكن اضطر الجانب السعودي إلى الرضوخ بعيد اجتماع الأوبك

في ٣١ مارس بساعات ودفع بزيادة الإنتاج نتيجة الضغوط الأمريكية العلنية كما حدث في ١ أبريل ٢٠٠٤.

الخيارات والبدائل

يتضح للوهلة الأولى أن البدائل والخيارات محدودة أمام صاحب القرار الخليجي في مجال العلاقات النفطية مع الولايات المتحدة، ولكن الأمر غير ذلك. ويكمن هذا الاختلاف في مجالين مهمين، أولهما الإصلاح الداخلي والثاني تنويع العلاقات السياسية والاقتصادية وتوطيدها مع أطراف متعددة.

إن الشعار الأساسي الذي ترفعه الولايات المتحدة حالياً وفي الفترة المقبلة هو ضرورة ولوج أقطار الخليج مرحلة الإصلاح الداخلي. هذا لا يعني أنه لا توجد هناك شعارات وعناوين أخرى، مثل السلام مع إسرائيل والعراق وإيران والنفط، إلا أن الخلاف الأساسي هو حول موضوع الإصلاحات وتوقيته ودرجة وسرعة تنفيذه. ولن تتوقف أو تخفت الخلافات مع واشنطن ما لم تبدأ الدول الخليجية بهذه المهمة، وبالذات في السعودية.

فإذا تبين للمسؤولين في الولايات المتحدة أن مسيرة الإصلاحات بطيئة، فيجب أن نتوقع تزايد الخلافات، رغم قيام الدول المعنية بما هو مطلوب في مجال مكافحة الإرهاب وإيقاف تبييض الأموال، أو التعاون الكامل في مجال تأمين الإمدادات النفطية.

وهذا النوع من الخلافات يأخذ صوراً وأوجهاً متعددة ليس من الضرورة أن تكون مباشرة أو حدية. فمن الممكن أن نشعر بالخلافات من خلال تسريب وترويج معلومات حول موضوع معين ليس ذات صلة بالإصلاحات، مثل محدودية الطاقة الإنتاجية النفطية السعودية أو عدم تمكن شركة أرامكو السعودية من تلبية الطلب المتزايد على النفط في السنوات القادمة.

إن موضوع الإصلاحات هو جزء مكمل ومتكامل من الحرب ضد الإرهاب، لا

يقل عنه أهمية في نظر المسؤولين الأمريكيين، وسيتم التعامل معه بصورة واسعة ومكثفة في السنوات القادمة، كما ستكون له آثار محددة في العلاقات النفطية ما بين الطرفين.

ومن أجل عدم إعطاء عنصر المبادرة للقوى الأخرى في هذا المجال يتوجب على الدول الخليجية العمل بجدية على بناء دولة المؤسسات بما يعني ذلك من محاسبة ومراقبة وشفافية وميزانيات عمومية وإعلام حر ومسؤول، ناهيك عن معاملة المرأة والأقليات سواسية مع بقية المواطنين ضمن أنظمة متطورة وحضارية تأخذ بنظر الاعتبار تقاليد البلاد وأعرافها، ولكن في نفس الوقت المتغيرات العصرية والإنسانية المهمة على الساحة العالمية.

ويتطلب هذا الإصلاح، فيما يتضمنه، سياسة أكثر شفافية على الصعيد النفطي. فهذا الأمر غير متوفر الآن. والمعني بالشفافية في هذا المجال هو ليس الاعتماد فقط على تصريحات وزير النفط في شرح سياسة الدولة، بل إعطاء المجال لمراكز قوى متعددة في شرح وجهة نظرها وإبداء رأيها في السياسة النفطية للبلاد. فهذا الإجراء سيعني توفير شرح أوفى من قبل المسؤولين والخبراء والاقتصاديين في البلاد حول السياسة النفطية، وفي نفس الوقت الاعتماد على هذه الأصوات المختلفة في شرح السياسة النفطية التي تتبناها الدولة.

كما تتطلب الشفافية حسم موضوع علاقة الشركة النفطية الوطنية ودورها مع الحكومة، فتاريخ هذه الشركات يعود إلى أكثر من ٣٠ سنة، ومن المفروض الآن، وبعد كل هذه التجارب، أن تعطى هذه الشركات استقلالية أكثر من جهة وتدخلاً حكومياً أقل من جهة أخرى، وهناك تجارب عديدة من الممكن تبنيها في هذا المجال والمهم هوإقرار ما هو مناسب لكل دولة منتجة للنفط.

إن هذا الأمر في غاية الأهمية، ومن الصعب تأجيله إلى سنوات لاحقة وترك الأمور كما هي عليه الآن من تدخلات تكاد تكون يومية، ناهيك عن حالة الفساد المستشري في الكثير من هذه المجالات، وبالذات مع تبني الحكومات المعنية سياسة

الانفتاح الاقتصادي ودعوة الشركات العالمية في عملية التنمية والخصخصة المحلية.

فمن الصعب، بل من المستحيل، على شركات النفط الوطنية التنافس بجدية وبصورة متكافئة مع الشركات العملاقة الدولية وهي في أوضاعها الصعبة وغير الرشيدة في بعض الدول المنتجة.

كذلك، فإن هذه السياسة تتطلب التعامل بجدية أكثر، وعناية أعلى، مع الأسواق الكامنة والمحتملة للنفط الخليجي، فهذه الأسواق هي في آسيا، فهناك التوسع في الاستهلاك. ومع ضرورة التواجد في السوق الأمريكي وأهميته، وهذا أمر لا يمكن نكرانه أو التغاضي عنه نظراً إلى نفوذ أمريكا الاستراتيجي من جهة ولكون سوقها يشكل ٢٥٪ من الاستهلاك العالمي من جهة أخرى، فإن من الضروري الولوج بصورة أوسع، اقتصادياً ونفطياً وثقافياً، في الدول الآسيوية نظراً إلى أهميتها لنفوط الخليج وللبديل المهم الذي توفره في التعامل مع الأسواق العالمية. ومن الجدير بالذكر أن الأسواق الآسيوية ستشكل في المستقبل المنظور حوالي ٢٥٪ من الاستهلاك العالمي للنفط، حالها حال الولايات المتحدة اليوم.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فهناك مصلحة مشتركة يتوجب إعطاؤها الأولوية عند مراجعة العلاقات النفطية معها، فبديهية السوق تفرض على الدول الخليجية تأمين تدفق الإمدادات النفطية إلى هذا السوق الرئيس وضمانها وتشجيعها، فهذه مصلحة خليجية قبل أن تكون مصلحة أمريكية أو غربية.

المصلحة النفطية الخليجية الأمريكية

إن الأزمات النفطية، مهما كان نوعها أو حجمها، ليس من مصلحة الدول النفطية، كما أنها ليست من مصلحة الولايات المتحدة أو بقية الدول الصناعية الغربية، ناهيك عن الدول النامية. فلا الانقطاعات تفيد، ولا الزيادة السريعة في الأسعار تفيد، ولا الانخفاض الشديد في الأسعار يفيد ولا استقرار الأسعار على مستوى متدنٍّ لفترة طويلة يفيد. إن المهم هو إيجاد الأرضية المناسبة لتسويق النفط

والتعامل معه كسلعة تجارية مع الأخذ بالحسبان أنه أيضاً سلعة استراتيجية. إن الضرر على دول الخليج من الخضات والتقلبات السريعة والشديدة هو تسريع اللجوء إلى مصادر بديلة، عن نفوطها أولاً، وعن النفط عموماً.

إلا أن الخيارات والبدائل هذه جميعها تبقى محدودة الأثر والفائدة لدول الخليج ما دام اقتصادها أحادي الجانب ويعتمد أولاً وأساساً على الريع النفطي، فما دام هذا هو الوضع، فإن الخيارات قليلة ومحدودة. هذا ناهيك عن الاعتماد على الحماية التي توفرها الولايات المتحدة لأمن الخليج الذي يحد في نهاية المطاف من البدائل الاستراتيجية المتوفرة لها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ولكن الخيارات محدودة أيضاً للولايات المتحدة. فلا يمكن تصور القبول بسياسة الأمر الواقع الداخلية بعد أحداث ١١ سبتمبر، ولا بسياسة توازن القوى الإقليمية التقليدية بعد الحروب والصراعات التي نشبت، ولا فرض الليبرالية بالوسائل العسكرية والهيمنة من قبل الدول الكبرى، ولا الاستمرار في سياسة اللامبالاة التي يعانيها الشعب الفلسطيني. هذا لا يعني أنه سيتم الاستغناء أو التهميش في هذه الأمور، فمن الممكن جداً، على سبيل المثال، أن نتصور نشوب أزمة إقليمية أو دولية في القريب العاجل في حال لجوء الولايات المتحدة أو إسرائيل إلى الحل العسكري لمعالجة الملف النووي الإيراني، كما أنه من الممكن جداً أن نتصور حدوث خلافات مهمة ووجهات نظر متباينة عميقة بين بعض دول الخليج والعراق في حال عدم التوصل إلى حل مقبول ومعقول لمشكلتي الديون والتعويضات، أو في حال تبني العراق سياسة الباب المفتوح نفطياً.

إلا أنه في نهاية المطاف، وخلاصة الأمر، فإن استقرار الإمدادات النفطية ينبع أولاً وأخيراً من استقرار دول المنطقة وتطور أنظمتها بصورة تدريجية وسلمية. وهنا تكمن مسؤولية الدول الكبرى في المساهمة مع الدول الإقليمية في بناء نظام إقليمي متوازن القوى وأكثر مرونة مما هو عليه الآن، يضمن توفير حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، والتعامل بعقلانية وحكمة أكثر مع العراق وإيران، ويدفع بالإصلاحات في المنطقة من خلال الأطر المؤسسية.

الجلسة الثالثة

المنامة – البحرين

فبراير 2005

موضوع النقاش: الأبعاد النفطية والاقتصادية في العلاقات الخليجية – الأمريكية

رئيس الجلسة: د. عبدالملك الحمر

معد ومقدم الورقة: د. وليد خدوري

المناقشات والتعليقات على ورقة وليد خدوري
الأبعاد النفطية والاقتصادية في العلاقات الخليجية - الأمريكية

١ - عبدالملك الحمر (رئيس الجلسة)

عندما نسمع الدكتور المجرن يقدم هذه الورقة، فكأنه قد شارك فعلاً بخبرته في إعدادها، وحينما يثير الدكتور عباس هذه الأمور الحيوية في الاستراتيجيات وفي السياسة وربط السياسة بالاقتصاد، وربط اقتصاديات دول الخليج بالتبعية الكلية، إن صح التعبير، أعتقد أن هناك أسئلة كثيرة للحاضرين قد يتحدثون ويشاركون فيها، نظراً إلى أهمية هذا الموضوع، لا أحب أن أذكر بعض النقاط، ولكن هذه علاقة وثيقة ولصيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين دول الخليج، وفي هذه الإشارة ما يكفي، إلا أن هناك بعض النقاط:

النصيحة أو التشديد على تحويل النفط كثروة وطنية في دول الخليج إلى عالم الخصخصة والعولمة يحتاج إلى توقف.

كذلك يتكلم الدكتور وليد خدوري عن دور اللوبي الصهيوني في السياسة النفطية، ومعروف أن هناك مؤسسات بحثية متخصصة في أمريكا تختص في النفط وإشكالية السياسة النفطية في دول الخليج بصورة خاصة، أترك المجال لمن يرغب في المشاركة.

٢ - خليل علي حيدر

أعتقد - وأنا لست خبيراً في مجال النفط - أن واحدة من أسباب استمرار الاحتكاك وسوء التفاهم بيننا وبين الغرب في مجال النفط، أننا دول من دون استراتيجيات، ومن دون سياسة واضحة، لا من أنفسنا، ولا من هذه الدول الغربية، عندما تأخذ دول الخليج، هل تفكر في نفسك كدول رأسمالية وأنها جزء من

مصالحها قائمة مع الدول الغربية؟ أم أنها امتداد للعالم العربي؟ أم أنها جزء من المجموعة الإسلامية في صراعها ضد الصليبية العالمية؟ ليس هناك تفكير واضح، هناك فكر اقتصادي نفطي منقسم على حسب عدد الدول التي تنتج النفط في العالم العربي، وتتضارب سياساتها، وفي النهاية ليس هناك سياسة واضحة، وواحد من أسبابها أنها سياسة مرحلية وليست استراتيجية.

النقطة الأخرى هي فشل أمريكا عندما حاولت الضغط على قطر في موضوع الغاز، هذه المسألة تذكرني بما ورد في بحث الدكتورة ابتسام الكتبي، عن السياسة الأمريكية بشكل عام، ورد أن انسحاب الولايات المتحدة من إيران دون حرب أهلية، نذكر في السبعينيات كان الكل يضخم الدور الإيراني والأمريكي، وأن إيران تحولت إلى كلب حراسة للمصالح الأمريكية وإلى بوليس للمنطقة وإلى...، وعندما قامت الثورة لم تلجأ أمريكا إلى الانقلابات أو إلى حرب أهلية، أو تهدد بفصل كردستان عن إيران، أو عربستان أو...، انسحبت، الفكر السياسي العربي لا يقف عند هذا ويحلله، باستمرار نركز على كيف ضغطت أمريكا على المصالح العربية، ولا نركز على مواقف من هذا النوع وكيف صارت وما هي دلالاتها؟

النقطة الثالثة أن المشكلة ليست ماذا نعمل بنفطنا؟ بل المشكلة ماذا نعمل بأنفسنا؟ ما هي استراتيجيتنا؟ النفط تحول من مصدر للثروة إلى مصدر للكسل الاقتصادي، الآن كل الدول النفطية وخصوصاً الدول الخليجية عندها مشكلة ضخمة، لأنها نفخت في الرواتب، نفخت في المصروفات، على شيء موجود في باطن الأرض تخرجه وتبيعه وأنت رهن للأسواق الدولية، ولتقلبات الأسعار، وإذا حدث أي شيء كما جرى قبل سنتين ثلاث عندما صار البرميل بـ (٧ أو ٨) دولارات، كانت هناك أزمة ضخمة من الكويت إلى عمان، حتى إيران حتى كل الدول النفطية الأخرى، أيضاً ينبغي ألا نكتفي ببحث علاقة الغرب بهذا النفط، ولكن نبحث ماذا نفعل بهذا الدخل الضخم وكيف ننمي اقتصادنا إنتاجياً.

(عبدالملك الحمر ، رئيس الجلسة)

هذا يذكرني بأحد مهندسي السياسة الأمريكية أعتقد أنه هنري كيسنجر عندما قال «النفط يجري تحت أرجلكم بينما يجري فوق رؤوسنا» بمعنى أنه أنتم لا تهتمون بالنفط في حين أنه في صلب استراتيجيتنا الحاضرة والمستقبلية.

٣ - عبد الرحمن النعيمي

هذه الورقة التي قدمها الدكتور وليد خدوري، تكشف لنا أن أمريكا رغم كل علاقتها مع السعودية وعلاقاتها مع مختلف الدول في العالم، ولكنها لا تضع بيضها في سلة واحدة، من خلال الأرقام التي أمامنا تستورد (٦ , ٩) وكل دولة محدد لها مقدار، إذا حدث أي ضغط عليها، على الأقل لديها خيارات أخرى، أذكر سنة ١٩٧٤ هددوا باحتلال منابع النفط، وسنة ٢٠٠١ عندما جرت أحداث سبتمبر لم يهدد أحد بسحب الأرصدة، وكان الأمريكان لديهم إمكانية بأن يهددوا بتجميد الأرصدة، وهم يراقبون كل الأموال التي تحول من مختلف أنحاء العالم.

أعتقد أنه على الصعيد الدولي هناك صراع بين الكبار، وليس بين الصغار الذين على الأقل الدول العربية مدرجة فيهم، بين الدول الكبار على المواد الخام، وأبرز مادة خام هي النفط، ولذلك لا نستطيع أن نفسر كثرة من الصراعات سواء في أفغانستان أو في إفريقيا بين الدول نفسها، إفريقيا هي مادة للصراع بين الاتحاد الأوروبي وبين أمريكا، وداخل أفغانستان آسيا الوسطى والنفط الواعد فيها.

وعندما نقول نحن وأمريكا، هي دولة كبرى مع دول كبرى، مع الاتحاد الأوروبي، مع روسيا، مع الصين، هذه الدول تبحث عن تحالفات كبيرة، حتى أمريكا تتحالف مع كندا على أساس إقامة نوع من الاتحاد بعضهم مع بعض، ونحن عندما نأتي إلى بعضنا البعض لا نفكر إطلاقاً، حتى في أي صيغة من الصيغ، حتى مجلس التعاون ننظر إليه بشزر، وبكل بساطة يمكن للبحرين أن

تهرب إلى أمريكا ولا تريد تقوية العلاقات بينها وبين دول الخليج فيها، وأيضاً على الأقل بقية دول الخليج الأخرى.

فإذا كان هناك وهم بالاعتماد على أمريكا، فنحن على الأقل في منطقة الخليج نقول إننا نريد أن نتقدم باتجاه الديمقراطية باتجاه حقوق الإنسان، أعتقد أن أمريكا ليست هي المعنية بهذا الموضوع، بمعنى أننا لا نواجه أمريكا بمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم، نحن نواجه أنظمة، أسراً حاكمة غير مستعدة أن تقدم أية تنازلات في هذا الجانب، بمعنى، هل الوجود الأمريكي في الكويت استطاع أن يعطي ضماناً أن تمارس المرأة الكويتية حقها الانتخابي مثلاً، أو أن البدون أصبح بإمكانهم أن يكونوا كويتيين، بل على العكس ١٤ سنة أصبح التيار السلفي هو المسيطر في وجود قوات أمريكية كبيرة، في داخل السعودية ثلاثة من السعوديين الإصلاحيين معتقلون لمدة سنة كاملة ومع ذلك الإدارة الأمريكية حتى لو غرقت في النفط لن تتحدث عن المتروك، ولن تتحدث عن منع الدكتور محمد سعيد الطيب عن حضور مثل هذه الندوة.

٤ – محمد الركن

المقالة الأخيرة لتوماس فريدمان في نيويورك تايمز كان يتكلم عن النفط واستخدامه كوسيلة للتغيير في الأنظمة الخليجية نفسها، كان يقول إن الفلسفة التي تقوم عليها الإدارة الأمريكية الحالية من استخدام الضغط والقوى العسكرية لإجبار هذه الدول العصية على التغيير كما قال الدكتور تركي الحمد، لن تؤتي بثمارها، إنما الأفضل هو الاتفاق عالمياً – كما يقترح – توماس فريدمان – على خفض سعر النفط المصدر من هذه الدول بحيث إن ميزانيتها سوف تختل، علاقاتها مع مواطنيها سوف تنحدر أو سوف تضطر بعد ذلك إلى أن تلتفت إلى مواطنيها وتغير نهجها بما يستوعب الطموحات لدى أولئك المواطنين، وهذه نظرية خيالية إلى حد ما، ولكن الأصوات تتردد في الولايات المتحدة الأمريكية بذلك، فهذه الدول

شهدت في الثمانينيات عجوزات وانخفاضاً في سعر النفط، ولكن الأنظمة الحاكمة استطاعت من خلال الاستدانة الخارجية أن تمضي على النمط الذي تعيش فيه.

الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولتها التدخل لمصلحة شركاتها من خلال سفاراتها كما قالت الورقة، مسألة واضحة في كثير من الدول العربية، فهي لم تأخذ الحكمة من البريطانيين، حكموا هذه المنطقة لمدة (١٥٠) سنة، ولكن تركوا الشؤون الداخلية لأهلها، فكان هناك نوع من الرضا، حتى كان البعض يشتري ويبقي هذا الغطاء البريطاني، ولكن أمريكا الآن تتعدى هذا الأمر للدخول في تضاعيف السياسة الداخلية خصوصاً في الجانب الاقتصادي منها، سوف تكون هناك ممانعة دون شك.

٥ - علي صالح

أعتقد أن السؤال هو لماذا تحولت دول مجلس التعاون من الدعوى إلى الاعتماد على الذات في الجانب الدفاعي والأمني، والمحافظة على استقلاليتها من الدول الأجنبية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، وبما سمي وقتها، أقصد في بدايات مجلس التعاون، بالحياد الإيجابي، إلى الارتماء في أحضان الولايات المتحدة والتسابق على تقديم القواعد والتسهيلات العسكرية لها؟

أعتقد أنه في السنوات الأولى لقيام مجلس التعاون، كانت دوله متفهمة أن الولايات المتحدة تضغط من أجل الحلول مكان بريطانيا في هذه المنطقة ، وأنها تريد أن تضمن إمدادات النفط، وعدم سيطرة أية جهة أو قوة مناهضة للولايات المتحدة على هذه الإمدادات، ولسان حالها يقول إن تجربة عام ١٩٧٣ يجب ألا تتكرر، وأن النفط لن يوقف تدفقه إلى صهاريج مخزوناتها، وقتها، تبنت الولايات المتحدة ومعها الدول الأوروبية واليابان التي شكلت مجموعة دول التعاون والتنمية، تبنت خطة لهنري كيسنجر تتكون من شقين:

الشق الأول: هو تكوين مخزونات نفطية كبيرة ومتنامية في هذه الدول يتم استخدامها لتعويض أي نقص أو توقف للإمدادات النفطية من الدول المنتجة في الشرق الأوسط .

الشق الثاني: هو العمل على امتصاص الإيرادات النفطية لهذه الدول، إما بإقناعها باستثمار قسم كبير منها في الأسواق المالية والعقارية في الولايات المتحدة، أو بشراء أسلحة، التي بدأت تتكدس في دول مجلس التعاون وثم تصبح قديمة، ومن ثم يتم شراء أسلحة غيرها من جديد وبصورة متواصلة، وفي الحالتين يتم استنزاف العائدات النفطية وتتحول ميزانيات هذه الدول من الفائض إلى العجز، ومن التفكير بعدم بيع النفط إلى التفكير في بيعه بأي ثمن للحصول على العائدات.

وبالعودة إلى السؤال الرئيسي، فقد أسهم أكثر من عامل في ذلك التحول من الاعتماد على الذات إلى الارتماء في أحضان الولايات المتحدة:

العامل الأول: الخوف من الخطر الإيراني، ومن ثم الخطر العراقي بعد انتهاء الحرب الإيرانية -العراقية ١٩٨٨، والغزو العراقي للكويت ١٩٩٠.

العامل الثاني: الخوف من الشعوب، أو بالأحرى عدم الثقة في هذه الشعوب والعمل على تهميشها وإبعادها عن المشاركة في اتخاذ القرار، وقمع المطالبين بالإصلاحات السياسية والديمقراطية.

العامل الثالث: انعدام الثقة فيما بين الأنظمة القائمة في هذه الدول وكذلك بقية الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى فشل كل محاولة لقيام نظام دفاعي مشترك على المستويين العربي والخليجي، بل أي نوع من التعاون الجدي بما فيها منظومة قوات درع الجزيرة.

وقد أسهمت هذه العوامل إلى تحول الموقف من صد محاولات الولايات المتحدة ليكون لها موطئ قدم في هذه المنطقة إلى التهافت على تقديم أكثر التسهيلات وعقد الاتفاقيات معها.

(عبدالملك الحمر ، رئيس الجلسة)

الحديث عن النفط وارتباطه بالسياسات والديمقراطية والتغير وتغيير الأنظمة في غاية الأهمية، يقال أن الاحتياطي الذي وصل لدى دول الخليج خلال ٢٠٠٤، إلى ترليون دولار، وهناك تساؤل، هل موارد النفط نقمة أم نعمة؟ وحاولت أن أجيب بطريقة غير مباشرة أن ذلك يتوقف على إدارة الأموال واستثماراتها، وهذه في غاية الأهمية للنظر في علاقة الموارد النفطية وعلاقتها بالتنمية، خصوصاً لكون هذا المنتدى هو منتدى التنمية، وفي غاية الأهمية الربط بين هذه الموارد وهذه المبالغ الكبيرة جداً وبين تحويلها واستثماراتها للتنمية .

٦ - عامر التميمي

من خلال قراءة الورقة يظهر مدى تأثير الفكر السياسي لأطروحة الدكتور وليد خدوري، وغياب التحليل الفني الاقتصادي في تشخيص العلاقات النفطية بين الولايات المتحدة ودول الخليج، وأعتقد أن هذا يعد من الاختلال الأساسي في الورقة، على سبيل المثال، طرح موضوع الاستغناء عن النفط في الأوساط السياسية والإعلامية داخل الولايات المتحدة.

هو يقول إن هذه الفكرة عقيمة، صحيح هي فكرة غير قابلة للتطبيق على المدى الزمني المنظور، ولكن هي هدف استراتيجي في الفكر السياسي الأمريكي في الوقت الراهن والفكر الاقتصادي، بحيث يتم الاستغناء عن مصدر يؤدي إلى التوتر، يمكن أن يؤدي إلى الانقطاع عن الأسواق الأمريكية، لذلك المسألة تتعلق بهل هناك بدائل أخرى للنفط، ونفط الأوبك بشكل أساسي ونفط دول الخليج بشكل خاص؟ هذا الموضوع يحتاج إلى تطوير بدائل الطاقة، أو بدائل نفطية أخرى تكون قادرة على تزويد الولايات المتحدة باحتياجاتها من الواردات النفطية، ولكن هي قضية أساسية مطروحة في الولايات المتحدة منذ زمن بعيد، وهناك دراسات

مستمرة حول هذا الموضوع، وتصرف أموال طائلة على البحث والتطوير في مجالات الطاقة.

القضية الثانية موضوع العلاقة النفطية مع إسرائيل، وأن هناك ضغوطاً أمريكية تريد أن تقيم مثل هذه العلاقات، وطرح أيضاً موضوع يرد في الصحافة والإعلام، ولكن لا أساس له، لأن مثل ما تفضل في الدراسة أن هذه القضية غير قابلة للتطبيق اقتصادياً.

كان بودي أن يتطرق الدكتور وليد إلى مسائل تتعلق بالتجارة الخارجية، والتحولات الهيكلية في بنية التجارةالخارجية الحالية بعد قيام منظمة التجارة الدولية، وتحرير مختلف السلع والخدمات من القيود التي كانت تقيدها، سواء كانت قيوداً سياسية أو إدارية، الآن الأوبك تعد في أوساط سياسية في الدول الغربية (كارتيلاً) يتحكم في الإنتاج، يتحكم في التسعير، وبالتالي هذا يتناقض مع القيم الجديدة في التجارة الدولية، كيف يمكن أن نواجه مثل هذا الموضوع؟ من المؤكد أن لنا مصالح في تحرير الكثير من المنتجات مثل منتجات البتروكيماويات التي تعاني الحمائية في كثير من الدول الأوروبية على الرغم من تميزها ووجود ميزات نسبية لديها عن المنتجات الأخرى في الدول الأوروبية، فكيف يمكن معالجة مشكلة عدم قبول الأوبك (ككارتيل) في المستقبل، قد يفرض تحرير الإنتاج والتسعير من القيود السياسية والقيود التي تتعلق بالدول المنتجة، وبالتالي تصبح سلعة متحررة، هذا كان يمكن أن يكون لها مجال جيد في الورقة بحيث تتطلع إلى آفاق تطور التجارة في المستقبل.

هناك قضية أخرى، ما هي الأسعار المناسبة للنفط؟ هل هي الأسعار المرتفعة؟ أم هي الأسعار المنخفضة؟ أم أنه يجب أن يكون هناك توافق بين الدول المنتجة والدول المستهلكة بحيث يكون لذلك أيضاً تأثيرات إيجابية في أداء الاقتصاد العالمي، وبالتالي يصبح النفط مطلوباً إلى أمد بعيد، هذه أيضاً من الأمور التي كان يجب التطرق لها في الورقة، لأننا نحن أيضاً كدول منتجة خصوصاً دول الخليج لدينا

فوائض مالية تم توظيفها في الأسواق المالية العالمية، تحديداً في الولايات المتحدة وفي الأسواق الأوروبية، وفي بعض الدول.

(عبدالملك الحمر ، رئيس الجلسة)

هذا يطرح سؤالاً فيما بعد للدكتور عباس المجرن أن استراتيجية المخزون النفطي كان لها دور أساسي في السبعينيات والثمانينيات.

٧ - عبد المحسن مظفر

للأسف الشديد يبدو لي حتى ونحن نكتب في قضايا فنية أو اقتصادية، الهم السياسي يؤثر في كتاباتنا وتحليلاتنا، بحيث إن همومنا السياسية تنعكس وفي معظم الأحيان بصورة غير سليمة على ما نحاول أن نقدمه من دراسات فنية واقتصادية، قضية النفط وعلاقة الدول العربية المنتجة للبترول بالولايات المتحدة أو بغيرها من الدول المستوردة لهذه المادة، هي قضية اقتصادية بالدرجة الأولى ولها ظروف اقتصادية، القضية محكومة بقضايا اقتصادية، بأسباب وأساليب ومصالح اقتصادية بالدرجة الأولى، فعندما تكلم حاول الدكتور وليد خدوري في هذه الورقة أن يقحم بعض الهموم السياسية للمنطقة إلى مدى أبعد مما هو طبيعي، بالذات قضية ارتباط القضية الفلسطينية وقضية وجود إسرائيل بهذه المنطقة، وربط عملية التبادل التجاري في موضوع النفط بهذه القضية بصورة أراها مبالغاً فيها، أعتقد أن هذا يذكرني بطرفة ذكرت عن المرحوم الدكتور عبد الفتاح قنديل أول ما ذهب إلى الولايات المتحدة هو ومجموعة من الطلاب المصريين، فأستاذ اللغة حاول أن يجرب لغتهم الإنجليزية، فكتبوا عن موضوع الفيل، فأحد الإخوان العرب - أعتقد أنه فلسطيني - كتب الفيل والقضية الفلسطينية.

نتكلم عن موضوع حساس جداً، موضوع اقتصادي، موضوع فني، وأرقام

كثيرة جداً، نقحم إسرائيل قسراً في هذا الموضوع، ربما من دون تمحيص كاف، وربما بالاعتماد على بعض الكتابات التي ترد في بعض الصحف السيارة الأمريكية أو العربية من دون تمحيص حقيقة هذه الأمور.

ورد أن الشركات النفطية حاولت أن تفرض مصالحها وسيطرتها عن طريق سفارات الولايات المتحدة في الدول النفطية، وهناك إشارة إلى شركة أنرون، وشركة كارلايل ومحاولاتهما في توجيه بعض المصالح النفطية لمصلحة هذه الشركة، وهي شركة قريبة من أولاد بوش أو أعمامه، فيما يلي ذلك كلام يناقض هذا التوجه، يناقض هذا الفهم في التفكير، لأن الشركات هي مصالح اقتصادية، الولايات المتحدة فيها المئات من الشركات التي قد تتضارب مصالحها، إذا حاولت شركة كبرى مهما كانت كبيرة وإن كانت «كارلايل» أو غيرها الحصول على جزء من الكيكة بخلاف النظم والإجراءات والقوانين المطبقة في الولايات المتحدة وفي العالم، فإنها سوف تجد معارضة من الشركات المنافسة، وكما حدث في هذه الشركة، لا «كارلايل» ولا «أنرون» استطاعت أن تمررا بعض المصالح، فإقحام الموضوع الإسرائيلي في هذه المنطقة عملية تحتاج إلى بحث وتمحيص والتأكد من أنه ليس له أسباب ومآرب أخرى.

محاولة تمرير خط أنابيب من عسقلان إلى إيلات لمحاولة تسهيل مرور النفط من البحر الأبيض إلى شرق آسيا، هي مجرد فكرة اقتصادية، ثم وجد أن قناة السويس وهي ممر اقتصادي عالمي معترف به قائم وأقل تكلفة، فصرف النظر عن هذه الفكرة، لا نقحم كثيراً القضايا السياسية أكثر مما يجب في القضايا الاقتصادية النفطية، وهي قضايا تحكمها الأرقام وتحكمها الاقتصاديات.

أيضاً عندما تكلم عن الاستهلاك النفطي الأمريكي - إذا صحت الأرقام - أنها تقدر بحوالي ٢٠ مليون برميل يومياً، من هذه العشرين مليون برميل الولايات المتحدة تستورد نصف الكمية هذه، أقل من العشرة ملايين برميل، الدولة الوحيدة التي تلبي أو تدخل في هذه العملية هي المملكة العربية السعودية، ونسبتها من

(١،٥) مليون برميل، أي أقل من ١٠٪، القضية التي نتكلم عنها في واقع الاقتصاد الأمريكي النفطي هي ١٠٪ من نصف الكمية المستهلكة في الولايات المتحدة الأمريكية، نحن نصور المسألة كأننا أصحاب التأثير المباشر في اقتصاديات الولايات المتحدة النفطية، نحن دورنا هزيل جداً، وكل الدول العربية الأخرى مستثناة من الأرقام ماعدا الكويت والجزائر بنسب ضئيلة جداً لا تكاد تذكر.

إن المشكلة الأساسية التي تواجه الدول المصدرة للبترول هي قضية تصدير البترول، تسويق البترول، المسألة تعرض في هذه الورقة وفي أوراق أخرى، كأن المشكلة هي مشكلة استقطاب البترول من الدول المستهلكة، في كثير من الأحيان كانت المشكلة وماتزال هي محاولة النجاح في تسويق البترول العربي في الأسواق العالمية ومنها سوق الولايات المتحدة.

٨ - حمد الريامي

لديَّ بعض الملاحظات:

أولاً: لا يمكن الحديث عن العلاقات النفطية مع الولايات المتحدة بمعزل عن الحديث عن العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية على نطاقها الواسع، فكما هو معلوم كان ولا يزال ضمان المرور الآمن للنفط إلى الأسواق الأمريكية يشكل أحد أهم محاور استراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية وبالتالي، فإن أية سياسات أمريكية تجاه الشرق الأوسط عموماً والنفط السعودي خصوصاً يُتَوقع أن تُبْنَى على هذا الهدف الاستراتيجي.

ثانياً: من الناحية الثانية تعدّ الخيارات المتاحة للدول النفطية الخليجية عموماً والسعودية خصوصاً محدودة بمحدودية قدرتها على الدفاع عن نفسها دون حماية أمريكية مثلماحدث في تحرير الكويت، لذا ستبقى العلاقات النفطية مع الولايات المتحدة الأمريكية متسقة على الدوام رغم التقلبات السياسية والأمنية بالمنطقة مع

مبدأ الحفاظ على عنصر الحماية الذي توفره الولايات المتحدة بوجودها العسكري، لذا فإن الدعاوى لتحرير القرار النفطي الخليجي من التأثير الأمريكي من ناحية وتحرير القرار النفطي من الاعتماد جزئياً على النفط الخليجي والسعودي بصفة أساسية، من الناحية الأخرى، هي دعاوى لا يسندها المنطق السياسي والتجاري السليم في الوقت الحاضر، فليس من مصلحة السعودية أن تغيب السوق الأمريكية تماماً من قائمة عملائها، وتغيب أمريكا من قائمة ذوي المصالح في نفط المنطقة، كما ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تغيب عن التأثير في النفط وصناعته في المنطقة مع علمها بضخامة الاحتياطي النفطي الخليجي مقارنة بالاحتياطي العالمي.

ثالثاً: مثلما استخدم العرب النفط في معركتهم عام ١٩٧٤ فقد درجت الولايات المتحدة وحلفاؤها على استخدام السلاح نفسه ضد المنتجين والمصدرين عن طريق الضغوط السياسية والعسكرية أحياناً للتأثير في حجم الإنتاج والأسعار، وعن طريق محاولة إفشال منظمة «الأوبك»، وعن طريق تغليف الخلافات السياسية المرتبطة بالإصلاح السياسي ومكافحة الإرهاب بخلاف حول إمدادات النفط ومدى كفايتها ومدى معقولية أسعارها والعمل باستمرار على إضعاف منظمة الأوبك والحد من تأثيرها في سوق النفط العالمية.

رابعاً: إن الخطر على قطاعات النفط في الدول العربية الخليجية، وعلى مستقبلها في تحمل عبء التنمية المستدامة فيه، لا يكمن في العلاقات النفطية مع الولايات المتحدة أو بغيرها من الدول، ولا على الاعتماد شبه الكامل عليه وتباطؤ عمليات تنويع مصادر الدخل في دولنا فحسب، وإنما بالإضافة إلى تلك العوامل - على أهميتها - هناك خطر أكبر يتمثل في:

أ- الغياب الكامل لشعوب المنطقة، عن المشاركة في رسم السياسات، وصنع القرارات الوطنية الهامة المتعلقة بهذا القطاع، مما فتح الباب على مصراعيه لإهدار المال العام والفساد المالي والإداري.

ب - انعدام حرية الإعلام والتعبير بصفة عامة، وعن شؤون النفط بصفة خاصة،

فبقي جزيرة معزولة عن المجتمع تفتقر إلى أبسط مظاهر الشفافية حول ما يدور فيه من اتفاقيات وصفقات... إلخ.

ج - الهيمنة شبه الكاملة للحكومة على قطاع النفط والاستثمار والإدارة والتسويق، وتدني كفاءة الكوادر العاملة فيه ووضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب، جعل هذا القطاع الأقل كفاءة وأداء.

٩ - عبدالله النيباري

من الواضح أن النفط هو العنصر الأساسي في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وهذه السياسة بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، عندما شعرت الولايات المتحدة أن احتياطياتها لن تكون كافية لتوفير احتياجاتها المستقبلية، وبناء على ذلك تم الاجتماع المشهور بين روزفلت والملك عبد العزيز، ومنذ ذلك الوقت بدأت هذه العلاقة وأخذت الجانب الآخر وهو توفير الغطاء العسكري لحماية إمدادت النفط لأمريكا والدول الصناعية.

بعد الثورة الإيرانية، ظهر مبدأ كارتر، الذي قال إن أي تهديد لإمدادات النفط تدفقاً من الخليج سيعد خرقاً للولايات المتحدة والدول الصناعية، وبناء عليه أنشئت قوة التدخل السريع، والرؤساء الذين جاؤوا بعد كارتر أيضاً تبنوا المبدأ نفسه سواء ريغان أو بوش أو كلينتون، وتحولت قوات التدخل السريع إلى ما يسمى بالقيادة المركزية، المقصود بها حماية منطقة النفط وحدودها من الشرق الأوسط إلى حدود الهند مقابل قوات الأطلنطي، وأيضا القوات الموجودة في أمريكا.

مع التطور زاد استهلاك الولايات المتحدة والدول الصناعية من جهة، ومع تناقص محدودية الاحتياطيات زادت هذه الحاجة، والآن تزيد أكثر.

جميع التدخلات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة في المنطقة تفسر لحماية المصالح النفطية، باعتبار أن النفط هو عصب الاقتصاد، والنفط يختلف عن

أي سلعة أخرى، النفط هو المحرك للصناعة، علاقات الصين مع الولايات المتحدة أكبر حجماً من العلاقات النفطية، ولكن لا تتخذ الحدة التي تتسم بها تجارة النفط، الصين صادراتها للولايات المتحدة أكثر من ١٠٠ مليار، ومع ذلك لا نجد قوات عسكرية لحماية هذه المصالح مع الصين، فضلاً عن أن الصين دولة كبرى لها سياساتها ولها استراتيجياتها.

الولايات المتحدة لا تستورد إلا حوالي (٥ , ٢) مليون برميل من النفط العربي، مليون ونصف من السعودية، ومليون من بقية الدول العربية، السوق النفطية مثل الأواني المستطرقة، كل المنتجين يصبون فيه، والمستهلكون يغرفون منه، أي تأثر في هذا السوق يؤثر في المستهلكين كافة، عام ٢٠٠٤ عندما كان هناك توهم أن هناك شحاً في النفط، تأثرت به كل الدول النفطية.

الرؤية لموضوع المصالح النفطية لها عنصران، موضوع توفر الإمدادات من جهة، وموضوع الأسعار من جهة أخرى، فيعد رفع الأسعار تهديداً للمصالح والاقتصاديات العالمية، فكلا الأمرين مهمان، وبالتالي سياسة الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة، هي توفير استمرار تدفق الإمدادات وبسعر مناسب يلائم الحاجات والإصلاح الاقتصادي.

عن مشروع استغلال الطاقة، أن أمريكا تخسر دمها من أجل الحصول على النفط، هذا الشعار يكتسب أبعاداً سياسية عديدة، وبالتالي هناك موضوع التسريع في السياسات التي تقلل أو تفك الارتباط مع النفط العربي، ولكن هذا مستبعد لأن استهلاك أمريكا سيكون عام ٢٠٢٥ حوالي (٢٦) مليون برميل، إنتاجها من النفط (٤ , ٥)، غاز مليون ونصف، فكله لا يزيد على (٧) ملايين، فاستيرادها سيزداد من (١١) أو (١٢) مليون برميل يومياً إلى عشرين مليوناً، فلا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن النفط العربي.

احتمال اختراقات البدائل أمر مازال مستبعداً، في كلام لجون براون، يقول إن في الـ (١٥) سنة القادمة، البدائل لن تزيد على توفير أكثر من (٣٪) من احتياجات

الطاقة، وبالتالي الاعتماد سوف يكون على النفط، وأن النفط أساساً يستعمل في النقل وفي المواصلات، وهناك نصف مليار سيارة ستزيد في الدول النامية فستزيد الحاجة.

الاحتياجات موجودة في المنطقة، وهذه تواجهنا في وضع له جانبان، أزمة وخير، أي أن زيادة الطلب على النفط معناه أنه لديك سلعة تدخل لك خيراً، ولكن في الوقت نفسه بقدر ما أن العجز أو انخفاض الأسعار يؤدي إلى عجز في إيرادات الدول النفطية، وبالتالي ينعكس على اقتصادياتها، فإننا نواجه أيضاً مشكلة الفائض.

مسألة التسعير مسألة مهمة، ما هو السعر المناسب؟ بالنسبة إلى المستهلكين كلما انخفض السعر كان أنسب، بالنسبة إلى المنتجين، كلما ارتفع السعر كان أنسب، الموضوع الذي ذكره عامر التميمي، لماذا تتحمل الدول النفطية أن تكون مسؤولة عن صحة الاقتصاد العالمي وعافيته، وبالتالي تحديد السياسة السعرية مطلوب، وهناك سيناريوهات عديدة، الآن نجحت الأوبك في قضية تثبيت السعر واستقراره، ولكن نحن لدينا إشكالية، إن زاد السعر وزادت المداخيل، فإن هذا يغرقنا ويزيد من انغماسنا في الاقتصاد الريعي، والاقتصاد الريعي يحد من إمكانيات التنمية، ومناقشات اليوم دارت حول موضوع القواعد الأمريكية، والأمن الإقليمي، موضوع الدول الصغيرة بين الحاجة للحماية العسكرية، وبين حاجتها أن تكون ضمن منظومة أكبر لكي تنفتح على آفاق التنمية.

فلدينا موضوع التسعير، وموضوع توفير الإمدادات للمستقبل، وهذا يعني استنزاف الاحتياطي في فترة زمنية أقل، وموضوع تأثيرات الدخل، إن نقص مشكلة، وإن لم ينقص مشكلة.

١٠ - جاسم مراد

نحن دول مثل ملاعب كرة، أجانب يشتغلون، ونحن نلهي أنفسنا بأشياء، أحدنا إن تكلم قالوا إنه يتكلم عن الدين، وإن سكت فيا ويله، الأمور ليست

بالصورة التي نتصورها، يخيل إلي أنكم غائبون عن المجتمع، المشكلة أن هذه الدول يرأسها رجل واحد، القرار لا يصنعه علماء البلد، أصحاب الخبرة في البلد، المشكلة أن الرأي لمن حكم، وليس من رأي، نحن اجتماعات مغيبة في مناقشات، حجاب، حلال حرام، لا ندرس الاقتصاد ولا نعرف ماذا نريد؟ الذي أعرفه أن الدين دائماً ليس لتحطيم الحضارات، ولكن لإقامة الحضارات، لتشجيعها على العمل، في الوقت الحاضر نتخذ من الدين وسيلة تحطيم، وهذا خطأ كبير، عندنا في البحرين أزمة كهرباء، أزمة ماء، فعندما تنقطع الكهرباء تتوفر المياه ٢٤ ساعة فقط، فكيف نشرب، وكيف يشرب الأجانب الموجودون، نريد صناعة، ولكن ما هي الصناعة التي نريدها؟ عندنا أيد عاملة، لو أقمنا صناعة لأحضرنا لها هنوداً وصينيين يديرونها ويقومون بها، أعرف أن الهند تعطي عمالة بسعر رخيص، حتى الصين تريد أن تعطي، لأنهم مقابل العملة الأجنبية يحصلون على نفط، نحن شعوب ضربها الكسل، ولا نشتغل حسب الأصول، الذي يخيل إلي أننا يجب أن نغير سلوكنا، يجب أن نفكر في أشياء تفيد وطننا، نحن الآن نتكلم ونقرأ جرائد، حتى الجريدة عندما تقرؤها كل يوم يرجعون علينا نفس الكلام، وهذه مشكلة كبيرة تصغر العقل ولا تكبره.

١١ - فيصل الزامل

كنت أتمنى أن تتطرق الورقة للاتجاه المعاكس، من ناحية أهمية النفط بالنسبة إلى الولايات المتحدة ونظرها إلى هذا المكان من العالم، فما هو الاتجاه المعاكس بالنسبة إلى هذه الدول؟ كيف تقلل من تهديد النفط على هذه العلاقة، وأن تكون مصالح أشمل من مجرد الاستخراج، أن تقوم على الشراكة المنتظمة. كان عندنا توجه للتأميم من ٣٠ سنة وأكثر، ووجدنا مع مرور الوقت أن الصناعة النفطية تدهورت، وبالعكس عندما استفادت بعض الدول من الخبرات العالمية وأقامت الشراكات، فوجدنا (سابك)، (إيكويت)، كل دولة خليجية أقامت لها نموذجاً حولت فيه

عملية التصنيع مجرد استخراج والشحن إلى تطوير صناعة الغاز، الآن في قطر، هذا النوع من الشراكة يحتاج إلى نظر، لا يكفي أن تكون عندنا موارد، روسيا إنتاجها أيضاً هو إنتاج الأوبك، ومع ذلك بسبب الفساد وسوء الإدارة، وهي التي علمتنا التأميم، تعاني الآن مشكلة (إيكيوس).

الأمر الآخر يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية، كما ورد في الورقة، أعمار النفوط تتناقص، أو احتياطياتها في عدد من دول المنطقة، البعض اختار صناعة إصلاحات اقتصادية وأقام قطاعات صناعة سياحية، صناعة تجارية، صناعة مالية، الأكثرية فيه أحادية وسيطرة، تبلغ حصة النفط من الدخل القومي أكثر من (٧٠٪) هذا في الكويت على سبيل المثال، وهذا يتطلب عملية إصلاحات اقتصادية داخلية تجيد تركز عنصر النفط في العمل الاقتصادي، بلد مثل سنغافورة لا تملك نفطاً ولا أي موارد ومساحتها ٦٠٠ كيلو فقط، ومع ذلك أصبحت تنافس كما هو معلوم، إذاً فالأمر ليس مقصوراً على وجود الموارد الطبيعية حتى تقوم دول، هنا في البحرين صناعة الألمنيوم أصبحت مصدراً رئيسياً في الاقتصاد القومي، هذا النوع من الإصلاحات والخروج من منطقة الرعاية (الوول فير) أن نرى أن زيادة سعر النفط عنصر سلبي هذا بسببنا، ليس لأن الدخل سيئ، نحن في الكويت تضاعفت المصاريف العامة إلى الضعف، من (٣) مليارات إلى (٦) مليارات، فإذا ارتفع سعر النفط وعوض، فهذا سبب يدعو للحذر، لأن هذا استدراج، يمكن أن يرجع مرة أخرى، ويمكن أن تبقى عناصر الإنتاج معطلة.

١٢ - فاطمة الشامسي

لقد سبقني الإخوة إلى العديد من النقاط التي كنت أود أن أذكرها، تبقى قضية واحدة أحب أن أؤكدها هي قضية الإصلاح في دول الخليج وبالذات على الصعيد النفطي، ودور الشركات النفطية الوطنية التي يعد الإصلاح فيها أمراً في غاية الأهمية لا يمكن تأجيله لسنوات لاحقة، لأنه من ناحية يلغي قدرة هذه الشركات

على التنافس، ومن ناحية أخرى يفتح المجال أمام الاستثمار، خصوصاً أن الاستثمار الأجنبي أصبح وشيكاً، وأصبحت مسألة توقيت فقط، ولعلني أضيف تأجيل استثمار حقول الشمال في الكويت، على ما ذكره الباحث عن تأجيل تطوير حقل النفط في البحرين وتشغيله، وحقل الزاكوم الأعلى في الإمارات، وهذا الأمر يمكن أن يتكرر بالنسبة إلى تشغيل حقول النفط في العراق وتطويرها، الأسباب هنا قد تكون سياسية أحياناً، ولكن يصعب تغييب الكفاءة والقدرات الفنية والشركة الوطنية بما يؤهلها لأن تقوم بدور فاعل بالنسبة إلى عملية الإنتاج وبالنسبة إلى عملية تسويق المنتجات النفطية.

ولكن السؤال الذي لابد من طرحه هو: هل يمكن إصلاح شركة النفط الوطنية بمعزل أو كأنها جزيرة معزولة عن غيرها من الإصلاحات؟ وفي طليعة هذه الإصلاحات إصلاحات المؤسسات الدستورية القادرة على المراقبة والمحاسبة وفرض الشفافية، خصوصاً فيما يتعلق بمسألة الإنتاج النفطي والتسويق النفطي وغيره من هذه العمليات.

١٣ - عبد النبي العكري

هناك أطروحات قدمت، فصل السياسة النفطية وسياسة الشركات عن القرار السياسي، هذا شيء غريب، لأننا نفهم أن السياسة هي امتداد للاقتصاد أو الاقتصاد المكثف، ثم من أين تأتي النخبة؟ في الولايات المتحدة هل تأتي من مزارعي القطن في الشمال، هي تأتي من الشركات، دائماً في أمريكا هناك تحالفات وراء الأحزاب، ومن أقواها ووراءها شركات النفط.

نأخذ مثلاً بسيطاً، في الغزوة الأمريكية أو في الحرب الأخيرة، كلكم تابعتم فضيحة هاليبورتون، ديك تشيني خرج من هذه الشركة، وعندما يترك الرئاسة يعود إليها، أصلاً أمريكا جاءت بعد أن اكتشف النفط أو بعد ما ظهرت بشائره في الجانب الإيراني، فهذا الأمر بديهي، وتأثير النفط في السياسة الأمريكية بديهي،

وجرت عليه صراعات، ودخلت في صراعات حتى مع حلفائها، وتذكرون الخط الأخضر في سنة ١٩٢٢ بين الامتيازات الأمريكية والبريطانية، هذا مع حلفائها، فما بالكم معنا نحن؟

الآن بالنسبة إلى دور أمريكا وأهمية النفط، وليس فقط الكمية، الشركات الأمريكية هي المتحكمة، أمريكا هي التي تقود اقتصاد العالم، فأي خلل في إمدادات النفط أو في الأسعار أو غيره هي المسؤولة عنها، عام ١٩٧٣ لم يؤثر في أمريكا، ولكن من الذي قاد العالم لتشكيل وكالة الطاقة الدولية؟ من الذي دفع المخزون حتى في أوروبا وليس في أمريكا فقط؟ كيسنجر ألم يهدد حتى باحتلال منابع النفط، وهدد بشكل واضح؟

نأتي لإسرائيل، ألم تنشر خطة شارون لاحتلال منابع النفط؟ بعرض خدماتها على الولايات المتحدة، إسرائيل دولة موز، هي تواجه العرب كلهم وتواجه العالم الإسلامي، هي دولة استثنائية في العالم، دولة لا يُقاس نفوذها وتأثيرها وقوتها بعدد سكانها ولا بمساحتها، هي دولة عظمى، لذلك هي تفكر في كل شيء، بالنسبة إلى النفط وغير النفط، وعندما دخلت أمريكا العراق، ألم يكن بجانبها إسرائيل، أعطوهم جنسيات أمريكية، ودفنوهم في إسرائيل، خبراء وضباط إسرائيليين وغيرهم... ، ليس هذا كلام خيال أو منشورات في صحف، المشكلة أننا لا نقرأ، إسرائيل فيها مراكز بحوث أكبر من الوطن العربي كله، ويجوز كل واحد منكم له ملف عند إسرائيل، فهي ليست دولة بسيطة حتى نهون منها.

١٤ - عباس المجرن

في الواقع هي نقاط قصيرة بعضها في صلب الورقة وبعضها تعقيب على ما تم طرحه، تلك النقاط هي:

أ- يشكل غياب الشفافية في مجال الصناعة النفطية، أي غياب المعلومات الدقيقة عائقاً أمام التحليل الجيد، وقراءة التطورات في هذا المجال، وإذا كان الدكتور

وليد خدوري، وهو الذي شغل موقع رئيس تحرير مجلة «ميس» إحدى أهم النشرات في الصناعة النفطية قد واجه مشكلة في الحصول على معلومات دقيقة، فكيف هو الحال بالنسبة إلى بقية الباحثين؟

ب- ليس هناك خلاف على أن النفط مرتكز أساسي في السياسة الأمريكية، وهذا ليس مستغرباً أو مستهجناً، فالنفط سلعة استراتيجية في المجتمعات الصناعية، والولايات المتحدة في مقدمة هذه المجتمعات، وعلى امتداد القرن الماضي كان النفط مرتكزاً أساسياً في سياسة الولايات المتحدة سواء من خلال أدواتها الدبلوماسية، أو من خلال سياسة العصا الغليظة والأمثلة على ذلك كثيرة، فهناك إندونيسيا وكمبوديا وإيران والأرجنتين والعراق، وكنت قد كتبت مقالاً افتتاحياً في جريدة« الوطن» الكويتية في أوائل الثمانينيات، أستغرب فيه التعامل الهادئ للولايات المتحدة مع قضية النفط في الخليج، رغم قصر عمر الاحتياطي النفطي في الولايات المتحدة.

ج- يجب أن ننظر إلى عدم رغبة الولايات المتحدة في زيادة حصة السعودية أو منطقة الخليج في إجمالي وارداتها من النفط على حساب البلدان الرئيسية الأخرى المصدرة للبترول ضمن إطار ديناميكي، ذلك أن الدعوة إلى خفض الاعتماد على النفط السعودي تحمل في طياتها تخوفاً من المخاطر المستقبلية، التي قد تنتج عن الإفراط في الاعتماد على هذا النفط عندما تنضب مصادر النفط العالمية خارج منطقة الخليج.

د- أشار الأخ محمد الركن إلى أن مقترح فريدمان باستخدام سياسة خفض سعر النفط للضغط على الحكومات الخليجية لدفعها للإسراع في عملية الإصلاح السياسي اقتراح غير مجد، لأنه سبق أن تراجعت أسعار النفط، وحلت الحكومات الخليجية أزمتها آنذاك عن طريق الاقتراض الخارجي ، وأعتقد أن بإمكان الولايات المتحدة لو أرادت أن تستخدم سعر النفط أداة للضغط، أن تصحبه بتجفيف مصادر التمويل الخارجي أيضاً، ولكن الضمانة التي تملكها

دول الخليج من إجراء من هذا النوع، إنما تتمثل في أن سياسة كهذه ليست في مصلحة الولايات المتحدة أصلاً، لأنها بالإضافة إلى كونها دولة مستهلكة للنفط، هي دول منتجة للنفط أيضاً، وليس من مصلحة صناعتها النفطية أن تنهار الأسعار.

هـ- ملاحظتي الأخيرة تتعلق بما أشار إليه الأخ خليل حيدر من أن النفط قد تحول من مصدر للثروة إلى مصدر للكسل والتراخي، وأعتقد أن هذه ظاهرة طبيعية ناتجة عن الركون إلى ثروة منجمية في باطن الأرض، وتعرف في الاقتصاد بظاهرة المرض الهولندي، حيث ظهرت هذه الحالة نفسها من الكسل والتراخي في هولندا عند اكتشاف الغاز الطبيعي في الستينيات، إذ انخفضت إنتاجية العمل واتجه السكان إلى المضاربة بالأصول المالية والعقارية بدلاً من العمل في النشاط الإنتاجي.

الخليج والولايات المتحدة: بيئة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر

د . شفيق الغبرا *

* رئيس الجامعة الأمريكية في الكويت وأستاذ العلوم السياسية، لديه أربعة كتب منها: «إسرائيل والعرب»، «الكويت - دراسة في آليات الدولة»، وعشرات الأبحاث في الشؤون العربية والإسلامية.
- الورقة قدمت في منتدى التنمية لدول الخليج العربية الذي عقد في المنامة ـ البحرين ـ فبراير ٢٠٠٥ وترأس الجلسة الدكتور عبدالخالق عبدالله.

يناقش البحث الأبعاد الجديدة التي أضيفت إلى العلاقة الأمريكية - الخليجية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وذلك وفق منظور شامل يقوم على خمسة محاور: البعد الاستراتيجي وحتمية المواجهة طويلة الأمد مع الإرهاب، وتناقض المصالح والرؤى والعمل السياسي والإعلامي في أمريكا والمنظومة الدولية المتمثلة بأوروبا والصين والهند، ويعتقد الكاتب أن المرحلة القادمة ستشهد آفاق ارتفاع في وتيرة التوتر الأمريكي - الإيراني وكذلك مع السعودية والخلافات الأمريكية - الخليجية حول سياسات تتعلق بحقوق الإنسان في دول الخليج والتطرف الإسلامي، ومواجهة القاعدة والإرهاب ويصل الغبرا إلى نتيجة تستدعي إعادة دراسة أوضاعنا ومحاولة فهم ذاتنا وتاريخنا وعلاقاتنا بالآخر الغربي والأمريكي بموضوعية وحرص، ويدعو إلى العودة الحقيقية إلى الحرية التي فقدناها وإلى الفرد بصفته أساس التكوين الحديث، فالحالة الحرة هي الأساس في العصرنة.

انتقلت السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ومنطقة الخليج منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ نحو تشجيع إصلاحات سياسية واقتصادية وتعليمية، ومحاربة الإرهاب وتمويله في دول الخليج. كما دخلت الولايات المتحدة في مرحلة حرب موسعة لم تنته بعد لتغير دولاً وأنظمة سياسية كما حصل مع كل من أفغانستان والعراق. ولم تَنته بعد تداعيات هذه الأحداث الكبيرة خصوصاً في العراق بكل ما يترتب عليها من آثار على العلاقات الأمريكية الخليجية. كما أن التوتر الإيراني الأمريكي ازداد حدة منذ الحادي عشر من سبتمبر ويتوقع له المزيد من الانعطافات الأمنية وربما العسكرية. وقد توترت العلاقات السعودية الأمريكية منذ الحادي عشر من سبتمبر خصوصاً مع مشاركة مجموعة كبيرة من السعوديين (١٥ من أصل ١٩ خاطفاً) في الهجمات. وقد نتج عن تردي هذه العلاقات تزايد الهوة بين البلدين مما قد يؤدي لنتائج هي الأخرى في طور التكون والتفاعل. إن الولايات المتحدة ترى أنها دخلت مرحلة حرب مفتوحة ضد عدو اكتشفته في الحادي عشر من سبتمبر، لهذا فهذه المرحلة العسكرية الأمنية لن تكون قصيرة، فنحن في منطقة الخليج نعيش وسط إعصار عسكري وأمني كبير لازال طور التكوين.

لقد أضيفت منذ الحادي عشر من سبتمبر على العلاقة الأمريكية الخليجية الكثير من الابعاد الجديدة التي لن تغادرنا لفترة زمنية قادمة. فهذه العلاقة تقليدياً ومنذ التسعينيات من القرن الماضي شهدت انتشاراً عسكرياً أمريكياً واتفاقيات أمنية أمريكية خليجية، كما شهدت العلاقة اختلافاً خليجياً أمريكياً حول فلسطين والعراق. ولكن الأوضاع الجديدة وضعت حملاً كبيراً على العلاقة ومنها: العنف والإرهاب بقيادة بن لادن ؛ التطرف وخوف دول المنطقة من مواجهة الإرهاب الفكري والإيديولوجي المؤدي للتطرف المسلح ؛ لم التبرعات ونقل الأموال والتمويل ؛ قضايا الحريات ووضع المرأة الحقوقي والسياسي والاقتصادي ؛ الحقوق والقوانين والتعليم الحديث ؛ حقوق التعبير والانتخابات والمشاركة السياسية ؛ العراق وتغير نظامه. لقد أصبحت جميع هذه القضايا، بالنسبة إلى السياسة

الأمريكية الجديدة، مصدراً رئيسياً من مصادر الإرهاب. ولكن في المقابل هناك مزيد من الوعي المحلي الخليجي والعربي بدور هذه المصادر إضافة إلى مصادر أخرى تسهم في حالة الإرهاب. وقد أدى هذا التناقض في الرؤية والتوجهات الأمريكية الخليجية السعودية بالتحديد إلى خروج القوات الأمريكية من المملكة العربية السعودية. لهذا اكتسبت هذه المسائل وستكتسب في المستقبل وضعاً جديداً ضاغطاً في العلاقة الأمريكية الخليجية، وستؤدي هذه الأبعاد إلى توترات وتفاهمات جديدة وانعكاسات إقليمية تؤثر في منطقة الخليج.

تنقسم هذه المحاضرة إلى خمسة أجزاء متداخلة هي:

أولاً: البعد الاستراتيجي في العلاقة الخليجية الأمريكية.

ثانياً: حتمية المواجهة طويلة الأمد مع الإرهاب.

ثالثاً: تناقض المصالح والرؤى في العلاقة الأمريكية الخليجية.

رابعاً: العمل السياسي والإعلامي في الولايات المتحدة.

خامساً: المنظومة الدولية: أوروبا والصين والهند.

أولا: البعد الاستراتيجي في العلاقة الخليجية الأمريكية

تتمتع جميع دول الخليج (باستثناء المملكة العربية السعودية الآن منذ انسحاب القوات الأمريكية)، بعلاقة «حماية أمنية» مع الولايات المتحدة. ويمكن التأكيد أن المستقبل يحمل استمرار هذه العلاقة، بل تعميقاً لها. فقدرات دول الخليج لن تتغير في المدى المنظور، كما أن احتياجاتها الأمنية الأساسية لن تتغير في هذا العقد. إن وقوف دول الخليج فوق مخزون نفطي هائل يمثل ٦٠٪ من المخزون العالمي للنفط يفرض نفسه على الأجندة الأمنية لدول المنطقة وعلى الأجندة الأمنية للولايات

المتحدة بصفتها الدولة الكبرى ذات البعد الاستراتيجي والعالمي.

وفي المقابل نجد أن فرص تحول منطقة الخليج إلى واحة أمن وسلام وتنمية خارجياً وداخلياً لن تتبلور قبل وقوع تغييرات أساسية في بنية دول المنطقة ونظرتها، وعلى الأخص في كل من العراق وإيران والسعودية، في مجال التنمية والتعاون والتجارة والمشاركة والدين والسياسة. كما أن انتقال دول الخليج نحو مزيد من الاستقلالية الأمنية، يتطلب إعادة النظر في العلاقات السياسية بين دول الخليج (بما فيها إيران والعراق) أولاً لمصلحة علاقات تنموية واقتصادية وتجارية لا تتأثر بالسياسة. ولكن الواقع الراهن هو على العكس: فهناك فوضى سياسية وأمنية في العراق. وهناك توترات في المملكة العربية السعودية حول عدد من القضايا الراهنة، وهناك توترات إيرانية أمريكية إضافة إلى استمرار اشتعال الحرب على الإرهاب وآفاق انتشارها. من جهة أخرى نجد أن الخوف من إيران يحكم بعض الدول الخليجية الصغرى والخوف من العراق يحكم دولاً أخرى والخوف من المملكة العربية السعودية يحكم البعض، كما أن الخوف من الفوضى الداخلية والمجهول يؤثر في البعض الآخر. لهذا فإن استمرار العلاقة الأمريكية الخليجية على صعيد الأمن العسكري وانتشار التسهيلات والاتفاقات والقواعد (باستثناء السعودية) تبقى أساسية للمرحلة القادمة.

وبينما تحولت الحرب التي شنها بن لادن وأنصاره إلى حرب مفتوحة على الوجود الأمريكي في منطقة الخليج، الا أن حاجة دول الخليج إلى الوجود الأمريكي أكبر من خوفها من الإرهاب. فالعلاقة الخليجية الأمريكية سوف تتجاوز في المستقبل قضية الإرهاب وذلك لأن الإرهاب ظاهرة تتطلب استراتيجية أمريكية كما تتطلب استراتيجية خليجية. والإرهاب الراهن يصيب دول الخليج ويقتل عراقيين وخليجيين وكويتيين وسعوديين كما يقتل جنوداً أمريكيين. لهذا سنجد مزيداً من التوحد الأمريكي الخليجي في التعامل مع الإرهاب. كما سنجد مزيداً من الاضطرار الخليجي لممارسة مزيد من الإصلاحات الداخلية التي تسهم في

تخفيف الإرهاب والتطرف الديني. إن مواجهة الإرهاب ستكون في المرحلة القادمة هدفاً رسمياً وشعبياً كما هي هدف أمريكي.

ولكن مواجهة الإرهاب وإفرازاته السياسية والاجتماعية والعسكرية في منطقة الخليج لن تؤتي بنتائج ايجابية بالسرعة التي تتوقعها دول الخليج والولايات المتحدة، إذ ستستمر هذه الحرب إلى سنوات ولن تنتهي قبل وقوع تغيرات سياسية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط. لهذا فإن الدعوات لخروج القوات الأمريكية في دول الخليج لن تؤثر في هذا الوجود في هذه المرحلة وان كانت ستسهم في إعادة تنظيمه وتشكيله ونقله من موقع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى.

ثانياً: حتمية المواجهة طويلة الأمد مع الإرهاب

إن السبب الذي يجعل مواجهة الإرهاب أمراً طويل الأمد ويتجاوز الشهور والسنوات القادمة مرتبط بكون مصادر الإرهاب في منطقة الخليج متعددة الأبعاد وستترك آثاراً كبيرة في علاقات الحضارة الإسلامية بالغربية والأمريكية. فعلى الصعيد الذاتي الداخلي نجد أن الإرهاب نتاج أوضاع ثقافية وسياسية واقتصادية. فالإرهاب يتغذى على تأخر إصلاحات الحكومات السياسية والاقتصادية، وهو مرتبط بالتفرقة الداخلية واللاديمقراطية ومرتبط بغياب المساواة القبلية والطائفية والفردية أمام القانون. وهو أيضاً مرتبط بالتغير الاجتماعي وتفاوت الفرص وبنظرة المجتمع إلى المرأة ونظرة الدولة والمجتمع إلى الدين كما أنه مرتبط بوسائل وطرق التعليم ومناهجه.

ولكن ما سبق لا يفسر الإرهاب وجذوره بالكامل إنما يفسر جانباً من الصورة. فالإرهاب نتاج عنف التكفير وقوة تجفيف منابع الحرية الفكرية في دول الخليج وأرجاء العالم العربي. فالخليجي والعربي الحر ليس موجوداً اليوم، والخليجي الذي ينتج إبداعاً هو الآخر محاصر أمام كم التخوين والتكفير باسم القيم

والأخلاق. لهذا فتفسير الموروث من خلال طمس الإيجابي والحرفية تحول إلى وسيلة لتكبيل المجتمع والمرأة والأدباء والمفكرين والكتاب والمسرحيين والشباب والشابات والحياة والمقاهي والمسرح والصحافة والشوارع والمدن والملبس والاختلاط والدولة. إن هذا الخوف من الحرية ومن العالم الأوسع ومن الحداثة وفلسفتها الفردية دفع بنا إلى حالة ضعف وتراجع وفقدان لمقومات التنمية التي ترتبط بالحرية، بل تحكم بنا الخوف مما دفعنا إلى الإمعان في ذوبان الفرد في رأي المجموع مما أفقدنا الفرد والمجموع في الوقت نفسه. فلا جماعة بلا أفراد أحرار، وقد أدى هذا إلى صهر سيوفنا ومقدرتنا على تحقيق وجودنا وتبني قضايانا والدفاع عنها. لقد حولنا الخوف من ماضينا ومن أحلامنا ومن بعضنا البعض ومن سلطة الدولة وسلطة الذكر على المرأة والكبير على الصغير والغني على الفقير والريف على المدينة والقبيلة على العائلة والمتعصب المتشدد على المتسامح، إلى حضارة فاقدة للروح الشابة وللتجديد والجرأة والمبادرة والمقدرة على نصرة حاضرها ومستقبلها. إن فاقد الفكر الحر لا يستطيع أن يقدمه لغيره أكان جيلاً جديداً أم أقليات أم فئات محرومة أم أحرار العالم ومبدعيه ومفكريه ومنتجيه أيضاً. إن فاقد الفكر الحر سينتج فكراً مقلداً ومؤقتاً تنقصه الحرية ولا يقبل به إلا الذي يقع ضحية الخوف، وهل فازت حضارة في التاريخ انطلاقاً من التقليد الممزوج بالخوف.

إن الاعتداء على المساحة العامة التي يجب أن تكون ملكاً مشتركاً ومفتوحاً وحراً لكل الناس بكل مشاربهم ومعتقداتهم تحول إلى قاعدة الأزمة في كل مكان في العالم الإسلامي. فمقدرة المد الديني، الذي تحول إلى حركة سياسية منتشرة، على بناء سلطة تعتدي على المساحة العامة وتنافس سلطة الدولة أسهم جذرياً في بروز الإرهاب. وبلا معرفة في هذا الامر وفهم آثاره على العلاقات الأمريكية الخليجية والمواجهة مع الإرهاب فلن ننجح في تخطي العقبات الراهنة.

لقد أدى بروز سلطتين في دول الخليج وفي الكثير من البقاع العربية: واحدة للدولة العثمانية وثانية للتيارات القادرة على تفريغ الهواء من جميع المساحات

والساحات العامة إلى تناقض صارخ بين سلطتين: سلطة الدولة العائلية القابضة على السلطة بلا إصلاح ومشاركة، وسلطة التيارات الإسلامية الجديدة التي تتدخل في حقوق المواطنين وفي حريات الفكر وآراء الناس وحق القراءة وحق المعرفة والنقد والمسرح والتلفزة واللباس والاختلاط والمرأة. وقد صاحب هذا التوجه الكثير من الدكتاتورية والتكفير والتخويف والإرهاب. هذا الاعتداء الكبير على المساحة العامة في كل مكان وضع المجتمع المدني تحت رحمة التآكل والانتهاك: فهو غير قادر على مواجهة الدولة بأدوات الحرية والرأي الحر والفكر النير وثقافة الجرأة والنقد، وهو أيضاً لا يمتلك أياً من أدوات الحرية الذاتية وأدوات المساحة العامة نتاج سيطرة الموروث والتقليد وتحول الخطاب العام إلى: اختلاط أم عدم اختلاط، قطع يد السارق أم عدم قطعها، الأذان في التلفزة، معرض الكتاب والرقابة والأغنية والمغنين والشعر واللباس... وهكذا.

إن هذه الأوضاع تدفع بعض عناصر الإعلام السياسي الأكثر غضباً وتسرعاً في السيطرة على المساحة العامة وأيضاً المساحة السياسية إلى اللجوء إلى أكثر الوسائل عنفاً. لقد تحول هذا الوضع إلى إشكاليات تأكل جميع المساحات وتساهم في بناء أزمة كبيرة وآفاق انفجار لم تعرفها حضارة قبلنا (سوى الحضارة الشيوعية). فجذور الإرهاب وآفاق إعادة إنتاجه قائمة في بحر كبير هو أكبر مما نعتقد، فهذا البحر يستند إلى مخزون هائل لا يقل في عمقه عن المخزون النفطي الذي يسبح تحت أرض الخليج. إننا في الطريق إلى انفجارات تنطلق من هذا الوضع وتناقضاته بكل ما لها من أثر في العلاقة الأمريكية الخليجية.

وبينما نجد في المقابل أن الولايات المتحدة لن تنجح في مواجهة التطرف الإسلامي والتطرف العربي لو ظلت على سياستها تجاه العالم العربي في مسألة فلسطين وتجاوزات كالتي وقعت في سجن أبوغريب وغيره. فالسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط هي الأخرى واحدة من جذور الإرهاب وتسهم في اختفاء المساحة العامة في العالم الإسلامي. بل إن الاعتقاد بإمكان نشوء استقرار وديمقراطيات ومواجهة الإرهاب مع استمرار الاستيطان وقتل الفلسطينيين في الوقت نفسه هو أمر غير ممكن.

الشعور العربي والخليجي تجاه الولايات المتحدة مرتبط بالصراع العربي الإسرائيلي على كل الأصعدة. إن النجاح في قيادة عملية سلمية والاستعداد للضغط على إسرائيل في قضية المستوطنات والحل السياسي هو مفتاح أساسي لتغير النظرة العربية تجاه الولايات المتحدة. وبنفس الوقت سوف نجد أن غياب تسوية حقيقية قابلة للحياة بين العالم العربي وإسرائيل لن يسمح لمنطقة الشرق الأوسط في قيادة أوضاعها نحو مستقبل اقتصادي وإنساني وعقلاني مزدهر.

ولكن الصراع العربي - الإسرائيلي تحول هو الآخر لوسيلة لتكبيل المجتمع المدني ولنشوء التيارات الشمولية في المشرق وفي الخليج. لقد أصبح الخليج والعالم العربي أسير الصراع العربي - الإسرائيلي في العلاقة مع الولايات المتحدة مما دفعنا باستمرار لتكرار أزمة الدولة العثمانية في الوقوف مع الولايات المتحدة. وحربنا الكلامية (في معظم الأحيان) مع إسرائيل دفع باتجاه مزيد من التآكل في المساحة العامة. هكذا أصبح المواطن الفرد ضحية سلطة الدولة سياسياً وسلطة التيارات الدينية التي أخذت منه المساحة العامة، ولكنه أصبح أيضاً ضحية ردود فعل دولنا على إسرائيل والولايات المتحدة مما يساهم في مزيد من تآكل الحرية والمساحة بحجة معركة المصير والتصدي لكل فكرة أنتجت في الغرب الأمريكي. لقد اكتمل الحجز والحجر الشامل على الإنسان الخليجي والعربي في ظل هيمنة ثالوث لا يبشر إلا بمزيد من الإرهاب والعنف الشديد الفوضوي والخالي من الانضباط.

ثالثاً: تناقض المصالح والرؤى في العلاقة الأمريكية -الخليجية

ولكن تطابق المواقف تجاه الإرهاب بين الولايات المتحدة وبين دول الخليج لا يعني تطابق طرق العلاج وتوقيته وفهم أسبابه. فإن دعوة الولايات المتحدة للانفتاح الداخلي والديمقراطية ومواجهة الإرهاب قد تعني تحول الوضع إلى فوضى سياسية

وربما لمصلحة التطرف في بعض دول الخليج، وبينما من الطبيعي أن تسعى دول الخليج، وعلى الأخص المملكة العربية السعودية، للانتخابات والإصلاح إلا أن المحك سيكون سرعة الإصلاح ومدى جديته ومدى علاقته باستقرار المستقبل وتجفيف منابع الإرهاب وفتح المساحة العامة ومدى تقبل الولايات المتحدة لجديته؟ وسيقع التناقض عندما تعلن دول خليجية، سيطرتها على الإرهاب بالكامل دون اللجوء إلى إصلاحات حقيقية تصيب العصب. وسنجد انه بعد كل تهدئة وتأكيد أن الإرهاب قد قمع ستبرز تيارات وجمعيات وأقلام أمريكية تركز على ضرورة الإصلاحات الداخلية والتشكيك بكل ما تقوم به دول الخليج وعلى الأخص المملكة العربية السعودية. وستصل هذه الدعوات إلى الأجهزة الرسمية الأمريكية وستؤثر في السياسة الأمريكية، وذلك بفعل التناغم الكبير في هذه المرحلة بين اليمين الجديد وبين الكثير من الجمعيات الأمريكية اليمينية والليبرالية (تصريحات كيري الديمقراطي الليبرالي تجاه المملكة كانت أقوى من تصريحات الكثير من اليمينيين) تجاه منطقة الخليج.

وتتجلى هذه المعادلة بالتحديد مع المملكة العربية السعودية، فأحد العناصر الأساسية في المعادلة الأمريكية تجاه الإسلام وتجاه المملكة بالتحديد هو تغير موقف اليمين الجمهوري تجاه المملكة من التحالف إلى المواجهة، ففي السابق كان الليبراليون الأمريكيون هم الأكثر نقدية تجاه وضع المرأة في المملكة وغياب الديمقراطية وطبيعة القوانين الصارمة. ولكن في المقابل نجد أن السعودية بالتحديد هي ٢٥٪ من احتياط النفط وتشكل ثقلاً إسلامياً لا تستطيع الولايات المتحدة تجاهله. فالحرب على الإرهاب تتطلب دوراً للمملكة، كما أن الاستقرار الإقليمي يتطلب دورها. إن المملكة أساسية في أية جهود قادمة لإحياء عملية السلام، لهذا ستبقى العلاقة الأمريكية السعودية تعيش تعاوناً صعباً ومواجهات وتطابقات وعداء مبطناً وأحياناً علنياً، فصيغة التحالف سقطت وتحولت إلى صيغة صراع وتعاون (أعداء أصدقاء) في الوقت نفسه، لهذا سيبقى الوضع الأمريكي السعودي

بين البينين ولن تهدأ هذه العلاقة مادامت إفرازات الحادي عشر من سبتمبر هي في طور التكوين والتشكيل.

وهناك قضايا أخرى تضع الولايات المتحدة ومنطقة الخليج في إطارات خلافية. إن المواجهة أيضاً قائمة بين الولايات المتحدة والمملكة وبعض دول الخليج حول قضايا التمويل. فمن المتوقع أن تبرز ردود فعل أمريكية تتهم بعض دول الخليج بعدم التحرك لمواجهة هذه القضية الشائكة. كما أن قضية النفط وأسعاره هي الأخرى قضية شائكة. وبينما من مصلحة دول الخليج كما ومن مصلحة المملكة بالتحديد نظراً إلى عدد السكان وظروف الاقتصاد الحصول على أسعار أعلى من النفط نجد أنه من مصلحة الولايات المتحدة حصول العكس. هذا التناقض سيساهم بتوترات قادمة.

من جهة أخرى إن الولايات المتحدة في العراق تعيش اختباراً كبيراً، فقد نجحت في تسليم السلطة للعراقيين، كما أن الانتخابات وكتابة الدستور أمر أساسي في بناء الوضع العراقي الجديد. ولكن مقدرة الولايات المتحدة على دفع الوضع في العراق نحو التنمية والتوازن بين الطوائف والقوميات هو الآخر على المحك. إن خروج الولايات المتحدة من السيطرة المباشرة في العراق نحو الوجود الهادئ وتحول العراق إلى التنمية والسلام سوف يتطلب عدة سنوات على الأقل. هذه السنوات ستقرر طبيعة العلاقة الخليجية الأمريكية. فالولايات المتحدة ستتمتع بنفوذ كبير في العراق في المرحلة القادمة، كما أن العراق سوف يحتاج إلى الولايات المتحدة في صون حدوده مع تركيا وإيران والعالم العربي. إن منع إيران من تحقيق انتصار استراتيجي في العراق سوف يبقي العلاقة الأمريكية العراقية في إطار تعاون لفترة زمنية طويلة، كما أن منع العالم العربي من محاولة إعادة فرض السيطرة السنية خوفاً من الدور الشيعي في العراق سوف يبقي الولايات المتحدة كضامن للتوازن الجديد. لهذا، ولأسباب اقتصادية واستراتيجية سوف تتواجد الولايات المتاحدة عسكرياً في العراق لفترة طويلة قادمة. وقد يتغير الوضع في

العراق جذرياً إذا ماتغير الوضع في إيران من الحالة الراهنة إلى صدام أمريكي إيراني. فآفاق التغير في إيران قائمة كما أن حصولها سوف ينعكس على الوضع الأمريكي في العراق وفي منطقة الخليج.

ولكن الأهم في مايقع في العراق وإلى حد مختلف في السعودية أن الولايات المتحدة اكتشفت أنه مهما حصل في العراق وفي إيران والسعودية لا بديل من علاقة أمنية خاصة مع الدول العربية الخليجية المنتشرة على شاطئ الخليج من الكويت إلى عمان. فهناك توجد فرص أكبر للاستقرار ولتلاقي المصالح. فبعد الكثير من التأمل في العراق تجد الولايات المتحدة أنه لا بديل عن وجود استراتيجي لها في عمان وقطر والبحرين والإمارات والكويت، فهذه الدول تمثل الآن عمقاً استراتيجياً لها. وفي الوقت نفسه نجد أن إمكانية فشل الولايات في العراق لو سار العراق باتجاه عنف مفتوح وفوضى وانهيار هو مزيد من الاعتماد على دول الخليج الصغيرة ومزيد من اعتماد دول الخليج الصغرى على الولايات المتحدة. ولكن نجاح الترتيبات الجديدة في العراق بعد الانتخابات وبروز دور الشعب العراقي سيجعل الوجود الأمريكي في دول الخليج الأخرى أكثر أمناً واستقراراً.

ولكن هذا كله لن يغير من حقيقة أن تياراً كبيراً في الولايات المتحدة استنتج بعد الحادي عشر من سبتمبر ضرورة تخفيف الاعتماد على النفط الخليجي بالتحديد والنفط بشكل عام. لهذا فإن البحث في هذا الاتجاه مستمر، كما أن السعي لإصدار تشريعات تصب في تخفيف الاعتماد على النفط مستمر. لهذا تحاول الولايات المتحدة التخفيف من اعتمادها النفطي وإن كانت الظروف لا تساعدها. ولكن الاتجاه العام يفرض حرصاً خليجياً على عدة أمور. الأمر الأول ضرورة بناء المقدرة على تنويع مصادر الدخل. فهذا التنويع مفصلي في المقدرة على مواجهة هذه الآفاق التي تتعلق ببدائل من الطاقة والتي تتعلق في الوقت نفسه بتأرجح أسعار النفط، فارتفاعه الآن إلى ٤٠ دولاراً سوف يتأرجح نحو ثلاثين دولاراً للبرميل وسوف يسقط في المستقبل عنه هذا السعر. إن التفكير في المستقبل من باب يتعلق

بالتعليم الحديث وتنويع مصادر الدخل وبناء المقدرة الاقتصادية المعلوماتية والتكنولوجية والرقمية والسياحية والخدماتية سوف تصب في مصلحة مستقبل زاهر لدول الخليج في مرحلة ما بعد النفط وفي مرحلة سقوط أسعاره وتراجع قيمته، إن الانفتاح الاقتصادي والعلمي والتعليمي أساسي للعلاقة مع الولايات المتحدة، إذ يجب أن لا تصدم منطقة الخليج بمقدرة أمريكية على تجاوزها نفطياً ثم سياسياً، وهذا يفترض دخول الشركات الخليجية مرحلة الاستثمار في الطاقة بما يساعدها على البقاء في مجال الطاقة بغض النظر أكان مصدر هذه الطاقة النفط أم الكهرباء أم الشمس.

رابعاً: العمل السياسي والإعلامي في الولايات المتحدة

يجب أن تعمق دول المنطقة من علاقتها الاستراتيجية والطويلة الأمد مع الولايات المتحدة، وذلك بحكم ما للولايات المتحدة من تأثير استراتيجي في منطقة الخليج. ومن الضروري أن تحسم دول الخليج موقفها من مسائل حقوقية وسياسية وحريات أصبحت في مصاف البديهيات في معظم دول العالم النامية والمتطورة والناجحة. الولايات المتحدة باقية كدولة كبرى، والدولار رغم سقوطه وآفاق المزيد من السقوط سوف يستعيد موقعه، كما أن القاعدة العلمية الأمريكية التي تعيش توسعاً دائماً لازالت هي الأقوى عالمياً، والولايات المتحدة لازالت الأولى عالمياً في استقبال العقول المهاجرة وتوظيفها والاستفادة منها، فالإبداع في الولايات المتحدة يعيش استمراراً وازدهاراً وإن كان قد تضاعف أربع مرات على الأقل في بلد يتطور كل يوم كالصين. إن العزلة عن الولايات المتحدة قد تدفع بالخليج نحو المجهول، فمنطقة الخليج لم تعرف عزلة عن دولة كبرى مسيطرة على الصعيد العالمي منذ مئات السنوات، وستبقى هذه المعادلة قائمة لفترة زمنية طويلة. لهذا فالخليج ليس مهيأ للابتعاد استراتيجياً عن الولايات المتحدة في ظل غياب منظومة خليجية نامية ونشيطة. كما أن الوضع الأمني في المنطقة وآفاق المواجهات بين إيران والولايات

المتحدة وآفاق التغيير أو الإصلاح في المملكة العربية السعودية، وآفاق عدم الاستقرار في العراق جميعها ستجعل الولايات المتحدة لاعباً أكثر أساسية في منطقة الخليج.

من جهة أخرى، إن هذه الأهمية تفرض على دول الخليج مزيداً من الجهود للتأثير في صانع القرار الأمريكي وللتعرف على توجهاته واتجاهاته. من الضروري التعرف على توجهات مجلس الشيوخ والنواب وجمعيات المجتمع الأوسع في جميع الولايات الأمريكية، كذلك التعرف على شخصيات الإدارة الأمريكية الجديدة وبناء علاقات تحاول التأثير في السياسة الأمريكية وفي وسائل الإعلام وفي الرأي العام. فهناك من المصالح ما يجعل التأثير المتبادل ضرورة. إن ترك الولايات المتحدة التي تؤثر في إقليمنا استراتيجياً، كما أن ترك هذه المهمة للسفارات العربية والخليجية ،لا يكفي ولن يخدم الغرض، فبلا تأثر وبلا سعي ينطلق من مؤسسات فكرية وبحثية وإعلامية واقتصادية وضاغطة لعرض تصورات، ولبناء تحالفات داخلية على أرضية تؤكد سياسة الانفتاح والتوازن والحريات والديمقراطية والتعاون والسلام في منطقة الخليج، سوف تبقي بعض أهم أبعاد العلاقة الخليجية الأمريكية معرضة للأعاصير والتحريض والصورة المشوهة. إن توجهاً صائباً وصادقاً وعلمياً وفاعلاً بهذا الاتجاه سوف يحقق لدول الخليج الكثيرمن الانتصارات في العلاقة مع الشعب الأمريكي والموسسات المدنية الأمريكية إضافة إلى كل من الكونغرس والإدارات المتعاقبة. إن الوصول إلى الصورة التنموية سوف يتطلب وقتاً وسوف يكون نتاج تراكم. ولكننا يجب أن نبدأ في مكان ما.

خامساً: المنظومة الدولية: أوروبا والصين والهند

وقد تحاول دول الخليج التعامل مع دول أخرى كالصين والهند وأوروبا وذلك لخلق توازنات كبرى تسمح لها بتأمين الحماية المطلوبة دون أن تضطر لدفع ثمن الحماية الأمريكية. ولكن هذا الأمر هو الآخر يمثل إشكالات كبرى على الصعيد

السياسي والأمني وإن كان ممكناً بطبيعة الحال على الصعيد الاقتصادي والتنموي. فأوروبا الموحدة تعاني قضايا عديدة تمنعها من لعب دور دولة كبرى، بل نجدها فاقدة للاهتمام الاستراتيجي مع الشرق الأوسط. فهي تعيش مرحلة أفول استراتيجي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية. الوحدة الأوروبية تحولت إلى قفزة في المجهول. فنصف أوروبا يتحمل نصفها الثاني اقتصادياً، إذ تسير أوروبا نحو مخاسر كبيرة في الاقتصاد. هناك اليوم ما يزيد على ٤٠٠ ألف عالم أوروبي هاجروا إلى الولايات المتحدة. كما أن أوروبا تعاني تراجعاً في أعداد سكانها وتعاني تراجعاً في عادات العمل. وتسير أوروبا باتجاه صراعات داخلية ونمو في نفوذ اليمين وآفاق مواجهات بين المسلمين والأوروبيين حول دور المسلمين في أوروبا. وبينما لهذه القضايا أهمية تتطلب منا الكثير من المتابعة، إلا أن أوروبا عاجزة عن العمل بمعزل عن الولايات المتحدة ودورها العالمي.

أما الصين: فهي دولة كبرى قادمة، ويزداد دورها العالمي بإطراد كبير، إذ نجد في الصين التي تسير بخطى ثابتة آفاق التحول إلى دولة كبرى. فالصين تنمو إقتصادياً بحدود ٨،٥٪ سنوياً، فهذا نمو لم يشهد التاريخ الحديث مثيلاً له. ونجد أن هذا النمو في معظمه وأغلبه في القطاع الخاص الصيني. لقد نجحت الصين في قيادة إصلاحات اقتصادية هائلة في مجالات عدة، ففي البنوك بدأت الصين بدعوة البنوك العالمية التي فتحت فروعاً رئيسية لها في الصين. هكذا تغير وجه التعامل البنكي في الصين الذي تميز في السابق بملكية الدولة. وقد ارتبط هذا كله باصلاح نظام الضرائب وتخفيضه من نسبة ٣٣٪ إلى نسبة ٢٥٪ مما أسهم في نهضة قطاع الاستثمار وعلى الأخص الاستثمار العالمي في الصين. وبينما توفر الكثير من دول آسيا المواد الخام للصين نجد أن الصين توفر في المقابل الصناعات والأجهزة لهذه الدول. فهونغ كونغ توفر الخدمات بينما الصين توفر الصناعات وتبيع لكل من آسيا وللعالم الكثير. وبينما تتواجه تايوان مع الصين في قضايا كبيرة أهمها اعتبار الصين أن تايوان جزء من الصين، سمحت تايوان لقطاعها الخاص باستثمار ما يزيد

على ١٥٠ مليار دولار في الصين. لقد بدأت الآن في الدخول بقوة مع دول آسيا من خلال اتفاقية تجارة حرة معها. في هذا سيشهد السوق الصيني الآسيوي نهضة وتداخلاً كبيراً ومعه بروز الصين كدولة كبرى. ولكنها لن تأخذ دور الولايات المتحدة، إنما ستكون في المستقبل شريكة ومنافسة.

ولكن الصين أمامها مراحل طويلة قبل التفرغ للوضع العالمي. وبينما سيكون كرسي الصين في مصاف الدول الكبرى متقدماً لحد التحول في منتصف القرن الواحد والعشرين إلى الاقتصاد الأول في العالم. إلا أن المسافة الفاصلة بين الصين والمنزلة الدولية لازالت هي الأخرى كبيرة. وبينما يزداد نفوذ الصين في آسيا ومحيطها نجد أن الصين تواجه العديد من المشكلات، إذ بدأت العلاقة الصينية - اليابانية بالتأثر من جراء أخذ الصين للكثير من حصة اليابان في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى هذا هناك توتر ياباني كوري من جراء قيام كوريا بإتقان كل فنون الصناعة والتفوق على الصناعة اليابانية. وبينما تحقق الشركات الكورية الكثير من الأرباح لا تحقق اليابان الأرباح ذاتها. فكوريا تقوم بتصنيع الأجهزة اليابانية ذاتها بأسعار أقل وتقوم ببيعها بأسعار أقل مما يساهم في ضرب صناعات وتقنيات يابانية كبرى. هكذا يمكن القول إن اليابان تواجه حالة من الضغط من الصين ومن كوريا في الوقت نفسه.

ولكن الصين تواجه تحدياً داخلياً اجتماعياً وسياسياً يهدد وحدتها واستقرارها، فمن خلال النمو الاقتصادي الكبير هاجر أكثر من ثلاثمائة مليون صيني إلى المدن الكبرى بحثاً عن العمل، وقد انخرط هذا الجمهور الكبير في صناعات وأعمال. ولكن وصول الصين إلى نمو عادي بعد عام أو عامين سوف يعني إخراج الملايين من أعمالهم مما سيفتح المجال في الصين لغضب اقتصادي واضطرابات عمالية ونسب كبيرة من العاطلين عن العمل. ووفق البنك الدولي فإن الصين فيها ١٥٠ مليوناً ممن يعيشون تحت حزام الفقر، هذا العدد هو ١٦٪ من السكان، ويتداخل هذا الوضع مع المدخول الكبير الذي يحصل عليه قطاع من الصينيين مما يزيد الهوة

بين الفقراء والأغنياء في الصين. كما أن الفساد الذي يصاحب عادة حالات النهضة والصعود السريع هو الآخر سيشكل عامل فوضى في الصين. وفوق كل هذا سنجد أن بعض مناطق الصين قد نهضت نهضة كبيرة بينما بعض مناطقها لازالت في العصور القديمة. هذه الفروقات ستشكل ضغوطاً كبيرة على الصين في السنوات القادمة. وسيتطلب الحل تغييراً كبيراً في النظام السياسي الذي لازال مركزياً وشيوعياً إلى حد كبير، وقد لا تكون هذه المشكلات بادية للعيان الآن إلا أنها ستكون كذلك في المستقبل.

ولو نظرنا إلى الهند بصفتها دولة كبرى قادمة سنجد أنه بإمكانها أن تكون مصدر توازن عالمي في العقود القادمة، فقد عادت الهند إلى رادار التنمية والقوة والنمو الاقتصادي الكبير. فمنذ عقد تعيش الهند نهضة صامتة لا يعرفها إلا الذين يهتمون بالهند، فالهند تشهد نمواً بحدود ٦٪ سنوياً. وقد حافظت على نمو فارق ٥٪ على مدى ١٢ عاما الماضية. باستثناء الصين لا يوجد دولة في العالم لديها هذه النمو المتجانس والمستمر. فجهازها الصناعي ينمو والخدمات فيها تنمو بنسب تتجاوز ٧٪ وقد أصبح لدى الهند أكثر من ١٤٠ ملياراً احتياطياً من العملات الأجنبية. وما يغذي النهضة الهندية هي مقدرة الهند على تحويل طاقة الجيل الصاعد إلى طاقة عمل، فالشبان في الهند ممن هم دون ٢١ عاماً أكثر من ٦٠٪ من السكان كما أن الهند والصين كلاهما لديه ٨٠٪ من نسبة الزيادة السكانية العالمية السنوية. فالهند تنجح الآن في تحويل مناهجها التعليمية وتنجح في نشر التكنولوجيا والتحول إلى قاعدة من قواعد التكنولوجيا في العالم، بل أصبح أكثر من ٥٠٪ من السوق الأمريكي المرتبطة بالتكنولوجيا هندياً بحكم الخبرة والمعرفة.

لقد حولت الهند التكاثر السكاني إلى فائدة عوضاً عن تحوله إلى فوضى وانهيار، فالجيل الصاعد في الهند يعيش تجربة غنية في تطوير بلاده ويعيش في الوقت نفسه آفاق تحويل الهند إلى دولة كبرى في آسيا وعلى الصعيد العالمي، فتوقعات العقود القادمة ستبرز دولتين كبيرتين في آسيا هما الصين والهند، فثقة الهند بالنفس بازدياد، ونجاحها هو بالتالي نجاح لنمط نظامها السياسي الانتخابي

والديمقراطي. كما أن نجاحها سوف ينعكس إيجابياً كقوة وكتمكين للكثير من أبناء الهند المنتشرين في منطقة الخليج وفي أوروبا ودول العالم. وتشكل قوة الهند النووية أساساً جديداً لقوة الهند الصاعدة. ولا يقارن هذا بقوة الباكستان أو مقدرتها التنموية. فالباكستان ١٥٩ مليوناً مقارنة بالهند التي يبلغ سكانها المليار، وهذا يفرض فارقاً عددياً اذا ما اقترن بالتنمية الاقتصادية. ولكن الهند تعاني إشكالات عميقة في طبيعة تعدد لغاتها وسكانها وأقاليمها، ومن مخاطر أن يؤدي النمو الاقتصادي السريع إلى عكس نتائجه تجاه مئات الملايين من العمال المهاجرين من الريف. في المحصلة أمام الهند فترة زمنية كبيرة قبل الانتقال إلى مصاف الدول الكبرى.

هذه التوقعات تعود وتجعل الولايات المتحدة دولة ريادية وكبرى لمرحلة طويلة قادمة تتجاوز هذا العقد والعقد الذي يليه، فاقتصادها الراهن يحرك اقتصاد العالم ويصل إلى أكثر من ٣٠ بالمئة من الاقتصاد العالمي. كما أن جميع التوقعات في منتصف القرن الراهن ترشح الاقتصاد الأمريكي ليكون الثاني في العالم بعد الصين بينما ستحتل الهند الموقع الثالث بينما اليابان الموقع الرابع والبرازيل الخامس وروسيا السادس وبريطانيا الثامن وتليها ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، ونجد أنه في ظل تراجع أوروبي كبير لن يكون مفصلياً. وبينما بالإمكان التعامل مع دول أخرى واقتصاديات أخرى إلا أن التوازنات الدولية وعلى الأخص الاستراتيجية والسياسية ستبقى ضمن إطار دولة كبرى رئيسية مثقلة بكاهل كبير تتعامل مع عدة منظومات دولية.

خاتمة:

إن المرحلة القادمة ستشهد آفاق ارتفاع في وتيرة التوتر الأمريكي الإيراني، كما أن آفاق التوتر والتعاون بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة من جراء الحرب على الإرهاب مازالت سؤالاً مفتوحاً. فقد انتقل الوضع الأمريكي

السعودي بالتحديد من التحالف الاستراتيجي على مدى أكثر من نصف قرن إلى التحامل والتخوف وعدم الثقة وتبادل الاتهامات. وسنجد أن الخلاف القومي والإسلامي الأوسع قد يخف بين الولايات المتحدة والعرب إذا ما تعاملت الولايات المتحدة بشكل حقيقي مع القضية الفلسطينية، ولكن هذا الأمر يبقى محط اختبار ومحل تساؤل وتشكك. إن الخلافات الأمريكية الخليجية حول سياسات تتعلق بحقوق الإنسان في دول الخليج والتطرف الإسلامي ومواجهة القاعدة والإرهاب سوف تزداد بنسب متفاوتة هي الأخرى. ومن الطبيعي أن تكون إيران بشكلها الرسمي والمملكة العربية السعودية بشكلها الشعبي (وبنسبة اقل الرسمي) المسرح الأول للصراع الأمريكي - الخليجي. كما أن العراق سيبقى لفترة ليست قليلة مكان صراع ومواجهات ستحدد نتيجتها مستقبله السياسي والتنموي. وسنجد أن التعاون الخليجي - الأمريكي يتعمق بنسب متفاوتة مع كل من قطر والكويت والبحرين وعمان والإمارات بسبب استعداد هذه الدول لقيادة تغيرات واضحة على الصعيد الداخلي والخارجي، ولكن هذه الدول لن تنجح في تفادي تأثيرات ما يقع حولها بالكامل. فهناك آثار وتأثيرات أقلها وقوع أعمال إرهابية وهجمات على قوات أمريكية ومحاولة كل فريق في الصراع الدائر في العراق أو الذي قد يدور مع إيران توسيع دائرة الصراع لتشمل دول الخليج التي تتميز بصغر حجمها الجغرافي وأعداد سكانها.

وتعيش منطقتنا مرحلة مخاض صعب في كل من العراق وإيران والسعودية وبقية دول الخليج. هذا المخاض مرتبط بالتغير السياسي والاقتصادي والحريات وعلاقة الدين بالدولة و المجتمع بالدولة، والفرد بالجماعة، والقانون بالمدنية والولايات المتحدة مع دول الخليج والنفط. هذا المخاض غير المحكوم بفترة زمنية محددة آفاق انطلاقة جديدة لمنطقة الخليج نحو التنمية والحريات والعصرنة، كما يحتمل فرص التراجع والفشل. إن النجاح في هذا المخاض سيحدد شكل علاقتنا مع الولايات المتحدة ومع العالم كله، ألم تحدد اليابان شكل علاقتها مع الولايات

المتحدة رغم هزيمة الحرب الثانية وذلك بانضاجها بعد القبول بالهزيمة سياسياً مشروعاً تنموياً انضوت تحت لوائه الأمة اليابانية؟ ألم تحدد الصين الشيوعية من خلال نجاحها الاقتصادي والسياسي شكل علاقتها بالولايات المتحدة في إطار تبادل المعرفة والاستثمار وإبداع مشروع تنموي لم يعرف التاريخ له مثيلاً؟ إن الفشل في اجتياز المخاض الذي تمر به منطقتنا سيسهم في وضع قاحل ينعكس تبعية على علاقتنا مع الولايات المتحدة في أبسط المسائل وفي أكثرها تعقيداً.

إن هذا الوضع يتطلب منا إعادة دراسة أوضاعنا ومحاولة فهم ذاتنا وتاريخنا وديننا وعلاقتنا بالآخر الغربي والأمريكي بموضوعية وحرص. العودة يجب أن لا تكون إلى الجذور. فما أكثر دعاة العودة إلى الجذور وإلى النقاء وإلى الطهارة الأولى، وكأن أحداً في التاريخ عرف سر العودة إلى الجذور أو إلى التاريخ وإلى النقاوة الأولى؟ إن العودة الحقيقية هي إلى الحرية التي فقدناها وإلى الفرد بصفته أساس التكوين الحديث، فالحالة الحرة هي الاساس في العصرنة، وهي الأقدر على رسم شكل التعامل مع الولايات المتحدة. فلا الولايات المتحدة ستنجح في فرض إصلاح يتجاوز مصالحها وحدود رؤيتها وطبيعة تحالفاتها في الشرق الأوسط وخارجه، ولا بحثنا عن مشروع أمريكي ينظم لنا دولنا وينقذنا من التطرف هو الآخر سيؤدي إلى النتيجة التي نريد. فالمشكلة أكثر تعقيداً وأكثر عمقاً مما نعتقد وهي تتطلب طريقاً ثالثاً نبحث عنه في التعامل الذاتي وفي العلاقات مع الولايات المتحدة العالم الأوسع.

الجلسة الرابعة

المنامة – البحرين

فبراير 2005

موضوع النقاش: الخليج والولايات المتحدة: بيئة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر

رئيس الجلسة: د. عبدالخالق عبدالله

معد ومقدم الورقة: د. شفيق الغبرا

المناقشات والتعليقات على ورقة شفيق الغبرا
الخليج والولايات المتحدة: بيئة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر

(عبدالخالق عبدالله رئيس الجلسة)

هناك ثلاث نقاط مهمة يجب التركيز عليها هي:

الأولى: العلاقة الحمائية الراهنة ستستمر خلال المستقبل، بمعنى أننا سنظل - حسب تقديرات الدكتور شفيق - تحت العباءة الأمنية الأمريكية إلى المستقبل المنظور.

الثانية: مسألة الإرهاب، يقول إن الإرهاب أو الحرب على الإرهاب ستكون عنصراً مهماً جداً من عناصر العلاقات المستقبلية، فإلى أي درجة؟ هذه المسألة تحتاج إلى تفكير.

الثالثة: مستقبل علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية، سيعتمد كثيراً على شكل النظام العالمي القادم، هل سيكون أحادياً كما هو الوضع الآن؟ أم سيكون تعددياً مع بروز أوروبا والصين ووو...؟

١ - عبد المحسن المدعج

استوقفتني بعض الملاحظات الخاصة بمحاضرة الأبعاد النفطية والاقتصادية في العلاقات الأمريكية الخليجية، يجب أن نضع في اعتبارنا أن العلاقات الأمريكية - الخليجية في هذه المرحلة وما شاهدناه من تطور هذه العلاقات بشكل ملحوظ، وصل إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع كثير من دول الخيج، هذا نابع حقيقة من منظور تاريخي، فدائماً عندما نرجع إلى القرون الماضية نجد أن كل القوى العظمى آنذاك خلال القرون كلها من الهولنديين والطليان والفرنسيين ثم الإنجليز ثم الأمريكان، دائماً يذهبون إلى منابع الاقتصاد العالمي، ذهب الهولنديون إلى شرق آسيا، الإنجليز وصلوا إلى الهند ثم استعمروها، هناك مخزون نفطي تجاوز ٦٥٪ إلى ٧٠٪، في

منطقة الخليج، وحسب التقارير النفطية كلها تقول إن آخر نقطة نفط يمكن أن تنتج من هذه المنطقة، في نفس الوقت الولايات المتحدة الأمريكية تعد الآن القوة الأولى بل الوحيدة في العالم التي تتحكم في كثير من اقتصادياته، والهيمنة العسكرية والأمنية في جميع أنحاء العالم، لا يمكن للولايات المتحدة أن تغفل هذا الجانب في استراتيجيتها، لابد لهم أن يكونوا موجودين في هذه البقعة.

الجانب الثاني، أن دول الخليج كيانات هشة سياسياً وغير مستقرة، ونحن معاصرون لذلك خلال الثلاثين سنة، رأينا كيف تدار هذه المنطقة من قبل الأنظمة السياسية الموجودة، يجب أن نكون واقعيين، إن الولايات المتحدة لها مصالح مباشرة ولا يمكن أن ترفع يدها عن هذه المنطقة مادام النفط يظل هو المصدر الرئيسي والأول في اقتصاد العالم.

٢ - عبد المالك التميمي

«عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم»، الشعوب الحية تستفيد دائماً من الفرص التاريخية التي تمر بها، الوجود الأجنبي ليس كله شراً، حتى لو قلنا ٩٠٪ شراً، ولكن هناك نسبة معينة، لو رجعنا إلى بعض الحوادث التاريخية، فمشروع قناة السويس كان مشروعاً إمبريالياً فرنسياً ثم إنجليزياً، واليوم دخل قناة السويس ٤ مليارات في مصر، غير المصانع، غير السكك الحديدية، الموانئ وغيرها، نحن نريد إعادة نظر إلى فكرنا التقليدي النمطي الذي درجنا عليه، الوجود الاستعماري في فترة ما بين الحربين العالميتين في العراق ومصر خلق أحزاباً سياسية، وخلق مجتمعاً مدنياً، وتعليماً نوعياً، وفي مصر كانت تسمى الفترة الليبرالية.

لنأخذ المسألة الأمريكية من منطلق «رب ضارة نافعة» فنحن غير قادرين على إحداث الإصلاح السياسي والاقتصادي، ولا محاربة التطرف والإرهاب، والأمريكان قادرون على ذلك، فما الخيار؟ نعم علينا أن نرفض الهيمنة الخارجية، ولكن في المقابل علينا أن نستفيد من الفرص التاريخية التي تأتي، أكثر أمة في

التاريخ لا تستفيد من الفرص التاريخية هم العرب، إذا كنا نقول إن الأمريكان يعملون لأجل مصالحهم، فهل نحن نعمل من أجل مصالحنا، ثم، ما هي مصالحنا الاستراتيجية؟ نحن نريد الإصلاح السياسي والديمقراطي، ولكننا غير قادرين على ذلك ، لأننا غير قادرين على حل مشكلات أقل من ذلك، مثل تعديل التركيبة السكانية وإصلاح التعليم وحقوق المرأة وغيرها، فالتأثير الأمريكي قد ينقلنا إلى مرحلة متقدمة، علينا أن نعيد النظر في مفاهيمنا التي درجنا عليها، فالأمريكان قاموا بالثورة على الاستعمار البريطاني لتحقيق الاستقلال في القرن الثامن عشر، ولكن اليوم ليس هناك رفض للقواعد الأمريكية في بريطانيا نفسها، لماذا؟

علينا ألا نسقط فكر الماضي على الحاضر، ولا نكون ماضويين بحكم فكرنا وإرادتنا وإدارتنا من قبل الموتى، فلكل مرحلة تاريخية ظروفها ومفاهيمها المعقدة، فالمشكلة التي نواجهها ونجتازها اليوم، أن نخلص إلى أن نعيد النظر في المفاهيم وأن نخلص من التصنيف الذي حدد أزمة فكرنا المعاصر، نحن نعيش أزمة فكر، ما تحدثنا فيه يدل على ضياعنا الفكري، نحن حتى الآن نناقش إشكالية هل الوجود الأمريكي ضار أم نافع؟ لأنه ليس لدينا أصلاً استراتيجية فكرية وإلا كنا حددناها، من دون هذا الحوار ومن دون هذه المعاناة.

٣ - خليفة بخيت

عندي بعض الملاحظات:

إن التغلغل الواسع للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية وخصوصاً في دول مجلس التعاون، الذي لوحظ بشكل واسع بعد حرب الخليج الأولى، عندما رأت ضعف الأنظمة السياسية في حماية أنفسها، ومدى غنى هذه الدول، فرأت أنها فرصة سانحة لها لأن تستغل هذا الموقف، وأن ترعب هذه الأنظمة من جيرانها، كالعراق، ومن إيران، بغض النظر عن إسرائيل بحكم علاقتها الحميمة مع إسرائيل، فاستغلالها لهذا الموقف وتغلغلها الواسع في منطقة الخليج جعل لهم

سيطرة شبه كلية في الموارد، خصوصاً في النفط، في الاقتصاد، وأيضاً في النظام السياسي نفسه، حيث إن مصالح الأنظمة السياسية تعتمد كلياً على مصلحة أمريكا، ومصلحة أمريكا متوازنة مع مصالح الأنظمة السياسية.

نحن كأمة عربية أصل فكرنا هو الفكر الإسلامي، والعقائد الإسلامية، ومن يقل إن النفوذ الأمريكي في كل أنحاء العالم لا بأس به، وإنه لا خوف منه في أي بلد، مثل التحالف الأمريكي مع اليابان ومع كوريا الجنوبية، وإنه بالعكس أصبحت أكثر تقدماً وتطوراً، وإننا نحن ظللنا متخلفين، لا يلاحظ أن هذه الدول محت عاداتها وتقاليدها وقيمها كلياً من أجل إرضاء أمريكا، ولأجل الإصلاح والنمو أيضاً، لو ننظر إلى الوراء، فإن الدولة الإسلامية ما كان عندها شيء، ما بنيت بحكم علاقتها مع الإمبراطوريات الأخرى، ولكن بحكم رجوعها إلى الإسلام، ولأن الإسلام لا يتضارب مع النمو الاقتصادي، ولا مع العلم، ولا مع السلام.

كذلك النمو الاقتصادي هو أساس النمو السياسي، ونحن ركزنا كثيراً على كيفية تقوية علاقتنا مع أمريكا، صحيح أن علاقتنا مع أمريكا مهمة، ولكن الأهم وما يجب أن نركز عليه هو نمو الفكر العربي، ونمو العقول علمياً واقتصادياً، نحن حالياً لا نستطيع أن نعزل أنفسنا عن العالم كله لأن أمريكا هي الأقوى في الوقت الحالي، لهذا يجب علينا أن نطور أنفسنا وسنظل على هذه الحالة تقريباً من ٣٠ إلى ٤٠ سنة إلى أن نقوى، ثم نستطيع أن نواجه العالم ونطور أنفسنا ونصبح قوة.

٤ - عبد الله المدني

هناك سؤال صراحة من الدكتور حسن الإبراهيم وربما آخرين عن كيفية التعامل مع أمريكا، وأعتقد أن هذه النقطة الجوهرية التي يجب أن نركز عليها وأن تأخذ قدراً كبيراً من البحث والحوار، من دون مجاملة، هناك عقدة لدينا اسمها العقدة الأمريكية، وأعتقد أن هذه العقدة ستبقى حتى إذا تركتنا أمريكا وشأننا وانكمشت على نفسها، في أحد الردود في الصباح تفاجأت من كلام أحد الإخوة عن أنه لا

يجد في الأوراق المقدمة أي حديث عن كيفية مواجهة الاستراتيجيات الأمريكية في المنطقة، إذا كانت الصين والهند بقدرهما وإمكانياتهما لا تطرحان مسألة المواجهة معها، وتحاولان التعامل معها ببراجماتية شديدة الذكاء، من أجل تحقيق أكبر قدر من المصالح مع أقل قدر من التنازلات، وأحياناً تنحنيان أمام الرياح بهدف الكسب مستقبلاً، فكيف لنا، نحن الذين لا نملك في الحقيقة شيئاً سوى الخطب العنترية، أن نواجه الاستراتيجيات الأمريكية، المضحك اليوم أن البعض يريد أن ننفتح على الصين ليس من منظور الاستفادة من تجربة الصين في دفع أو تكوين أو خلق نهضة عربية، وإنما لاستخدام الصين ضد أمريكا، وينسون أن الصين والهند أيضاً لديهما شبكات كبيرة من المصالح مع الولايات المتحدة ولا ترضى أن تطيح بهذه المصالح من أجل عيون الآخرين، لابد أن يكون هناك طريق ثالث ما بين الارتماء والاندفاع في أحضان الولايات المتحدة والتبعية لها، وبين العداء والمقت الشديد لهذه الدولة الكبيرة سواء عبر التحريض والتأجيج الخطابي ضدها أو عبر استهداف مصالحها بالتفجير أو مواطنيها بالنحر وقطع الرؤوس.

لنتعلم قليلاً من تجارب بعض الأمم الأخرى، من تلك التي عانت أضعاف أضعاف ما عانيناه نحن من الولايات المتحدة في السابق، لن أتحدث عن اليابان لأن الحديث أصبح مكرراً، ولكن تأملوا كيف يتعامل الفيتناميون وكيف يديرون علاقتهم مع الولايات المتحدة، وهي الدولة التي عانت وقاست وتعرضت لأطنان من قنابل النابالم على مدى سنين طويلة، وقتل الأمريكان مئات الآلاف من مواطنيها، لم نجد فيتنامياً يذهب إلى نيويورك ليفجر بنايات، ولم نجد فيتنامياً يستهدف الأمريكان بقطع رؤوسهم، ولم نجد الصحف والإعلام يفعل كما نفعل نحن من تحريض يومي، يجب أن تكون هناك فترة نقطع كل صلة بما مضى، ونؤسس خطاباً جديداً في التعامل مع القوى الكبرى، لأنه لا يوجد بديل لدينا سوى أن نتعامل معها، والتعامل يجب أن يكون بعيداً عن الماضي وكل ما حدث فيه، ويأخذ بالحسبان موازين القوى الدولية، مصالحنا، مصالحهم، والارتباط الشديد والمتشابك بين هذه المصالح.

٥ - ريما الصبان

سأكمل من حيث انتهى الدكتور عبد الله المدني لأشيد بهذه اللحظة التي نعيشها نحن في هذا المنتدى التي تتلاقى مع اللحظة الأمريكية التي تعيش فيها أمريكا اليوم ربما قمة هيمنتها على العالم، ونحن نتواصل مع هذه اللحظة وربما مع خطاب بوش الذي للأسف، وأنا أضم صوتي إلى ملايين سكان العالم، التي تأسف على إعادة هذا الانتخاب، ومع سنوات جديدة لبوش ومزيد من الهيمنة الأمريكية، هذه الهيمنة إشكاليتها بالنسبة إلينا أنها تستخدمنا، أنها تهيمن على العالم بأداة عربية، والأداة هذه لا أعني فيها أننا فقط نساعد أمريكا، فالبعض منا يساعد أو لا يساعد أو يقف ضداً، ولكن بكافة الاتجاهات العربية نحن نستخدم كأداة لهذه الهيمنة، هذه الهيمنة الأمريكية تتحقق في العالم اليوم على أجسادنا، على أحلامنا، على طموحاتنا، لا أقول إنني أهاجم أمريكا، ولا أحاسب أنفسنا، المشكلة الأكبر أننا تحولنا إلى أداة بسبب ضعفنا الداخلي.

تحدثنا كثيراً عن أمريكا وعن ماهية أمريكا، ووقفنا معها أوضدها، ولكن لم نتحدث عن ماذا نريد نحن من أمريكا؟ لا يمكن لأي علاقة بين طرفين أن تكون علاقة من طرف واحد، لابد أن هناك سلسلة من المطالب نريدها من أمريكا، وأعتقد أن هذه السلسلة من المطالب تتلاقى مع ما طرحه الدكتور شفيق الغبرا في قضية السيطرة على المساحة العامة وإعادة سيطرتنا نحن كشعوب على هذه المساحة العامة، ومن هنا العلاقة مع أمريكا علاقة جدلية ليست بسيطة، تدخل فيها أبعاد كثيرة، وأنا أوافقه في هذا التحليل، ونحن نحتاج إلى فهم ماذا نريد وبعدها نضع استراتيجيات، فكيف نضع استراتيجيات قبل أن نعرف ماذا نريد نحن؟ ماذا تريد المجتمعات؟ ماذا يريد الشباب؟ ماذا تريد الشرائح؟ ما هو غائب عن هذه الأطروحات التي استمعنا إليها، هو العمق الاجتماعي، البعد الاجتماعي، الأبعاد القيمية، الشرائح الاجتماعية، أين المجتمع من كل أطروحاتنا؟ نحتاج أكثر إلى مفكرين للغوص في المجتمع ودراسة مجتمعاتنا.

٦ - محمد عبيد

في البداية أود أن أبدي إعجابي بالدكتور شفيق الغبرا على جرأته، حيث إنه يغوص في المستقبليات بهذا التفصيل، فقد خرج بالقول بأن حرب الإرهاب ستستمر لسنوات، وأن وجود الولايات المتحدة في الخليج أيضاً سيستمر لفترة طويلة، لا توجد أية أدلة على أن ما سوف يحدث بعد خمس أو عشرة سنوات موجود لدينا في هذه اللحظة، لأن الواقع بالغ التعقيد، والتحولات يصعب معها أن نتنبأ بعد خمس سنوات بأي شيء، ممكن أن نتنبأ لفترة قصيرة، لكن أن نغرق في هذا...، دون أن يمنع هذا الشيء تحقق بعض ما ذكر.

الأمر الذي قد يشكل مشكلة في الورقة هو عدم الغوص بما يكفي في الحاضر، قبل أسابيع قليلة شركة ليونوفا الصينية تشتري شركة IBM، أشك أن أحداً في هذه القاعة قبل عام كان يتوقع هذا الشيء، التحول خارج الدولار بشكل غير مسبوق وغير متوقع إلى اليورو، كل هذه التوجهات في الحاضر تحمل مدلولات كبيرة، ولكن الأخطر من هذا كله أننا مازلنا أسيري أحداث الحادي عشر من سبتمبر. لنتذكر أيضاً ما حدث قبل الحادي عشر من سبتمبر، مع سقوط الاتحاد السوفييتي، كان هناك تحول حقيقي في العالم خارج الإطار السياسي، غلبة الاقتصادي، غلبة المعلوماتي، غلبة الإعلامي، ولكن الحادي عشر من سبتمبر أرجع للدولة قوتها وتأثيرها وثقلها، ولكن أشك كثيراً أن هذا يستمر إلى خمس سنوات أو عشر سنوات أخرى، خصوصاً إذا كان وضع الحرب - على ما تسميه الولايات المتحدة بالإرهاب - سيستمر، لذلك علينا أن نكون حذرين جداً في قراءة المستقبل، ونجعل رؤانا قليلة حتى تمتلك مصداقية.

٧ - محمد الشريف

أرى بالورقة نقاطاً جديدة بالنسبة إلى الحراك الاجتماعي في مجتمع الخليج، عوامل مرتبطة بالتطور والتنمية في هذه البلدان، أنا أتكلم على مستوى البحرين،

الذي ذكرته أن هناك عوامل اجتماعية مدنية سياسية قادمة أمامنا، وهي عوامل مرتبطة بالحريات والفكر الحر والثقافة وإيجاد مجتمع معرفي مبني على تقبل الآخر والمسرح... إلخ.

إذا أنت ذكرت هذه المجموعة من العوامل المجتمعية في النمو والتقدم والتنمية، في أروقة القضايا التنموية يسمونها «الحكم الراشد» التي هي مجموعة من العوامل مرتبطة بعلاقة الحكم والمجتمع المدني، وإيجاد آليات لقياس هذه العلاقات، وإيجاد مناخ أن المجتمع المدني يأخذ دوره الأكبر تحت الحكم الراشد، أنا لا أرى هذه الحركة على مثال البحرين، إذا كان هناك إصرار شديد لإيجاد هذه العوامل، لإيجاد الحكم الراشد، هذا ما يولد صراعاً، ولا يولد أي نوع من المشكلة في العلاقات الداخلية والعلاقات الخارجية، اليوم، المطروح من أمريكا على مستوى المنطقة، كلها عوامل مرتبطة بصراع التقدم في المجتمع، فلا أعرف كيف يكون لذلك علاقة جدلية في داخل المجتمع داخلياً وخارجياً، بل هذه عوامل كانت مطلوبة من فترة لإيجاد مجتمع معرفي، لإيجاد موضوع تمكين المرأة والحريات و...، يمكن مساحة التفكير الآن تكون مهيأة أكثر بالنسبة إلى أن هذه العوامل إن كانت حقيقية في تطور المجتمع أو لا، ولكن ما عرفته تحت مظلة علاقتها خارج الإطار، مع أمريكا كيف تكون، هل هي عوامل تولد أزمة؟ أم هي عوامل مفروض أن تكون موجودة في أي مجتمع، لأنها عوامل مبنية على دراسات وتقييم التطور البشري، وهذا مبني على دراسات بالنسبة إلى التخلف والتقدم.

٨ - يوسف الجاسم

في هذا التجمع النخبوي، كغيره من العديد من التجمعات الأخرى التي حضرتها أنا شخصياً أو أي أخ من الإخوة الأفاضل، تبين لنا من الحوار حول الولايات المتحدة باعتبار أن العنوان «نحن والولايات المتحدة» أن تلك الولايات المتحدة أصبحت كالسيدة، معشوقة لدى البعض لا يرى إلا محاسنها، ولا يرى فيها

أية عيوب أو ربما يغض النظر عن عيوبها، وهذه السيدة أيضاً مكروهة لدى البعض الآخر، لا يرى إلا عيوبها ولا يرى فيها أية محاسن.

نحن كخليجيين ربما من أكثر شعوب الأرض حديثاً عن الولايات المتحدة الأمريكية وعن القطب الواحد، مقارنة حتى بالقضايا الأخرى المتصلة بالولايات المتحدة كما ذكر الدكتور عبدالله المدني، ولكننا منشغلون كثيراً بالولايات المتحدة – وهي حقيقة وليست كائناً أسطورياً – يجب أن نتعامل معها ولا نكتفي بشتمها، ولكن يجب أن نقدر كل الآراء وكل وجهات النظر، فالفريق الثاني الذي يكره الولايات المتحدة ولا يرى فيها إلا عيوباً، ربما يستند إلى العديد من العوامل التي كونت عقدة الولايات المتحدة.

أتمنى من منظمي المنتدى بدلاً من تحاورنا عن الآخرين أن يقوموا بدعوة بعض الفلسطينيين وبعض العراقيين، للحوار معهم، ولنسمع منهم حول نظرتهم إلى العلاقة مع أمريكا، ومستقبل تلك العلاقات.

٩ – خليفة بخيت:

هناك طرف ثالث لم نتحدث عنه كثيراً، فرض نفسه على الساحة، وأثبت أنه قادر على تعطيل الأجندة الأمريكية كلها، سواء على المستوى العربي أو على المستوى الدولي، فأعتقد أن القوى التي تؤمن بالعنف ومواجهة أمريكا والرد على السياسات الأمريكية بالعنف، استطاعت أن تفرض أجندتها بشكل قوي، واستطاعت أن تعطل البرنامج الأمريكي كما هو الحال في العراق. في أمريكا لم يتوقعوا ما هو حاصل لهم اليوم في العراق، أصبح العراق مصدر نزف دائم لهم، وكذلك الحال فإن الانتصار الذي يدعونه في أفغانستان، لم يكن انتصاراً، مازال النزف في أفغانستان مستمراً، ومازالت القوى المعارضة والقوى التي تؤمن بالعنف مستمرة في محاربتها لأمريكا وضربها للمصالح الأمريكية، أعتقد أن كل المبررات التي طرحها من يؤمن باستخدام العنف في مواجهة أمريكا مازالت موجودة،

وأمريكا لم تعمل بجدية من أجل معالجة هذه الأسباب، بدءاً من القضية الفلسطينية، وانتهاء بقضايا الظلم والفقر والتفرد بالسلطة في الوطن العربي والعالم الإسلامي بشكل عام. أعتقد أن الإصلاحات السياسية التي نسمع عنها الكثير ليست جادة، وأن الواقع العربي معرض لقلب الطاولة تماماً على كل السياسات الأمريكية، وأن الأمريكان سيتعرضون لمزيد من الفشل، لمزيد من الضربات الموجعة، أعتقد أن أحداث سبتمبر هي البداية، وستستمر الضربات الموجعة ضد الأمريكان في عدة مواقع، أعتقد أن القوى المؤمنة بالعنف تزداد قوة، هي كامنة الآن، ولكن سيأتي في يوم من الأيام تضرب ضربة أكثر إيلاماً ووجعاً من سبتمبر.

الأحلام الأمريكية في قضية الهيمنة والسيطرة المطلقة لم تتحقق في الوطن العربي، وكذلك دول الجوار، لأنها إذا فتحت جبهتها مع إيران سيكون نزيفها أكبر، الجبهة مع باكستان مفتوحة، وكذلك في جنوب شرق آسيا.

نقطة أخيرة، ليس أمام الأمريكان سوى البدء فعلياً في فرض المصداقية والجدية لدى الأنظمة السياسية بإصلاحات جادة وموضوعية، وأيضاً محاولة إزالة الفجوة بين حالة الفقر والمعاناة لدى الإنسان العربي، وإعادة توزيع الثروة، أعتقد أن من الصعب أن يكون هناك سيناريو آخر، وأن الأمريكان إذا أصروا على سياستهم المتبعة، وأرادوا تنفيذها فلديهم حل واحد فقط، وهو استبدال مجتمعات الخليج بمجتمعات جديدة مستوردة، وهذا حاصل في بعض بلدان الخليج، كما هو حاصل عندنا في الإمارات ٩٠٪ من السكان غير مواطنين، وهذه قد تكون ورقة يستخدمها الأمريكان لاستبدال المجتمع المحلي أو الأصلي بمجتمعات جديدة بحيث تكون القضايا المصيرية أو الاستراتيجية مثل فلسطين، ومثل القضايا الدينية أو الثقافية، غير حاضرة في العلاقة مع أمريكا بعد ذلك.

١٠ - سعد بن طفلة

وجدت تقاطعاً بين الإرهاب وبين أزمة الأمة، وأقصد إرهابنا نحن وليس إرهاب

الآخرين، لأنني من الفريق الذي ينتمي إلى الانشغال بالذات أكثر من انشغالي بأمريكا أو بالآخرين، قد يجسد الإرهاب لدينا أو مجموعة إرهابية لدينا أزمة الأمة، لاحظوا أن الإرهابي والأمة يعيشان في الماضي، نحن نعيش في الماضي أكثر مما نعيش في الحاضر، ونعيش في ماضٍ وهمي أكثر من كونه واقعياً، نعيش في ماض نفسر فيه كل أحداث اليوم، وهذا ينطبق على المتطرف في فريقي التطرف الديني طائفياً، سواء كان سنياً أو شيعياً، سنجد أن السني المتطرف يختزل المذهب الشيعي كله أن واحداً اسمه عبد الله بن سبأ كذب علينا منذ (١٤) قرناً وضيع المسلمين مع بعض اليهود فعملوا مؤامرة. وتجد أن المتطرف الشيعي أيضا يعيش قبل (١٤) قرناً في كربلاء، ولم يكن هو موجوداً ولا أبوه ولا أهله، وتجد أننا كأمة نعلق كل ما يجري الآن بوعد بلفور وبسايكس بيكو، وعلى مؤامرة الفكر القومجي والإسلامجي، وهنا أستعمل كلمتين بمضامين الغوغائية، لأن ما حدث من أيام وعد بلفور وسقوط الخلافة العثمانية وغيرها، واستمرار هذه المؤامرة تماماً مثلما يجسد الإرهابي أن كل ما يدور حوله الآن نتيجة التداعيات التي حدثت في الماضي، إما عبد الله بن سبأ أو مقتل الحسين أو غيره، وإن اختلفت التنظيرات، البحث عن النقاء هو الذي لدينا كأمة، هذا ما نبحث عنه ليل نهار، نحن خير أمة أخرجت للناس، وندعو الله أن يبعد عنا الآخرين، تماماً مثلما يقال للإرهابي كي تكون فعلاً نقياً، وتحافظ على دينك وتقبض عليه كالقابض على الجمر، يجب ألا تختلط كثيراً مع المجاميع وهذا المجتمع، وهذا الإعلام، وهذه المناهج، وهذه الدروس، وهذه المؤسسات المالية الربوية، التليفزيون، والإذاعة، والرسم، وهذه الناس المنحرفة، وبالتالي مطلوب منك أن تنعزل أكبر قدر ممكن من هذا المجتمع.

للأسف الشديد لم نتحدث عن حدث كبير، هو نقطة تحول ، أن (٨) ملايين عربي في العراق قبل أسبوع ذهبوا إلى صناديق الاقتراع لينتخبوا حقاً، قبل هذا كانوا ينتخبون مرشحاً واحداً، هذا في الحقيقة جاء بسبب أن أمريكا في المنطقة بأجندات مختلفة، ما كان هذا ليتم لولا الوجود الأمريكي بأجندتها التي تطابقت

على الأقل مع (٨) ملايين إنسان، وهذه مسألة أغفلناها كثيراً، حتى مثقفونا، للأسف الشديد لم نشر إليها لا من قريب ولا من بعيد.

نقطة أخيرة، أناشد المنتدى الموقر بعد مضي ٢٥ سنة، وهذا وقت كاف، ألا نحرم الناس من بعض هذه النقاشات في الإعلام، أناشد أن تحضر وسائل الإعلام المنتدى القادم أو على الأقل تحضر بعض جلساته، وأن يكون له تغطية. كفانا أنانية وانغلاقاً على بعضنا البعض، من حق الناس أن تعرف، الأمور تغيرت، عندما كنا قبل، كان هناك تخوف، الآن تجاوزت الأمور هذه المسائل جميعاً.

١١ - محمد الركن

بداية ليس لدي عقدة مع أمريكا، لو تكلمنا عن الذات داخلياً، سنجد أن البعض لديه عقدة من الآخر الوطني الذي يشاركه نفس الأرض ونفس الهم... إن كان هناك بعض الناس بسطوا المسائل ورفعوا شعاراً لهم يعاب عادة وهو أن الإسلام هو الحل، الآن لدينا فئة تقول إن أمريكا هي الحل، شعار تبسيطي جداً أن كل ما يمكن أن يحل أزماتنا هم الأمريكان، وصف الكلام الموجود لدى بعض الجهات أنه فكر مقلد، أستطيع أيضاً أن أقول إن أغلب الكلام الذي ذكر في حديث الدكتور شفيق الغبرا هو أيضاً مقلد، يمكن أن يكون كلاماً صادراً من الـ (American Institute Enterprese) ، أو الـ (Near East Institutes)، كرر كلمة الحرية، وكلمة الفرد، والخوف من إيران والسعودية والعراق، هذه كلها مفاهيم مقلدة لأشياء أيضاً موجودة في أمريكا، يجب أن نكون حذرين منها.

موضوع الإرهاب، نعم هناك جماعات شذت عن الإجماع الوطني، قامت بتدمير مكونات أساسية في مجتمعنا، الأصل عدم قبولها لأنها تسعى إلى التغيير العنيف وليس السلمي، ولكن الخشية التي نصل إليها الآن هي أن النموذج الأمريكي يعمم، أصبحت هذه الكلمة نوعاً من السيف المسلط، بعد التخوين، البعض كان يصف بعض جماعات معينة أنها خائنة خارجة، الآن أصبح يمكن

بكل سهولة أن تصف هيئة أو شخصاً أنه إرهابي ولديه فكر إرهابي وما شابه ذلك، فبدلاً من حصر نطاق هذه الفئة وتحديدها لمقاومتها بشكل جماعي ورفضها، هناك مصالح لتوسيع هذا المصطلح مما يساهم في الاستقطاب للأسف في جماعاتنا.

النقطة الأخيرة، أن هناك أطرافاً تحاول أن تصفي حساباتها مع الآخر الوطني وتنفيذ برنامجها من خلال أمريكا، وهذا غير مقبول، البحرين لديها تجربة رائدة في العلاقة بين التيارات الفكرية المختلفة، لديها التيار الوطني القومي اليساري الإسلامي، لديهم نوع من التفاعل، الساحة لم تترك لفئة معينة بينما هناك نوع من التمازج، يجب الانتباه للداخل وعلاقاتنا الداخلية، والنسيج الوطني الداخلي.

١٢ - حامد العجلان

هناك بعد آخر في العلاقة الخليجية - الأمريكية، فالعلاقة الخليجية - الأمريكية يجب ألا تختزل بالسياسة والاتفاقيات الأمنية أو العلاقات الاقتصادية، فهناك أجيال متعاقبة من المواطنين في منطقتنا عاشت لفترات طويلة وتلقت علومها في الولايات المتحدة، ومهما كان رفضنا للموقف السياسي الأمريكي المتحالف مع إسرائيل، فنحن شئنا أو أبينا متأثرون بالثقافة والأدب والفن الأمريكي، وأنا من الأشخاص الذين تعلموا اللغة الإنجليزية في الجامعة الأمريكية في بيروت في أوائل السبعينيات، وكان علينا أن نستمع في مختبر اللغة إلى أغنية (Bob Delon blow-ing the wind) ومازلت أستمع إليها. إن التوتر السياسي والعسكري في منطقتنا يجب ألا ينسينا عمق العلاقة الإنسانية بيننا وبين الشعب الأمريكي، هذا الشعب المجد في عمله، الغني بقدراته العلمية والفكرية والفنية والأدبية، أعتقد أنه مازال هناك الكثير الذي يجب أن نتعلمه من الشعب الأمريكي خصوصاً المثابرة على العمل، واحترام الحرية الفردية والقانون، هذا مع إيماني بالانتماء، ووحدة المصير العربي.

١٣ - عبد الجليل الغربللي

الحقيقة أن رئيس الجلسة طرح في بداية الحديث سؤالاً مهماً جداً، عن جدية الولايات المتحدة، وحديثي سوف يدور حول هذا الموضوع. في كيفية التعامل مع أمريكا يجب أن يكون هناك مزيد من تشخيص الحالة، وسآخذ قضية الإصلاح السياسي مثالاً، الحقيقة عندما ظهرت دعوات الإصلاح السياسي من أمريكا، نحن فرحنا أن هناك جهة تتبنى مطالب الشعوب في الإصلاح السياسي، واليوم الرئيس الأمريكي كرر الإصلاح السياسي في السعودية ومصر، ولكن التجارب علمتنا - من أول ما طرحت أمريكا الإصلاح السياسي - أن الأنظمة العربية لها القدرة على الاستفادة من الضبابية من الدعوات الأمريكية، وكأنها تتعامل في قضية القط والفأر، بمحاولتها تبني إصلاحات شكلية والاكتفاء بالتصريح والتلميح دون خطوات جادة تجاه الإصلاح السياسي، هل تلاعب الأنظمة هذا انكشفت أمام أمريكا؟ لم أجد في مواقف الولايات المتحدة إلا المضي في مطالبتها بالإصلاح ووضع حد نهائي للتلاعب في مصير هذه القضية، عن طريق أنها لو تبنت مثلاً قضية الملكية الدستورية في الأنظمة الوراثية فهي تملك ولا تحكم، باعتبار أن ذلك أخف الضررين وأهون الشرين، فمثلاً في حالة مصر فصل الرئاسة عن الحزب الحاكم، تداول السلطة بتبني قضية عدم التجديد، ولكن أمريكا اكتفت بالإصلاحات.

١٤ - ابتسام الكتبي

أتصور أننا محتاجون في علاقاتنا مع الولايات المتحدة، إلى إجراءات بناء ثقة، هناك نوع من الشك المتبادل بيننا وبين الأمريكان، النظم الحاكمة تريد الحماية، ولكني لم ألمس من الأمريكان عناية بما تريده الشعوب، هم يطلبون من النظم الحاكمة إصلاحات كذا وكذا، ولكن السؤال، ما الذي تريده الشعوب؟ في الحقيقة المطالبة بالإصلاحات السياسية جعلت النظم الحاكمة تروم رضا الولايات المتحدة أكثر مما تروم رضا شعوبها حيث إن ختم النجاح والرسوب مع الولايات المتحدة،

وهذه عقدت مسألة الإصلاح السياسي الحقيقي، وحولته إلى إصلاح سياسي شكلي.

أتصور أن محددات مستقبل العلاقة الخليجية - الأمريكية مرتبطة بالعراق، مرتبطة بإيران، وأيضاً مرتبطة بالنفط، وكل ما يحدث من تطورات في هذه الدول الثلاث.

رداً على الأخ يوسف الجاسم بخصوص دعوة العراقيين، كنت في مؤتمر منذ فترة قريبة عقده الأمريكان، وكان هناك مسؤولون عراقيون، وجرى النقاش حول العراق، وكان تعليقي أن الذي يفعله الأمريكان في العراق فيه نوع من السخف، يتعاملون مع العراقيين وكأنهم أطفال غير ناضجين، كأنهم شعب بلا حضارة بلا عراقة، برامج تدريب على الديمقراطية، وكأنهم مجموعة من الجهلة، عندما خرجنا، التقيت هؤلاء المسؤولين العراقيين بالخارج قالوا، «قلت الذي لا نستطيع أن نقوله في العراق، لأننا لو قلناه لأقالنا الأمريكان من مناصبنا»، هذا نموذج للديمقراطية.

١٥ - ناصر الصانع

الحقيقة أصبت بخيبة أمل كبيرة وأنا أسمع الدكتور شفيق الغبرا، لأنه اختزل كل القصة بالتيار الديني، كل تخلف الأمة، قال غياب الحرية بسبب التكفير، أعتقد أن هذه الدعوة تضمن له منصباً عند كل حكام العرب، تقول فاقد الفكر الحر، إمكانية الاعتداء على المساحة العامة، سلطة التيارات الإسلامية، وضرب أمثلة، لا يمكن أن يحدث إبداع، لأن كل شيء نقوله يقولون تكفير، إذا كان الكلام يكتب ويخالف القانون، واحد يسب النبي يرسلونه إلى المحكمة، واحد يتكلم عن الدين يرسل إلى المحكمة أيضاً وفق القانون، الآن اختزلنا مساحة الحرية، ونقول لا يوجد إبداع، يعني لا يقدر أحد أن يجري بحثاً في مختبر، ولا أحد يقدر أن يفكر، ولا أحد يقدر أن يتخيل، لأن واحداً لديه لحية يكفر آخر، أعتقد أن الدكتور شفيق غير موفق في

اختياره، ثم يقول لا للعودة إلى الجذور، ولكن الإنسان حر، حتى يتناسب مع ما تريده أمريكا.

أقول لو أن الدعوات الآتية من أمريكا خير، وفيها خير، يجب أن نمشي عليها في الإصلاح السياسي والحريات وحقوق الإنسان وحرية الفرد، يجب أن نباركها وفرصتنا ذهبية أن ندعم بها منطقتنا، ولكن لا أن نطبقها حتى ترضى أمريكا، لأن أمريكا ليست النموذج، أمريكا عندها جوانتانامو حابسة فيها الناس ضد كل القوانين الدولية، أمريكا فيها بلاويها، أمريكا تدعم أكبر إرهاب في العالم وهي إسرائيل، ونحن نصدق عندما قالوا الحملة على الإرهاب يجب أن نتفق مع أمريكا، لا، نحن نتفق مع أمريكا في الحملة على الإرهاب للعنف الذي في بلداننا، بسبب التكفيريين الذين ظهروا، ونراقب أموالهم ونتابعها، ولكن فوق هذا عندنا أجندة أهم، وهي إرهاب الدولة وشارون ومجموعته، الذي يجمع له اليوم المال علانية وصراحة في الولايات المتحدة، ولا أحد يتكلم، ولكن إذا نودي بإصلاح قالته أمريكا أو غيرها، مادام يوافقنا فنحن نرحب فيه، فأرجو ألا نعد المساحة التي عندنا من حرية هي بسبب التيار الديني، التيار الديني تيار من تيارات المجتمع يمارس دوره، تريدونه صوتوا له، لا تريدونه لا تصوتوا له، ولكن إذا صوتّم له وأخذ الأصوات ووصل إلى مؤسسات يشارك مع إخوانه المواطنين، تقولون أنت السبب، لكن لم يوفق الدكتور شفيق في تشخيص مشكلتنا، فإما أننا لم نفهم فهماً صحيحاً، أو أنه يجب أن يعيد قراءة واقعنا أكثر.

١٦ - حمد الريامي

أ- كانت السياسات الخارجية الأمريكية مبنية دوماً على مصالح أمنية واقتصادية استراتيجية في منطقتنا وفي غيرها من مناطق العالم، وقد ترجمته هذه المصالح الاستراتيجية في العديد من الأهداف القومية الأمريكية التي من بينها:

- ضمان الحصول على النفط دون عوائق.

- ضمان الوصول إلى الأسواق العالمية.
- ضمان أمن إسرائيل.
- ضمان السيطرة على إنتاج استخدام أسلحة الدمار الشامل.
- تحجيم الأنظمة الإيديولوجية والعقائدية.

ب- غير أن انتهاء حقبة الحرب الباردة، ثم أحداث الحادي عشر من سبتمبر مؤخرا قد أفرزت واقعاً عالمياً جديداً استوجب أهدافاً جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية واستدعى تغييرات في أولويات تلك الأهداف سعياً لتحقيق الأمن القومي الأمريكي بمفهومه الواسع والشامل في ظل ظروف عالمية بالغة التعقيد وفي ضوء دور قيادي للقطب الأمريكي الأوحد، فبدأت تتقدم أولويات السياسة الخارجية لإدارة الرئيس بوش خلال فترتي ولايته أهداف أخرى كالحرب على الإرهاب ونشر الديمقراطية، ونشر ثقافة ونظام اقتصاد السوق حسب النموذج الأمريكي، وبرامج الشراكة مع الشرق الأوسط لتحقيق تلك الأهداف ولأمركة القيم والمبادئ، وثقافة المنطقة بوجه عام لخلق أجيال جديدة في المنطقة متصالحة مع النموذج الأمريكي ثقافياً وسياسياً واقتصادياً...

من ناحية المستقبل:

أولاً: يعتقد أن غزو العراق والانحياز الظالم لإسرائيل على حساب الحق الفلسطيني قد خلف تحديات للعلاقات الخارجية الأمريكية لم تعهدها من قبل في تاريخها الحديث، ليس على مستوى الشرق الأوسط فحسب، وإنما على المستوى العالمي، ذلك أن غزو العراق بالذات لم تقتصر خسائره البشرية الكبيرة، وقائمة الحسابات المالية الضخمة على الولايات المتحدة والعراق، وإنما امتدت آثارها إلى جميع دول العالم المتحالفة مع أمريكا وغير المتحالفة معها، إذ ارتفعت أسعار النفط بصورة جنونية، وزاد العجز المالي الأمريكي بمعدلات قياسية واهتزت أسواق المال وأسعار صرف العملات العالمية، ويعاني الاقتصاد العالمي آثار الركود نتيجة لعدم

اليقين بما يحمله من متغيرات اقتصادية وسياسية وأمنية، ونتيجة لما تعانيه قاطرة الاقتصاد العالمي (أي الاقتصاد الأمريكي) من تحديات، كما قد توسعت رقعة الإرهاب فشملت مناطق لم تكن تعرف هذا النوع من العنف، وزادت الضغوط الشعبية على الحكومات المتحالفة أو المتعاونة أو المتعاطفة مع أمريكا لتعديل مواقفها بعد أن تأكد للشعوب أن كل ما قيل عن مبررات الغزو لا وجود لها على أرض الواقع، وارتفعت معدلات الكراهية لأمريكا، وزادت مساحتها وشملت مناطق وشعوباً لم تكن لها مواقف معادية من قبل لأمريكا...

إذاً، هذا الواقع المؤلم يفرض على السياسة الخارجية الأمريكية تحديات كبيرة لابد من مواجهتها في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور مثل:

تحسين صورة أمريكا في المجتمع الدولي بعد أن وصلت حداً من القبح تحت إدارة الرئيس بوش لم يسبق له مثيل.

كيفية الخروج من مستنقع العراق، إذا لم تكن منتصرة، فعلى الأقل بشيء يحفظ ماء الوجه.

الخروج مما أسمته الحرب على الإرهاب، بما يحفظ ماء الوجه على الأقل بعد فشلها الذريع في كسر شوكته في العراق وفي أفغانستان ، وهما الساحتان الرئيسيتان للمعركة ضد ما يسمى بالإرهاب.

التغلب على المشكلات الاقتصادية الكبيرة التي ظلت تكبل الاقتصاد الأمريكي تحت إدارة الرئيس بوش...

ثانياً : على صعيد الاقتصاد العالمي، فإن بروز قوى اقتصادية جديدة تنمو لمعدلات كبيرة للغاية، وتحمل مقومات الاستدامة بشكل قد يهدد زعامة أمريكا الاقتصادية في غضون سنوات من الآن، أصبح هاجساً يؤرق السياسة الخارجية الأمريكية، ذلك أن الصين ثم الهند باقتصادياتهما الكبيرة وبأسواقهما الداخلية التي تضم أكثر من ثلث سكان العالم وبمعدلات نمو اقتصادياتهما غير المسبوقة وبتقدمهما التقني السريع، وبانفتاحهما الاقتصادي، وتحقيق إصلاحات اقتصادية

كبيرة تجاه اقتصاد السوق... يشكلان خطراً دائماً على الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، فضلاً عن خطر الاتحاد الأوروبي الماثل الآن...

ثالثاً: في تصوري، ستركز السياسة الخارجية الأمريكية في المستقبل المنظور على ما يلي:

أ- تحسين صورة أمريكا ومكانتها بطرق غير تقليدية، وذلك من خلال العمل على مكافحة الفقر والجوع والأمراض المعدية والمشكلات الاقتصادية والفساد المالي والإداري ، بالإضافة إلى العمل على دفع عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي في المناطق التي تحمل بذور المواجهة للسياسة الأمريكية.

ب- ستعمل على الخروج من العراق بأسرع ما يمكن وتتركه لمصيره حتى وإن أدى ذلك إلى حرب أهلية، ذلك أن الالتزام الأخلاقي والقانوني لأمريكا باعتبارها المحتل الذي يجب عليه ضمان استقامة الأمور قبل المغادرة لن تصمد طويلاً أمام الضغوط الشعبية والخسائر البشرية والمادية التي أحدثتها المقاومة العراقية.

ج- العمل على ضمان استقرار أسعار النفط عن طريق الضغط على الدول المنتجة والمصدرة له.

د - العمل على توطيد علاقاتها الاقتصادية وإيجاد شراكة اقتصادية في شكل محاور أو مجموعات اقتصادية مع بعض دول أمريكا اللاتينية، وبعض الدول الآسيوية التي تخشى تصاعد القوة الاقتصادية للصين والهند، ومع بعض دول الشرق الأوسط وإفريقيا وذلك لمواجهة القوى الاقتصادية العظمى القادمة بسرعة.

هـ- إن الدرس الذي تلقنته أمريكا في العراق سيجعل السياسة الخارجية الأمريكية أكثر تعقلاً وبعداً عن التهور وأكثر قرباً من الوسائل الدبلوماسية لحل الصراعات الإقليمية والدولية.

و - ستحاول أمريكا استخدام الأمم المتحدة كذراع لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

ز - على صعيد الصراع العربي - الإسرائيلي، أعتقد أن إدارة الرئيس بوش قد تبدي بعض الجدية في تنفيذ خارطة الطريق لحل هذا الصراع الذي وضح لها أنه السبب الأساسي في مشاعر التطرف والعنف والكراهية لأمريكا في المنطقة، سيرتبط هذا المنحى بموقف القيادة الفلسطينية الجديدة.

(تعليق شفيق الغبراعلى التعليقات والاستفسارات)

بإمكاني أن أقول شيئاً واحداً عند التحدث عن بعض النقاط التي ذكرها الدكتور ناصر الصانع، أنا لم أختزل التخلف أبداً في التيار الديني فقط، اعتبرت التيار الديني بالصيغة التي يعبّر فيها عن نفسه، في كثير من البلاد العربية أضاف إلى المشكلة، ولم يصل إلى تحقيق الشعارات التي رفعها، وقد شمل معه قوى وملايين عديدة من الشارع العربي والإسلامي، وصل إلى السلطة في بعض المواقع، ولم يصل إلى السلطة في معظم المواقع، أصبح جزءاً من حالة الاختناق، وفي الوقت نفسه المشكلة ليست في التيار الديني فقط، وهي أيضاً بالسلطات، وهي أيضاً بالبطالة وهي أيضاً بمشكلة التعليم، وأصبحت هناك عدة مشكلات اجتماعية في المجتمع، من التيار السياسي السائد في العالم العربي، ومن السلطات متفاعلة فيما بينها وبعضها البعض.

كمثال، التيار الديني في تركيا بدأ بتجربة معينة بالتسعينيات، وفاز رئيس وزراء وضعت عليه الكثير من الموانع، وانتهت تجربته بسرعة إلى أن أعاد الدينيون نظرتهم إلى الواقع وإلى التطبيق والعملية والنظرية والممارسة والإسلام والدين والدولة، ونجحوا في أن يصلوا إلى السلطة مرة ثانية في تركيا، وأصبح التيار الذي يحكم اليوم في تركيا لا يقول أو يتباهى إنه ديني أو غير ديني، أعتقد أن من المطلوب على التيار الديني العربي، والتيار الديني الخليجي، إعادة النظر أيضاً في جميع الموضوعات إن لم يكن الكثير من الموضوعات التي جعلت التجربة الإسلامية محط إشكالية فيما يتعلق بالقضية التنموية، لنقرأ ما يقوله الدكتور اسماعيل

الشطي، أصبحت القضايا الهامشية هي الأساس وهي الخلاف وليست القضايا الجوهرية التنموية، إذاً هناك مجال لقواسم مشتركة، ولكن السؤال، كيف يمكن إعادة النظر بالأفكار؟ هذا لا يعني أن الليبراليين ليس عليهم إعادة النظر، هذا لا يعني أن كل ما يقال صح، أمريكا لن تعمل لنا برنامجنا، ولكن من جهة ثانية على التيار الإسلامي في مسألة المساحة للناس، فالموروث كبير، هناك كتب اليوم تمنع في المعارض، هناك مسرح يتم التدخل فيه، هناك حقوق المرأة السياسية في التجربة الكويتية حتى الآن تعيش اختناقاً، هناك قضايا متعلقة بفلسفة الحياة بالنسبة إلى المجتمع المعاصر وكيفية تفاعله بعضه مع بعض دون أن نتخلى عما نعده قواسم مشتركة تميزنا كعرب ومسلمين، ولكن لماذا نختلف عن بقية شعوب العالم، لماذا يكون الشاب في الهند والصين يتمتع بحقوق أكثر من الشاب والشابة في مجتمعنا، لماذا هذا القهر؟ أليس هذا يؤدي إلى أن يبرز جيل غير قادر على أن يعطي الكثير، هذه القضية الأساسية تحتاج إلى إعادة النظر، وهذا يحتاج إلى نقاش لكثير من القضايا التي تطرح «القضايا الهامشية أم القضايا الرئيسة؟»، وكيف نذهب تنموياً؟ كيف يصبح مشروعنا مشروعاً تنموياً نبحث فيه عن المستقبل؟ لأن الإسلام دين حرية بالأساس، التكبيل بالموروث بمعنى أن تقول لي هذا التفسير الإسلامي، أن نفسر تفسيراً قاطعاً، أن أذهب إلى إمام تفسيره من ٥٠٠ سنة وأقول هذا هو التفسير وأتعايش كإنسان مع تفسير روحي في ظرف وزمن معين، نحن بحاجة إلى تفسير جديد يعطينا المجال للإضافة، نحن نضيف إلى العالم الإرهاب، غيرنا يضيف إلى العالم الإبداع، حتى الهند تضيف إلى العالم اليوجا والتأمل، حتى الصوفية في مجتمعاتنا اضطهدناها، ولم نعطها مجالها أن تكون رسالة إلى العالم، هناك عمق ومخزون كبير في العالم الإسلامي وفي التراث الإسلامي وضعناه جانباً، وأخذنا جوانب شكلية، علينا أن نتعامل معه.

الجلسة الخامسة

المنامة – البحرين

فبراير 2005

مناقشات عامة

مناقشات عامة

(موضي الحمود المنسقة العامة للمنتدى)

أرحب بالإخوة والأخوات في جلستنا الختامية في لقائنا السادس والعشرين لمنتدى التنمية السنوي، في بلدنا دائماً البحرين، أود أن يمتد نقاشنا لطرح كثير من الأسئلة التي مازالت معلقة في أذهاننا وتحتاج إلى إجابات، فكما جرت العادة دائماً في الجلسة الأخيرة من المنتدى أن تكون جلسة عامة للمناقشة تطرح دائماً السؤال الجوهري، وهو : ما العمل؟ اجتهد الإخوة والأخوات والأخ مدير المشروع الدكتور شفيق الغبرا بإثارة الموضوعات حسب تسلسلها، بوضع الكثير من الأمور أمامكم في أوراقهم، ولا شك أن النقاش الطويل أضفى الكثير على الأوراق التي طرحت، ولكن دائماً في هذه الجلسة في المنتدى نطرح : ما العمل؟ كيف نفكر بشكل منظم استراتيجي لطبيعة العلاقة مع الحليف، سواء قبلنا فيه هذا الحليف، رحبنا به أم لم نرحب، فهو حليف موجود، ويجب أن نفكر في كيفية التعامل معه ضمن الأطر المصلحية لكلا الطرفين، وضمن الواقع الراهن الذي نحن فيه. كما تعلمون درج المنتدى دائماً على أن يثير الموضوعات الشائكة التي يتأخر أو، أحياناً عمداً، يتخلف الكثير من المؤسسات أو كثير من الأفراد في دول الخليج في مناقشتها، ولكن هذا هو قدر المنتدى، دائماً يطرح هذه الموضوعات، دائماً يناقشها، دائماً يحاول أن يدرس وجهات النظر المتعارضة، لعلنا نضع النقاط فوق الحروف، ولعلنا نرسم طريق رأى الآخرين ممن يتخلون عن رسمه، أو أن يمشوا فيه مجبرين لا مخيرين، لذلك أحياناً نجد أن حدة النقاش ترتفع داخل الجلسات، ولكننا متأكدون أن ما نصبو إليه هو محاولة رسم خارطة إنسانية واجتماعية واقتصادية وثقافية، إن استطعنا، إن نجحنا فلنا أجران، وإن لم نصب فلنا أجر الاجتهاد على الأقل.

شفيق الغبرا(مدير المشروع ومحرر الكتاب)

ما يمكن قوله أن ما حدث من نقاشات كان مراجعة لعديد من المسائل في جميع الأوراق، سواء المتعلقة بالنفط أو بالعلاقة السياسية بالولايات المتحدة أو بالثقافة أو بالتاريخ أو بالحاضر أو بالمستقبل، واضح أنه توجد اختلافات في الرأي، توجد توترات في الرأي، توجد مدارس فكرية مختلفة، ولكن من الواضح أيضاً أن هناك أوضاعاً على الأرض قائمة، اقتصادية وسياسية ترتبط بالواقع الأمريكي - الخليجي، وستترك حملاً محدداً للمرحلة القادمة، ومن الواضح أنه توجد أعباء حقيقية ومسؤوليات وسلسلة من المهام التي ترتبط بالممارسة بما سيؤثر فينا جميعاً في مستقبل الخليج، هناك عنف، هناك إرهاب، هناك أنظمة سياسية تعاني معضلات حقيقية، وفي الوقت نفسه تسعى لتغييرات، أحياناً تعرف الطريق، وأحياناً لا تعرف الطريق، أحياناً واقعها الهيكلي لا يساعدها على معرفة الطريق، هناك مثقفون، وهناك مفكرون، واقتصاديون، وهناك مجتمع، هذا المجتمع يعاني أزمة، ولكن الإطار العام يتطلب منا تغييراً حقيقياً في السنوات القليلة القادمة في عدد كبير من القضايا التي سمعناها بالأمس، وطرحت علينا في جميع الأوراق.

لن أغوص في هذا الأمر بأكثر مما تحدثت، وأكثر مما تحدث به الجميع ممن شارك وقدم ورقة، وأشكرهم جميعاً على مشاركاتهم.

وقد فضلت أن نبدأ الجلسة ببعض العصف الفكري الذي يقدمه لنا الدكتور سعد بن طفلة، والدكتور ناصر الصانع، يثير كل منهما عدداً من الأطروحات والأسئلة الرئيسية تكون الأساس والقاعدة التي نبني عليها نقاشنا، وعلينا أن نتفاعل مع ما قالوه، ونبني عليه أيضاً مع ما طرح بالأمس ومع أي أمر أراد هذا الأخ أو هذه الأخت أن يتحدث عنه.

١- سعد بن طفلة

لدي أطروحة وتساؤلات ومناشدة:

أولاً: أطروحتي منكب عليها هذه الأيام حول صياغة للخطاب المدني، مفادها، أن في عالمنا من يمارس السياسة، ليس في عالمنا، كإسلاميين مقابل غير إسلاميين، بغض النظر عمن هم، من يمارسون السياسة ينقسمون إلى قسمين، مدنيون ودينيون، وأنا منكب على صياغة الخطاب المدني في الكويت الذي ينسحب حقيقة على الخطاب المدني في عالمنا العربي بشكل عام، الدينيون ينقسمون بدورهم إلى طائفتين، حسب الطائفتين الأساسيتين في عالمنا الإسلامي وهما السنة والشيعة، السنة ينقسمون على الأقل في الكويت إلى إخوان، وسلف، وجهاديين، وتبليغ، ودعوة، وتحريريين، وتكفيريين، وقاعديين، ولادينيين، الشيعة بدورهم في الكويت ينقسمون إلى حزب الله، والعدالة، والتنمية، وجمعية ثقافية، ربما الدعوة وغيرهم.

المدنيون أنواع، ليس هناك ليبراليون مقابل إسلاميين، هناك دينيون مقابل مدنيين، المدنيون أيضاً أنواع، قد يكون بينهم علماني، وقومي، وشيوعي، وليبرالي، وماركسي، وبعثي، ينشدون مجتمعا مدنياً، يصيغون شيئاً مكتوباً لتنظيم حياة الناس، وأن ما يطرحونه ليس إلهياً أو ربانياً، بينما ينطلق الربانيون أو أصحاب الخطاب الديني من أن ما يقولونه نابع أو آت بصفة قدسية من الدين نفسه، وبالتالي هم دائماً يحاولون أن يعطوا هذه الصبغة لخطابهم، هذه أطروحتي القابلة للنقاش، أعتقد أن هناك خطابين أساسيين في عالمنا، الخطاب المدني والخطاب الديني، وأنا على الأقل كإنسان أنتمي إلى التيار المدني، ولا أستطيع أن أجد لي موقعاً بمفاهيم الليبرالية التي لا تنسحب علينا، أو العلمانية لأنها نظام سياسي، وبالتالي أنت كفرد قد توافق على هذا النظام أو تختلف معه، ولكن أعتقد أنني أنتمي إلى الفريق المدني وأن الآخرين ينتمون إلى الفريق الديني.

الآن تساؤلاتي تنصب حول مسألتين، حول الدين ومرجعياته، وحول التاريخ وكتابته، نسمع كثيراً أن هناك فقهاء وعلماء وأيضاً مجتهدين على الأقل في الفكر السياسي الديني الشيعي، وأنا ليس لدي مشكلة مع المجتهد الشيعي مادام دينياً،

ولكن ما إن يدخل في موضوع ولاية الفقيه، حتى يصبح في هذه الحالة عرضة لنفس التساؤلات، أما أن يكون شيعياً مجتهداً مقلداً للعبادة، فليس هناك مشكلة معه، نسمع كثيراً الفقهاء والعلماء، «أجمع العلماء، وقال كثير من العلماء»، وحتى الآن لا أعرف معيار تحديد الفقيه، ومعيار تعيين الفقيه، وكم عدد الفقهاء الذين أجمعوا؟ وكم نسبة هؤلاء الذين تتردد كثيراً في الخطاب الديني السياسي مواقفهم بأنهم «قد أجمع الفقهاء»؟ وقال كثير من العلماء، كم عددهم؟ وما هي معايير تحديدهم؟ لأنه في المحصلة النهائية ربما هذا الحديث هو جوهر النظرية السياسية الدينية السنية ولبها فيما يسمى بأهل الحل والعقد، من الذي يحدد من هم أهل الحل والعقد، الذين هم أشبه ما يكونون بالجمعية التأسيسية أو المجلس التأسيسي الذي يفترض أنه يحدد للناس شؤونهم وغيرها، حتى الآن لم أجد إجابة عن هذه التساؤلات.

ثانياً: تاريخياً، لدينا مشكلة في كيفية الاستفادة من التاريخ، ونضفي عليه قدسية، لا يمكن أن تكون موضوعياً للنظر إلى أحداث سياسية، وأنت تعتقد أن أشخاصها مقدسون، وتعتقد أن ما قاموا به هو عمل منسجم مع تعليمات إلهية، وهنا إشكالية حقيقية في قدسية التاريخ، أنا أفهم أنه في فترة من الفترات حين استقر الأمر السياسي والسلطة لأهل السنة والجماعة، أرادوا أن يغلقوا الباب فأوقفوا سب آل البيت وعلي كما كان في منابر بداية العهد الأموي، وقالوا «اللهم صلِّ وسلم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين» حتى يغلق هذا الباب درءاً للفتنة، هذا مفهوم قبل (١٤) قرناً، ولكن في عالم اليوم أريد أن أعود بالنقد والتحليل إلى الممارسات والمواقف السياسية لأستفيد منها، ليس بالضرورة من أجل شتم هؤلاء أو أولئك، والأمر نفسه ينسحب على آل البيت أنفسهم فيما يتعلق بالمواقف السياسية، وأنا هنا أتكلم عن التاريخ السياسي وكيفية الاستفادة منه، لأنه ما لم تنزع هذه القدسية من هؤلاء الأشخاص ومن تلك الأحداث، فإننا نجد أنفسنا أمام خيارين لا ثالث لهما، إما أن نسحب تلك القدسية إلى يومنا هذا على كل واحد يمارس السياسة ويرفع شعار الدين، أو أننا مطالبون بوضع حد تاريخي

لانتهاء تلك القدسية، بمعنى لا يجوز أن تنتقد مواقف صحابة رسول الله، وتقول إن هذا الموقف كان سياسياً وكان انتهازياً لأن الظرف كان كذا وكذا وكذا، وإلا تحدد الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، أي إلى ١٣١١، أو ١٤٠٥ أو ١١٩٠ مثلاً، لأنك مالم تقل ذلك فلا يمكن أن تنظر إلا أنك نفسك، وممارساتك السياسية هي امتداد لذلك التاريخ، وبالتالي كل من يرفع شعار الدين لابد أيضاً أن تضفى عليه هذه القدسية، أعتقد أنه إذا استطعنا أن نفكر بموضوعية، وأن نعيد صياغة كتابة التاريخ، والنظر إلى تلك الأحداث بموضوعية، فإننا نكون قد تحررنا حقيقة من عقدة كبيرة، أهمها أننا لانعيش في هذا الماضي أكثر مما نعيش في المستقبل.

تساؤل آخر بالنسبة إلى التاريخ، إما أن نقول بنزع هذه القدسية، وإما أن نحدد تاريخاً لانتهاء تلك القدسية التي من بعدها نستطيع أن نقول إنه بإمكاننا أن ننتقد بعد ذلك التاريخ.

ثالثاً: المناشدة، كنا نتكلم حول ضرورة تفعيل المنتدى إعلامياً، صحيح كان هناك تحفظات قبل ٣٠ سنة، ولكن الآن ذهبت دول وإمبراطوريات، وكثير من الأشياء تغيرت، يمكن أن يصار إلى طرح أفكار، حتى لو كان هناك تخوف من اللاموضوعية كما قرأنا اليوم في بعض الصحافة أن نصوغ (press release) في نهاية كل منتدى.

من ناحية الأطروحة، للحديث عن الخطاب المدني، فأنا أقول إننا لو استطعنا أن نفكر بطريقة مدنية وبصياغة مدنية للواقع، وابتعدنا عن قدسية آرائنا في تفسيرنا لعلاقاتنا بالآخر، فإننا نستطيع أن نصوغ علاقة أكثر فهماً أو نفهم علاقة أكثر واقعية وأكثر عقلانية بالتعامل مع الآخر، ولكن لو اعتقدنا أننا أسرى الخطاب الديني والفكر الديني والتاريخ وغيره، هذا التاريخ المقدس، فإن ذلك ينعكس .

٢- ناصر الصانع

أنطلق من نقطة أثارها الدكتور سعد بن طفلة في آخر كلامه، تحت اسم

«مناشدة» أعتقد أن هذا المنتدى بكل ما تحفل جلساته من مناقشات وأوراق رصينة، ومن خبرة بسيطة في السنوات الأخيرة للمشاركة في إعمار هذا المنتدى، أجد أن تناولنا للقضايا المهمة يجري بطريقة مجتزأة، ولا نقدم منهجية مفيدة لمن يريد أن يُفَعِّل هذه المناقشات وتلك الأوراق، ولقد طرحت في أكثر من مرة وربما هذه المرة الثالثة أكرر هذا الطرح، أنه قد آن الآوان أن يتبنى المنتدى، إذا كان يرفض أن يكون جهة ضاغطة، ولا يريد أن يحدد مواقف سياسية، ولا يريد أن يتدخل في الشأن السياسي بشكل مباشر، فهذه الثقافة اختطها المنتدى لنفسه، وأظن أن العام الماضي حفل بمناقشات كثيرة، وأجد أن مؤسسي المنتدى مازالوا يصرون على هذه الثقافة، ولا بأس في ذلك، ولكن إذا لم يكن هذا نهجاً في التحرك، فلا أقل من أن نعمل (think tank) كما في كل دول العالم، أن يكون لنا عمل بحثي رصين خلال السنة، ولا ننتظر فقط هذا المنتدى ولا اللقاء السنوي. والمشروع الذي أطرحه دائماً، أن يكون لدينا (index) لكل الإصلاحات التي ننادي بها لإنقاذ منطقتنا، وهذا المؤشر أو هذا الجدول يحاول أن يقيس مدى التقدم في دولنا، ومدى مشاركتنا في تفعيل هذا التقدم، سواء على مستوى حقوق الإنسان، أعلى مستوى المشاركة السياسية، أو على مستوى الحريات الفردية، أو على مستوى حرية التجمع وحرية التعبير، وغيرها من القضايا التي بحت أصواتنا ونحن ننادي بها، حتى لا يكون منتدانا فقط ظاهرة صوتية، وأعتقد أن من المسؤولية التي علينا كأعضاء المنتدى وكمشاركين، أن نضع النقاط على الحروف، ونأتي عاماً بعد عام، ومن بيننا من هو وزير حالي أو وزير سابق أو نائب أو اقتصادي أو محامٍ أو أستاذ، أو مفكر، لاشك أن له تأثيراً في بلده، فنريد أن نفعل من دورنا في قياسٍ مدى التقدم الحقيقي وفق مؤشرعلمي نعتمده.

النقطة التي أريد أن أذكرها أنه قد مضى وقت التنظير والفلسفة والسفسطة في كثير من الأطروحات النظرية، نحن أمام واقع صعب في منطقتنا العربية، أمام طابور بطالة رهيب، وأمام فجوة في التعليم في مستواه، وأمام ملفات كنا نتداولها

وأصبحت تطرح من الخارج، والكل اطلع على مبادرة الإصلاح الأمريكية، أو مبادرة الشرق الأوسط، وأعتقد أن هذه لولا حساسيتها السياسية فإن كل مضمونها يكاد يكون صحيحاً، كل ما جرى في هذه المبادرة أن أخذوا تقرير التنمية الإنسانية للـ (UNDP)، وأخذوا مؤشراته وأخرجوا الفضائح الموجودة في منطقتنا، وحملونا هذه المسؤولية، وعليه أعتقد أن كل ما يدور من حوار سياسي حول هذه المبادرة مكانه آخر، ولكن ملعبنا هنا أن ننظر إلى الحقائق الصلبة التي طرحها هذا التقرير الخطير، وكلكم تعلمون أن تقرير (UNDP) لم يصدر هذا العام ، صدر في شهر إبريل ٢٠٠٥ بعد شهرين من انعقاد المنتدى والسبب أنه عدَّ تقرير ٢٠٠٣ أساساً استخدم من قبل وضع مبادرة الشرق الأوسط، واستخدم أرقامه مباشرة في فضح الوطن العربي، الذي يرى الأرقام على الإنترنت عن المنطقة العربية، يجد أنها أقل مما هي عليه في إقليم صحراوي في إفريقيا، نحن متخلفون أكثر منهم، الأرقام عن البطالة والفرص التي من الصعب أن نرى لها حلاً في المنظور القادم، هذه القضايا الحية. ما هو رأينا في الدين، والقدسية، ولكن قدسية الدين لا أحد يختلف عليها، الدين مقدس، ولا أحد يغيره، ولكن هناك من يدعو إلى قراءة أحكام الفقه الإسلامي من قبل علماء معاصرين يستطيعون أن يفهموا، هذه خطوة مباركة ومطلوبة، وأعتقد أنه من المهم أن نشدد عليها.

موضوع مقولة «قال الفقهاء واختلف الفقهاء»، فقهاء القانون يجمعون ويختلفون، فقهاء الطب يجمعون ويختلفون، فقهاء الدين ممنوع؟ لا، دعوهم يقولون رأيهم، ولك أن تختار ما تراه من رأي فقهي تطمئن إليه، ونحن في دولنا دول مدنية، وحتى لا تصير عندنا حساسية حزب إسلامي، الحزب الإسلامي ليس معناه أن الآخرين كافرون، والذي يقول «حزب وطني»، هذا ليس معناه أن الآخرين غير وطنيين، هذه مصطلحات، هناك أحزاب مسيحية في الغرب، كلها عقد صغيرة نضعها لأنفسنا.

في نهاية كلمتي، أطلب أن نتجاوز الكثير من القضايا النظرية، وننطلق إلى حرائق حولنا نحاول إخمادها، وألا نتهرب بهذا التيار أو ذاك، لنجتمع في مصالحة

وطنية لكل التيارات، ونضع النقاط على الحروف، ونبدأ بأجندة. بغير هذا الكلام نحن نضيع أوقاتاً كثيرة في حوارات قد تكون مفيدة ولكنها ليست ملحة، الملح الآن أن نضع أجندة، وأن نعرف أن هناك من طرح مصطلحاً جديداً اسمه «فجوة الحكومة» (Governments gab) وهذا المصطلح لو عملنا عليه وتعبنا عليه فسنعرف كم من قضايا لدينا تحتاج أن ننشغل فيها خلال الفترة القادمة.

٣- شملان العيسى

أعتب على إدارة المنتدى هذا العام، وخصوصاً على الأخ الدكتور شفيق الغبرا لأنه لم يخصص ورقة بحثه عن الإرهاب، خصوصاً أنه يعي تماماً أن أول أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة هو محاربة الإرهاب وملاحقة أنصاره وتجفيف منابعه، دول الخليج العربية في قمة التعاون أعلنوا أن الإرهاب والتعليم من أول أولوياتهم...

لماذا لم يكلف أحد لمناقشة قضايا الإرهاب في الخليج مع أن هذا الموضوع من أول أولويات السياسة الأمريكية والخليجية؟ هل هي محاولة لإرضاء بعض أعضاء المنتدى المتعاطفين مع الفكر الإرهابي؟ إنني أتفهم أن تحاول الأنظمة السياسية في الخليج (السعودية والكويت) تحاشي الحوار حول الموضوع بشكل صريح وواضح، ولكن لا أتفهم أن يتفادى المنتدى هذا الموضوع الذي داهم دولتين خليجيتين والبقية ستأتي إذا لم نحارب هذا الفكر التكفيري.

كيف لنا كمفكرين خليجيين المساهمة في تصحيح مسيرة التنمية بعيداً عن الإرهاب وفرض الرأي الواحد باسم الدين؟

٤- إبراهيم البعيز

نحن أمام أزمة، هي أزمة علاقاتنا مع الولايات المتحدة، ولكي نفهمها علينا أن

نتناولها من ثلاثة أبعاد، البعد الأول أن نصفها، وبعد تجاوزنا لهذا الوصف، علينا أن نعرف ما هي الأسباب، وبالتالي في الأخير نبدأ في تناول تداعيات هذه الأزمة، إشكاليتنا في محاولتنا لفهم هذه الأزمة أننا نقفز من الوصف دون أن نتدخل أو دون أن نتناول هذه الأسباب، ولعل هذا خوف من أن ننزلق في منزلق التبرير لهذه الأزمة، وأعتقد أنه علينا أن نبدأ بشيء من الشفافية في تناول هذه الأسباب التي أدت إليها، طبعاً أحد أسباب أزمتنا في العلاقة مع الولايات المتحدة قضية التغيير السياسي، والتغيير في الغالب له ثلاثة مصادر، إما أن يكون بمبادرات من حكومات المنطقة، وهذه لم تبادر أساساً، والمصدر الثالث أن تستجيب لمطالب داخلية، وهي أيضاً لم تستجب، الإشكالية أنها بدأت الآن ردود الفعل من الضغوط الخارجية للولايات المتحدة، وهذا أسوأ مصادر للتغيير لأن التغييرات سيكون معظمها عملية شكلية أكثر مما تتسم بالأصالة والرغبة الحقيقية في التغيير.

الجانب الآخر من الإشكاليات الموجودة لدينا أننا نتحدث عن البعد الثقافي وبالذات مع الإسلام، عندما نتحدث عن الإسلام نتحدث عنه بمثالياته وكأننا نريد أن نعرف به، الإسلام معروف، حتى في المجتمعات الغربية ، ولديهم مؤسسات تدرسه، ويمكن أنها فهمته بمبادئه السمحة والسامية أكثر مما نفهمه، ولكن الإشكالية أن لدينا عملية الممارسة التي تخلق لدينا هذه الإشكالية، وعملية الممارسة هذه أننا دائماً نتكلم عن الإسلام أنه حمى حقوق الإنسان، ولكن الإشكالية ماذا عملنا نحن بهذه المبادئ في دعم حقوق الإنسان؟ الإشكالية الأخرى أننا نتحدث بسماحة الإسلام، ولكننا لسنا متسامحين، والدليل أو المؤشرات على عدم السماحة الموجودة لدينا، أن علينا أن نلتقط أي صحيفة أو أي قناة تلفزيونية وسنجد مؤشرات كثيرة، وأسعفني الحظ اليوم في واحد من الصحف الصادرة أن وجدت شيئاً يثبت ما أقوله، هذه الصحيفة تكتب في مقالة «نحو أسرة مسلمة» يقول الكاتب «من أهم الوسائل النافعة التي وضعها الإسلام في تربية أفراد المجتمع جسمياً وتكوينهم صحياً، هو ملء فراغهم بأعمال جهادية، وتدريبات عسكرية،

وتمرينات رياضية» يبرر ذلك أن استثمار أوقات الفراغ بما يوظف طاقات الشباب، ويعمق في نفوسهم الإقدام، فيكونون قادرين على حماية مجتمعاتهم من الفساد والتحلل، ووطنهم من الغزو، وهو يعتقد أننا علينا أن ندربهم على استخدام الأسلحة المتعددة وقيادة الطائرات والسفن الحربية، (صحيفة أخبار الخليج في البحرين في الصفحة الإسلامية) فإذا كانت هذه الثقافة هي الموجودة لدينا، فعلينا أن نتسم بالشجاعة ونبدأ بالشفافية في مناقشة هذه القضايا قبل أن نقفز إلى عملية التداعيات الموجودة لدينا.

٥- عباس المجرن

لدي نقطة سريعة في الإجابة عن سؤال مهم، وهو كيفية التعامل مع الولايات المتحدة، أعتقد أنه في المجال الاقتصادي لدينا فرص ضائعة للإفادة من العلاقات الوثيقة في الجانب السياسي والأمني مع الولايات المتحدة في الفترةالحالية، وأحد أسباب هذه الفرص الضائعة في المجال الاقتصادي والمجال العلمي والمجال التقني ونقل التكنولوجيا، هو قصور التشريعات في بلداننا الخليجية، وسبب هذا القصور مازال هو ضيق الأفق لدى السلطات الحاكمة، وعدم الإسراع في إعادة هيكلة البنية التشريعية وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية ضمن شروط محددة تضمن الحفاظ على المصالح أو حماية المصالح الوطنية، وأعتقد أن سبباً آخر هو استقلالية القضاء، نحن لدينا قضاء مستقل، ولكن ليس هناك ضمانة من عدم وجود تدخلات عليا من قبل السلطة التنفيذية أحياناً في أعمال القضاء، وبالتالي هذه الاستقلالية غير مضمونة، وأعتقد أن هناك استقلالية القضاء في أي دولة من الدول هي ضمانة أساسية لحماية المستثمر، وأيضاً ضمانة لفض المنازعات التجارية بشكل سليم، واعتقد أن هذه أحد الأسباب التي تجعل المستثمر الأجنبي يحجم عن الدخول في استثمارات عملاقة في المنطقة.

الموضوع الثالث هو موضوع الخصخصة التي نتحدث عنها منذ عقود، لم تجد

حتى الآن طريقها إلى التنفيذ في منطقتنا، والسبب في ذلك أن الدولة مازالت تحرص لأسباب مختلفة على وجود ملكيتها في قطاعات مهمة اقتصادية، من أهمها قطاع النفط على سبيل المثال، ولهذا فإن المستثمر الأجنبي إذا أراد أن يدخل شريكاً مع المستثمر المحلي، لايستطيع وهو يجد أن المستثمر المحلي هو الحكم في الوقت نفسه في أية منازعات قد تنشأ مستقبلاً، لأنه إذا كان الشريك هو الدولة، فإن المستثمر لا يطمئن إلى الدخول في هذه المشاركات.

أعتقد أن هناك فرصة ضائعة خلال السنوات الماضية للإفادة من الدخول في اتفاقات مع مؤسسات صناعية، مع مؤسسات تجارية، مع مؤسسات علمية، في الولايات المتحدة والإفادة في عملية نقل التكنولوجيا، وأعتقد أن الدفع بهذا المسار هو أحد الحلول للإجابة عن كيفية الاستفادة أو كيفية التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة القادمة.

٦- أنور النوري

هناك حكاية في الكويت تقال إنه قبل غزو الكويت، أحد أمراء دول الخليج كان جالساً مع وفد في الكونغرس الأمريكي، وتكلم معه عن العلاقات المميزة بين دولته وبين أمريكا، فالوفد الأمريكي قال إننا نرى إصلاحات ديمقراطية، وبرلماناً في دولتك، قال له علاقاتنا مع أمريكا ضرورية لنا ولكن ما نراكم عندنا، هذا قبل (١٥) سنة.

الآن الأمريكان في العراق، والغالبية العظمى العربية ترى رحيلهم من العراق، أو ضد وجودهم في العراق، والسؤال اليوم، هل ترغبون في أن يترك الأمريكان العراق، يقولون: لا، ولكن وجودهم غلط... العلاقات مع دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تقاس بالمصالح، فالدول، شرعاً، لها أن تبحث عن مصالحها، السؤال الآن الذي يطرح نفسه، هل من مصلحتنا أن تكون لنا علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية على جميع الأصعدة أو لا تكون؟ إذا كان

الجواب لا لسلبيات هذ العلاقة، فعلينا أن يكون توجهاً عاماً، وإذا كان نعم لمصلحتنا، فيجب أن نعمل ويكون هدفاً رئيسياً أن تتحسن علاقاتنا معها لمصلحتنا.

الجانب الآخر، هو، ما هي مشكلات دول الخليج؟ هل هي بطالة، هل هي إرهاب، هل هي تطرف ديني، أعتقد أن مشكلتنا الرئيسية، مالم نتطرق لها بوضوح وصراحة، هي تخلف فكري، عقول البشر هي التي تصنع التقدم وتصنع التخلف، نحن مشكلتنا الأزلية في أسلوب التفكير، في نظرتنا إلى الأمور، في العقلية التي نبني عليها قراراتنا، إذا كانت هذه لا تناقش بصراحة فسنظل متخلفين إلى أبعد الحدود، تخلفاً لدرجة أننا لا نعرف أين مصلحتنا، ونظل في جدل عقيم بين دينيين وإسلاميين وخلافات فقهية وغير ذلك، ولذلك نجد أن خلافاتنا الحالية الآن امتداد لـ (١٤٠٠) سنة، خلاف السنة والشيعة إلى الآن لا يقدرون أن يحلوه، خلافات فكرية جذرية بين مثقفي الأمة، فما لم تصلح عقول البشر فسنظل على الوضع الذي نحن فيه.

٧- عبد الله المدني

مداخلتي لا تختص بأوراق العمل اليوم، ولكنها حول المنتدى نفسه، في العام الماضي طرحنا عدة اقتراحات، فماذا فعلتم بهذه الاقتراحات، هل تم بحثها، هل تم تداولها، أو إيجاد صيغة لها، أم أنها مرفوضة؟

كان من الاقتراحات المقدمة مسألة تغيير شكل جلسات العمل إلى فرق عمل بحسب عدد الأوراق المقدمة حتى يكون هناك بحث مركز، وكل فريق عمل يخرج بنتيجة، ثم في النهاية نجتمع جميعنا لنتداول فيما توصلت إليه فرق العمل.

(موضي الحمود - (رئيسة الجلسة ترد)

يمكن بحث هذه النقاط في الجمعية العمومية.

٨- عبد الله المدني

أضم صوتي إلى صوت الزملاء الذين طالبوا بوضع المنتدى في الإعلام، لأن البحرين بلد صغير جداً ورغم ذلك لا أحد يسمع عن المنتدى اليوم، ما فائدة البحث مادام نخبوياً ولا تصل إلى الآخر، إلى الشارع، إلى الدولة، إلى النظام، إلى الجهات السياسية، حتى يروا صوت المثقف والمفكر الخليجي في قضايا الأمة.

٩- عبد الرحمن الحمود

عندما كان البحث عن العلاقة بين الولايات المتحدة والخليج، وأشار الكثير من الإخوان إلى ضرورة استمرار هذه العلاقة وتجذيرها، واحتوت الأوراق على الكثير من استشراف المستقبل لهذه العلاقة، ولكن من المؤسف أنه لا مدير المشروع ولا الباحثون تعرضوا للتجربة الحقيقة التي مررنا فيها للتدخل أو الاحتلال الأمريكي للعراق، الذي حدث، إذا كان هو ما نأمل أن يكون للحماية لنا، لا نريدها، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق، وتركت في أول الأيام السلب والنهب، متحف واحد لم يستطيعوا أن يحموه، وأتوا إلى أكبر مؤسسة في هذا البلد، وهي الجيش العراقي الذي تأسس سنة ١٩٢٠، ومر على العراق منذ ذلك الوقت انقلابات وحركات، بدأت من انقلاب في الثلاثينيات، إلى حركة رشيد عالي الكيلاني، إلى ثورة ١٩٥٨، وما تلاها، وما جاءت أي قوة حلت الجيش العراقي، فجاءت القوة الأمريكية وحلت هذه المؤسسة العريقة وتركت البلاد بالفوضى الموجودة فيها، على الأقل إشارة إلى الأداء الأمريكي في المنطقة، وأضم صوتي إلى صوت الأخ يوسف الجاسم عندما قال إننا نتكلم عن الآخرين دون أن نسمع وجهة نظرهم، يا حبذا لو أن المنسقة العامة تضع هذا المقترح في الحسبان، وهو دعوة من آثر هذه العلاقة سواء من الإخوة العراقيين أو الإخوة الفلسطينين، والبدء بجلسة حوار معهم لنستوضح التجربة التي مررنا فيها من أجل استشراف المستقبل.

١٠- حسن الإبراهيم

أنطلق مما تفضل به الأخ أنور النوري، أريد أن أعرف وضعنا في الخليج حتى أستطيع أن أتعامل مع الولايات المتحدة، في دول الخليج والبعض يتفق معي في ذلك، هناك ثلاث حقائق على الأرض:

النقطة الأولى: أن هذه المنطقة لم تشهد استقراراً أمنياً دون وجود قوة خارجية مهيمنة، ولا أريد أن أقدم دلائل تاريخية على ذلك بدءاً من البرتغاليين إلى الوجود البريطاني إلى الأمريكي في الوقت الحاضر، انسحاب بريطانيا مطلع السبعينيات أدى إلى فراغ سياسي مهم جداً قادنا إلى الاحتلال العراقي للكويت، ومن ثم حرب تحرير الكويت.

النقطة الثانية: القوة الأجنبية المهيمنة في الوقت الحاضر هي الولايات المتحدة، التي ستظل في اعتقادي هي القوة المهيمنة لوقت طويل، هناك أكثر من مئتي ألف جندي أمريكي بالخليج وقرب الخليج، وستبقى هذه القوات موجودة مادامت هذه المنطقة لها أهميتها الاستراتيجية ، ومادام هناك خطر من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

سوف تظل هذه المنطقة موبوءة بمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سوف تحول دون تحول دولها عن التعاون العسكري والأمني الأمريكي.

ما هي المعضلة؟ لو أخذنا الأوراق القيمة التي قدمها الباحثون، وعملناها كخلفية، وأخذنا المعلومات القيمة فيها، وانصب نقاش هذه العقول الجيدة على حل المعضلة التي أمامنا، في اعتقادي أن ليس هناك ما يضمن مستقبلاً مستقراً لهذه المنطقة، إلا عن طريق ترتيب نظام إقليمي يشمل جميع بلدان المنطقة بما فيها العراق وإيران، ميثاق هيئة الأمم المتحدة في فصله الثامن يوفر أساساً شرعياً للترتيبات الإقليمية، وأحب أن أذكر أن نقطة البداية بالفقرة الثامنة من قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) بخصوص إنهاء الحرب العراقية - الإيرانية التي تشير إلى احتمالات إنشاء نظام أمن إقليمي في منطقة الخليج، والقائم على أساس مبدأ القانون الدولي،

حيث لا تدخل في شؤون الآخرين الداخلية، مع نبذ التهديد واستخدام القوة، وتسوية الخلافات سلمياً، والاعتراف بحق جميع الدول في السيادة وسلامة أراضيها، لقد أشار ذلك القرار إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة عليه أن يقوم بترتيب مؤتمر لنظام أمني خليجي.

كنت أتمنى أيضاً أن يتحول نقاشنا إلى برنامج عمل، أن نعمل نوعاً من عصر الأدمغة، لمناقشة ضمان أمن الخليج، لمناقشة إدارة التغيير في المنطقة، لدينا مشكلة في إدار التغيير.

النقطة الثالثة هي التنسيق من أجل التغيير.

١١- بكر حسن

في الحديث عن علاقتنا مع الولايات المتحدة، أود أن أعترف بادئ ذي بدء بأنني أنتمي إلى الفريق الذي يعترف بالفيل والقضية الفلسطينية، فأنا أعتقد أن القضية الفلسطينية نقطة محورية في جميع المشكلات التي نواجهها اليوم في المنطقة، سواء كان إرهاباً، أو إصلاحاً، أو سواء في جميع المشكلات التي تواجهنا بشكل يومي، فالانحياز الكبير والواضح بالنسبة إلى الولايات المتحدة مع العدو الصهيوني ، تجد أن هذا الانحياز يغذي بشكل مباشر وغير مباشر الإرهاب والعنف في المنطقة، وعدم الإصلاحات بجميع أشكاله، أبينا أو رضينا، يمكن أن نجلس كمثقفين ونقيم علاقات مع الولايات المتحدة وننسى القضية الفلسطينية، ولكن نحن في خضم جماهير عربية وجماهير خليجية وجماهير إسلامية، وما لم تكن هذه النقطة واضحة بالنسبة إلينا في علاقاتنا وتعاملنا مع الولايات المتحدة، فلن نصل إلى ما نريد، وهنا أريد أن ننظر إلى الفرق بين التعامل مع الشعب الأمريكي والمؤسسات المدنية والحكومة، فهناك مجال كبير للعمل من خلال المنظمات العربية والإسلامية، العمل من خلال مؤسسات داخل الولايات المتحدة، والعمل أيضاً مع الولايات المتحدة، بالمصالح المشتركة، ولكن يجب عدم تهميش القضية

الفلسطينية، لأن هذا التهميش سيصبح تهميشاً لمن يحاول أن يهمش هذه الفكرة.

١٢ – مريم الكندري

أشكر أساتذتي وزملائي الأستاذ أنور النوري والدكتور حسن الإبراهيم، لأنهم سبقوني في طرح القضية التربوية والقضايا الأخرى، التعليم والسياسة، السؤال الوارد، ماذا نمتلك من معطيات سياسية واجتماعية واقتصادية حتى نعترض على ما هو موجود ومقدم على الطاولة الخليجية العربية.

لدي قضيتان مهمتان، بالنسبة إلى الاقتصاد، أغلب من هم موجودون ينتمون إلى مجلس التعاون الخليجي العربي، هل لدينا تكتل اقتصادي حتى نتعامل مع المنظومة العالمية، مازالت اقتصادياتنا متشتتة، مازلنا لا نمتلك المؤشرات والمقاييس الحقيقية الفعلية حتى تؤكد أن لدينا اتجاهاً واضحاً نحو اقتصاد سليم، مع أنني لست خبيرة بالاقتصاد، أما ما يخص التعليم وما هو يخص ميداني كإنسانة ومدرسة بجامعة الكويت، التعليم إما أن يكون لنمو وتغيير أو كما هو موجود في مؤسساتنا وبالأخص المؤسسات العامة التي تخضع لجهاز الدولة، مؤسسات تعلم حتى نأكل فقط، وتعلمنا كيف نتقولب ونصبح تقليديين فقط لا غير.

١٣ – منيرة فخرو

أحب أن أعلق على الكلام الذي ذكره الدكتور سعد بن طفلة والدكتور ناصر الصانع، بالنسبة إلى إثارة القضايا الدينية في هذا الوقت، أتصور أن المواجهة معهم صعبة، لأن لديهم أرضية شعبية كبيرة، وثاني شيء لأنهم في حالة دفاع دائماً، ولذلك دائماً يحدث هجوم، وكان لي تجربة معهم، ومع طلابي بالذات وقد نشر ذلك في الصحف.

النقطة التي ذكرها الدكتور ناصر الصانع بالنسبة إلى إيجاد رقابة أو مرصد-OB)

(SERVATORY، كنت في اجتماعات الرباط ونيويورك بالنسبة إلى المجتمع المدني، وكان أهم التوصيات التي خرجت هي توصية بإيجاد مرصد لمراقبة ما يحدث في كل الدول العربية، وكان له قبول كبير، ولكن في الوقت نفسه كنا نفكر أين يكون هذا المرصد، مسألة التمويل ستكون صعبة، ولكن الدول الأوروبية ستمول المرصد، ولكن أين يكون، واتفقنا أخيراً أن يكون في دولة أوروبية، لأن أي دولة سوف تقبل هذا الأمر، المرصد مهم جداً وتعاملت أنا مع مرصد (Freedom house) حرية العالم، والآن سوف يرصدون حرية المرأة العربية، أخذوا (١٧) دولة وكنت من المساهمين في هذا الموضوع، وسوف يصدر في مارس القادم، هذا المرصد مهم جداً وإيجابي، وأنا أتصور أننا يجب أن نقيم ذلك المشروع، والمشروع يكون لمنطقة الخليج فقط، وأعتقد أنه بالنسبة إلى المال ومراكز الدراسات كثيرة، وأننا نستطيع أن نمول هذا المرصد.

عندما تكلمنا لم نذكر بأي أدوات سوف نقوم بهذه المشاريع، يجب أن تكون هناك برامج، يجب أن تكون هناك وسيلة وبرنامج عمل، لو أخذنا على سبيل المثال مشكلة واحدة مثل التعليم، كيف نصحح التعليم إذا كانت إضافة اللغة الإنجليزية إلى المدارس الإبتدائية في السعودية العام الماضي لاقت معارضة كبيرة من المجتمع وليس من قبل الحكومة التي أرادت أن تضيف هذا الأمر، فكيف بالقضايا الأخرى وهي تقليل حصص الدين، إضافة مواد رياضية والموسيقى وغيرها، هناك مشاريع في الدول الصغيرة جداً والغنية جداً مثل قطر، على مشروع واحد (٧٥٠) مليوناً بالنسبة إلى الإصلاح بالنسبة إلى كلية الطب، وعندهم مشاريع تكلف ملايين، دول الخليج ، مثلاً البحرين، عمان، حتى السعودية لا تستطيع أن ترصد كل هذه الأموال، ونحن نتكلم فقط عن التغيير في التعليم، ولكن في قضايا الديمقراطية وغيرها على جميع المستويات، تحتاج إلى تصميم إلى برامج إلى أموال كثيرة، فيجب أن نضع البرامج كما ذكر الدكتور حسن الإبراهيم.

١٤- خليل علي حيدر

أعود وأكرر أن المشكلة بالنسبة إلى الوجود الأمريكي هي ليست في هذا الوجود بل في غياب الاستراتيجية الخليجية والعربية، هذه هي المشكلة المحورية، ترتبط بها مشكلة أخرى هي أنه ليست لدينا دراسة للولايات المتحدة، هناك مراكز أمريكية وغربية لدراسة العالم العربي والعالم الإسلامي، ولكن لا توجد لدينا مراكز لدراسة الولايات المتحدة رغم هذا التعامل الطويل العريض مع هذه الدولة الكبيرة، هناك أيضاً مشكلة ثقافية أو حضارية في التعامل مع الولايات المتحدة في نوعية القيم التي ننظر إليها، الثقافة الأمريكية تهتم بحاضرك ومستقبلك، ماذا تمثل؟ ما هي قيمتك الاقتصادية والسياسية والتأثيرية، لا تهتم بالماضي، هذا جزء من ثقافتهم، ونحن باستمرار نفكر بطريقة تختلف عن تفكيرهم، الثقافة الأمريكية لا تقف فقط عند قضية الحق والمبدأ، نحن باستمرار في القضية الفلسطينية نركز على حق الشعب الفلسطيني، ولكن نهمل واقع الدول العربية، يقول الأمريكان أنتم عندكم (٢٠) دولة ولستم ناجحين في أي واحدة منها، يقيسونك بهذه المقاييس، إذا لم ننتبه إلى هذه المسألة، فطريقتنا في التعبير لن تقنع أي أمريكي.

أنتقل إلى النقطة التي طرحها الدكتور ناصر الصانع، عندما قال إنه حتى لو تطورنا الأمريكان لن يغيروا مواقفهم، لا أعتقد أن هذا صحيح، عندما نلتفت حول إسرائيل فنجد خمسة أنظمة عربية متطورة اقتصادياً، أصلاً موازين القوى ستختلف، تعامل الولايات المتحدة مع الرأسمالية في هذه الدول سيختلف، هناك اعتبارات كثيرة ستتغير، ورأينا بمجرد انتهاء الحرب الباردة كيف أثر ذلك في العلاقات باعتبار اسرائيل دولة استراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، تغير هذا الأمر إلى حد ما، تركيا تغير وضعها، فهذه النقاط ينبغي أن نلتفت إليها.

النقطة الأخرى، هي أننا أيضاً لا نفهم إسرائيل، ليس عندنا من هو متخصص في فهم إسرائيل، عندنا الدكتور عبدالوهاب المسيري وربما عدد قليل، سنة ١٩٤٨ كان متوقعاً لدولة مثل إسرائيل أن تتحول إلى إسبرطة، ونحن مثل أثينا، نحن يكون

عندنا الديمقراطية والرخاء والأحزاب والبرلمانات القوية، وإسرائيل تكون هي الدولة العسكرية المعسكرة الخائفة على نفسها ومستقبلها، ولكن حدث العكس، في وسط الأزمة خلال السبعينيات والثمانينيات، كان الحزب الشيوعي الإسرائيلي موجوداً وكان يدين الصهيونية، وكانت وفوده وفيها محمود درويش تسافر إلى الاتحاد السوفييتي ومؤتمرات الشبيبة وغيرها، ومعاهدهم، استمرت الحياة الأكاديمية، الخدمات وغيرها، فأعتقد أننا حتى إسرائيل لا نفهمها بالشكل الجيد.

بالنسبة إلى الخليج ووضعنا في العالم العربي، نحن نطالب الولايات المتحدة أن تقدرنا وتتعاون معنا، ولكن هل نحن مستعدون لأن نقدم تضحيات في هذا المجال مثلاً، فأنت إذا لم تقدم على قرارات مؤلمة جداً، لا تستطيع أن تبني شيئاً في هذه المنطقة، من الأشياء الأخرى التي ينبغي أن ننظر إليها، ما هي القضية المحورية في العالم العربي؟ أعتقد أنها عدة قضايا أبرزها ثلاث قضايا، ناس تقول القضية الفلسطينية، وناس تقول قضية الديمقراطية والتنمية، وآخرون يقولون قضية الدولة الإسلامية والخلافة، اسأل نفسك أين تجد أولوياتك من هؤلاء، وستجد عالماً ينفتح أمامك.

١٥- عبد الرحمن النعيمي

في الواقع اتخذ المنتدى عنواناً كبيراً، نحن وأمريكا، والسؤال يقول من نحن في البداية، الرد على السؤال أنه أمام الغرب أسامة بن لادن، وكل هذه الحركة الإسلامية، وبالتالي فإنه الصراع، كما يفهم ابن لادن أنه صراع بين الإسلام والجاهلية، العالم كله جاهلي. منذ ١٩٧٣ مع زيادة أسعار النفط سُخِّرَت أموال هائلة من أجل نشر مثل هذا الإسلام الجهادي الذي يعتبر حالياً أن معركته عالمية، على الصعيد الآخر، إذاً أمريكا بهذه الطريقة تنظر إلى العرب، نحن المنطقة العربية، لأننا داخل الندوة نعتقد أنفسنا فقط الخليجيين المعنيين، ثم يبدأ كل واحد منا أمام انهيار مجلس التعاون الخليجي، البحريني، القطري...، وبالتالي هناك إشكالية في

طريقة النظر إلى من نحن سواء في هذه الندوة أو على صعيد العالم.

على الجانب الآخر الدكتور شفيق الغبرا كانت عنده نتائج مسبقة ويريد إقناعنا بها بالقوة، يقول إن أوروبا في حالة انحسار، وأنا أرى أنها ليست في حالة انحسار، أوروبا توحدت، الغني يساعد الفقير، وعلى أساس الديمقراطية لمن يريد أن يتحد مع أوروبا، واليورو يتقدم على الدولار، والعالم يقول يجب أن نتعلم من أوروبا وليس من أمريكا، ولذلك أعتقد أننا في حاجة إلى إعادة نظر في الاستخلاصات، موضوع الصين، سنة ١٩٥٦ ذهب وفد من الأحزاب الشيوعية العربية برئاسة المرحوم خالد بكداش إلى الصين، والتقى مع ماوتسي تونج، فاستعرض حوالي (١٥) حزباً شيوعياً وقال لهم :كلكم عرب؟ قالوا: نعم ،كلنا عرب، قال:لماذا لا تتوحدون وتكونون حزباً شيوعياً عربياً وتوحدون أمتكم وتصيرون دولة فيها خير؟ وبعد أن خرجوا قال خالد بكداش: «لا مفر لنا، هربنا من ميشيل عفلق عندنا، طلع لنا ميشيل عفلق داخل الصين». الآن الصينيون يرفضون الحديث عن تايوان وهم مليار ومئتا مليون، تايوان وهي جزء من الصين، أعتقد أننا في هذا العصر إذا لم نفكر بلغة كيف نستطيع أن نخلق كتلة عربية حقيقية، حتى مجلس التعاون، نحن قزمنا في مجلس التعاون، نرفض أن نتحدث مع اليمن والعراق، وبالتالي أعتقد ليس هناك مستقبل لهذه المنطقة من دون أن نفكر كمثقفين كيف نستطيع أن نطرح قضايانا الأساسية.

نقطة أخيرة، في مواجهة ابن لادن لا أقول الأمريكان، ليس أمام التقدميين أو القوى الديمقراطية في المنطقة العربية إلا أن تخلق صيغة من التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني، أعتقد أن هذه الطريقة هي التي تنمو الآن.

١٦- عبد الخالق عبد الله

في تقديري أن هذا الزواج الخليجي - الأمريكي الذي عمره (٣٠) سنة، مليء بالمشكلات ولكن لن يكون هناك طلاق، سيبقى هذا الزواج قائماً ربما (٣٠) سنة

أخرى بالمشكلات التي ربما خلال المرحلة القادمة ستزداد أيضاً، وأعتقد أن الأمريكان هم سبب المشكلات، كما أن الرجل هو دائماً سبب المشكلات. أمريكا في تقديري تتحمل السبب الأكبر في هذه المشكلات، وحالياً في هذه اللحظة المشكلة لها سببان، أولاً أن الأجندة الأمريكية أصبحت غامضة، في السابق كانت واضحة ومكونة من بند واحد ووحيد، وهو النفط، وكنا نحن مستعدين لتقديم هذا النفط، اليوم الأجندة الأمريكية ما عادت مكونة من النفط فقط، فجأة أمريكا أخذت تطلب منا أموراً كثيرة، بل هم في واشنطن منقسمون ولا يعرفون ماذا يريدون منا، كانوا دائماً يقولون ما الذي تريدونه منا، اليوم نحن لا نعرف ماذا تريده أمريكا منا، تريد نفطاً، تريد تغيير حكومات، تريد تغيير سياسات، تريد تغيير قناعات، فجأة ما عرفنا هل نحن حلفاء لأمريكا، أم أعداء لأمريكا، صارت الأمور ملخبطة، يريدون استقراراً منا، يريدون عدم استقرار منا، ما تريده أمريكا من الطرف الخليجي أصبح غامضاً جداً، وسبب الغموض أمريكا وليس نحن، وبالتالي سبب لنا هذا أزمة كبيرة، نحن نعرف ما نريده، نحن واضحون كل الوضوح، نريد الحماية العسكرية لأننا دول صغيرة، إذاً هذه الزيجة قائمة، الطلاق غير وارد، فيها مشكلات كثيرة، المشكلة الأولى أن أمريكا أصبحت أجندتها غير واقعية، ومطالبها أصبحت مطالب غير مقبولة، تغير حكومة في العراق، وغدا تغير حكومة في إيران ، وغدا تغير سياسات في السعودية، وأمريكا فجأة التي كانت تتعامل معنا كأصدقاء، أصبحت السعودية عدوة فجأة، وأصبحوا لا يعرفون هل السعودية منبع الإرهاب أم منبع النفط، مختلفون على أنفسهم، البنتاجون، البيت الأبيض وبوش، الـ CIA، بالفعل الأمور غير واضحة، الطرف الأمريكي مسؤول، وللأسف ليس لدينا طرف أمريكي كي نتحاور معه، أمريكا فشلت في منطقتنا فشلاً ذريعاً، والفشل نابع أن أمريكا أخذت على عاتقها الأمن في الخليج العربي منذ أن رحلت بريطانيا عن هذه المنطقة، تعطينا الأمن ونعطيها النفط، خلال الثلاثين سنة اندلعت ثلاثة حروب في هذه المنطقة، مع إيران، مع غزو العراق للكويت، والحرب الأخيرة، ما عادت أمريكا قادرة على أن تعطينا الأمن الموعود،

وعدتنا بأمن في هذه المنطقة ثلاثين سنة ولم تحققه، ولا تستطيع أن تحقق هذا الأمن، لأنها داخلة في مواجهة مع إيران، وتتاجر بنغمة التهديد الإيراني والعراقي والإرهابي وغدا اليمني وهكذا، وصرنا نحن من الغباء بدرجة مثيرة للشفقة لعبنا بقواعد هذا التهديد أو أسطورة التهديد.

أعتقد أنه حان الوقت لكي نعيد النظر في مجمل هذه العلاقات الأمنية، السياسية النفطية، وكان يجب أن ندخل في صلب هذا الموضوع من خلال هذه الندوة ومن خلال هذه الأوراق، ومن المهم جداً إذاً للمنتدى أن يقوم بعمل، ما العمل خلال الفترة القادمة، حبذا لو أن العلاقة مع أمريكا ظلت على مستوى الحكومات، الشعب الأمريكي يكره الشعب السعودي والشعب الخليجي، استطلاعات الرأي كلها تقول إن ٨٠٪ من الشعب الأمريكي لديه انطباعات سيئة عن السعوديين وانطباعات سيئة عن حلفائه، الأمريكان ينظرون إلينا كإرهابين وأصوليين وهكذا، ٨٠٪ أيضاً من استطلاع الرأي العام في دو ل الخليج أيضاً كاره لأمريكا، فشعباً إلى شعب لدينا توتر، وخلافات عميقة، ربما الحكومات متصالحة، ولكن على مستوى الشعوب لا، أعتقد أنه إذا كان لابد من عمل ما على ضوء المنتدى، لابد أن نجري حوارات مع الفعاليات المجتمعية الأمريكية ونمد جسوراً إلى الشعب الأمريكي، لكي نعرف، لماذا هو غاضب منا؟ ويعرف أيضاً لماذا شعوبنا غاضبة منه، أنسنة العلاقات بدلاً مما هي نفطية، مما هي أمنية، وهذا مطلوب لنجري حواراً ونقيم فعاليات لكي نعرف بالضبط ما هي مشكلاتهم معنا ومشكلاتنا معهم وعلى الصعيد الإنساني، شعوباً إلى شعوب.

١٧ – جاسم مراد

يقال إن الخليفة عمر بن الخطاب كون لجنة لانتخاب خليفة من بعده، فذهبت اللجنة إلى علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – وطرحوا عليه هل ننشر الإسلام في الخارج؟ فقال لهم: لا، نثبت الإسلام في الداخل أولاً ثم ننشره، ثم ذهبوا

لعثمان قال: نعم ننشره في الخارج، فغزا إيران وغيره بالفكر الديني، على اعتبار أن الإسلام دائماً وأبداً يعطي الحرية، ينظم الأمور بالنسبة إلى الدول، الآن أمريكا باسم الديمقراطية تخلق إرهاباً، كل الناس توافق على الديمقراطية، ولكنهم لا يريدون الديمقراطية الحقيقية لنا، هم يريدون ناساً ينتخبهم الشعب معينين، الحكومة تنتخبهم، حتى يوقعوا على الاتفاقيات التي تقوم بها الحكومة والدول الأجنبية وخصوصاً مع أمريكا، وحتى أيضاً إذا أخذت الحكومة قروضاً يكون معترفاً بها من قبل شعب هذه الدول.

تكلمت عن أن هناك مادة في الدستور أن دين الدولة الإسلام، أصلاً الدولة ليس لها دين، الناس الموجودون في الدولة لهم دين، ولكن الدولة تدين بجميع الأديان التي في البلد، هذه اتخذت من قبل الإسلاميين الذين يسمون إسلاميين، كيف يصفون أنفسهم بهذه الصفة؟ هذا خطأ، لا تدخل الدين في السياسة أو في المغامرات، فهذه المادة تقريباً هي التي خلقت الإرهاب، هؤلاء الرجال يقولون نريد شريعة، لأن الشريعة من الإسلام، المفروض من الحكومة أن تطبق الإسلام، الإيمان والعقل والفكر، جينات، إذا لم يكن لدينا هذه الجينات، ماذا نفعل؟ مجلس التعاون قالوا لتعاون شعب الخليج، صار مجلس تعاون للحكام، أين حقوق الإنسان وثلثا شعوبه فقراء؟ أين ذهب المال؟ أي مجلس لا يشرف على المال داخل البلد والصرف و... يجب أن نفكر كيف تكون الديمقراطية عندنا وكيف ننتخب؟ أن ننتخب حكماء البلد وعقلاءها، وليس جهلاء البلد نضعهم في المجالس ليبصموا.

١٨-عبد المحسن مظفر

أعتقد أن الأخ الدكتور شفيق قدم أفكاراً ممتازة، ولكن لم يكن لنا حظ الاطلاع عليها مكتوبة قبل الاجتماع، وبالتالي متابعة هذه الأفكار كانت مبتورة بسبب غياب الورقة، الدكتور شفيق قدم خمسة محاور رئيسية في الورقة، وكان المحور

الثاني هو حتمية مواجهة الإرهاب، وما قدم في هذا المحور مهم جداً ويحتاج إلى الدخول في تفاصيله والبناء عليه.

النقطة الثانية في الدعوة التي قدمها الأخ يوسف الجاسم حول دعوة العراقيين والفلسطينيين لإبداء وجهة نظرهم فيما نتحاور فيه بيننا، أعتقد أنها فكرة سليمة، ولكن لي ملاحظة على هامش هذه الدعوة الجيدة، أعتقد أن العراقيين بعد دخول (٨) ملايين منهم الانتخابات بعد حرمان (٣٥) سنة لأي نوع من الحريات في هذا البلد العزيز، هو مؤشر واضح جداً لاتجاه العراقيين بصورة عامة في مجمل الحوار الدائر بيننا الآن، أعتقد أن كل ما قيل عن الدور السلبي للولايات المتحدة في العراق، يكفيها فخراً أنها أنجزت مرحلة مهمة جداً وهي مرحلة الخيار الديمقراطي في وطن عربي كان أسير الاستبداد لمدة لا تقل عن ثلاثين سنة، أيضاً الفلسطينيون كان لهم حرية اختيار رئاسة جديدة بعد غياب ياسر عرفات، فأعطوا ثقتهم بشكل واضح للسيد محمود عباس (أبو مازن)، وأيضاً محمود عباس كممثل للشعب الفلسطيني اتجه بشكل جدي جداً نحو عملية السلام مع ما يسمى بالكيان الصهيوني، وهم يسيرون في خطوات إيجابية بمباركة من دول العالم الحر، وبمباركة من العقلاء في المنطقة للاتجاه وللمضي في عملية السلام، فهذان مؤشران على الاتجاهات الفكرية لهذين الشعبين، إذا كنا فعلاً حريصين على معرفة الاتجاهات الفكرية لهذين الشعبين وإدخالها ضمن حواراتنا. قلت إن الولايات المتحدة لها أوجه قبيحة نعرفها كلنا، ويمكن إضافة أوجه قبيحة إليها، ولكن أيضاً هناك نواحٍ مضيئة أو لمحات مضيئة في السياسة الأمريكية الخارجية، وفي السياسة الأمريكية بصفة عامة، فلكي نكون إيجابيين يكون البناء على النواحي المضيئة واستغلال ما يمكن استغلاله ضمن السياسات السيئة أو المظلمة، ونبني عليها وندفع في هذا الاتجاه المضيء ونؤكده.

وأضرب أمثلة، حديث الرئيس بوش من فترة عن دور المسلمين في الولايات المتحدة، كان حديثاً جديداً وطارئاً ووحيداً وقوياً جداً وشجاعاً جداً، كان مفروضاً

أن نبني على هذا الحديث، حديث وزيرة الخارجية أو تصريحها مرتين، الحديث الأول، أن الولايات المتحدة سوف تتبع الأسلوب الديمقراطي أكثر من اللجوء إلى العنف في الفترة القادمة، أعتقد أن هذا تطور إيجابي إذا كنا حريصين على هذا المنحى، لابد أن ندفع في هذا الاتجاه ونبني عليه ونسنده، حديث كونداليزا رايس أيضاً عن أنه لا يمكن لإسرائيل أن تنعم بالسلام والاطمئنان والاستمرار والحياة، إذا لم ينشأ كيان أو دولة فلسطينية قابلة للحياة والاستمرار، فهذا حديث إيجابي إذا كنا حريصين على (أصحاب الفيل)، فلندفع في هذا الاتجاه الإيجابي في السياسة الأمريكية، ونساعد على إنشاء دولة فلسطينية تستطيع أن تعيش في المنطقة ويتعايش معها اليهود في دولة إسرائيل، خطاب الرئيس بوش عندما تعرض للإصلاحات المطلوبة في مصر والمملكة العربية السعودية، يجب التعامل معه بصورة إيجابية وليس بصورة الهجوم على الدول العربية، هي دعوة للإصلاح في أكبر دولتين في المنطقة العربية، فيجب أن نسند هذا الاتجاه، وندعو له ونعضده، إشارة بعض الساسة الأمريكيين، وربما الرئيس بوش نفسه، في مرحلة سابقة أن هناك تطوراً ديمقراطياً في منطقة الخليج، والإشادة بالدور الديمقراطي في دولة البحرين، وما رافق ذلك من امتعاض بعض الكويتيين على الرغم من أن الكويت دولة حليفة استراتيجية للولايات المتحدة، الإشادة بالدور الديمقراطي في البحرين كان على أساس أن مملكة البحرين لم تعزل المرأة، في حين أن الكويت مع كل هذا التوجه الديمقراطي حرمت المرأة، وهذا التوجه أيضاً لابد من مساندته ودعمه، هذه بعض الوجوه البيضاء التي لابد أن نساندها.

١٩- عبد الله النيباري

يتميز هذا اللقاء بوجود تمايز بين موقفين، بين اتجاه قضية نظرتنا إلى العلاقات مع الولايات المتحدة، موقف كويتي ميز نفسه بترحيب بالأجندة الأمريكية وتبنيها، وموقف متحفز، أو مازال يحمل بقايا الموقف العدائي للولايات المتحدة نتيجة

لسياستها على مدى التاريخ الماضي، موقف الكويتيين يمكن تفسيره لمعاناة الكويتيين إبان الغزو العراقي، ودخول أمريكا كمنقذ، ثم دخول أمريكا للإطاحة بصدام، وهذا الموضوع كان فيه اعتراض على التدخل الأمريكي لإلغاء صدام أو شطب صدام بالقوة، من كثير من الأقطار العربية، فيما عدا الكويت وربما الغالبية من العراقيين، لإحساس الكويتيين بخطر صدام، وكذلك رغبة العراقيين في التخلص من نير صدام الجاثم عليهم (٣٠) سنة، ثم هذا الموقف أيضاً يتحكم فيه ردة الفعل تجاه موقف العرب، أنظمة، وتنظيمات، وقوى سياسية، ومثقفين، تجاه الغزو العراقي، وأيضاً هذا الموضوع مس الموقف التاريخي للكويت تجاه القضية الفلسطينية وحولها إلى حالة تخلٍّ - على الأقل بالنسبة إلى الكثير من الوطنيين والمثقفين - عن القضية الفلسطينية وعن مساندة الفلسطينيين، وأحياناً يعبر عن نفسه بنبرة إيذاء، وحتى إدانة النضال الفلسطيني، وبالتالي يعتبر أن مساندة أمريكا لإسرائيل لا يجب أن تكون موضع تحفز أو قيداً، وحتى اعتبار أن القضية الفلسطينية أصبحت قيداً على التطور العربي أو على الأنظمة العربية، فهذا الموقف الكويتي يفهم في هذه الحدود، ولكن بالتالي هذا الترحيب من قبل الرأي الذي عبر عنه، والذي ربما إذا أخذنا به أن نتطور ونقدم مذكرة اعتذار لأمريكا بسبب سوء فهمنا لها وجحودنا لمواقفها الإنسانية تجاهنا، ولكن إذا كنا نبحث عن موقف خليجي يختلف عن موقف بقية الخليج، وشعوب الخليج ومثقفينا، وبالنسبة إلينا كمنتدى، الاجتماعات السابقة تميزت بأننا ندعم أجندة موحدة تقريباً، أجندة الإصلاح، ولكن هذا الموقف أعتقد الآن يؤدي إلى فرز لمواقف المشاركين ويعبر عن شرائح واسعة من المثقفين في المنطقة، الموضوع ليس بناء علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، الموضوع يتعلق بشروط تلك العلاقة، ما هي شروط هذه العلاقة؟

المسألة الثانية أن هناك موقفاً استاتيكياً ثابتاً، إذا كانت هذه الدول ستبقى في الأربعين سنة القادمة على ما هي عليه الآن، دولاً صغيرة مشتتة وحركة شعبية ممزقة، فطبعاً الموضوع محسوم بموضوع الوجود الأمريكي والتدخل الأمريكي،

قبلنا أو لم نقبل، سيفرض علينا، لأن المنطقة في الأربعين سنة القادمة أو الثلاثين ستبقى حيوية للاقتصاد العالمي ، وسياسة أمريكا مازالت ترى العنصر الأساسي هو البترول، لأن الإرهاب سوف ينتهي، هذا الموقف ثابت.

المواقف المتغيرة، موضوع مساندة أمريكا للديمقراطية والتحول الديمقراطي، إشادة بوش أمس ومدحه للبحرين ومدحه للأردن، وقبلها كونداليزا رايس تمدح قطر، هذا يعبر عن سقف الولايات المتحدة تجاه دعم التحول الديمقراطي، أما أن أمريكا ستدعم أو تضغط لتحول ديمقراطي أصيل، فهذه مسألة بعيدة لا أرى أن نطمئن إليها، الوضع الراهن محسوم، والهيمنة الأمريكية مفروضة، والتقبل من الأنظمة، والفرد عليه أن يقبلها على مضض أو أن يقبلها بترحاب وتبنٍّ للأجندة الأمريكية، هذا الفرق، ولكن إذا كنا ننظر إلى الأربعين سنة القادمة، وهي الفترة الحاسمة في حياة شعوبنا، فسيكون الموضوع مختلفاً، والموضوع الذي أشار إليه الدكتور حسن الإبراهيم، وأشار إليه الإخوان، إذا لم يكن هناك تحول استراتيجي في المنطقة خلال العشرين أو الثلاثين سنة القادمة، هذا عمر البترول، احتياطي البترول الآن عمره في العالم في حدود (٤٠) سنة، هذه نهاية آخر قطرة، بالنصف سوف يبدأ النزول، في أحسن الأحوال سنبقى معتمدين على دخل النفط الذي هو دخل السعودية مع (١٥) مليون برميل يومياً، ومع (٥٠) دولاراً، سيكون دخل الفرد عشرة آلاف دولار، في حين يكون العالم وصل إلى مئة ألف دولار للفرد، إذاً فلن يكون هناك تحول، دول الخليج مع العراق مع اليمن حتى في الإطار العربي، لتغيير الوضع الاستراتيجي الأمني والسياسي، نحن محكوم علينا بالتضاؤل والفناء، هل سنبني اقتصاداً منتجاً خلال الأربعين سنة القادمة من دون الإصلاح بتحولات جذرية، مسألة الإصلاح تتأثر، الوضع الشعبي سيئ، القوى الضاغطة من أجل الإصلاح، قوى ضعيفة ممزقة ، والموضوع الذي انزعج منه إخوان التيار الديني، وأثاره الأخ شفيق الغبرا، موضوع حيوي في تعطيل الحركة الشعبية، نعم التيارات الأخرى تشعر بإرهاق فكري، وهذه ليست مسألة تصفية حسابات أو

انتقاد، وإنما حقيقة واقع، شعور الآخرين، وليس الإرهاب العنف الذي يمارس اليوم ، هذه فقاعات سوف تزول، الأكثر خطورة هو الذي يشعر به الآخر بالتعبير الذي عبر عنه الدكتور شفيق الغبرا، شعور القوى الأخرى بأن هناك تياراً دينياً يمارس بأفكاره وأطروحاته وممارساته إرهاباً فكرياً يعطل مسيرة الشعب، نعم الموضوع إذا كنا ننظر إليه على أنه (استاتيك) محكوم علينا أن نناقش ونجادل ما بين الترحيب وإقامة صداقات مع الأمريكان وتبني أجندة، أو ننظر إليه على مضض، أما إذا كنا فعلاً ننشد تغييرات حقيقية، سواء في العلاقات الداخلية، تنعكس مع أمريكا ومع غيرها، لأننا لو نظرنا إلى أن مصالح المنطقة التجارية لوجدنا أنها ليست مع أمريكا فقط، وإنما هي مع أوروبا وآسيا، إذا كانت هناك المعطيات القائمة حالياً، الموضوع محكوم عليه ومحسوم، ولكن إذا كانت هناك متغيرات فستغير وضع المنطقة، سياسياً واقتصادياً وأمنياً، حتى لو كانت في حدودها الدنيا، نأمل أن تكون الحدود المطلوبة هي الاندماج، على أساس نظام يكون فيدرالياً مع إصلاح سياسي، إذا لم يحدث ذلك فسنأتي بعد (٢٥) سنة ونناقش النقاش نفسه.

٢٠- ريما الصبان

لعلنا بدأنا نصل إلى نقاط أمل، خصوصاً أن الرجل اعترف بمسؤوليته، فنأمل أن تكون هذه بادرة لاعتراف أمريكي علني بمسؤوليتهم عن بعض الأزمات التي نعانيها، وشكراً للأخ عبد الخالق الذي أكد لنا وطمأننا أنه لا طلاق مع أمريكا للسنوات القادمة، ولكن سؤالي، أي عقد عقدناه في علاقتنا مع أمريكا؟ وهل نملك العصمة في علاقتنا مع أمريكا لنطلق أنفسنا من هذه العلاقة؟ الزملاء سألوني، كيف تطرحين سؤال «ماذا نريد من أمريكا؟» نحن نعرف ماذا نريد من أمريكا، لا أعتقد أن الأوراق طرحت لنا أو قدمت بوضوح ماذا نريد من أمريكا، وعندما طرح الأخ عبد الخالق أننا نعرف كشرائح اجتماعية، أن هناك كرهاً للأمريكان، أعتقد أن هذه الدراسات ليست دراساتنا نحن، نحن ما ينقصنا

كـمفكرين خليـجـيين، والأوراق التي قـدمت العـلاقة مع أمـريكا، كنت أتمنى أن تغوص أكثر في الواقع الاجتماعي لنفهم مجتمعاتنا أكثر في علاقتها مع أمريكا، ماذا تريد وماذا لاتريد، أنا أفهم أن هناك انقساماً شديداً بين شبابنا، هناك من يغرق ويرتمي في الأحضان الأمريكية من دون تفكير، وهناك شباب يحاربون أمريكا في عقر دارها، هذه الأبعاد لم نطرحها، نحن ذهبنا لمحاربة الأمريكان بالقدر الذي هم جاؤوا فيه إلينا، لم نطرح هذه الأبعاد في أوراقنا، أنا أتكلم هنا كامرأة عربية أكاديمية، نحن الآن كبعض الأكاديميات العربيات نلتقي على قضية خلافية في علاقتنا مع أمريكا، وكيفية استغلال أمريكا لقضية المرأة العربية، كلنا نعرف ما هي مشكلاتنا كنساء عربيات، ولكن نرفض هذا الاستغلال لقضايانا في الأبعاد المطلبية للسياسة الأمريكية في المنطقة، أقول هذا لأقول إن هناك أبعاداً أخرى كثيرة في العلاقة مع أمريكا لم تطرح في هذا اللقاء.

أنتقل إلى التأكيد أن حاجتنا كتجمع علمي مؤكدة ما ذكره من قبل الدكتور ناصر الصانع والدكتور حسن الإبراهيم من كلام جميل جداً، أن يؤكد هذا الملتقى علميته، ويقدم لنا فكراً، عندما نلتقي ونستمع إلى الأوراق، نريد أن تقدم لنا الأوراق عمقاً فكرياً، دراسات ميدانية أكثر، تحليلاً، لا يمكننا كأكاديميين أن نصل إلى دراسة هذا الوضع تحديداً، نرجو ممن يأخذ هذه الدراسة أن يقدم لنا أشياء جديدة، معرفة علمية جديدة، ونؤصل لها، نحن نكرر ونكرر حتى نصل إلى الملل من العصف العلمي، نريد أن نذهب بعيداً في تجمعنا العلمي هذا.

٢١- عبد الجليل الغربللي

أحب أن أؤكد وأؤيد ما تفضل به الأستاذ أنور النوري أستاذي في الكيمياء الثانوية، عندما تحدث عن طريقة تفكيره وكيماوية العقل والتفكير للإنسان في هذه المنطقة، وأريد أن أضيف أن الأنظمة كذلك طريقة التفكير عندها معطلة، يضاف إلى الأنظمة الشعوب في طريقة تفكيرها وفي طريقة استيعابها للأمور.

النقطة الثانية أمام دعوات الضغوط الأمريكية على الأنظمة، خوفي أن يصير هناك فرز لتلك الأنظمة، من يعادي الدعوات الإصلاحية في أمريكا، هم مع الأنظمة الخليجية والعربية، ومن يؤيد تلك الدعوات فيمكن أن يقفوا ضد هذه الأنظمة، أن نكون أمام هذا الفرز الخطير، قبل كان اليساريون والشيوعيون، الآن خوفي أن يكون الموضوع انقلب.

النقطة الثالثة خاصة بما تفضل به الأستاذ عبد الله النيباري، أن الدعوات الإصلاحية في أمريكا هي السقف ولا يمكن أن ننتظر أكثر من ذلك، أعتقد أن هذا فيه إساءة للولايات المتحدة، لأن الولايات المتحدة تدرك وترى أن الأنظمة العربية تتلاعب في قضية دعوات الإصلاح، وليست جادة، وبالتالي إذا رضيت أمريكا بهذا الوضع القائم للإصلاحات الشكلية، فهذه إساءة لأمريكا، والمطالبة من هذا المنتدى لمن له صلة مع الأمريكان، أن يتبنوا أجندة أمريكية واضحة أن تنتخب الشعوب حكوماتها، ويكفينا هذا البند.

٢٢- علي صالح

أقول إننا منذ عام ١٩٩٢ إلى اليوم في كل منتدياتنا أو في كل سنة نلتقي نتكلم عن علاقاتنا مع الولايات المتحدة، الموضوع ليس موضوعنا اليوم فقط، بل من زمان، للأسف نحن منقسمون إلى قسمين:

قسم يقدس الولايات المتحدة ويقدس الإدارة الأمريكية ويعتقد أن كل ما تفعله صحيح وجميل ولمصلحتنا ، وهذا القسم متمسك برأيه طوال هذه السنوات، وكل منتدى نجلس ونتكلم ونخرج كما دخلنا بالضبط، ليس هناك تغيير إلى الأمام في هذا الموضوع.

القسم الثاني يحاول أن يفهم على حسب التطورات، كيف نحن ننظر إلى علاقاتنا مع الولايات المتحدة، قد نكون معها، قد نكون ضدها، قد نستفيد منها، قد

لا نستفيد منها، أعتقد أننا محتاجون للاستقلالية في التفكير على أساس أن نكون أفكارنا، نكون مواقفنا من خلال مصالحنا. عندما نتكلم عن دول مجلس التعاون، الدول العربية، لدينا انتماؤنا الوطني، لدينا انتماؤنا القومي إلى منطقتنا، إلى أمتنا، إلى شعوبنا، يجب أن نفكر من هذا الجانب، ليس من جانب أن كل ما يفعله الأمريكان هو صحيح وفي مصلحتنا، وأن العيب فقط فينا ونمدح، ونلوم أنفسنا على هذا الموضوع، مع الأسف المنطلق القومي انعدم في منتدانا، كان في البداية موجوداً، الآن لا منطلق قومي، ولا انتماء قومي لهذا الموضوع، وأصبحت أمريكا هي قوميتنا، نحن محتاجون أن نقدم شيئاً إلى الأمام بالنسبة إلينا، نحن اسمنا منتدى التنمية، التنمية الشاملة في هذا الموضوع، ونحن مع الأسف لا ننمو فكرياً، نحن متقوقعون، ونقف في مكاننا منذ عام ١٩٩٢ إلى الآن.

٢٣- بهية الجشي

لاحظت وأنا استمع إلى ما يدور من حوار أننا نتكلم عن الأجندة الأمريكية بالنسبة إلى المنطقة، الآن بودي أن أسمع ما هو موقفنا نحن وماذا نريد؟ ما هي أجندتنا نحن مقابل الأجندة الأمريكية؟ اليوم موضوع مكافحة الإرهاب على سبيل المثال، من أهم الموضوعات المطروحة على الأجندة الأمريكية إن لم يكن أهمها، وأتساءل مع الدكتور شملان العيسى، أين تقع قضية الإرهاب ضمن أجندتنا نحن، وماذا فعلنا من أجلها، أتكلم عن دور المثقفين بشكل عام في مواجهة هذه المسألة الخطيرة، عرضت علينا اليوم مقالة نشرت اليوم في صحيفة «أخبار الخليج»، ومرت مروراً عابراً، ولكن هذه المقالة يجب ألا نمر عليها مرور الكرام، لأنها ليست مجرد مقالة عابرة، وإنما هي تعبير عن خطاب سائد ومدروس، وهو تربية جيل مغسول الذهن يرى في الإرهاب صورة من صور الإرهاب الديني في وجه عدو مفترض، فما هو موقفنا نحن كمثقفين؟

نحن اليوم لسنا في حاجة إلى تدخل خارجي، يحدد لنا كيف نراجع مناهجنا

وكيف ننقيها، نحن نعرف تماماً ما هو موجود، ونعرف مكان الضعف في مناهجنا، ولكن ليست لدينا الجرأة لطرح هذه القضية، نحن اليوم يجب علينا أن نبحث بجدية أكثر في مضمون خطابنا التربوي، ومضمون خطابنا الإعلامي، لأن هناك تسللات من قبيل ما شاهدناه، بحيث إن التأثير في عقول الشباب أصبح يشكل خطراً كبيراً يجب أن نتصدى له، ونطالب بصياغة خطاب تربوي وإعلامي يشيع ثقافة التسامح وثقافة الحوار وقبول الآخر، إن لم يكن لتطويق ما هو حاصل الآن، فعلى الأقل من أجل الرهان على المستقبل، وأنا هنا عندما أتكلم عن إشاعة ثقافة التسامح، ليس فقط في وجه التشدد الديني، أتذكر في إحدى المنتديات العربية التربوية كان هناك طرح لضرورة إشاعة ثقافة التسامح في خطابنا التربوي، فانبرت إحدى الحاضرات المحسوبات على إحدى الأنظمة العربية، واحتجت على هذا الموضوع وقالت أبداً لن ندع كلمة تسامح في مناهجنا ونحن في حالة صراع مع إسرائيل، المسألة ليست فقط تياراً دينياً بل هناك خلل في عقلنا العربي يجب أن نواجهه بوضوح.

أتفق أيضاً مع الأخ عبد الرحمن النعيمي بإعطاء أهمية أكبر لدور مؤسسات المجتمع المدني، وخصوصاً المؤسسات الليبرالية مقابل ما تقوم به المؤسسات الدينية، التي لها أجندة واضحة ذات أهداف محددة ومدروسة، ولا تطرح قضاياها بصورة عشوائية، وإذا وجدت أن هناك معارضة أو استشفت معارضة فهي مستعدة أن تضع مشاريعها في قالب قد يكون مدروساً، السم في الدسم، ولدينا أمثلة على ذلك مطروحة الآن في مجتمعنا في البحرين.

أطرح أيضاً قضية مهمة جداً وهي قضية مشاركة المرأة في العمل السياسي، هذه القضية هناك مرور عابر عليها وكأنها لا تشكل أهمية، هي قضية مفصلية لا يمكن لأي ديمقراطية أن تقوم من دون أن تكون هناك مشاركة حقيقية للمرأة فيها، وأنا لا أجد أن هناك طرحاً لهذا الموضوع وأخذه بصورة جدية.

نقطة أخيرة، كل سنة نجتمع في هذا المنتدى، ثم نغيب سنة ثم نأتي السنة التي

بعدها ونناقش قضية، خلال هذه السنة هناك مستجدات كثيرة على الساحة، يا ليت هذا المنتدى يضع آليات لمواصلة الحوار على مدى العام، سواء عن طريق منتديات صغيرة، أو إجراء دراسات أو بحوث، بمعنى أن تكون هناك آلية تضمن استمرار نشاط المنتدى على مدى العام، ولا يقتصر أن نصمت عاماً ثم نأتي عاماً.

٢٤- حامد الحمود

أحب أوضح أن هذا كان تعقيباً على ورقة الدكتورة ابتسام الكتبي «الأبعاد الأمنية والسياسية للعلاقات الخليجية - الأمريكية»، أعتقد أننا وصلنا إلى مرحلة لابد أن نتجاوز فيها أن موضوع أن الحرب الأخيرة التي شنتها أمريكا على العراق وأدت إلى سقوط نظامه المتسلط، هل هي حرب تحرير أم حرب عدوانية، لقد أصبح هذا من شأن المؤرخين أكثر منه من شأن المعدين للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ولكن كلنا يعلم ويوافق على أن العراق يعاني الاحتلال والإرهاب الذي يوجه لقتل العراقيين والتنكيل بهم، أكثر منه لمقاومة الاحتلال.

هذا وتتميز فترة السنوات الماضية بغياب استراتيجية من الدول الخليجية نحو العراق، خصوصاً الدول المعنية بالدرجة الأولى التي لها حدود مع العراق، ولتأثير ما سيحدث في هذا البلد في هاتين الدولتين، وهما السعودية والكويت، ولا أقصد هنا أن تأخذ هاتان الدولتان على عاتقهما تطوير استراتيجية عسكرية، وإنما لتطوير استراتيجية سياسية يستخدم الاقتصاد في إنجاز أهدافها، مقارنة مع إيران التي ثبت أنها أكثر استعداداً حتى من الولايات المتحدة لفترة ما بعد سقوط النظام العراقي، وقد يرجع غياب هذه الاستراتيجية إلى أن السعودية في مأزق، فهي خائفة من عدم الاستقرار في العراق، كما أنها متوجسة من الاستقرار في هذا البلد، وذلك لأسباب نعرفها جميعاً، لذا أرى أن الكويت ومع صغر حجمها هي الأكثر تأثراً بما سيحدث في عراق المستقبل مطلوب منها أن تطور استراتيجية باستقلالية عن السعودية، وحتى عن الولايات المتحدة، يكون من أهدافها الإسراع في خروج القوات

الأمريكية من العراق، ومساعدة حكومة العراق والعراقيين على الاستقرار في بلدهم.

٢٥- نادية الشراح

في خضم الأحداث التي نمر بها، وبالذات الموضوع الذي تم اختياره لهذه السنة، وبوجود أساتذة قديرين للعلوم السياسية مثل الدكتورة ابتسام الكتبي والدكتور شفيق الغبرا، وكذلك في ورقة الدكتور تركي الحمد، ونحن نقرأ عن الدور الأمريكي في مناطق العالم وفي إسقاط الأنظمة وغيرها، دائماً يتبادر في ذهني سؤال، ماذا عن النموذج الألماني؟ ولماذا لم يتطرق أحد من الإخوان المشاركين إلى هذا النموذج، الكل يعرف أن إسقاط الديكتاتورية والنازية في ألمانيا تم من خلال الدبابات الأمريكية والبريطانية، ما هي الظروف الاقتصادية والسياسية التي كانت في حينها موجودة في ألمانيا، وليست موجودة لدينا كمنطقة، وكيف نستفيد نحن كمنطقة من النموذج الألماني، وهو النظام الذي أسقط بالدبابات، ونحن نعرف إلى ماذا وصلت ألمانيا، بالفعل هذا تساؤل سيستمر موجوداً لدي، وأتمنى من القائمين والباحثين أن يكونوا أكثر حيادية ويقيموا بالفعل كيف نستفيد من النموذج الألماني.

٢٦- عبد النبي العكري

شكراً، الموضوع المطروح هو علاقاتنا نحن الخليجيين، وبالأحرى علاقات العرب لأننا ضمن منظومة عربية، الذي طرح حالياً علاقات الزواج الكاثوليكي، علاقات أمريكا مع العرب أو مع الخليجيين ليست علاقات زواج ، هي علاقات سيدة محظية، وياليتها سيدة محبوبة (In slaved lover)، لا أحد يقول إننا اليوم لا نريد علاقات، لأن أمريكا لم تستأذنّا ولن تستأذننا، هي من سنة ١٨٧٠ موجودة

جاءت بأساطيلها وغزت ليبيا واستولت عليها في ذاك الوقت ثم ورثت بريطانيا، ومن درس في أمريكا يعرف هذا الشيء، فهي موجودة، المسألة، ما هي مصالحنا؟ العامل الحاسم هو المصلحة الوطنية والقومية، ما هي رؤية أمريكا لهذه العلاقة؟ رؤية أمريكا الثابتة منذ بداية القرن إلى الآن هما عاملان أساسيان، النفط وضمان وصوله إلى أسواق ما يسمى العالم الحر، وإسرائيل، وهنا تدخل متغيرات تارة ضد القومية، وتارة ضد المد القومي لمتغيرات في السياسة الأمريكية في الاستراتيجية الأمريكية، وحتى المشروع الحالي المطروح هو أيضاً مثار خلاف في الولايات المتحدة، ٥٠٪ منهم مختلف، هناك اتفاق أن هناك مشكلة، ولكن التعاطي مع المشكلة فيه خلاف، وقد تأتي إدارة أمريكية لكي تغير مسار السياسة الأمريكية فيما يتعلق بهذا الخصوص، الآن نحن نتكلم عن نماذج، هذه النماذج، ألمانيا وكوريا واليابان، كلها نتيجة حرب عالمية، لم يكن لهم خيار، وكانوا يمثلون المحورالذي هو ضد العالم، وليس فقط ألمانيا، كل أوروبا وفرنسا وغيرها حررتها القوات الأمريكية.

ولكنها أيضاً في مواجهة الاتحاد السوفييتي، ولوجود تراث لدى هذه الشعوب أقامت بناها الديمقراطية، اليوم ألمانيا لها سياسة مستقلة، الناس تقول ألمانيا فيها قواعد أمريكية، هل علاقات الولايات المتحدة مع ألمانيا أو حتى مع كوريا الجنوبية مثل علاقاتنا نحن؟ هؤلاء حلفاء ويختلفون عندما تأتي المسألة عند مصالحهم الوطنية يختلفون مع الولايات المتحدة، مثل ما اختلفت ألمانيا مع أمريكا حول حرب العراق وغيرها من القضايا، وحول اليورو، وحول الاتحاد الأوروبي وغيرها، نحن العرب أكثر ناس تفريطاً في مصالحهم الوطنية، ليس فقط الأنظمة، بل للمؤسف حتى النخب الثقافية مستعدة أن تفرط في مصالحها الوطنية.

أقترح أن نكون رؤية من المثقفين، نحن – المثقفين – علينا دور أن نكون ضمير هذا الشعب، ما يكل مور نموذج في أمريكا وقف أمام طغيان بوش فليكن عبرة لنا، فهل نصوغ رؤية تنبع من مصالحنا الوطنية والقومية ونشتغل عليها شعبياً، لأنه بكل

صراحة في وقت من الأوقات ستصل هذه الأنظمة بالمصالحة مع أمريكا بما تريده أمريكا بالدرجة الأساسية، ولن تتغير بالنصائح أو المواعظ، هذه الأنظمة لن تغير سياستها، تغيير سياستها يحتاج إلى رافعة اجتماعية، يحتاج إلى تغيير عميق في مجتمعاتنا، لأن هذه الأنظمة ليست نابعة من إرادة شعوبها، أهم شيء بالنسبة إليها استمراريتها، وكل يوم تتغير، يوم مع بريطانيا، ويوم مع البرتغال، ويوم مع أمريكا، علينا أن نصوغ استراتيجية ونقدمها إلى شعبنا، ونناضل ونحاول أن نؤثر لتكون هناك رافعة فعلاً تؤثر في الأحداث.

هناك حاجة إلى توافق وطني، الاندفاع في مواجهة الإسلامي مقابل العلماني أو المدني لن تفيدنا شيئاً، كلنا مستهدفون، نحن في حاجة إلى تجاوز هذا الوضع بالعقلانية، أمريكا في الأخير لا تريد العرب أن يصبحوا قوة، الشعوب لن تخرج من ربقة أمريكا بسهولة، حتى الصين لا تفرط في ذرة من ترابها الوطني وتدخل في أزمات مع أمريكا، الصين استعادت مكاو وهونج كونج رغماً عن الولايات المتحدة، وهي تدخل في أزمات معها بسبب تايوان، وتراقب كل حركة تاريخية تجاه تايوان.

٢٧- ناصر المنيفي

بودي أركز في مداخلتي على كيف يمكن أن نستفيد من الوجود الأمريكي؟ الوجود الأمريكي في المنطقة واقع، ونحن كناس نهتم بالشأن العام، توجهنا تقدمي وتطوير المجتمع من النواحي المختلفة، كيف نستفيد منها، أعتقد أن له علاقة بمعادلة العلاقة، ذكرنا أن علاقة أمريكا بالمنطقة هي علاقة نفط مقابل أمن، وأمن مقابل نفط، أعتقد أن المرحلة ما قبل سبتمبر، مرحلة أدت إلى استقرار، ضمنت لنا أمريكا الأمن، نحن ضمنا لها إمدادت وأسعاراً مقبولة اقتصادياً، ونمت بلادنا اقتصادياً، ولكن ما كان يعني أمريكا في ذلك الوقت في هذه المعادلة موضوع التطور السياسي والاجتماعي في المنطقة، وبالتالي وتحت هذه المعادلة، لم نستطع حتى

نحن كقوى أمنية أن ندفع بالحريات والمشاركة الشعبية وتنمية إنسان الخليج، أعتقد أن ١١ سبتمبر دخل المعادلة الثانية، مازالت المعادلة الأولى موجودة، ثم دخلت المعادلة الثانية التي تقول إن أمريكا أيضاً تريد أمناً، وبالتالي دخلت معادلة أمن مقابل أمناً، أمريكا أصبحت تريد نفطاً وأمناً وفي المقابل نحن نأخذ أمن ، وهو الذي يعطينا الفرصة، ويجوز أن هذه المعادلة لمصلحة القوى التقدمية بالمنطقة، والسبب أن موضوع النفط سهل، ونجحت فيه الحكومات، أعطتهم نفطاً وبسعر مقبول، وحصلت على أمن وأصبح هناك تطور اقتصادي، وأمريكا غضت النظر عن التطور السياسي والاجتماعي، أعتقد أن بالمعادلة الجديدة «أمن مقابل أمن» نحن كقوى تقدمية بالمنطقة نستطيع أن نقول لهم كيف تريدوننا أن نساعدكم في موضوع الأمن، سنقول إصلاح، تطوير الفكر السائد، تطوير الخطاب القومي، أعتقد أن هنا فرصتنا كناس مهتمين بالشأن العام، نقول إن النفط سهل، ولكن الأمن ليس سهلاً، وبالتالي نحن لدينا مطالب عندكم كدولة لها مصالح في المنطقة وتريد أمناً من المنطقة وليس نفطاً فقط.

أعتقد أننا بصورة متواضعة يمكن أن نطلب مقابل الأمن الذي تريده التالي:

أ – عندنا مشكلات بطالة، فيمكن أن يفكروا في الاستثمار في المنطقة لخلق فرص عمل.

ب – عندنا توترات بالسياسة، لابد أن تتدخل أمريكا في الإصلاح السياسي، ولا بد أن تدفع في اتجاه المطالب الشعبية بالمشاركة وحقوق الإنسان، حتى لو كان عن طريق الضغط على الحكومات، فلا بأس في ذلك.

ج – ندخل أمريكا ونطلب منها أن تساعدنا في موضوع دراسات مشتركة عن مشكلات أمور المنطقة.

د – يجب أيضاً أن نطلب منهم الجلوس مع جمعيات المجتمع المدني حتى يتحسسوا ما يحتاجه المجتمع من تطور فكري وتطور سياسي.

هـ – المطلوب من أمريكا مساهمة ثقافية في المنطقة.

و- مطلوب بعثات بشكل كبير حتى على المستوى الشعبي لكي يكون هناك تفاهم.

هذه ليست طلبات، بل حاجات، لأن أمريكا موجودة رغم أنف العالم كله، ليس نحن فقط، فبالتالي إذا كنا عقلاء ونريد أن نستفيد من وجودها، فلدينا فرصة الآن لأنها جاءت تطلب أمناً مقابل أمن مع النفط.

٢٨-عامر التميمي

لدي مسألتان في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

المسألة الأولى هي الإرهاب المحلي، فكما تعلمون الآن أن منطقة الخليج أصبحت أهم مصدر للإرهاب في العالم، وهذه ظاهرة يمكن التحقق منها من خلال التعرف على الذين ذهبوا إلى الشيشان وأفغانستان، والبوسنة وكوسوفو وحتى بعض الدول الأوروبية، والذين ذهبوا إلى أمريكا نفسها، والآن بدأنا نصدر إلى العراق عدداً من الإرهابيين، والمثلث السني الآن في العراق غالبيتهم من الخليجيين، ولذلك مسألة الإرهاب في منطقة الخليج أصبحت ظاهرة مهمة يجب دراستها ويجب التعرف على أسبابها، لأن هناك منظومة قيم في هذه المنطقة تحمي الإرهابيين، تحميهم اجتماعياً وفكرياً وغيره، لذلك فإن هذه المجتمعات التي نتجت فيها هذه الظاهرة، هي مجتمعات مهزومة، لأننا نعاني ظاهرتين، ظاهرة الدول الفاشلة، وظاهرة المجتمعات المهزومة، وهذه تتطلب معالجات أساسية، معالجات إعادة النظر في مناهج التعليم، في طريقة مواجهة الجمهور والمواطنين من خلال وسائل الإعلام، طريقة تعامل المؤسسات الدينية مع شعوب المنطقة، كل هذه الأمور تتطلب معالجات منا كأطراف في المجتمع المدني، وأيضاً تتطلب الضغط على الحكومات لإعادة النظر في علاقاتها مع المجتمع بشكل يؤدي إلى معالجة ظاهرة الإرهاب من جذورها الحقيقية، ليس فقط الإرهاب عملية Phisical، أيضاً هو عملية ثقافية تحتاج إلى معالجة طويلة الأجل وتتطلب جهوداً حثيثة، لذلك أعتقد

أننا يجب أن نستفيد من تجارب الآخرين في معالجاتهم لهذه الظاهرة ويوجد دول عديدة عربية وغير عربية عالجت هذه الظاهرة واستفادت أيضاً من خبرات الدول المتقدمة.

المسألة الثانية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة، أعتقد أنه بالنسبة إلى منطقة الخليج عليها أن تطور علاقاتها مع الدول الصناعية المتقدمة بشكل أفضل مما هي عليه الآن، عليها أيضاً أن تعيد النظر في هياكلها الاقتصادية بما يؤدي إلى تحسين القدرة على تنويع القاعدة الاقتصادية بشكل يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص، زيادة تحسين مناهج التعليم بحيث تأتي مخرجات التعليم لتواكب سوق عمل يعيش في بيئة فيها تنافس وفيها تحدٍّ إنتاجي.

في مسألة العلاقات الاقتصادية، موضوع النفط يجب أن ننظر إليه نظرة موضوعية، لأنه في نهاية المطاف، النفط أصبح لمصلحة العالم كله، ليس فقط للمنتجين، على المنتجين أن يتوافقوا مع المستهلكين في سياسات الإنتاج، في سياسات التسعير، بحيث تأتي النتائج إيجابية على الاقتصاد العالمي، لأن في النهاية أيضاً هذا ينعكس بشكل إيجابي على الطلب على النفط في المستقبل، ويحد من إمكانيات الاستغناء عنه كمصدر طاقة أساسي.

بالنسبة إلينا كدول خليجية، نحن من أهم المستثمرين أو المستثمرين الأساسيين في الدول الصناعية، وبالتالي تحسن الأوضاع في هذه الدول ينعكس علينا بشكل إيجابي، ويحقق لنا أيضاً موارد سيادية تعضد الموارد السيادية من النفط من خلال استثماراتنا في هذه الدول، وهذا مهم جداً أن تستمر عافية الاقتصاد العالمي بشكل جيد.

٢٩- ناصر الصانع

أحب أن أضيف أن هناك جهوداً حصلت في المنطقة يجب أن نضعها أمام نظر

الإخوان والأخوات، ونتمنى أن يدعموها:

الجهد الأول: قبل ثلاثة أشهر أنشأنا منظمة اسمها «برلمانيون ضد الفساد»، وهي فرع عربي للمنظمة العالمية «البرلمانيون ضد الفساد»، والهدف من ورائها أن نواجه الغول الذي يلتهم أموال الأمة وثرواتها ويعتدي عليها، ومعي من هذا المنتدى بعض أعضاء في هذا التجمع.

الجهد الثاني: سيعقد في الأردن في البحر الميت، المؤتمر العربي للإصلاح أو الحكم الجيد، وأعتقد أن هناك أجندة كبيرة من المشاريع خلال الثلاث سنوات القادمة، ربما يعدها البعض مستقبلاً أنها جزء من الأجندة الأمريكية، فليعتبر من يعتبر، مادام فيها مصلحة لمنطقتنا، وأنا اطلعت على الكثير من تفاصيلها، فيها علاقة إصلاح الموازنات، إصلاح الإدارات، الحكم الجيد، الاستخدام التكنولوجي، إصلاح التعليم، الكثير من المشاريع التي يمكن أن أسميها توريطاً لكثير من الدول التي تحارب الإصلاح بحجة أنه تحت مظلة أمريكية، ولكن هذا مشروع عربي سيحضره ستة أو سبعة رؤساء وزارات، ووزراء وغيرهم من المسؤولين، فأتمنى أن ندعم أشياء عملية في منطقتنا بدلاً من أن نضيع في افتراضات فيكون لنا جهود عملية على الساحة في دعم عملية الإصلاح.

٣٠- منيرة فخرو

أتكلم عن موضوع لا أدري لماذا لم يثر اهتمام النقاش في هذا المنتدى، وهو قيام تشكيل حزب الأمة في الكويت، على الرغم من أنه حزب سلفي ولكنه ظاهرة إيجابية في رأي ناس كثيرين في البحرين على الأقل، واليوم في فضائية دبي برنامج عن هذا الموضوع، الدكتور باقر ساهم فيه، أردت أي واحد من الكويت يكلمنا عن الموضوع ولو باختصار.

موضي الحمود (رئيسة الجلسة)

لا أعتقد أن لدينا وقتاً يسمح يا أخت منيرة لأننا محكومون بختم الدكتور شفيق وبعده مباشرة ستنعقد الجمعية العمومية.

شفيق الغبرا (مدير المشروع)

النقاط التي طرحت كثيرة وتلك التي طرحت في الأوراق تثري الكثير. فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فهي دولة كبرى أساسية، تمثل ٣٠٪ من الاقتصاد العالمي، تسعى للتفوق في المرحلة القادمة من خلال تدعيم قاعدة العلم والمعلومات والتكنولوجيا في إدارتها لشؤونها الداخلية والعلمية، وتنظر إلى الصين من خلال الكم الهائل من السكان الذي تمثله، والذي سيتحول في يوم من الأيام إلى الاقتصاد الأول في العالم.

إن الأربع سنوات القادمة هي أربع سنوات حساسة، ليس فقط بسبب إعادة انتخاب الرئيس بوش، ولكن أيضاً لأن السلطة في الولايات المتحدة تمركزت بالكامل، لأول مرة ومن فترة طويلة، فالرئيس الأمريكي وضع أقرب أعوانه في الأجهزة التنفيذية، الكونغرس الأمريكي بشقيه جمهوري ومعظم حكام الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة جمهوريون، معظم برلمانات الولايات المتحدة في هذه المرحلة جمهوريون. لم تتمركز السلطة بهذا العمق في الولايات المتحدة منذ زمن طويل، وهذا يهيئ لصنع القرار، والتفاعل معه. بعد أربع سنوات قد تختلف المسألة كلية، وربما بعد عامين في انتخابات جديدة في إطار الكونغرس ومجلس الشيوخ.

نعم أمريكا في العراق واجهت مفاجآت وواجهت العديد من التعثرات والفشل في أكثر من جانب، بما فيها النهب والسلب والفوضى وسجن أبو غريب... إلخ، ولكنها في الوقت نفسه تتعلم، وفي الوقت نفسه تسلم السلطة، وفي الوقت نفسه

هناك ديناميكية عراقية تفرض نفسها في العراق. بمعنى آخر فإن العراقيين ليسوا سلبيين سواء كانوا شيعة أو أكراداً أو سنة. كل بطريقته يساهم، وبالتالي سنجد تفاعلات أكثر. ويستحق الوضع العراقي كما أشار أكثر من زميل إلى دراسة دقيقة بأقلام عراقية وأصوات خليجية لتقييم هذه المرحلة وآفاقها.

أما بالنسبة إلى المسألة الفلسطينية، فهي ليست قيداً على الإطلاق، بمعنى أن المسألة الفلسطينية جوهرية لنا، للشرق الأوسط وللعالم. لن يكون هناك وبطبيعة الحال حد من الإرهاب في منطقتنا، ولفكره وأساليبه في إطار استمرار النزيف الدائم حول القدس وحول فلسطين. ولكن في الوقت نفسه طريقة تعامل العالم العربي مع القضية الفلسطينية وخصوصاً الدول العربية، دفع باتجاه أكل المساحة، مساحة الحرية للمواطن، لأنه باسم فلسطين جاءت الاشتراكية، وباسم فلسطين جاء الكثير من دعوات التعصب، وباسم فلسطين غزا صدام الكويت، وباسم فلسطين وقعت الحرب الأهلية اللبنانية وحروب أهلية أخرى. إن هذه الإشكالية في الصراع العادل في فلسطين قلبناها، وهذا في حاجة إلى دراسة.

ماذا تريد الولايات المتحدة منا، الولايات المتحدة تريد ولا تريد، لأن السؤال سيبقى، ماذا نريد نحن من أنفسنا؟ ماذا نريد نحن من واقعنا؟ وما هي أجندتنا؟ وقد ذكر أكثر من زميل قضية الأجندة الخاصة بنا كدول لأننا كدول، وكشعوب، كعرب أيضاً كمسلمين تتداخل ثقافياً، هذه المنطقة متداخلة سياسياً وثقافياً وفكرياً.

ولكن ماذا تريد الولايات المتحدة منا؟ هناك اختلاف بين الولايات المتحدة قبل الحادي عشر من سبتمبر وبين الولايات المتحدة الآن، الآن اليمين الحزبي سيطر أمريكياً وهو يحاول أن يرسي مؤسسات ووسائل عمل ووسائل تدقيق تستمر بعد خروجه من السلطة. الشيء المعروف الآن أن العلاقة بين الولايات المتحدة والدول العربية تقوم على السياسة الواقعية، مصالح مقابل مصالح. ولكن هذا تغير اليوم بسبب أجندة الإصلاح الأمريكية، فقد أصبحت الآن مواضيع التمويل، الإرهاب تغيير الأنظمة أساسية في كل سياسة... «المعالم» التي تتبعها الولايات المتحدة.

ولكن هل ستكون هذه الأجندة أجندة دائمة وثابتة في كل قرار وكل سياسة أمريكية؟ كلا، ستكون الخارجية الأمريكية هي الجهة التي تمارس السياسة بشكلها الإيجابي والدبلوماسي، وستكون هناك أجهزة أخرى تثير الغبار باستمرار كلما هدأت الأمور، سنجد تناقضات كثيرة في السياسة الأمريكية، سنجد شداً وجذباً في السياسة الأمريكية في الولايات المتحدة، لأن مكوني السياسة الأمريكية بينهم اختلافات في الرأي، وبينهم اختلافات في الأسلوب، وسينعكس هذا على عملية ممارسة السياسة في العالم العربي، وعلى العلاقة الخليجية الأمريكية. لذا ستكون التطورات في العلاقة في المرحلة القادم متبلورة حول أجندتنا وماذا نريد في تعاملنا مع السياسة الأمريكية.

البعض ذكر المثل الياباني والمثل الألماني في المداخلات، ولكن الفارق أن ألمانيا واليابان قبلتا بالهزيمة وهناك في التراث الغربي ما يسمح بالعقلانية الغربية بقبول الهزيمة، ولا تعدّ الهزيمة عيباً، وإنما تعدّ خطوة أو خطوات لإعادة ترتيب الأوراق، ولأخذ المجال لاستعادة النفس، بعد دراسة ما حصل بالتراث الغربي لا يقاتلون حتى آخر مواطن وآخر منزل، وإنما يقبلون بالهزيمة كما في لعبة الشطرنج وتقام المراسم وترفع الأعلام. في حالتنا لا نقبل بها، ربما لو قبلنا بالهزيمة عام ١٩٦٧، لكان تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي تغير، ولكنا في مواقع أخرى الآن. لو قبلنا بنظرة معينة للاقتصاد والسياسة في الخمسينيات، لكنا اليوم ككوريا. لقد تمسكنا بثوابت معينة، ورفضنا أن نتأقلم مع الواقع من حولنا، مما دفع بنا إلى هزائم أكثر عمقاً، وبدأت تصيب الجسد العربي حتى النخاع، وهذه إشكالية الآن ندفع ثمنها كما تدفع ثمنها الأجيال الصاعدة.

موضوع الإرهاب، موضوع كبير تعاملت معه في ورقتي، ولكني أؤيد الدكتور شملان العيسى، نعم ربما كان يجب ان نستفرد بورقة عن الإرهاب، ولكن هذا ما أقر في هذا المنتدى. ربما في المنتدى القادم يكون هناك العراق، فلسطين، الإرهاب. ربما يكون في المنتدى القادم أوراق جديدة مع تنسيق جديد، ولكني أتفق والزميل

أن الإرهارب أساسي في الواقع الذي نعيشه، ويعكس أزمة عميقة في المجتمع العربي والمجتمع الخليجي والنظام السياسي الخليجي في الوقت نفسه، ويعكس أيضاً العقلية التي تسعى الى عسكرة المجتمع. قراءتنا للتاريخ تحتاج إلى إعادة نظر، العنف في واقعنا يحتاج إلى إعادة نظر.

فهناك شعوب كثيرة سعت للتخلص من عقدة العنف، فالهند بعد ٤٠٠ عام من الاستعمار البريطاني انتهت إلى حركة تحرر وطني بلا عنف. وقد انعكس هذاعلى العقلية الهندية ونجاحها في طريقها لأن تكون دولة كبرى. ذكر بالأمس أن الهند ستكون عام ٢٠٥٠ ثالث اقتصاد في العالم، بعد الصين ثم الولايات المتحدة.

المشكلة الأخرى مرتبطة بعلاقتنا بالديانات والثقافات والحضارات. فكرنا مازال يتساءل دينياً وهل البوذية والهندوسية كفرة؟ تسأل بعض الطلبة في المدارس ما رأيك في الهندوسية؟ ما رأيك في البوذية؟ ما رأيك في المسيحية؟ فتجد أجوبة تدل على مدى انفصامنا وخروجنا من العصر. كيف سنتعامل مع نظرتنا إلى هذه الشعوب التي تحكم الأرض في السنوات القادمة وهي تمثل مئات الملايين؟ إن نظرتنا إلى الأمور مشكلة تحتاج إلى إدارة تغيير للمستقبل، وكما ذكر أكثر من زميل أن إدارة التغيير مرتبطة بالجيل الجديد، أولاً وثانياً وثالثاً، لأن الجيل الجديد لم يفسد بعد كما أفسدنا، ولم يهزم بعد كما هزمنا، ولم ينتكس كما انتكسنا، ولم يتعلم رفض الواقع كما تعلمنا رفض الواقع في تاريخنا السياسي الحديث، وبالتالي لديه المقدرة من خلال التعامل المباشر مع المعلومات، ومن خلال استقائها، ومن خلال السرعة، ومن خلال البديهة، ومن خلال الانفتاح على العالم، لأنه انفتح على العالم أكثر مما انفتحنا، هذا الجيل بيده الكثير. التغيير تجاه الحكم الصالح والجيد أيضاً أساسي في المرحلة القادمة، موضوع الفساد مهم وأساسي أيضاً، ثقافة التسامح والتعامل مع الآخر. كما أن دور المرأة مفصلي للمرحلة القادمة، لأنه لن تستوي عملية النهضة بلا المرأة، حتى الشيوعية بكل شموليتها وبكل أكلها

للمساحة العامة في مجتمعاتها كانت تحررية تجاه المرأة، وانعكس هذا على تجارب مثل الصين ودول أخرى في الإطار العام.

البحث عن هذه الأبعاد أساسي، نحن نمر بمرحلة حساسة جداً، نحن في حالة حصار، وكأن الولايات المتحدة جاءتنا تتحدانا بالطريقة التي نعيشها اليوم. ووجود إسرائيل يفرض تحدياً علينا بالطريقة التي انتصرت علينا وتقدمت، ووجود الدول العربية بطريقتها الراهنة وبأنظمتها وبوسائلها وبدكتاتوريتها يفرض علينا تحدياً، كما أن اختفاء المساحة العامة أمام المواطن، والحريات، والتعبير، والرأي الحر، يفرض علينا الكثير من التحديات. ولكن ألا تخلق الأمم من هذه التحديات؟ ألا تخلق الأمم من هذه الأبعاد؟ وعندما أفكر بالتسعة عشرة الذين ذهبوا إلى نيويورك، وإلى الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر بكل السلبية التي عكسها هذا العمل، وبكل البعد الإجرامي الذي عبر عن نفسه نجد مقدرة وتفكيراً، وطاقة هائلة إبداعية باتجاه شرير. ألا نستطيع أن نحول هذه الطاقة بالاتجاه الآخر؟

موضي الحمود (رئيسة الجلسة)

لا نستطيع إلا أن نتفق مع الدكتور شفيق الغبرا.

شكراً جزيلاً أيضاً للكتّاب الذين ساهموا بوقتهم وفكرهم، الدكتورة ابتسام الكتبي، والدكتور وليد خدوري، والدكتور تركي الحمد على ما أضافوه إلينا من كثير من المعلومات.

منتدى التنمية

اللقاء السادس والعشرون

دار قرطاس للنشر